كافية

للعلّامة ابن حاجب رحمه الله

٥٧٠ - ٦٤٦هـ

طبعة جديدة ملونة مصححة
بإضافة عناوين البحوث فى رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين فى علم النحو
وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

للعلّامة ابن حاجب رحمه الله

٥٧٠ - ٦٤٦هـ

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث فى رؤوس الصفحات

قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين فى علم النحو

وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه

كراتشي باكستان

اسم الكتاب : كافية	
تأليف : علامة ابن حاجب رحمه الله	
الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ء	
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١ء	
عدد الصفحات : ٢٠٠	السعر: =/100 روبية

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-37740738, +92-21-34541739

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرىٰ، كراتشي. باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656,7223210

بك لينڈ، ستي پلازه كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصه خوانى بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوئٹه. +92-333-7825484

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً- أما بعد:

فإن كتاب "كافية" لابن الحاجب ﷺ من أهم الكتب في علم النحو، ولها أهمية كبرى لدارسي علم النحو خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيلنا الجديد لايستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب " كافية " لابن الحاجب ﷺ في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت- بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم النحو لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتدقيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويسهّل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدير.

إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر
كراتشي،باكستان
٠٦ رمضان، ١٤٢٩هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- استفدنا لشرح المواضع المهمة للكتاب من شروحه المعتمدة من غاية التحقيق، فوائد ضيائية، رضي وهندي وغيرها.
- نقل أكثر التعليقات الصغيرة من بين السطور إلى الحواشي السفلية إما مستقلا وإما في التعليقات بين المعقوفتين [ ] .
- تصحيح الأغلاط الإملائية في المـــتن والحواشي كليهما، التي توجد في الطبعات الهندية والباكستانية.
- إضافة عناوين المباحث في رأس الصفحات.
- كتابة نصوص الكتاب بالشكل **'الأسود'** التي تم شرحها في الحواشي.
- اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
- كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
- تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.

والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولا عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإخواننا إسلامَنا وإيماننا به حتى نلقاه وهو راض عنا، و أن يرحمنا ويرحم والدينا وذرياتنا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الكَلِمَةُ . . . .
مبتدأ

الكلمة: كان ينبغي أن يبتدئ بعد التسمية بالحمد اقتداءً بالقرآن العظيم حيث أتى بعد التسمية بالحمد، واتباعًا بالسلف، وعملاً بالحديث الدائر على الألسن "كلّ أمر ذي بالٍ لم يُبدأ فيه بحمد الله، فهو أجْذَم"، لكنّه ترك ذلك لكسرِ نفسِه بتخييل أن كتابه من حيث إنّه ألّفه، لا مِن حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يَسريَ طريقتهم، ويَبدأ على سننهم، لكن يبقى توهّمُ أنه كيف يجوز لكسر النفس تركُ امتثال الحديث، فيندفع بأن المأمور به في الحديث الإتيان بالحمد، سواء كان معه الكتابة أو لا، ولا يَلزَم من تركِ الأول تركُ الثاني، واقتداء القرآن أيضاً غير منفكّ عنه؛ لأن الله تعالى أول ما أنزل على الرسول ﷺ هو سورة اقرأ، وفيه بعد التسمية ليس الحمد. ثمّ لمّا كان النحويّ يبحث عن أحوال الكلمة والكلام من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما، وهذه الأحوال عوارض ذاتية لها، وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم، فيكون الكلمة والكلام موضوع هذا العلم. بدأ الشيخ أوّلاً بذكر الكلمة، وثانياً بذكر الكلام؛ لأن معرفة أحوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء، وإنّما قدّم الكلمة على الكلام؛ لأنّها جزء الكلام، والكلام مركب، ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد، والموقوف عليه مقدم طبعاً على الموقوف، فقدم وضعاً لِيوافق الوضع الطبع.[غاية التحقيق ملخصاً: ٣]

يُمكِن أن يكون اللام للجنس، والتاء للوحدة النوعية دون الفردية؛ لأن الكلِم بدون التاء اسم جنس يطلق على الكلمة النحوية وغيرها، فإذا دخلت التاء أفادت وحدة النوع المعيّن، وهو الكلمة النحوية ثم دخلت لام الجنس للإشارة إلى نفس ماهية الكلمة النحوية، فلا منافاة بين لام الجنس وتاء الوحدة، ويُمكِن أن يكونَ اللام للعهد الخارجي، والمعهود الكلمة الجارية على ألسن النحاة بقرينة أنّ المتكلّم نحويّ، وكلّ متكلّم يتكلّم باصطلاحه، فتكون الكلمة معلومة بين المتكلم والمخاطب بالقرائن، ويُمكِن أن يكون اللام للعهد الذهني، ولا تُوجِب جَهالة المحدود لحصول تعيّن الكلمة النحوية عند السامع باعتبار المقام، ويُمكن أن يكون اللام للاستغراق؛ لأن التاء للوحدة النوعية أو الفردية، أي تعريف كل فرد من أفراد الكلمة لفظ وضع إلخ، ويُمكِن أن يقال: اللام للجنس، والكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع إلخ، فلم يبق في التاء معنى الوحدة.[غاية التحقيق: ٤]

اعلم أنّ الكلمة مفرد الكلِم مثل تمرة وتمر، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذي التاء، بل هو جنس حقُّه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء، بدليل جريان أحكام المفرد فيه من تذكير صِفتِهِ، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (فاطر: ١٠) فلو كان جمعاً لوجب أن يقال: الطيبة، وبتصغيره على كُلَيم بلا ردّ إلى واحده، وبوقوعه تمييزًا لِنحو "أحد عشر" مع كونه على غير صيغ القلة، وقيل: جمع، والآية محمول على حذف المضاف =

لفظٌ وُضِعَ لمعنىً . . . .

خبر ما يعني من اللفظ

= بتقدير بعض الكلم، والقول بتصغيره على كُلَيمْ، ووقوعه تمييزاً لنحو "أحد عشر" ممنوع عند مَن ذهب إلى أنّه جمع، بل يقال عنده في التصغير: كُلَيْمَةٌ، وفي تمييز أحد عشر: كلِمةٌ، لكنّ الكلِمَ لم تستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو: تمر. قيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم، وهو الجرح لتأثيرهما في النفس، وهو اشتقاق بعيد كما عبّربه أميرُ المؤمنين عليٌّ ﷺ في شعره:

جَرَاحَاتُ السّنان لَها التِيَامُ وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجمل، يقال: كلمةُ شاعر، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ (هود:١١٩) [رضي: ١/٢١]

لفظ: [اللفظ: صوتٌ يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً.(غاية التحقيق: ٥)] قوله: "لفظ" جنسٌ قريب للكلمة، احترز به عن الدّوالّ الأربع أي: الخطّ، والإشارة، والنصب، والعقد، وعن الحركة الإعرابية والعلامة المعنوية. ثم اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: "أكلتُ التمرةَ، ولفظت النواةَ" إن رميتَها، وفي الاصطلاح: ما يتلفظّ به الإنسان قليلاً كان أو كثيرًا، مُهملاً كان أو موضوعاً، حقيقةً كان أو حكماً، مفرداً كان أو مركباً، ومن قيد لفظ "الإنسان" في تعريف اللفظ يُفهَم أن ما يتلفّظ به الملائكة مثل:

إنّ في الجَنَّةِ نَهْراً مِنْ لَبَنٍ لعليّ وحُسْينٍ وحَسَنٍ

أو الجن مثل:

قَبْرُ حربٍ بمَكَانٍ قَفْرٍ وليس قُرْبَ قبرِ حَرْبٍ قبرُ

أو كلمات الله تعالى لا يقال بها اللفظ، وأجيب بأنه تعريفُ ما يكون لفظاً بالنسبة إلينا لا مطلقاً، فما يتلفظ به الْمَلَكُ والجنُّ ليس بالمُخل في المحدود، فلا ضير في خروج أمثال ذلك عن الحد. ولا يقال: المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة، فوجب أن يقول: لفظةٌ؛ لأنا نقول: المطابقة إنما وجب بينهما إذا كان الخبر مشتقًا واللفظ غير مشتق.[غاية التحقيق: ٧]

وُضِعَ لمعْنىً: الوضع في اللغة: التعيين، وقيل: في اللغة جعلُ الشيء في حيز، فَكَأَنَّ الواضع بتعيّنه يجعل المعنى حيّزًا للفظ. وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بحيث متى أُطلِق أو أحِسّ الشيء الأول، فُهِم منه الشيء الثاني، وقيل: تعيين اللفظ للمعنى أوّلاً. و"المعنى" في اللغة: القصد، وفي الاصطلاح: ما يُقصَد بالشيء، وذِكْره بعد الوضع مبني على تجريده عنه، فخرج به المهملات والألفاظ الدالّة بالطبع مثل: أح أح؛ إذ لم يتعلّق بها وضعٌ وتخصيصٌ أصلاً، وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى فخرجت بقوله: "لمعنًى".

لمعنىً: الجار والمجرور مفعول به باللام، والجملة الفعلية صفةُ قولِه: لَفْظٌ.[غاية التحقيق: ٧]

مُفــرَدٍ، وهي اسمٌ، وفِعلٌ، وحَــرفٌ؛ لأنّها إمَّا أن تَدُلَّ على معنىً في نفسها، أو لا، الثاني الحرفُ، والأوّلُ: إمَّا أن يَّقترِنَ بأحَدِ. . . . .

من صفتها — صفة معنى أي ثابت في نفسها — القسم — معناه

مفرد: [بالجر صفة للمعنى، وبالرفع صفة للفظ، وبالنصب حال عن الضمير المستكن في "وضع" أو عن المعنى وإن لم يساعده اللفظ خطًا] المفرد: في اللغة: الفرد، وفي الاصطلاح: ما لا يدلّ جزءُ لفظِه على جزء معناه بالوضع، وفي إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردًا تنبيهٌ على تقدّم الوضع على الإفراد حيث أتى به بصيغة الماضي بخلاف الإفراد، فإنّه أتى بصيغة المفرد، وخرج به المركبات مطلقًا.

وهي: [منقسمة ومنحصرة إلى اسم...، أو صادقة على اسم...] إن قيل: الواو للجمع، والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فيجب أن تكونَ الكلمةُ مجموعَ هذه الثلاثة لا كل واحد منها. قيل: التقسيم على نوعين: أحدهما تقسيم الكل إلى أجزائه كما تقول: السكنجبين خلّ وعسل وماء، والواو فيه للاجتماع، وثانيهما: تقسيم الكلي إلى جزئياته كما تقول: الحيوان إنسان وفرس وغنم وغير ذلك، والواو فيه لمطلق الجمع الإفرادي الثابت في كل فرد، والتقسيم الذي نحن فيه من هذا القبيل، فصحّ إطلاق كلمة على كلّ واحد من هذه الأقسام الثلاثة.[غاية التحقيق: ٩] **اسم، وفعل، وحَرفٌ**: إنما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع أن الشايع في التقسيمات كلمة "أو" الدال على الانفصال الحقيقي أو منع الخلو فيها؛ تنبيهاً على تحقق الأقسام الثلاثة وعدم كون التقسيم بمجرّد الاحتمال العقلي، ولفظ "أو" يدل على الاحتمال العقلي لا على التحقق.(مولوي عبد الرزاق)

اسمٌ: الاسم عند البصريين مشتق من "السِمْو" معتلّ اللامِ، فأصله عندهم سِمْوٌ على وزن فِعل بكسر الفاء، فحذفت اللام وعوّضت الهمزة عنه، فوزنُه إِفْعٌ، وعند الكوفيين من "الوِسْم". بكسر الواو، فحذفت الواو، وعوضت الهمزة عنه. **وفِعْلٌ**: الفعل مأخوذ من التلفّع وهو التضمّن، سُمِيَ الفعل بذلك لِتضمّنِه الفعل اللغوي وهو المصدر تسميةَ الدال باسم المدلول.

وحرف: الحرف مأخوذ من حرف الوادي، أي طرفه، سمي به؛ لأنه يكون في طرف الاسم والفعل.

لأنَّهَا: [لمّا قسّم الكلمة وحَصَرَها في الأنواع الثلاثة شرع في تعليل انقسامها وحصرها] لأنها..... الخ هذا دليل عقلي، ومقدماته اصطلاحية نقلية، ومثل هذا الدليل الدائر بين النفي والإثبات منحصرة في الحد، يُسمّى في اصطلاح أهل المنطق قياساً اقترانياً مركّبا من شرطيّتين منفصلين كما يقال: العدد إمّا زوج أو فرد، والفردُ إمّا مركب من زوج أو فرد، أو غير مركب منها، فَيَنْتِجُ: العددُ إمّا زوج أو فرد، مركّب أو غير مركب، فثبت الحصر فيه. **تدل**: دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه.

الحرف: أعني الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها كـــ من وإلى.

الأزمِنَةِ الثَلاثةِ أو لا، **الثاني**: الاسمُ، والأولُ: الفِعْلُ، **وقد عُلِم بذلك حد** كُلّ واحد منها.
القسم القسم بدليل الحصر المذكور
الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك . . . .
اللام للجنس لا يحصل

الأزمنة الثلاثة: (تركيب) الثلاثة صفة لها، والتطابق بينهما -إن الثلاثة مذكر، والأزمنة مؤنث- ثابتٌ معنىً، وذا نزل منـــزلة التطابق اللفظي والمعنوي، ونظيره من وجهٍ قوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾ (النور:٣١) أو بدل عنها.[حل التركيب: ٢] **الثاني**: أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة.
وقد علم: الواو في قوله: "وقد علم" يُمكِن أن يكونَ اعتراضيّة، والجملة المعترضة لمدح الدليل المذكور ترغيباً للطالب أو تنبيهًا لِمَن لا يكتفي بالإشارة، بل يَحتاج إلى التنبيه؛ لأن طبائع الناس على ثلاثة مراتب: الأولى أن يفهم الكلام بمجرد الإشارة بحيث لايحتاج إلى التنبيه والتصريح، والثانية أن لايفهم معناه بمجرّد الإشارة والتنبيه، بل يحتاج إلى التنبيه، ولله درّ المصنف حيث أشار إلى الحدود أوّلاً في ضمن الدليل ثم نبّه بقوله "وقد علم" ثم صرّح بعده بقوله: الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا، ويُمكِن أن يكونَ عاطفةً على محذوفٍ أي قد تبيّن وقد عُلِم.
حَدّ: [ما يميّز الشيء عن غيره، سواء كان حقيقيًا أو رسميًّا أو لفظيًّا.(علوي)] إن قيل: الحد: ما يُذكَر فيه ذاتيات المحدود، وامتياز الحرف والاسم عن أخوَيه بِقَيْدٍ عدميّ (وهو عدم الدلالة، وعدم الاقتران) والقيد العدمي لايكون فصلاً مقومًا للماهية، فكيف يسمى حدًّا؟ قيل: ليس المراد بالحد ههنا الحد الحقيقي، بل المراد القول الجامع لأفراد المحدود، المانع لغيرها، المعرف للشيء، سواء كان من الذاتيات أو العرضيات أو منهما، فلا يتوجّه ما ذكرتم.
الكلام: [في اللغة: ما يتكلم به قليلاً أو كثيرًا] الفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواءٌ كانت مقصودةً لذاها أو لا، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا تَنْعكسُ.(متوسط) **ما**: موصولة أو موصوفة، أي اللفظ الذي تضمن أو لفظ تضمن.
تضمن كلمتين: و"ما تضمّن كلمتين" يشمل الكلام وغيره؛ لأن قولك: "غلامُ زيدٍ، وفي الدارِ" كلمتان وليس كلامًا، وقوله: "بالإسناد" ليُخرِج ماليس بكلامٍ، ونَعْنِي بالإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب. (ابن حاجب) **بالإسناد**: احترز به عما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث.
بالإسناد: المراد به أن يركّب في الحال أو في الأصل، بكلمة أو أكثر من أخرى حقيقةً كـــ"زيد قائم"، أو حكما كـــ"اضرب". **ولا يتأتى ذلك**: [هذا تقسيم الكلام وبيان انحصاره في النوعين] التركيب الثنائي العقلي يَرتقي إلى ستة أقسام: الاسمان، والفعلان، والحرفان، والاسم مع الفعل، والاسم مع الحرف، والفعل مع الحرف، والكلام لا يتأتّى إلّا في اثنين منها لعدَم جَريان الإسناد في غيرهما.[غاية التحقيق: ١٦]

إلّا في **اسمين**، أو اسمٍ، وفعلٍ.
ضمن مسندٌ إليه مسند

الاسم:

ما دلّ على معنىً في نفسه **غَيرَ مُقترنٍ** بأحد الأزمِنةِ الثلاثة. ومِن **خواصّه: دُخُول اللام، والجرِّ،** ....
حاصل تبعيضيّة

اسمين: لأنّ وضع الاسم لِيُسندَ ويُسندَ إليه، ووضع الفعل لِيُسندَ ولا يُسندَ إليه، ووضع الحرف لِمعنى في غيره، لا ليسندَ ولا يُسندَ إليه غيره.(ابن حاجب) ما: موصولة أي اللفظ الذي، أو موصوفة أي لفظ.[حل التركيب: ٣]
دلّ: سؤال: تعریف اسم جامع نے شود بہ اسماء افعال نحو: "رُوَيدَ وهَيْهَاتَ" زیراکہ مقترن اند نہ غیر مقترن، ومانع نیز نے شود بہ افعال منسلخ نحو: "عسی وکاد" کہ غیر مقترن اند؟ جواب: مراد بہ "غیر مقترن" اینست کہ بحسب وضع اول نزدیک (مقترن) نے باشد، پس اسماء افعال بحسب وضع اول نزدیک نیستند اگرچہ بوضع ثاني نزدیک (مقترن) باشند وافعال منسلخ بحسب وضع اول نزدیک اند، وبوضع ثاني نزدیک نبودنِ آں باکے ندارد۔ سوال: این تعریف بفعل مضارع ہم راست نے آید چراکہ درآں احد ازمنہ یافتہ نے شود بلکہ دران دوزمانہ اند. جواب: در ضمن دوزمان یک زمان ہم موجود است.(شرح عبد الرزاق)
على معنى: قوله: "ما دل على معنى" يشمل الكلم كلها. وقوله: "في نفسه" يخرج الحرف، وقوله: "غير مقترن" يخرج الفعل.(ابن حاجب)
غَيْرِ مُقْتَرِنٍ: معًا بالجر صفة لمعنى، وبالنصب حال عنه، وهو مفعول معنى، أو مستثنى من "ما دلَّ "، وبالرفع خبرٌ بعد خبر عن الاسم، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ وهو مضاف.(حل التركيب)
خواصّه: جمع مكسّر خاصّة: وهي كلّيةٌ مقُولَةٌ على أفراد حقيقةٍ واحدةٍ فقط قولاً عرضيًّا، وقيل: خاصّة الشيء ما يُوجد فيه ولا يُوجد في غيره، إمّا شاملةً لجميع الأفراد كالكاتب بالقوّة للإنسان، أو غير شاملةٍ كالكاتب بالفعل له، [والفرقُ بين الحدِّ والخاصّةِ: أنّ الحدَّ مطّرد منعكسٌ، والخاصة مطّردة غير منعكسة.(رضي: ١/٣٨)]
دُخول اللام: في اختياره اللام إشارةٌ إلى أنّ المختار عند المصنف رحمه الله مذهب سيبويه من أن عنده أداة التعريف اللام وحدها، وزِيْدَت عليها همزة الوصل لِتعذّر الابتداء بالساكن، وعند الخليل: هي ال كهل، وعند المبرّد: هي همزة مفتوحة فقط، زِيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. اللام: أي لام التعريف الحرفية لا الموصولة نحو: الضارب؛ فإنّها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم.[رضي: ١/٣٩] والجَرِّ: لكونه أثر حرفِ الجرّ، وهو يختصّ بالاسم، فكذا الجر، وإلا يلزم تخلّف المؤثّرِ عن الأثر.[غاية التحقيق: ١٨]

والتنوينُ، والإضافةُ، والإسنادُ إليه. وهو معربٌ، ومبنيٌّ، فالمعربُ: المركبُ الذي لم يُشبِه مَبنيَّ الأصلِ، وحُكمُه: أن يَختَلِفَ آخرُه باختلافِ **العواملِ لفظًا** أو تقديرًا.

التنوين مثل الجر في الإعراب — الفاء للتفسير — مصدران بمعنى المفعول

والتنوينُ: [غير الترنم والغالي، فإنهما غير مختصّان بالاسم، بل يجيء في الفعل أيضًا] التنوين في الأصل مصدر نَوَّنْته أي أدخلته نونًا فسمّي ما به ينون الشيء، أعنِي النون لتنوّنها إشعارًا لحدوثه وعروضه، وهي خمسة أقسام: الأوّل: التمكُّن، وهو ما يدلّ على أمكِنة الكلمة، وهي موضوعة للفرق بين المنصرف وغير المنصرف، وهي خاصّة الاسم، نحو: جاءني زيدٌ، والثاني: التنكير، وهو الفارقة بين المعرفة والنكرة، وهي خاصّة الاسم كصهٍ، والثالث: العوض، وهو ما لحق الاسم عوضًا عن المضاف إليه كـــ"يومئذٍ" والرابع: المقابلة، وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كـــ"مسلماتٍ"، والخامس: الترنم، وهو ما لحق أواخر الأبياتِ والمصاريع لتحسين الإنشاء نحو:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَقُوْلِيْ إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وهذا التنوين يجيء أيضًا في الفعل.

والإضافةُ: قوله: "والإضافة" أي كونه مضافًا بتقدير حرف الجر بالاسم؛ لأنه مستلزم معاقبة التنوين أو ما في حكمه من نوني التثنية والجمع، وهو مختصّ بالاسم، فكذا ما يعاقبه.[غاية التحقيق: ١٩]

والإسناد إليه: أي كونه مسندا إليه، اختص بالاسم؛ لأنّ الفعل وُضِع لأن يكونَ أبدًا مسندًا فقط، فلو جعل مسندًا إليه يلزم خلاف وضعه.[غاية التحقيق: ١٩]

معربٌ: المعرب مأخوذ من الإعراب، وهو الإظهار، يقال: أعرب الرجل عن حجته إذا أظهرها، فالهمزة للتعدية، والمعرب ظرف أي محل إظهار المعاني المقتضية للإعراب، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة.

ومبنيٌّ: مأخوذ من البناء، المقصود منه القرار وعدم التغيّر.

فالمعرب: الألف واللام للعهد، والمعهود: المعرب من الأسماء لا المطلق.

المركب: قوله: "المركب" كالجنس يشمل كلَّ مركب، وخرج به ما ليس بمركّب كالأصوات ونحو: ألف، باء، تاء، وقوله: "الذي لم يشبه مبني الأصل" كالفصل خَرَج عنه مَا نَاسَب مبنيَّ الأصلِ، وهو الظرف، والفعل الماضي، والأمر بغير اللام، وهو المشهور، وقيل: الجملة أيضًا.[غاية التحقيق: ٢٠]

العوامل: قيل: العوامل جمع، وأقلّه ثلاثة، فيلزم منه أن لا يتحقّق المعرب إلّا باختلاف ثلاثة عوامل، والأمر بخلافه، وأجيب بأن اللام للجنس؛ لأنّ اللام إذا دخل على الجمع، ولم يَكُنْ ثمّه معهود يُحمَل على الجنس، فيبطل معنى الجمعيّة.[غاية: ٢٢] **لفظًا:** تمييز عن نسبة "يختلف" إلى فاعله، أو وصف مصدرٍ محذوفٍ، أو مفعول مطلق محذوف المضاف، تقديره: يختلف آخره اختلافًا ملفوظًا.

الإعراب: ما اختلفَ آخرُه به **لِيَدُلَّ** على المعاني المُعتَورة عليه. وأنواعُه: **رَفعٌ**، ونَصبٌ، وجَرٌّ، فالرّفعُ عَلَمُ **الفاعِلِيَّةِ**، والنصبُ عَلَمُ المَفعُوليَّةِ، والجرُّ عَلَمُ الإضافةِ. **والعَامِلُ**: ما **به** يتقوّمُ المعْنىَ المقتضيُّ للإعراب. **فالمفردُ المنصرفُ** ....

يعود إلى المعرب أو الاسم — المتداولة المتعاقبة — حركة كان أو حرفًا — حركة كان أو حرفًا — اللام للعهد أي عامل الاسم — يحصل أو يوجد — الفاء لتفسير أنواع المعرب

ليدلّ: بيانٌ لِعلّة وضع الإعراب في الأسماء.[من رضي: ٥٢/١] وعلة غائية للاختلاف، والمعاني المعتورة أي المتداولة، وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة؛ إذ لولاه لالتبس بعضُها ببعضٍ. [غاية التحقيق: ٢٤]

رفع: إنما لم يَذكرِ الألفَ والواوَ والياءَ مع أن الإعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف أيضًا؛ لأن الرفع والنصب والجر عند المصنف ؒ يقع على الحركات والحروف جميعًا، وإنّما سُمّي الرفع رفعًا لارتفاع الشفة السُفْلى عند التلفّظ به، أو لِرفعة مرتبته من بين أخواته لكونه عَلَمًا لما هو عمدة في الكلام، وإنما سُمِّي النصب نصبًا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، أو لأنه ينصب الفضلة أي يقيمها في الكلام من غير أن يحتاجَ إليه الكلام، وإنّما سُمِّي الجر جرًّا؛ لأنّ عامِلَه يَجرّ الفعلَ إلى الاسم، أو لأن الشفة السفلى ينجرّ إلى الأسفل عند التلفّظ به.[غاية التحقيق: ٢٤]

الفاعليّة: إنّما قال: "الفاعلية والمفعولية" دون "الفاعل والمفعول" ليشمل الفاعل والمفعول وما ألحق بهما مطابقة؛ لأن الياءَ فيهما للنسبة جِيءَ بهما للإيذان بأن لهما ملحقات، والتاء للتأنيث جِيء بها لمطابقة الموصوف المؤنث، فيكون المعنى: فالرفع علم الخصلة المنسوبة إلى الفاعل، والنصب علم الخصلة المنسوبة إلى المفعول مثلاً. [غاية التحقيق: ٢٤]

والعامل: [لفظيًا كان أو معنويًا] أي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى المقتضي للإعراب، وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة كـ"ضرب" في ضَربَ زيدٌ، فإنّه يحصل به فاعلية زيدٍ، وكـ"ضربت" في ضربت زيدًا، فإنّه يحصل به مفعولية زيدٍ، وكالباء في "مررت بزيدٍ"، فإنه يحصل به الإضافة في زيد.[غاية التحقيق: ٢٥]

به: الباء للسببية أو للاستعانة.

فالمفرد المنصرفُ: [نحو: جاءني رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ] لمّا كان الإعراب أمرًا يطرأ على الأواخر على ما تقدّم، وأنواعه: رفع ونصب وجر وكان الرفع بأمور متعدّدة والنصب والجر كذلك، احتيج إلى تقسيم الأسماء لِيُعرَف ما يستحقه كل واحد من الرفع والنصب والجر، فقُسّمت باعتبار مواقعِها في ذلك، فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمّة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر، وأراد بالمفرد: ما ليس بتثنية ولا جمعٍ، وأراد بالجمع المكسر: ما ليس بجمعٍ مصححٍ، وأراد بالمنصرف: ما عدا غير المنصرف على ما سيأتي بيانه.(صغير)

والجمعُ المكَسّرُ المنصرفُ بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرةِ جرًّا. جمعُ المؤنث السالم

احتراز عن الجمع السالم — الذي بالألف والتاء

بالضمةِ والكسرة. غيرُ المنصرف بالضمَّةِ والفتحة. أبوكَ، وأخوكَ، وحموكِ، وهنوكَ

رفعًا — نصبًا وجرًّا — رفعًا — مبتدأ مع معطوفاته

والجمع المكسر: نحو: جاءني طلبة، ورأيت طلبة، ومررت بطلبة.

المنصرف: وفيه احترازٌ عن الجمع المكسر الغير المنصرف كـــ"مصابيح".

بالضمة: ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة، لا يشترط كونها إعرابية أو بنائية، بخلاف المجردة عن التاء فإنها ألقاب البناء، والمراد بالضمة والفتحة والكسرة أعمّ مِن أن يكونَ لفظيّةً أو تقديريّةً، فلا يلزم التكرار في قوله: "واللفظي في ما عداه" [غاية التحقيق: ٢٧]

رفعًا: مصدرٌ بمعنى المفعول، كقولهم: الفاعل رفعٌ أي مرفوع، وانتصابه على الحال أي مرفوعين، والعامل فيه الجار والمجرور، وذو الحال الضمير المستكنّ فيه، والباء في قوله "بالضمّة" بمعنى مع، ويجوز أن يكون المعنى متلبّسان بالضمّة، ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعيّنة في حال كونهما مرفوعين أي مصاحبين لعلم العمدة، وكذا قوله "والفتحة نصبًا" وأمثاله، وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف رحمه الله قياسًا، نحو: "إنّ في الدار زيدًا، والحجرة عمروًا" على ما يجيء.[رضي: ١/٦٨]

جمع المؤنث: احتراز عن جمع المذكر الذي بالواو والياء.

السالم: [صفة جمع المؤنث] احترازٌ عن جمع المؤنث المكسّر كـــ"حمر" جمع حمراء، فإنّ إعرابه بالحركات الثلاث.

بالضمّة: نحو: جاءتني مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ، وإنّما حملت الفتحة على الكسرة فيه؛ لأنّه فرع الجمع المذكر السالم، وقد حملت فيه الفتحة (حالة النصب) على الكسرة (حالة الجرّ)، فحُمل في الفرع أيضًا لئلّا يلزَم مزيّة الفرع على الأصل.[غاية التحقيق: ٢٧] **والكسرة**: نصبًا وجرًا، فالنصب تابع للجر.

غير المنصرف: مفردًا كان أو مجموعًا أو مكسرًا، نحو: أحمد ومساجد.

والفتحة: وإنما حملت الكسرة على الفتحة فيه؛ لأنّه لمّا ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيّتين كما سَتَعْرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة.[غاية التحقيق: ٢٨]

أبوك: ثمّ لمّا فرغ عن بيان ما يُعرب بالحركة شرع في بيان ما يُعرب بالحروف، فقال: أبوكَ، وأخوكَ، وحَموكِ، وهنوكَ، وهذه الأربعة منقوصاتٌ بالواو دل عليه تثنيتها: أبوان، وأخوان، وحَمَوان، وهَنَوان، وأصلها: "أَبَوٌ، وأَخَوٌ، وحَمَوٌ، وهَنَوٌ" على وزن "فعل" بفتح الفاء والعين.[غاية التحقيق: ٢٨]

وحموك: بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يُضاف إلّا إليها. **وهنوك**: الهن: الشيء المستكره الذي يستهجن ذكره كالعورة، والصفات الذميمة، والأفعال القبيحة.[فوائد ضيائية:٣٩]

وفُوكَ، وذُو مالٍ مضافةً إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياءِ. المُثنّى، وكِلَا مُضافًا إلى مُضمر، واثنان واثنَتَان بالألفِ واليَاءِ. جَمعُ المذكر السالمُ، وأولو، وعِشرونَ

صاحب مالٍ — مكبّرةً موحدةً — رفعًا — نصبًا — جرًّا — مبتدأ — لا المظهرِ — وثنتان — رفعًا — نصبًا وجرًّا

وَفُوْكَ: هذا أجوف بالواو، ولامه هاء، وأصله: "فَوْهٌ" على وزن "فعل" بفتح الفاء وسكون العين دلّ عليه جَمْعه: "أفواه" كثوب وأثواب، فحُذفت الهاء على سبيل الشذوذ، فإذا قطع عن الإضافة أبدِلت الواو مِيمًا، وقيل: فم، وإذا أضِيف قيل: فوك.[غاية التحقيق: ٢٨] **وذو مال**: لفيف مقرون بالواوين، وأصله: "ذَوَوٌ" على وزن "فعل" بفتح الفاء والعين، وإنّما أضاف "ذو" إلى الظاهر دون الكاف؛ لأنّه لا يُضاف إلّا إلى أسماء الأجناس الظاهرة.[غاية التحقيق: ٢٨] **مُضَافَةً**: بالنصب على أنّه حالٌ من أبوك وأخواته؛ لأنّه مفعول فعل الإعراب من حيث المعنى، فيكون حالاً من مفهوم الكلام، أو حال من ضمير قوله: "بالواو" والعبارة محمول على التقديم والتأخير، وإلّا فالحال لا يَتقدّم على العامل المعنوي.[غاية التحقيق: ٢٨]

المثنّى: لمّا فرغ من بيان ما يعرب بالحروف الثلاثة، شرع في بيان ما يعرب بالحرفين، ورفعه بالألف ونصبه وجره بالياء، فقال: المثنى إلخ.[غاية التحقيق: ٢٩] **وكِلا**: وكذا كِلْتا، فإنهما مُلحقان بالمثنّى، ولم يذكره؛ لكونه فرع كِلَا، فذِكْرُ الأصل يُغني عن ذكره. **مُضَافًا**: حال من "كلا"، وفيه احترازٌ عمّا إذا كان مضافًا إلى مظهر؛ فإنّ حكمه حينئذ حكم العصا، نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين. [غاية التحقيق: ٢٩] **واثنان**: وأهمل النحويون ذكر اثنين في هذا الموضع، وهو وهم؛ لأنه لايصح دخوله في لفظ المثنّى إذ ليس بمثنّى؛ لأن المثنّى: كل اسم كان مفردًا لَحِق بآخره ألف، أوياء، ونون، وليس اثنان كذلك؛ لأن قولك: اثنٌ ليس بشيء، وإنّما "اثنان" اسم موضوع لمفردين بالإصالة (ابن حاجب) واثنتان، وثنتان ملحقان به.(مولوي معشوق علي) **واثْنَتَان**: ذكر "اثنتان" مع أنه فرع اثنان؛ لأن فيه نكتة وهي أن حكم التذكير والتأنيث في باب العدد يكون مختلفًا، لذا صرّح بلفظيهما فيها للتنبيه على أنّ التذكير والتأنيث فيهما على ما عليه جميع الأشياء كما في الواحد والواحدة.

جمع المذكر السالم: هو الجمع بالواو والنون، والياء والنون. **وأولو**: [جمع ذو لا عن لفظه]إنما أفردت "أولو" وعشرون وأخواتها بالذكر؛ لأنّ جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده، ثم ألحِق به واوٌ ونون، دلالة على ما فوق الاثنين، "وأولو وعشرون" وأخواته ليس كذلك؛ لأن "أولو" موضوع وضع جمع السلامة، وليس به؛ إذ لم يأت "أول" في مفرده، وكذا عشرون وأخواتها؛ إذ ليس "عشر" و"ثلاث" و"أربع" أحاد العشرون والثلاثون والأربعون؛ إذ لو كان كذلك لقيل: لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وأما عليون وقلون ونحوها، فإنها جمع علية وقلة وإن كانت على خلاف القياس.[رضي: ٨٢/١]

وأخواتُها بالواو والياء. **التقدير فيما تعذّر كـ"عَصا وغلامِي" مطلقًا**، أو استُثقِلَ
كـ"قاضٍ" **رفعًا وجرًّا**، **ونحو: مسلمِيَّ رفعًا، واللفظيُّ فيما عداه.**
غيرُ المنصرفِ: ما فيه علّتان من تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُمَا، وهي: . . . . .

رفعا نصبًا وجرًّا — الإعراب — اسم معرب — بيانية

وأخواتُها: أي نظائره السبع وهي ثلاثون إلى تسعون. **التقدير**: [أي تقدير الإعراب] إنّما قدّم الإعراب التقديريّ على اللفظيّ؛ لأنه قليل، فقدمه رومًا للاختصار ببيانه، وتعميم اللفظيّ في كل ما عداه.
فيما تعذّر: "ما" مصدرية حِينيّة، أو موصوفة، أو موصولة، أي التقدير كائن في وقت تعذّر تلفّظ إعرابه أو في معرب أو في معرب الذي. **كَعَصَا**: المراد بمثل عصا: كل اسم مقصور، وبمثل غلامي: كل معرب بالحركة مضافًا إلى ياء المتكلم، وإنّما تعذّر الإعراب في "عصا"؛ لِتعذّر الحركة على الألف، وفي "غلامي"؛ لأن ما قبل الياء استحق الكسرة قبل مجيء الإعراب لموافقة الياء؛ لأن الإضافة سابقة على دخول العامل؛ إذ المفرد قبل المركب، فلما جاء الإعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره؛ إذ لو أعرب حينئذٍ بالحركة لفظًا لزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حال الرفع والنصب، ومتماثلين في حال الجر، وهو مُحَالٌ، فأعربناه بالحركة تقديرًا في جميع الأحوال.[غاية التحقيق: ٣٢]
مُطْلَقًا: مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الإطلاق، أي أطلق اطلاقًا، أو حال عن غلامي، ومطلق أي في الأحوال الثلاثة.
كقاضٍ: المراد بمثل قاضٍ: كل اسم متمكّن في آخره ياء قبلها كسرة.
رفعًا وجرًّا: في حالة الرفع والجرّ، لا في حالة النصب لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء دون الفتحة، نحو: جاءني قاضٍ، ورأيت قاضيًا، ومررت بقاضٍ. **ونحو**: يحتمل أن يكون مرفوعًا ومنصوبًا على أنه عطف على قولنا: "كـ"قاضٍ" أو على أنه خبر مبتدإٍ محذوفٍ، أو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، ويحتمل أن يكون مجرورًا على أنه عطف على قاضٍ، ويكون التقدير: وكنحو: "مسلمي".[غاية التحقيق: ٣٣]
مسلِمِيَّ: أصله مسلموي، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين، وأُولاهما ساكنة، فقلب الواو ياءً وأدغم فيه.
رفعًا: لا يقال: ويلزم تكرار أداة التشبيه، وهو "الكاف والنحو"؛ لأن التشبيه الأول في الاستثقال، والثاني في كون اللفظ جمعًا سالمًا بالواو والنون مضافًا إلى ياء المتكلم، وإنّما استُثقِل الإعراب فيه رفعًا؛ لأن علامة الرفع فيه الواو، وقد أبدِلت في حال الرفع بالياء، فلمّا لم يبق الواو لفظًا قدّر ضرورة، وأما نصبه وجره فلفظي لعدم الاستثقال؛ لأن علامتها الياء، وهي باقية بعد الإدغام، نحو: جاءني مسلميّ، ورأيت مسلميّ، ومررت بمسلميّ.[غاية التحقيق: ٣٣]
فيما عداه: أي ماعدا المعرب تقديرًا كالتعذّر والاستثقال. **غيرُ المنصرِف**: لمّا ذكر في تفصيل المعرب: المنصرف وغير المنصرف، وكان غير المنصرف أقل منه، وبمعرفته يعرف المنصرف عرّف غيرَ المنصرف واكتفى بتعريفه.

عدلٌ ووصفٌ وتأنيث ومعرفةٌ وعجمةٌ ثمّ جمعٌ ثم تركيب
والنون زائدةٌ من قبلها ألفٌ (مبتدأ) ووَزنُ فِعلٍ وهذا القولُ تقريب (أي مجاز)

مثل: عُمَر، وأحمَر، وطلحةَ، وزَينَبَ، و إبراهِيمَ، ومَسَاجِدَ، ومَعديكرَبَ، وعمران،
(عدل وعلم، وصف ووزن الفعل، عجمة وعلم، جمع منتهى الجموع، تركيب وعلمية، ألف ونون زائدتان ومعرفة)

عدلٌ إلخ: هو من البسيط، والبيتان لأبي سعيد الأنباري النحوي الكوفي، أي الصفتية، والتعريف، والجمعية؛ فإن الوصف، والمعرفة، والجمع لم تكن إلا ألفاظًا مخصوصةً، فليس من السببية في شيء، و"ثم" للترتيب الذكري دون الرتبي كما ظن، وقوله: "والنون" إلخ أي زيادة الألف ثم النون في الآخر؛ فإن اللام للعهد، فيُفيد الزيادة، و"زائدةً" حال من النون؛ لأنه فاعل للنسبة، وضميره للنون فاعل له لفظي كما أن الألف فاعل له معنوي، فـ"زائدة" من قبيل صنعة التجاذب المورثة للكلام حسنًا، فاندفع ما ظنّوا أنه لم يدلّ على زيادة الألف، وفيه دلالة على أن المختار عند المصنف رحمه الله: أن تأثيرهما لوصف الزيادة -كما قال الكوفية- دون مشابهتهما لألف التأنيث كما قال البصرية، ولذا اختار بَيْتي ابن الأنباري الكوفي، وقوله: "وهذا القول تقريب" أي اختيارهم التسع يوجب أن يقال في حقهم: حيّاكم الله تعالى، في القاموس: "التقريب" أن يقال: حيّاك الله، أو أن كل واحد من الأمور التسع علة تقريبيّ لا تحقيقي، وصدرُ البيتين:

مواقع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

أي نسبة إلى الصواب، وقوله: "ثنتان" أي ولو حكمًا فيشمل نحو: حبلى، وصحراء، ومساجد، ومصابيح، فلم يكن قاصرًا كما ظن.(من حل الأبيات) **ومعرفة**: بالتنوين، وإلّا لا يستقيم الوزن.[غاية: ٣٥]

ثمّ: ثم للعطف لا للتراخي؛ لأنه أورد لمحافظة الوزن. **زائدة**: بالرفع صفة النون، وبالنصب حال مؤكدة عن مضمون الجملة. **مِنْ قبلها**: "من" بمعنى في؛ لأن "من" في الظروف يكون بمعنى "في"، ولا تدخل على "قبل، وبعد، وعند، ولدى، ولدن" من حروف الجر إلّا "من".[غاية التحقيق: ٣٦]

تقريب: أي تسميتهم لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببًا وعلةً مجازٌ؛ لأن كل واحد منها جزء العلة، لا علة تامة؛ إذ باجتماع الثنتين يحصل الحكم.[رضي: ١/٨٧]

وطلْحَة وَزينَبَ: [في طلحة: تأنيث لفظي وعلم، وفي زينب: تأنيث معنوي ومعرفة] إنما ذكر المثالين لنوعي التأنيث اهتمامًا بشأنه لمظنّة الاشتباه في اعتبار التأنيث في "طلحةَ" مع التذكير الحقيقي، ولذا لا يعتبر تأنيثه في تأنيث الفعل حيث لا يقال: قالت طلحة.[غاية التحقيق: ٣٦]

وأحمَدَ، وحُكمُه: أن لا كسرةَ ولا تَنوينَ. ويجوز صَرفُه لِلضرورَةِ أو للتّناسُب،
وزن فعل وعلم أي غير المنصرف يصح
مثلُ: سَلاسِلًا وأغلالًا، وما يقوم . . . .

كسرة: [اسم لا وخبره محذوف وهو "فيه"] وإنّما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين؛ لأنه يشبَه الفعل في الفرعيتين؛ لأن الفعل له فرعية من جهة افتقاره إلى الفاعل، وفرعية من جهة اشتقاقه من المصدر، وكذا غير المنصرف؛ لأن فيه علتين، فكل علة فرعُ أصلٍ لِمَا عرف أن العدل فرع المعدول عنه، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والمعرفة فرع النكرة، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، والجمع والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ألفي التأنيث، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم، فاعتُبِر الشبه بمنع الإعراب المختصّ بالاسم - وهو الجرّ- ما لم يدخل فيه ما يقوّى جهته من اللام والإضافة، وبمنع علامة التمكّن وهو التنوين.[غاية التحقيق: ٣٦]
وَيجُوز صَرْفُه: [أي جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين فيه، لا جعله منصرفًا حقيقةً] قال: الأخفش إن صرف ما لا ينصرف مطلقًا أي في الشعر وغيره لغةُ الشعراء، وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغةُ قوم، إلا "أفعل منك"، وأنكره غيرهما إذ ليس بمشهور من أحد في السعة، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه، فلا ينصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة، ومنع الكوفيون صرف "أفعل من" للضرورة؛ لأن "من" مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينون ما هو كالمضاف.[ملخص رضي: ٩٢/١]
للضرورة: [لأن الضرورة تبيحُ المحذورات] أي لضرورة وزن الشعر أو رعاية قافية، أما الأول فكقوله:

صبّت عليّ مصائبٌ لو أنها   صبت على الأيام صرن لياليا

هذا البيت من مقولة فاطمة ﵂ من مرثية النبي ﷺ؛ فإن "مصائب" غير منصرف، وللضرورة الشعري صار منصرفًا بإعطاء التنوين، وأما الثاني فكقوله:

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره   هو المسك ما كرّرته يتضوع

هذا البيت من مقولة الإمام الشافعي ﵀ لمدح الإمام الأعظم ﵀؛ فإنه لو فتح نونُ نعمان من غير التنوين يستقيم الوزن، لكن يقع فيه الزحاف يخرجه عن السلامة. [أما الضرورة، فلأنها تُجيز ردّ الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف.(ابن حاجب)] مثل: إنما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظائرها بخلاف نظائر التناسب؛ فإن قيل: صرف غير المنصرف لأجل اضطرار الشاعر واجب، ولأجل التناسب جائز حتى قُرئَ قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾ (الإنسان:٤) منوّنًا وغير منوّن، فكيف يستقيم قوله: "ويجوز صرفه" إلخ؟ قيل: المراد بالجواز ههنا الإمكان العام، فيكون معناه أن سلب جواز الصرف للضرورة، والتناسب ليس بضروري، فتناول الوجوب والجواز.[غاية التحقيق: ٣٧]
سلاسلاً وأغلالاً: صرّف "سلاسلاً" لتناسب "أغلالا وسعيرًا"، "سلاسلا" جمع سلسلة وهو الزنجير، وأغلالا جمع غل، وهو الطوق. وما يقوم: ما موصولة بمعنى التي، أو موصوفة بمعنى شيء من علة.

مقَامَهُمَا الجَمْعُ وألفا التأنِيْثِ، فالعَدلُ: خُرُوجُه عن صيغتهِ الأصليَّةِ **تحقيقًا كـــ"ثُلاث"، ومَثلث، وأخرَ، وجُمَعَ، أو تقديرًا كـــ"عُمَرَ"،** وبَابِ **"قطام"** في تمِيمٍ.

العلتين منتهى الجموع كمساجد اسم هيئته عدل و علم عدل و علم

الجمع: وإنما قام الجمع مقام العلتين؛ لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمعان، وهي: الجمع ولزومه، فهما كالشيئين، وإنّما قامت كل واحدة من ألفي التأنيث مقام العلّتين للزومهما الاسم لزومًا لا ينفكّان عنه بحال، فجعل لزومهما كتأنيث ثانٍ، فصار كأنه شيئان، فوجد سببًا منع الصرف فيهما.
ألفا التأنيث: المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء. **فَالعَدْلُ:** [الفاء للتفسير واللام للعهد] معناه أن يعدل عن صيغة إلى صيغة أخرى، وهو مصدر مجهول أي كون الاسم معدولاً. إن قيل: إن هذا الحد يصدقُ أيضًا على الاشتقاق والتغيّرات التصريفيّة بتمامها قياسيّة أو شاذة. قيل: معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية خروجًا غير تصريفي أو خروجًا فيما يبحث عنه في النحو بقرينة أن المتكلم نحويّ، وكل متكلم يتكلم باصطلاحه، فيخرج التغيّرات والاشتقاق بتمامها.(مولوي معشوق علي)[ملخص غاية: ٣٧] **تحقيقًا:** صفة مصدر محذوف، أي خروجًا محققًا، ومعناه: ما يتحقّق حاله بدليل يدلّ عليه غير كون الاسم غير منصرف.
كَثُلَاثَ وَمَثْلَثَ: فيه عدل محقق، ووصف، وتحقيق العدل فيهما أن معنى "ثلاث ومثلث" في قولك: جاء القوم ثلاث، وجاء القوم مثلث: أي جاء القوم ثلاثة ثلاثة، فـــ"ثلاثة ثلاثة" هو الأصل؛ لأن أسماء العدد المستعملة هي من واحد إلى عشرة، وهو أحدها.(مولوي محمد معشوق علي) **وأُخَرَ:** فيه عدل محقق، وصفة، وتحقق العدل فيه بأنه جمع الأخرى، وأخرى تأنيثُ "آخر"، و"آخر" أفعل التفضيل، وقياس هذا الباب أن لا يستعمل إلا بثلاثة أوجه: باللام، أو بمِن، أو بالإضافة، وهي: الآخر، أو آخر من، أو آخر القوم، وههنا لم يوجد أحد منها، فعلم أنها معدول من أحد هذه الثلاثة، ومع أنه تقدير الإضافة يوجب التنوين أو البناء.(من شرح الكافية)
وجُمَعَ: فإنه معدول عن جُمْع، أو من جماعى، أو من جمعاوات؛ لأنه جمع جمعاء، وجمعاء إن كانت صفة كان حقها أن يجمع على "فُعْل" كحمراء وحمر، وإن كانت اسمًا محضا كان حقها أن يجمع في التكسير على "فعالى"، وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء، وصحارى، وصحراوات، ولمّا جاء "فُعَل" ثبت أنه معدول من أحد ما ذكر.[غاية التحقيق: ٣٩] **تقديرًا:** أي خروجه خروجًا كائنا عن أصل مقدّر. **كَعُمَرَ:** قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه؛ لأنه لم يوجد في الاستعمال إلا عَلَمًا غير منصرف، وغير المنصرف لا يكون بدون العلّتين، و لم يوجد فيه علة أخرى سوى العلمية، فقدر فيه العدل لإمكانه وتعذر غيره، فكأنه عدل عن "عامر" العَلم.[غاية التحقيق: ٣٩]
قَطَامِ: المعدولة من قاطمة، وأراد ببابها: كل ما هو على "فعال" علمًا للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء. [وباب قطام غير منصرفٍ عند تميم من الأكثر، وبعضهم يتبعون الحجاز، فعندهم هو مبني]

الوصف شرْطه: أن يَكُونَ في الأصل، **فَلَا تضرّه** الغَلَبَةُ، **فلذلكَ صُرِف أربَعٌ** في "مررت بنسوةٍ **أربعٍ**"، **وامتنع "أسود** وأرقم" للحَيَّةِ و"أدهُم" للقيد، **وضَعُفَ مَنْعُ** "أفعى" للحيَّةِ، و"أجْدَلُ" للصَّقر، و"أخيلُ" للطائرِ.
اسمان اسمًا اسمًا اسمًا

فَلَا تَضرُّه: جواب شرط محذوف: أي وإذا كان كذلك فلا تضرّ الوصف غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الأصلية؛ لأن العارض لا يعارض الأصل.[غاية التحقيق: ٤٠]

فلذلك: [أي فلأجل اشتراط كون الوصف في الأصل، وعدم مضرة الغلبة إياه.(غاية ٤٠)] الفاء للتفريع، واللام حرف جرٍ، و"ذلك" مجرور بها، إشارة إلى شيئين على تأويل المذكور، وهما أن يكون في الأصل، وعدم مضرة الغلبة، أو إلى "شرطه أن يكون في الأصل" والجار مع مجروره متعلق بـــ"صرف"، وقدم عليه للحصر، و"صرف" ماضٍ مجهول، و"أربع" مفعول ما لم يسم فاعله، و"في" حرف جر، و"مررت" فعل وفاعل، و"نسوةٍ" مفعول به، و"أربع" صفة لها، والجملة مفعول ما لم يسم فاعله لـــ"صرف" بطريق التجوز، وأصل هذا التركيب صرف "أربع" في قولهم: مررت بنسوة أربع، ثم اقتصر اعتمادًا على الطالبين أنهم يفهمون منه هذا المعنى بأدنى تأمّلٍ؛ لأن الصرف يليق بـــ"أربع" دون "مررت بنسوة أربع"؛ لأنه مبني.[حل التركيب: ٧]

صُرِفَ أربعٌ: إن قيل: يجوز أن يكون صرف "أربع" بقبوله التاء، فكيف يصح هذا التفريع؟ أجيب: المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسًا، وفي "أربع" ليس بقياس؛ لأنه فيه التاء للمذكر لا للمؤنث، بخلاف "يعمل ويعملة"، فالتاء فيه للمؤنث.[ملخص غاية التحقيق: ٤٠]

أربعٍ: وإن اجتمع فيه الوزن والوصف لعروض الوصف؛ لأن وضعه للعدد المخصوص.

وامتنع اسود: [من الصرف لعدم مضرة الغلبه] فالأسود كان في الأصل عامًا يقال: لكل ما فيه سواد، فكثر استعماله في الحيّة السوداء، وكذلك أرقم ولكل ما فيه السواد والبياض، فكثر استعماله للحية التي فيها سواد وبياض، وكذلك أدهم لكل ما فيه الدهمة أي السواد، فكثر استعماله للقيد من الحديد، فلا تضرها غلبة الاسمية، بل امتنع من الصرف للوصفية الأصلية، فالمانع من الصرف فيهم: الصفة الأصلية، ووزن الفعل.(مولوي محمد معشوق علي)

وضَعُفَ مَنْعُ إلخ: لتوهّم الوصف فيها بناءً على توهّم كون اشتقاق "أفعى" من الفعوة بمعنى الخبث، وأجدل من الجدل بمعنى القوة، وأخيل من الخيلان بمعنى نقش.[ملخص غاية التحقيق: ٤١] [ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافًا أصليةً؛ فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقًا، لا في الأصل ولا في الحال مع أن الأصل في الاسم الصرف.(فوائد ضيائية: ٥٢)]

التأنيث بالتاء شرطُه: العَلَمِيَّةُ، والمعنويُّ **كذلِكَ**، وشرطُ تحتُّمِ **تأثيره**: الزيادَةُ على **الثلاثةِ**، أو تحرُّكُ الأوسطِ، **أو العجمة**، فـ"هِند" **يجوز صَرفه**، وزينبُ **وسقَرُ وماهُ** وجُورُ **ممتنعٌ**. فإن سُمِّيَ به مذكر فشرطه: الزيادةُ **على الثلاثة**، **فـ"قدمٌ" منصَرفٌ**،

(وجوبِ — في منع الصرف — ممتنع للزيادة — علم لبلدة — لعدم الحرف الزائد)

التأنيث بالتاء: اعلم أن التأنيث على ضربين: بالألف، أو التاء، فما هو بالألف متحتم التأثير بلا شرط للزوم الألف وضعًا على ما مر، ولذا قام مقام السببين، ونريد بتاء التأنيث: تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاءً، فنحو: "أخت وبنت" ليس مؤنثًا بالتاء، بل التاء بدل من اللام، لكن اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث، والتأنيث بالتاء على ضربين: أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهرًا، فشرطه العلمية، سواء كان مذكرًا حقيقيًّا كـ"حمزة" أو مؤنثًا حقيقيًا كـ"عزة" أو لا هذا ولا ذاك كـ"غرّة"، فالعلمية شرط تأثيره تحتمًا، فلا يؤثر من دون علمية، وثانيهما: أن يكون التاء مقدرًا، وهو الذي سماه المصنف رحمه الله بالمعنوي، سواء كان حقيقيًا كـ"هند وزينب"، أو غير حقيقي كـ"حلب ومصر"، والألف لا يقدر كالتاء إذ الألف للزومها لا تحذف حتى تقدر، ولا تؤثر التاء مقدرة أيضًا إلا مع العلمية.[ملخص رضي: ١/١١٦]

كذلك: أي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية، فـ"أرنب" منصرف مع وجود التأنيث المعنوي ووزن الفعل؛ لفوات العلَمية. **تأثيره**: في منع صرف أحد الأمور الثلاثة. **الثلاثة**: أي ثلاثة أحرف مثل: زينب.

أو العُجمةُ: [نحو: ماه وجور علم شهرين] إنما اشترط في المعنوي أحد هذه الأشياء؛ لأن منع الصرف لأجل الثقل الحاصل من تحقق العلّتين، ولو لم يكن أحد الأمور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثيًا ساكن الأوسط غير أعجمي، فيكون في غاية الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين، فتزاحم تأثيره، فاشترط فيها أحد الأمور ليكون المؤنث ثقيلًا، أمّا ثقل الأول فظاهر، والثاني؛ لأن حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في إفادة الثقل، وكذا الثالث؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب.[غاية التحقيق: ٤٢]

يَجُوز صَرْفه: لخلوّه عن جميع شرائط التحتّم الثلاث، و لم يجب صرفه؛ لوجود التأنيث والعلمية.[غاية التحقيق: ٤٢]

وسقر: علم لطبقة من طبقات النار، ممتنع لتحرك الأوسط. **وماه**: علم البلدة، ممتنع للعجمة.

ممتنع: لأن فيها علمية وتأنيثًا معنويا مع شرط تحتّم تأثيرها. **على الثلاثة**: ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث، و لم يقيد تحرّكَ الأوسط ولا العجمة؛ لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير الطارىء في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيف.[ملخص رضي: ١/١٢١]

فقدمٌ: [وهو مؤنث سماعيّ باعتبار معناه الجنسي إن سمي به مذكر] هذا جزاء الشرط المحذوف أي إذا عرفت هذا فقدم ... إلخ. **مُنْصرفٌ**: لفوات التأنيث لفظًا؛ لكونه خاليًا عن علامة التأنيث، وحكمًا؛ لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التأنيث، ومعنى؛ لكونه اسم مذكر.[غاية التحقيق: ٤٣]

وعقربُ **ممتنعٌ**. **المعرفة شرطُها** أن تكون **علَمِيَّةً**. العُجْمةُ شرطُها أن تكون **عَلَمِيَّةً في العجمة**، وتحرُّكُ الأوسَطِ، أو الزيادةُ على الثلاثة، **فنُوحٌ** منصَرِفٌ، وشتَرُ وإبراهيمُ ممتنعٌ. **الجمعُ** شرطُه:

نحو زينب — صرفهما — مبتدأ

ممتنع: أي صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث لعلمية المذكر، لكن الحرف الرابع قائم مقامه بدليل أنه إذا صُغّر قدمٌ ظهر التاء المقدرة، ويقال: "قديمة" بخلاف عقرب؛ فإنه إذا صُغر يقال: "عقيرب" بغير إظهار التاء؛ لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فعقرب إذا سمي به مذكر، امتنع صرفه؛ للعلمية والتأنيث الحكمي.(متوسط)

المعرفة: هي ما وضع لشيء معين مثل زيد. **شرطها**: وذلك؛ لأن المعارف خمس: المضمرات، والمبهمات، وهما مبنّيان، فلا مدخل لهما في غير المنصرف؛ إذ هو معرب، وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال: غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين؛ لأن التنوين لا يدخلهما، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف، فكيف يتبعه الكسر؟ وكذا عند من قال: هو ما حذف منه الكسر والتنوين معًا، وأما عند المصنف ﵀ فيُمكن منع صرفهما؛ لأنه قال: هو ما فيه علّتان أو واحدة منها قائمة مقامهما، لكنه لا يظهر فيه عنده حكم منع الصرف، وهو أن لا كسر ولا تنوين؛ لمشابهة الفعل، فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم.[رضي: ١٢٣/١]

عَلَمِيّةً: وإنما جعل المعرفة سببًا، والعلمية شرطًا، ولم يجعل العلمية سببًا كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف على التنكير أظهر من فرعية العلمية.[هندي: ٢٤] **عَلَمِيّةً في العجمة**: أي كون الاسم علمًا في اللغة العجمية: أي يكون قبل استعمال العرب له علمًا، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا كـ"إبراهيم وإسماعيل"، أو لا كـ"قالون"، فإنه الجيد بلسان الروم سمى نافع به روايه عيسى لجودة قراءته.[رضي: ١٢٣/١] **العُجْمَةِ**: أي تكون متحقّقة في ضمن العلَم في العجَم حقيقةً كـ"إبراهيم"، أو حكمًا بأن ينقله العرب من لغة العجَم إلى العلمية من غير تصرّف فيه كـ"قالون"، أو بحذف بعض الحروف أو قلب بعضها نحو: جرجان، وآذربائيجان في گرگان، وآزربائگان، ونحو ذلك، وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولًا مع العلمية قَبِل اللام والإضافة؛ إذ لا مانع، فيقبل التنوين أيضًا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام، والفرند، والبَرَق، والبذح، فيصير كالكلمة العربية.[رضي: ١٢٤/١]

فنوحٌ: مع أنه اسم عجمي، وفي استعمال كلام العرب منصرف؛ لانتفاء الشرط الثاني.

الجمعُ: [هو سبب قائم مقام السببين] هذا الجمع الواحد قائم مقام علتين، وسببه: أنه صيغة منتهى الجموع، فكأنه جُمِع مرّتين، إما تحقيقًا في نحو: أكالب، لأنه جمع أكلُب وهو جمع كلب، أو تقديرًا في نحو: أفاضل وشبهه به؛ لأنه على تلك الصيغة فأجرى مجراه، وإنّما قيد بغاية جموع التكسير؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياسًا مطردًا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع، نحو: قوله ﷺ: "إنكنّ صواحبات يوسف"، وضابطة هذه الصيغة: أن تكون أولها مفتوحًا وثالثها ألفًا وبعدها حرفان، أدغم أحدهما في الآخر أو لا، =

صيغةُ مُنتَهى الجُمُوع بغيرهاءٍ كـ"مَساجدَ ومَصابِيحَ"، **وأمّا فرازِنَةٌ فمنصرفٌ**،
خبر غاية جموع جمع التكسير مثال الجمع الذي بعد ألفه حرفان
وحَضاجِرُ علمًا للضبع غيرُ منصرفٍ؛ **لأنه منقولٌ** عن الجمع، **وسراويل** إذا لم يُصرف
اتفاقًا مع انتفاء معنى الجمع فيه مبتدأ الجملة الشرطية خبره
-وهو الأكثر- فقد قيل: أعجميٌّ **حمل** على موازنه، وقيل: عربي، جمعُ سِروالةٍ. . . .
جزاء الشرط خبر مبتدأ محذوف أي هو

= كـ"مساجد ودوابّ"، أو ثلاثة ساكنة الأوسط كـ"مصابيح"، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في: "حمر" و"حسان" مع أن في كل واحد منهما الجمعية والصفة.[ملخص رضي: ١/١٢٦]

هاءٍ: والمراد بالهاء تاء التأنيث، وإنما اشترط بها؛ لأنها لو كانت مع هاء لكانت على زنة المفردات كـ"فرازنة"؛ فإنه على وزن كراهية، فيدخل في قوة جمعيته فتور، فلا تقوم مقام العلتين.[غاية: ٤٥]

وأما إلخ: كلمة فيها معنى الشرط، "فرازنة" مبتدأ، فمنصرف خبرها، وهذه الجملة جوابٌ لـ"أمّا"، ولذا أدخل الفاء فيها، وحق الفاء أن يكون في أوله، لكن أخر عن محله لئلا يتوالى حروف الشرط والجزاء، وأصله: "مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف"، ثم اقتصر، وعدم التأنيث فيه بتأويل اللفظ.[حل التركيب: ٨]

فَرَازِنَة: [جمع فرزون، وهو شيء من الشطرنج، ويقال في لعب الهندي: وزير] ذكر مثال انتفاء القيد الأخير: وهو قوله: "بغيرهاء"، دون مثال انتفاء القيد الأول وهو صيغة منتهى الجموع من نحو: "رجال وحمر" لشهرة أمثلته.[غاية التحقيق: ٤٢] **فمنصرف**: لفوات تأثير الجمع بسبب التاء. [هذه الجملة جواب أما]

وحضاجر: جواب ما يقال: إن هذه الصيغة لا يؤثر فيها إلا الجمع، وحضاجر ممتنع مع انتفائه لصيرورته مفردًا بالتسمية، والحكم ينتفي بانتفاء العلة، وتقرير الجواب منع انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتبارًا؛ لكونه منقولاً عن الجمع.[هندي: ٢٦] **علمًا**: وبالنصب حال من الضمير الذي في غير منصرف، أي لا ينصرف حال كونه علمًا للضبع، أي لجنس الضبع وهي أنثى الضبعان.[رضي:١/١٢٧]

لأنّه منقولٌ: لأنه في الأصل جمع حضجر، وهو عظيم البطن، سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة، فهو غير منصرف بالجمع الأصلي القائم مقام العلتين مع وجود الشرط.[غاية التحقيق: ٤٦]

وسراويل: هذا جواب سؤال مقدر، تقريره: أن الاسم الذي على هذا الوزن إنما لم يصرف إذا كان جمعًا أو منقولاً عن الجمع، وسراويل ليس كذلك، والأكثرون على أنه غير منصرف، قال:

يمشّي بها ذبّ الرياد كأنه فتى فارسي في سراويل رامح

أجيب عنه بوجهين: أحدهما ما أشار إليه بقوله: فقد قيل إنه لفظ أعجمي وقع في كلام العرب، حمل على موازنه، وهو مذهب سيبويه وتبعه أبو علي على أنه اسم أعجمي مفرد عرّب، كما عرّب "الآجرّ"، لكنه أشبه من كلامهم بما لاينصرف قطعًا، نحو: قناديل، فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف، وثانيهما ما أشار إليه =

تقديرًا، وإذا صُرِف فلا إشكال، ونحو: جوارٍ رفعًا وجرًّا كـــ"قاضٍ". التركيب أي في صرف سراويل
شرطُه العلميّةُ، وأن لا يكون بإضافةٍ ولا إسنادٍ مثل: بَعْلَبَكّ. الألف والنُّونُ . . . . . الواو بمعنى مع

= بقوله: "فقد قيل أنه لفظ عربي، جمع سروالة" تقديرًا أي فرضًا؛ لأنه لمّا وجد غير منصرف، وعرف من قواعد العرب: أن هذه الصيغة لا يؤثر فيها إلا الجمع، أو المنقول عنه، ولم يوجد شيء منهما فيه، فقيل: إنّه جمع تقديرًا بفرض أنه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة، أو بتسمية كل قطعة من السروالة حفظًا لقاعدة العرب كتقدير العدل في عمَرَ.(مولوي خادم أحمد) [رضي: ١٣١/١ وغاية: ٤٧]

حمل: صفة الأعجمي أو خبر بعد خبر المبتدأ المحذوف. **وإذا صرف**: وهو الأقل دل عليه قوله: وهو الأكثر.

فلا إشكال: لأن السبب -أعني الجمعية- غير حاصل، فلا يفيد الشرط وحده.[رضي:١٣٣/١]

ونحو جوارٍ: المراد بنحو جوار: كل جمع منقوص على وزن فواعل، سواء كان يائيا كجوار، أو واويًا كدواع، ولم يتعرض الواوي لصيرورته بعد الإعلال مثل اليائي.[غاية التحقيق: ٤٧] **رفعًا وجرّاً**: في حالة الرفع والجر حكمه كقاض بحسب الصورة في حذف الياء وإدخال التنوين عليه، تقول: جاءتني جوارٍ، ومررت بجوارٍ، أما في حالة النصب فالياء مفتوحة نحو: رأيت جوارِيَ. ولا خلاف في نصب جواري وإنه غير منصرف.

التركيب: وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية أحد الجزئين، فلا يرد: "النجم وبصرى" علمين.

العلمية: لأن الكلمتين معًا تدخلان في وضع العلم، فيؤمن من حذف إحداهما بشرط العلمية، وتحصل القوة في منع الصرف.[رضي: ١٣٧/١] **لا يكون بإضافة**: احترز به عن نحو: غلام زيد؛ لأن التركيب الإضافي يخرج الاسم إلى الصرف، أو إلى حكم الصرف على حسب الاختلاف، فكيف يؤثر في منعه.(مولوي محمد معشوق علي) [غاية: ٤٨] **ولا إسنادٍ**: احترز به من نحو: تأبّط شرًّا؛ لأنه لا يستقيم فيه إعراب منع الصرف؛ لأن منع الصرف تنـــزع الإعراب، فإذا امتنع الإعراب من الأصل امتنع ذلك.(شرح) **مثل**: خبر مبتدأ محذوف أي هو مثل بعلبك، فإنه مركب من "بعل وبكّ"، البعل: اسم صنم، والبك: الكبير، ثمّ جعل علَم البلد بالشام.[غاية: ٤٨]

والنّون: [الواو بمعنى مع أي الألف مع النون سبب واحدٌ]اعلم أن الألف والنون إنما يؤثران لمشابهتهما ألفَ التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا كامتناع دخولها على الألف، وبعد توافق النحاة في تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا: فقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف؛ لنقصان المشبه عن المشبه به، وذلك الآخر إما العلمية كـــ"عمران"، وإما الصفة كما في سكران، وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عنده في نحو: "عمران" ليست سببًا، بل شرط الألف والنون؛ إذ بها تمنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها، سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصف عندهم في نحو: "سكران" لا سبب ولا شرط، والأول أولى.[ملخص رضي: ١٣٨/١]

إن كانتا **في اسمٍ** فشرطهُ: **العَلَمِيَّةُ كــ"عِمران"**، أوصفةٍ **فانتفاء** فعلانة، وقيل: **وجودُ فَعلى، ومِن** ثَمَّ اختُلِفَ في رحمن دونَ **سكرانَ** ونَدمَان. **وزن الفعل** شرطه أن يُختَصّ (شرطها) به كشمَّرَ **وضُرِبَ** (للسببية)، أو يكونَ في أوّله زيادة **كزيادته** غيرَ قابلٍ **للتاء** (منصرف لذا ظهر الجرّ فيه)، ومن ثمّ امتَنَعَ **أحمرُ وانصرف** يعملٌ (مبني للفاعل مشددًا)، وما فيه علمِيّةٌ **مؤثرةٌ** ....

في اسم: الاسم قد يطلق بمقابلة الفعل والحرف، وقد يقابل اللقب والكنّية، وقد يطلق بمقابلة المهمل، وقد يطلق بمقابلة الصفة وهو المراد ههنا. **العلمية**: أي كونه علمًا، ليتحقق السبب الثاني، أو ليمتنع التاء، فيتحقق الشبه بألفي التأنيث، أو ليلزم الزيادة بالعلمية.[غاية: ٨٢] **كــ"عمران"**: عمران بالكسر آبادى، ونام پدر موسى عليه السلام، ونام پدر مريم رضي الله عنها، ونام أبو طالب عمِ پيغمبر عليه السلام. **فانتفاء**: [لا يكون مؤنثه على وزن فعلانة] لئلا ينتفي شبه ألفِي التأنيث بدخول التاء الممنوعة عنهما، يعني كما ينتفي حمراءة ينتفي سكرانة.

وجود فعلى: بعد أن كان على فعلان ليتحقّق شبههما بألفي التأنيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث، ولينتفي فعلانة بوجود فعلى؛ لأن كل فعلان يجيء مؤنثه "فعلى" لا يجيء مؤنثه "فعلانة".[غاية التحقيق: ٤٩]

ومن: أي ومن أجل الاختلاف في الشرط اختُلف في رحمان، فمن قال: الشرط انتفاء "فعلانة" لم يصرفه لحصول الشرط؛ إذ لم يجئ رحمانة، ومن قال: الشرط وجود "فعلى" صرفه؛ إذ لم يجئ "رحمى"، ولم يختلف في منع "سكران" لحصول الشرط على المذهبين، ولا في صرف "ندمان" لانتفاء الشرط على المذهبين.[رضي: ١/١٤١]

سكران: هو غير منصرف، لذا لم يظهر الجر فيه. **وزن الفعل**: هو كون الاسم على وزنٍ يعدّ من أوزان الفعل.

وضرب: مبني للمفعول مشددًا كان أو مخففًا، وكذا استخرج، واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم إلا منقولاً من العجم إلى العرب كــ"بقّم"، أو منقولاً من الفعل إلى الاسم العلم كــ"ضُرب وشمر" إذا سُمّي رجل بهما.

كزيادته: وهي إحدى حروف أتين نحو: يزيد، وتغلب، وأحمد، ونرجس. **للتاء**: وإنما اشترط كونه غير قابل للتاء؛ لأنه إن قبلها خرج عن وزن الفعل؛ لأن الأفعال لا تقبل هذه التاء، ولو قبل خرج عن المشابهة.[غاية التحقيق: ٥٠]

أحمر: لوجود الشرط، وهو الزيادة مع عدم قبول التاء، فيوجد المشروط وهو الامتناع عن الصرف.

وانصرف: لعدم الشرط؛ لأنّ "يعمل" يقبل التاء نكرة حيث يقال: ناقة يعملة أي قوية، فينعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف، أمّا إذا سمّي به كان غير منصرف؛ لأنه غير قابل للتاء حينئذ.[غاية التحقيق: ٥١]

مؤثّرة: أي موجبة مع غيرها منع الصرف، سواء كانت بطريق الشرطية كما في التأنيث بغير الألف، والعجمة، والتركيب، والألف والنون إذا كانا في اسم، أو بطريق السببية كما في العدل، ووزن الفعل، وفيه احتراز عن نحو: مساجد، وحمراء، وحبلى إذا سمي بها، فإن العلمية غير مؤثرة فيها، لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببيّة؛ لأنّ منع صرفها لأجل الجمع الأقصى ولزوم التأنيث؛ لأن الدال على الجمعيّة والتأنيث أمر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها.[غاية التحقيق: ٥١]

إذا نُكِّرِ صُرِفَ **لِما تبيَّنَ** مِن أنّهَا **لَا تجامعُ مؤثرةً** إلّا ما هي شرطٌ فيه **إلّا العَدْلَ ووزن الفعلِ** (وقت التنكير)
وهُمَا متضادّان، فلا يكونُ معها إلا **أحدُهُمَا،** فإذا نُكِّرَ بَقيَ **بلاسبَبٍ** أو على سببٍ **واحِدٍ،** (تامة أي فلا يوجد) (ذلك الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة)

إذا نُكّر: كلمة إذا للشرط وهو ظاهر، أو للظرف، فإن كانت للشرط كان قوله: "صرف" جواب الشرط، والجملة الشرطية وقعت خبرًا لـــ"ما" الموصولة، وإن كانت للظرف كان قوله: "صرف" خبرا لـــ"ما" الموصولة. [غاية: ٥١]

لِما: أي لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتـــزام.

تبين: في بيان اسباب منع الصرف وشرائطها.[غاية التحقيق: ٥١]

لا تجامع: أي لا تجامع سببًا من الأسباب حال كونها مؤثرة إلا سببًا هي أي العلمية شرط في ذلك السبب، وهو التأنيث بغير الألف لفظًا أو معنًى، والعجمة، والتركيب، والألف والنون إذا كانا في اسم.[غاية التحقيق: ٥١]

مؤثّرةً: حال عن فاعل لا تجامع وهو العلمية، أو صفة بمفعول مقدر أي علة مؤثرة، ثم حذف المفعول وأقيم الصفة مقامه. **إلا العدل:** استثناء مما بقِيَ بعد الاستثناء الأوّل، أي لا تجامع مؤثّرة غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل كعمر وأحمد؛ فإنها تجامعهما مؤثّرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية، وأحمد لوزن الفعل والعلمية مع أنها ليست بشرط فيهما حيث امتنع "ثلث وأحمر" من غير العلمية.[غاية التحقيق: ٥١]

إلا العدل ووزن الفعل: فالعلمية المؤثرة تجامع أربعة أشياء، وهي شرط فيها، وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما، بل هي سبب معهما، فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأُول كآذربيجان، فإذا نكّر بقي بلا سبب لزوال شرط أربعة أسباب، وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة، وإن كانت مع العدل أو الوزن قال المصنف رحمه الله: ولا يمكن أن يكونَ معهما معًا لتضادهما، فلا يكون إلّا مع أحدهما كما في نحو: عمر وأحمد، فإذا نكّر الاسم بقي على سبب واحد، قال: وإنما قلت: هما متضادان ليصح الحكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفًا بعد التنكير؛ إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير مع أن العلمية مؤثّرة لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثّرة، وأمّا بيان تضادهما فقد تقدّم.[رضي: ١/١٥٢]

وهما متضادان: أي غير مجتمعين في اسمٍ واحدٍ؛ لاختلاف أوزانهما؛ لأن أوزان العدل إما فَعال أو مَفْعل أو فُعَل أو فَعَل أو فَعْل أو فَعَال كثلاث ومثلث و وأخر وسحر، وأمس عند بني تميم، وقطام عندهم أيضاً، فليس شيء منها وزن الفعل.[رضي: ١/١٥٠]

أحدُهُمَا: لأنّ "المتضادان" لا يجتمعان، فلا يبقى بعد التنكير سببان.[غاية: ٥٣]

بلا سببٍ: فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط، فلا يبقى فيه سبب.

واحد: فيما هي مؤثرة فيه بطريق السببية لا بطريق الشرطية، وهو العدل ووزن الفعل.

وخالفَ سيبويه **الأخفش** في مثل **"أحمَرَ"** علَمًا إذا نُكّر اعتبارًا للصّفة الأصليّة **بعدَ التنكير، ولا يلزمه بابُ حاتمٍ** لِما **يلزَمُ** من اعتبارِ المتضادَّين في حكم واحدٍ، وجميعُ الباب **باللام** أو **بالإضافة** ينجرُّ بالكسر.

حال من معنى المماثلة — علة النفي لا المنفي — الوصف والعلميَّة — متعلق يلزم أو اعتبار — أي بصورة الكسر

الأخفش: ذكر في بعض الشروح: الأولى رفع الأخفش؛ لأن الأخافش ثلاثة: أحدها أستاذ سيبويه وهو أبو الخطاب، والثاني تلميذه وهو أبو الحسن سعيد بن سعدة، والثالث قرينه وهو أبو الحسن علي بن سليمان، والمراد ههنا تلميذه، كذا صرّح المصنف رحمه الله في "شرح المفصل"، فلو نصب الأخفش كانت نسبة المخالفة قصدًا إلى الإستاذ، وهي غير ملائمة برتبته، فيلزم نسبتها قصدًا إلى التلميذ لئلا يبعد من الملائمة. وفيه نظر؛ لأن نسبة المخالفة إلى التلميذ أبعد من الملائمة؛ لأنها توجب العقوق، ولو كانت المخالفة لإظهار الحق فلا بأس بها من كلا الجانبين، ألا ترى أنها وردت نسبتها إلى الأستاذ والتلميذ جميعًا في عبارة الفقهاء في قولهم: قال أبو حنيفة كذا، خلافًا لأبي يوسف بمعنى خالف أبو حنيفة أبا يوسف، وقولهم: قال أبو يوسف كذا، خلافًا لأبي حنيفة، فلا حاجة إلى ماذكر في بعض الشروح من أولوية رفع الأخفش، بل الصواب هو النصب، فعلى هذا يكون هذا الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة، كأنّه قال: وما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرف إلا مثلَ "أحمر"؛ فإنه إذا نكر بعد العلمية لجعله سيبويه غير منصرف.[غاية التحقيق: ٥٢] **مثل أحمر:** المراد بمثل "أحمر": كل ما كان صفة في أصله مقترنًا بسبب آخر، فيدخل في هذا الحكم مثل: سكران.

بعد التنكير: إنما خالف سيبويهُ الأخفش؛ لأجل اعتباره الوصفية الأصلية كما اعتبرت الصفة الأصلية في "أسود" اسمًا للحية بالاتفاق، والأخفشُ لم يعتبرها؛ لأنّ الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار؛ بخلاف "أسود" اسماً للحية فإن الوصف فيه معتبر؛ لأن غلبة الاسمية عارضية، فلا يعارض الأصل بخلاف لو جعل علمًا، فإنه يُخرجه من الوصفية بالكلية.[غاية: ٥٣]

ولا يلزمه: [من اعتبار الوصفية الأصلية إلخ] هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره: أن الوصف الأصلي لو جاز اعتبارهِ بعد زواله لكان "حاتم" غير منصرف؛ إذ فيه العلمية الحالية، والوصف الأصلي، فأجاب المصنف رحمه الله عن سيبويه: بأن هذا الإلزام لا يلزمه؛ لأن في "حاتم" ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل، بخلاف "أحمر" المنكّر، وذلك المانع اجتماع المتضادين، وهما الوصف والعلمية؛ إذ الوصف يقتضي العموم، والعلمية الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافٍ.[رضي: ١٥٤/١] **باب حاتمٍ:** والمراد به كل علم كان في الأصل وصفًا مع بقاء علمية. **يلزم:** المستكن يرجع إلى ما، وضمير مفعول محذوف يرجع إلى سيبويه.

باللام: أي بدخول لام التعريف عليه نحو: مررت بالأحمر. **بالإضافة:** إضافة إلى غيره نحو: مررت بعمركم.

المرفوعَات

هو ما اشتَمَلَ على علمِ الفاعِلِيَّةِ. فمنه

الفاعِلُ: وهو ما أسنِدَ إليه الفعلُ أو شبهُه وقُدّمَ عليه على جهةِ قيامه به، مثلُ: "قام زيدٌ،
مثال الفعل — الفعل الاسم — على ذلك الاسم

المرفوعات: خبر مبتدأ محذوف، أي هذا باب المرفوعات، و لم يرجع الضمير إلى المرفوعات؛ لأن التعريف إنما هو للماهية، لا لأفرادها كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها، بل يرجع إلى المرفوع.(متوسط)

هو: أي المرفوع: ما اشتمل على علم الفاعلية، وهو الرفع، وإنما لم يقل: ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة أو بما هو أخفى؛ لأن كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع.(متوسط)

ما: كلمة "ما" موصولة، عبارة عن اسم أو معرب، والجملة الفعلية صفتها، أي هو اسم أو معرب.[غاية التحقيق: ٥٥]

علم الفاعلية: أي علامتها، وهي الرفع والواو والألف، نحو: جاءني زيد، أو أبوه، أو الزيدان.[غاية التحقيق: ٥٥]

فمنه: [الفاء للتفسير، أي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية، أو فمن المرفوعات الفاعل] وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات؛ لأنه أصل المرفوعات، وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح؛ لأن وضع الكلام للإخبار، والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملتين في الإخبار؛ إذ الأصل أن يُخبر بالفعل؛ لكونه لم يوضع إلا له، وإذا كان الفعل هو الأصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل أيضًا يكون أصلاً، بخلاف المبتدأ فإنه ليس بهذه المثابة، ولأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي، وإذا كان عامله أقوى كان هو أقوى ضرورة؛ ولأن الفاعل أشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسدّه، بخلاف المبتدأ.[غاية التحقيق: ٥٥]

أسند إليه الفعل: بلا تبعية، فلا تدخل في الحد تابع الفاعل بدلاً أو عطفًا أو غيرهما؛ لأن المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق، وهو ذكر التوابع بعد ذلك.[هندي: ٣٢]

أو شبهه: يعني اسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل.[رضي: ١٦١/١]

وقدّم عليه: واحترز بقوله: "وقدم عليه" عن المبتدأ؛ لأن نحو: "زيد" في قولك: "زيد قام" مسند إليه "قام"؛ لأن "قام" خبر عنه، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو في الأصل، كما مر في حد الكلام.[رضي: ١٦١/١]

على جهة: حال بعد حال، أي واقعًا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم، وطريقة قيامه به: أن لا يكون الفعل مبنيًا للمفعول، أي لا يكون على صيغة المجهول، وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله، نحو: ضُرِب زيد، وزيد مضروبٌ غلامه؛ فإنه مما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدّم عليه، لكن لا على جهة قيامه به، بل على جهة وقوعه عليه، وإنما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل؛ لأن "مفعول ما لم يسم فاعله" فاعل على اصطلاحهم.[غاية التحقيق: ٥٦]

وزيدٌ قائمٌ أبوهُ"، **والأصل** أن يليَ الفِعلَ، **فلذلك جاز** "ضَرَبَ غلامَه زيدٌ"، **وامتنع** "ضرب غلامُه زيدًا"، **وإذا انتفى** الإعرابُ فيهما لفظًا **والقرينةُ**، أو كان **مضمرًا متصلاً** أو وَقَعَ مفعولُه بعدَ **إلّا أو مَعناها، وجَبَ** تقديمه، وإذا اتّصل به **ضميرُ** مفعُولٍ، أو وقع بعدَ إلّا أو **مَعناها**، أو اتّصَلَ به مفعوله وهو غيرُ متّصلٍ، . . . .

مثال شبه الفعل — في الفاعل والمفعول — الفاعل — أي مفعول الفاعل — الفاعل على المفعول — بالفاعل — نحو ما ضرب عمروًا إلا زيد — بالفعل — أي الفاعل

والأصل: أي الأولى أن يقارن الفاعلُ الفعل الذي أسند إليه، بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولواحقها؛ لأن الفاعل كالجزء منه؛ لأن الفعل لا يفيد بدونه، ولو قال: "والأولى أن يليه" لكان أخصر وأوضح وأحسن.[غاية التحقيق: ٥٦] **فلذلك:** الفاء للنتيجة، واللام للتعليل، أي لأجل أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل.[غاية التحقيق: ٥٦] **جاز:** وذلك أن يقال: إنما جاز "ضرب غلامَه زيدٌ" مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه؛ لأن "زيد" فاعل، وأصله أن يليَ الفعل، فهو مقدّم على الضمير تقديرًا.[رضي: ١/١٦٣]

وامتنع: وذلك أن يقال: إنما لم يجز "ضرب غلامه زيدًا"؛ لأن غلامه فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على زيد لفظًا وأصلا، فيكون الضمير قبل الذكر.[رضي: ١/١٦٣]

وإذ انتفى: و"إذا" كلمة فيها معنى الشرط منصوبة المحل على الظرف، وعاملها جوابها، و"انتفى" ماض معروف، والإعراب فاعله، و"لفظًا" نصب على التمييز من فعل الشرط أي من حيث التقدير والمحل، وأصله: "إذا انتفى لفظ الإعراب" ثم عدل عنه، أو على خبر "كون" مقدر، وتقديره: وإذا انتفى كون الإعراب لفظًا، "وفيهما" جار ومجرور متعلق بـــ"انتفى"، والضمير المجرور عائدٌ إلى الفاعل والمفعول.[حل التركيب: ١١]

والقرينة: عطف على الإعراب أي إذا انتفى القرينة -حالية كانت القرينة أو مقاليّة- على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، نحو: ضرب موسى عيسى، وأكرم هؤلاء هؤلاء.[غاية التحقيق: ٥٧]

مضمراً متصلاً: سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا، نحو: ضربت زيدًا، أو مضمرًا منفصلاً، نحو: ما ضربت إلّا إياك، أو مضمرًا متصلاً، نحو: ضربتك.[غاية التحقيق: ٥٧] **إلّا:** نحو ما ضرب زيد إلا عمروًا.

أو معناها: أي معنى "إلا" وهو "إنما" فإنه بمعنى "إلا" في إفادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة، نحو: إنما ضرب زيد عمروًا.[غاية التحقيق: ٥٧] **وجب:** أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة؛ فللتحرّز عن الالتباس، وأما في صورة كون الفاعل ضميرًا متصلاً؛ فلمنافاة الاتصال الفصلَ كما ذكر، وأما في صورة وقوع المفعول بعد إلا أو معناها؛ فلئلا ينقلب الحصر المطلوب. [هندي: ٣٤ وغاية: ٥٧]

ضمير: أي ضمير عائدٌ إلى مفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة:١٢٤) [غاية التحقيق: ٥٨]

معناها: أي إلّا، وهو إنّما أي إنما ضرب عمروًا زيدٌ.

وجب **تأخيرُه**، وقد يُحذفُ الفعلُ **لقيام قرينةٍ** جوازًا في مثل "زيدٌ" **لمَن** قال: من قام؟

و **لِيُبْكَ** (للتقليل) يَزيدُ ضارِعٌ (الرافع للفاعل) لخصومةٍ **ومُختَبِطٌ** (حذفاً جائزاً) مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِح

تأخيره: أي تأخير الفاعل عن المفعول، أما في صورة اتصال ضمير المفعول؛ فللتحرز عن لزوم الإضمار قبل الذكر، وأما في وقوعه بعد "إلا" أو معناها؛ فلئلا ينقلب الحصر المطلوب، وأما في اتصال المفعول؛ فلامتناع الفصل مع الاتصال.[هندي: ٣٤] **لقيام**: أي لوقت قيام قرينة وحصولها؛ إذ قيام القرينة شرط، لا علة.[هندي: ٣٥] **قرينةٍ**: دالة على الحذف وتعيّن المحذوف. **لمن**: الجار والمجرور صفة زيد، وكلمة "من" موصولة، و"قال" صلته، أي "زيد" المقول للذي قال: "من قام"، كلمة "من" هذه استفهامية مبتدأ، و"قام" خبره، والجملة الاستفهامية مقول "قال"، فـ"زيد" الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف، أي قام زيد، فحذف الفعل لوجود القرينة، وهو "قام" المذكور في السؤال.[غاية التحقيق: ٥٩]

وليبك: الواو في قوله: "وليبك" ليس بداخلة في البيت، بل هي من عبارة المصنف رحمه الله؛ لعطف مثال على مثال، وهو أمر غائب مبني للمفعول. وقوله: "يزيد" غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ليبك"، وقوله: "ضارع" فاعل فعل محذوف؛ لأن الشاعر لمّا أمر بالبكاء بقوله: "ليبك يزيد" أي على صيغة المجهول حرّك السامع أن يسأل قائلاً: من يبكيه؟ وجعل هذا السؤال المقدر كالمحقق، فأجاب بقوله: ضارع أي يبكيه ضارع، أي عاجز عن خصمه عند الخصومة، فحذف الفعل لدلالة السؤال المقدّر عليه، واللام في قوله: "لخصومة" بمعنى الوقت متعلق بقوله: "ضارع" وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل، أي يبكيه من يعجز عند الخصومة، أو بقوله: "يبكيه" المقدر، والمراد بالخصومة خصومة غيره معه أو خصومته مع غيره، وإنما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلّة إخوانه؛ فإن "يزيد" كان ظهير الضارعين ومعينَ الضعفاء.[غاية التحقيق: ٥٩]

ليبك: ومعنى البيت أنه ينبغي أن يبكي على يزيد كل ذليل لا ناصر له، وكل فقير سائل أصابته حوادث الزمان وأهلكن ماله، ولم يجد من يغيثه، فإن يزيد ناصرُ كل ذليل، وجابر كل فقير.[غاية التحقيق: ٦٠]

ومختبط: عطف على ضارع، أي يبكيه ضارع ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة، وإنما يبكيه مختبط؛ لأن يزيد معطي السائلين من غير وسيلة، وقوله: "مما تطيح الطوائح" أي مما تهلك الحوادث ماله، متعلق بقوله: "يبكيه" المقدر أو بقوله "مختبط"، وكلمة "مِن" للسببية، و"ما" مصدرية، والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية، والإطاحة: الإهلاك، والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كـ"لواقح" جمع ملقحة، والقياس المطيحات، والمطيحة هي الحادثة المهلكة، أي يبكيه مختبط لأجل إطاحة الطوائح ماله أي لأجل إهلاك المهلكات ماله.[غاية التحقيق: ٦٠]

ووجوبًا في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة:٦)، **وقد يُحذَفان** مَعًا في مثلِ: "نَعَم" لِمَن قال: أقامَ زَيدٌ؟

وإذا تَنازعَ **الفِعلان ظاهرًا بعدَهُمَا**، فقد يكونُ في الفاعلية، مثل: "ضربَني وأكرمنِي زيدٌ"،
أي بعد الفعلين — كونه فاعلاً

ووجوبًا: في مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة:٦) انتصاب "جوازًا ووجوبًا" على أنهما مصدران بقوله "يحذف"، أي يحذف حذفًا جائزًا وواجبا، إنّما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسر، نحو: "استجارك" الظاهر؛ لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأن الإبهام المحوّج إلى التفسير إنما كان لأجل المقدر، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين: مبهما ثم مفسّراً توكيدٌ ليس في ذكره مرةً.[رضي: ١/١٧٤] **في مثل:** وأما حذف الفعل على سبيل الوجوب، ففي كل موضع له مفسّر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة:٦) "أحد" مرفوع؛ بأنه فاعل فعل محذوف، أي إن استجارك أحد، وإنما وجب حذفه؛ لأنه فسر هذا الفعل بعده، فلو أتى به لزم جمع والمفسِّر والمفسَّر، وهو غير جائز؛ لأن ذكر المفسِّر يصير حشوا بلا فائدة، وإنما قلنا: إنه فاعل فعل محذوف، ولم نقُلْ: إنه مبتدأ محذوف خبره؛ لأن "إن" حرف الشرط، وحروف الشرط يجب أن تدخل على الفعل لفظًا أو تقديرًا.(متوسط)
وقد يحذفان: أي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعًا في جواب من قال: أقام زيد؟ فيُقال في جوابه: نعم، أي نعم قام زيد، فيجوز حذف الفعل والفاعل، ويجوز إظهارهما، وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية أي المبتدأ والخبر؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال.(متوسط) **الفعلان:** وإنما ذكر الفعلين لأصالة الفعل، والتنازع لا يختص بالفعلين، بل يجري في غيرهما من الصفات أيضًا، نحو: زيد ضارب ومكرم عمروًا، وبكر شريف وكريم أبوه، وغير ذلك، وهذا بيان لأقل ما يتحقّق فيه التنازع، ولا يختصّ التنازع بالفعلين، بل يجري في أكثر منهما أيضًا، نحو: ماجاء في الصلاة المأثورة "كما صليت، وسلمت، وباركت، ورحمت، وترحّمت على إبراهيم"؛ فإن هذه الخمسة تنازعت في "على إبراهيم". وإنما قيد بالظاهر احترازًا عن المضمر؛ فإن التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه، وليس فيه جواز إعمال كل واحد منهما؛ فإذا قلت: "ضربت وأكرمت" على صيغة المتكلم أو المخاطب، أو "ضرب وأكرم" على صيغة الغائب، أو "ضربك وأكرمك" مع ضمير المخاطب، كان كلّ من الفعلين اتّصل به ما يقتضيه ولا يمكن إعمال أحدهما فيما اتصل بالآخر؛ لأن المتصل يجب اتصاله بعامله أو بما هو كجزئه، ولا يتصل بعامل آخر، فلمّا لم يجز في المتصل لم يجز في المنفصل طردًا للباب، وإنما قيّد بقوله: "بعدهما"؛ لأن الاسم الظاهر إذا كان مقدمًا أو متوسطًا يلحق بالفعل الأوّل؛ لأنه يستحقه هو قبل التكلم بالثاني، فلا يكون فيه مجال نزاع، فلا يكون من هذا الباب كقولك: زيدا ضربت وأكرمت، وضربت زيدًا وأكرمت.[غاية التحقيق: ٦٠]
ظاهرًا: مفعول "تنازع"؛ لأنّ نازع متعدٍ إلى مفعولين. **بعدهما:** صفة ظاهرًا، أي ظاهرا واقعا بعدهما.

وفي المفعوليّةِ، مثلُ: "ضربتُ وأكرمتُ زيدًا"، أو في **الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين**، فيختارُ **البصريُّونَ إعمالَ** الثاني والكوفيُّونَ **الأوّلَ**، **فإن أعملتَ** الثاني أضمرتَ الفاعِلَ في الأول
على طبق مذهب البصريين إذا اقتضى الفاعل

الفاعلية والمفعولية: وهو على ضربين: أحدهما أن الأول يقتضي الفاعلية والآخر المفعولية، نحو: ضربني وأكرمت زيداً وأكرمني وضربت زيدًا، والثاني أن الأول يقتضي المفعولية والآخر الفاعلية، نحو: ضربت وأكرمني زيد وأكرمت وضربني زيد، وأشار إلى هذين الضربين بقوله: "مختلفين" أي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الأقسام الأربعة مذكورة بالفعل صريحًا لا كنايةً.(متوسط)

مختلفين: [في الاقتضاء يعني يقتضي الأول الفاعل والثاني المفعول، وبالعكس] انتصابه على أنه حال من الفعلين المقدرين الذين هما فاعلا المصدر المضاف إليهما المدلول بالضمير المستكن في "فقد يكون" العامل في قوله: "في الفاعلية والمفعولية" بواسطة العطف، أي وقد يكون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية معًا حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء، فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر، فيتّحد عامل الحال وصاحبها، ولا يمكن أن يكون حالاً من الفاعلية والمفعولية؛ لأنه يقع زائدًا غير محتاج إليه، ولأنه لو كان كذلك لوجب تأنيثه، ويمكن أن يقال: إنه خبر "كان" المحذوف، أي إن كان الفعلان مختلفين عملاً بأن كان أحدهما رافعًا والآخر ناصبًا. وإنما قيد الفعلين "بمختلفين" لدفع وهم من توهم أن مثل: ضرب ضرب زيد، وضربت ضربت زيدًا من هذا الباب؛ لأنه ليس منه؛ لأن الفعل الثاني تأكيد للأول، وإنما قال في الفاعلية والمفعولية و لم يقل في الفاعل والمفعول؛ لتناول مفعول ما لم يسم فاعله، والجار والمجرور.[هكذا في الغاية: ٦١، ومتوسط] (مولوي محمد معشوق علي)

البصريون: [الاختلاف بين نحاة البصرة والكوفة في الاختيار والأولوية دون الجواز.(غاية التحقيق: ٦١)] "البصريون": بكسر الباء، والقياس فتحه، وكان الكسر للفصل بين المنسوب إلى البصرة بمعنى الحجارة، والمنسوب إلى بلدة البصرة، أي تختار النحاة المنسوبة إلى البصرة هكذا إلخ.[غاية التحقيق: ٦١]

إعمال: أي يختار البصريون إعمال الفعل الثاني مع تجويز إعمال الأول؛ لأنه أقرب، وبأن إعمال الأول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وذا خلاف الأصل؛ إذ الأصل في المعمول أن يلي عامله، وباستفاضة الاستعمال على ذلك في القرآن كقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾ (الحاقة:١٩) حيث أعمل الثاني، إذ لو أعمل الأول لقيل: اقرؤوه لاختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول، وبالوقوع في كلام الفصحاء.[غاية: ٦١] (مولوي معشوق علي)

الأول: أي يختار نحاة الكوفة إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني؛ لأن الأول أسبق الطالبين، فهو أولى بإعطاء المطلوب، وبأن إعمال الثاني يستلزم الإضمار قبل الذكر ولا كذلك إعمال للأول، فكان أولى.[غاية: ٦٢]

فإن أعملت: الفاء للتفسير وبدأ بتفسير إعمال الثاني؛ لأنه الأولى والأكثر استعمالاً في كلام الفصحاء والمذهب المختار.

على **وفق الظاهر دُونَ الحذفِ خلافًا للكسائيّ، وجاز خلافًا للفرّاء وحذفتَ المفعول إن استُغني** عنه، **وإلّا أظهرتَ**، وإن أعملت الأول أضمرتَ الفاعِلَ في الثاني **والمفعول على المختار إلا أن يمنعَ** مانعٌ، . . . .

الفعل — على طبق مذهب الكوفيين

وفق الظاهر: أي على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. [غاية التحقيق: ٦٢] **دون الحذف**: أي دون حذف الفاعل؛ لأن حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه، وعدم استقلاله بدونه، إلا إذا سدّ شيء مسدّه كما في "ما جاءني إلا زيد، وضرب زيد"، بخلاف الإضمار قبل الذكر؛ فإنه جائز في العمدة بشرط التفسير نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١)[غاية التحقيق: ٦٢]
خلافًا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي يخالف القول بالإضمار دون الحذف خلافًا إلخ.[غاية التحقيق: ٦٢]
للكسائي: [فإنه يقول بحذف الفاعل دون إضماره تحرزًا عن الإضمار قبل الذكر، وهو مردود لما علم أن العرب لا تحذف الفاعل.(غاية التحقيق: ٦٢)] ويظهر أثر الخلاف في صورة التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزاً فيهما ومستتراً فيه، فيقال: "ضرباني وأكرمني الزيدان" عند القائلين بالإضمار، و"ضربني وأكرمني الزيدان" عند الكسائي.[غاية: ٦٣] **وجاز**: جملة معترضة لبيان خلاف الفراء، والواو اعتراضية، أي جاز إعمال الثاني عند اقتضاء الأول الفاعل. **خلافا للفرّاء**: فإنه يمنع جواز ذلك للزوم أحد المحظورين: الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل.(مولوي معشوق علي) **وحذفت المفعول**: إن اقتضى الأول المفعول، تحرزًا من التكرار.
إن استغني: [هذا شرطٌ استغني عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه] احتراز من أن يكون المفعول ثانيًا من باب "علِمت"، كقولك: حسبني منطلقًا، وحسبت زيدًا منطلقًا؛ لأنك لو حذفت المفعول الثاني، حذفت ما لا يسوغ حذفه، وسيأتي في بابه. وإن أضمرته أضمرت مفعولاً قبل الذكر، فلما لم يسغ حذف ولا إضمار، وجب العدول إلى الظاهر. (شرح كافيه) **وإلا أظهرت**: أي إن لم يُستغنَ عنه بأن كان مفعولاً ثانيًا من باب "علِمت"، وكان الأول مذكورًا أظهرتَ المفعولَ، نحو: حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً؛ فإن "حسبني وحسبت" لّما تنازعا في "منطلقاً" الأخير وأعمل فيه "حسبت" وجب إظهار مفعول "حسبني" وهو "منطلقاً" الأوّل لئلا يلزم الاقتصار على أحد المفعولين.[غاية: ٦٣] **والمفعول**: في الفعل الثاني إذا اقتضى المفعول، نحو: ضربني وضربته زيد.
على المختار: أي على القول المختار و لم تحذفه وإن جاز حذفه أيضًا. **إلا أن يمنع**: استثناء مفرغ، أي أضمرت المفعول في جميع الأوقات إلا وقت منع المانع عن الإضمار والحذف، فحينئذ وجب إظهاره، نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا؛ فإنّ "حسبني وحسبتهما" تنازَعَا في "منطلقا" حيث أعمل "حسبني"، فجعل "الزيدان" فاعله، و"منطلقا" مفعوله، وأضمر المفعول الأول في "حسبتهما" وأظهر الثاني، وهو "منطلقين" لمانع، وهو أنه لو أضمر مفردًا خالف المفعول الأول، ولو أضمر مثنىً خالف المرجع، وهو قوله: "منطلقًا".[من غاية التحقيق: ٦٣]

فتُظهِرُ، **وقولُ امرئ** القيس:

مبتدأ

كفاني و لم أطلب قليلٌ من المال

ليس منه لفساد المعنى. **مفعولُ** ما لم يُسَمَّ فاعله: كلّ مفعول حُذِفَ فاعله وأقيم هو

خبر — إضافة المصدر إلى الفاعل — موصولة يراد بها الفعل — كلمة كل لبيان الاطراد

مقامه، **وشرطه**: . . . .

أي شرط إقامة المفعول

فتُظهِرُ: لأنه إذا امتنع الإضمار والحذف، فلا سبيل إلا إلى الإظهار.

وقول امرء: استدل الكوفيون على أنّ إعمال الفعل الأول أولى من إعمال الفعل الثاني بقول امرء القيس وهو:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة ‏ ‏ ‏ كفاني و لم أطلب قليل من المال

وجه الاستدلال به أن "كفاني و لم أطلب" تنازعا في "قليل"، و"كفاني" اقتضى رفع "قليل"، و"لم أطلب" اقتضى نصبه، وهو اختار إعمال الأول مع أنه يلزم منه حذف المفعول من الثاني، و لم يلزم حذف شيء على تقدير إعمال الثاني، فلولا أن إعمال الفعل الأول أولى مِن إعمال الفعل الثاني، لم يختره امرؤ القيس مع لزوم الحذف؛ لأنه فصيح، والفصيح لا يختار إلا الأفصح.(متوسط)

ليس منه: أجاب المصنف عن استدلال الكوفيين من جانب البصريين بقوله "ليس منه لفساد المعنى"، أي ليس هذا البيت مما تنازع الفعلان ظاهرًا؛ لأنه إن كان منه تفسد المعنى؛ لأنه يلزم منه اجتماع النقيضين، وذلك مبنيٌّ على معرفة المقدمتين: إحداهما: أنّ "لو" لانتفاء الثاني لا لانتفاء الأول، فلو دخل "لو" على المثبت لصار ذلك المثبت منفيًّا، ولو دخل على النفي لصار مثبتًا، والثانية: أن حكم المعطوف على جواب "لو" حكم جواب "لو"، وإذا تقررت هاتان المقدمتان، فنقول: لو تنازع "كفاني و لم أطلب" في "قليل من المال" من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين؛ لأن قوله: "أنّ ما أسعى لأدنى معيشة" مثبت، فيكون منفيا بعد دخول "لو" عليه، فلم يكن سعيه لأدنى معيشة، وإذا لم يكن سعيه لأدنى معيشة لم يكن طالبًا لقليل من المال، وإذا كان لم أطلب قليلاً من المال في حكم جواب "لو" يكون مثبتًا، فيكون طالبًا لقليل من المال، وإذًا يلزم أن يكون طالبًا لقليل من المال، وأن لا يكون طالبًا لقليل من المال، وهو اجتماع النقيضين وإنه محال، وإذا لم يكن من هذا الباب، فمفعول "لم أطلب" محذوف، وتقديره: لم أطلب الملك والمجد، ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ‏ ‏ ‏ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

(متوسط)

مفعول: أي مفعول فعل لم يُذكر فاعله، وإنما لم يفصله بـــ"منه" كما فصل المبتدأ لشدة تعلّقه بالفاعل حتى سمّاه بعض النحاة كصاحب "الكشاف" والشيخ عبد القاهر فاعلاً.[غاية التحقيق: ٦٤]

وشرطه: (تركيب) و"شرطه" مبتدأ مضاف إلى كناية يرجع إلى إقامة المفعول، وهو مذكور معنى لدلالة قوله: "أقيم".

أن تُغيّر صيغَةُ الفعل **إلى فُعِلَ أو يُفعَلُ**، ولا يَقَعُ المفعولُ الثاني **من باب علمتُ، والثالثُ** من باب **أعلمتُ**، والمفعول له، والمفعول مَعَه **كذلكَ**، وإذا وُجِد المفعولُ به . . . .

من موقع الفاعل

أن تغيّر إلخ: و"أن" حرف ناصبة، "تغيّر" مستقبل مجهول منصوب بها، و"صيغة" مفعول ما لم يسم فاعله مضاف، و"الفعل" مضاف إليه، "وإلى" حرف جر، و"فُعِل" مجرور بها، ولم يظهر الجر فيه؛ لأنه ممتنع من الصرف للوزن والعلمية؛ لأنه اسم ماض مجهول لعدم اقترانه بالزمان، والجارمع مجروره متعلق بـــ"تغيّر"، والجملة بتأويل المصدر لدخول "أن" عليه خبره.[حل التركيب: ١٤]

إلى فعل: [أي إلى ما يضم أوله، ويكسر ما قبل آخره، فهو يعمّ "أفعل، وافتُعل، واستُفعل، وفُعّل، وفوعل، وفُعلل، وتُفعلل"، وأمثالها] فإن قيل: كيف يدخل في هذا الشرط نحو: "افتعل، واستفعل"، وغيرهما مما بني للمفعول؟ قيل: في الكلام حذف معطوف أي إلى "فُعل، ويُفعل"، ونحوهما مما بني للمفعول، أو يقال: المراد بقوله "فعل ويفعل" مجرد اللفظ، واللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علمًا، والعلم يصح تأويله بصفة اشتهر مسمّاه بها كما في: "لكل فرعون موسى" أي لكل جبار عادل قاهر، والصفة المشتهرة لمسمي "فعل، أو يفعل"، كون أحدهما ماضيًا مجهولاً، والآخر مضارعًا مجهولاً، أو كونه صيغة المبني للمفعول، فيكون المعنى أن يغير الفعل إلى الماضي المجهول، أو المضارع المجهول، أو أن تغير صيغة الفعل المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول.[غاية التحقيق: ٦٥]

أو يفعل: أي ما يضم أوله في المضارع، ويفتح ما قبل آخره حتّى يعم "يُفعَّل، ويُستفعل، ويفعللَ" وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي؛ لكونه أصلاً للرباعي.[رضي: ١٨٩/١] **من باب علمت:** أي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت قائمًا مقام الفاعل؛ لأن المفعول الثاني من باب علمت مسند إلى المفعول الأول إسنادًا تاما دائمًا؛ لكونهما مبتدأ وخبرًا في الأصل، فلو وقع مقام الفاعل، لكان مسندًا ومسندًا إليه في حالة واحدة، وهو غير جائز.(متوسط)

والثالث: أي لا يقع المفعول الثالث من باب أعلمت نحو: "أعلمت زيدًا عمروًا خير الناس" موقع الفاعل؛ لأن المفعول الثالث يكون مسندًا إلى المفعول الثاني، فلو وقع موقع الفاعل، لكان مسندًا ومسندًا إليه في حالة واحدة، وإنه غير جائز.[إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندًا؛ لأن الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت، والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول: إذ معنى "أعلمت زيدًا عمروًا فاضلاً": صيّرت زيدًا يعلم عمروًا فاضلاً.[رضي: ١٨٩/١] **أعلمت:** فلا يقال في أعلمت زيدا عمروًا فاضلاً "أُعلم فاضلٌ زيدا عمروًا".

كذلك: أي المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب أعلمت في أنهما لايقعان موقع الفاعل، أما الأول فلأن المفعول له جواب "لِمَ "، ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم، وأما الثاني فلأن المفعول معه لو أسند إليه الفعل، فلا يخلو: إما أن تحذف الواو عند إسناد الفعل إليه أم لا، فإن حذفت، يتغيّر ماهية المفعول معه، ويخرج عن كونه مفعولاً معه، وإن لم يحذف، يمنع الإسناد إليه؛ إذ الواو يمنع الإسناد إليه.[غاية التحقيق: ٦٥]

تعيّن له، تقول: "ضُرِب **زيدٌ** يومَ الجمعةِ أمامَ الأمِيرِ **ضربًا شديدًا في داره**"، **فتعيّن** زيدٌ، **فإن لم يكن** فالجميعُ سواءٌ، والأوّل **من باب أعطيتُ أولى** من الثاني،
ومنها **المبتدأ والخبرُ**، فالمبتدأ: **هو الاسمُ** . . . .

(للقيام مقام الفاعل — ظرف زمان — ظرف مكان — وهو مفعول به — أي المفعول الأول — خبر مقدم)

تعين له: [لأن المفعول به أقرب إلى الفعل مما سواه] بلا واسطة في الكلام مع غيره من المفاعيل التي تقع موقعه، وهي المفعول المطلق الذي ليس للتأكيد، وظرف الزمان والمكان، والمفعول به بواسطة حرف الجر.

زيدٌ: مفعول ما لم يسمّ فاعله. **ضربًا**: مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة. **شديدًا**: قيّد الضرب بالتشديد؛ للتنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصّص. **داره**: مفعول به بواسطة حرف الجر.

فتعيّن: الفاء للتعليل، وهذا تعليل على التمثيل المذكور. **فإن لم يكن**: أي فإن لم يوجد المفعول به، فالجميع أعني: ظرف الزمان، والمكان، والمصدر، والجار والمجرور، سواء في قيامه مقام الفاعل، فأنت مخيّر في "ذُهب بزيد يوم الجمعة أمام الأمير ذهابًا شديدًا في داره" في إقامة أيّ واحد منها مقام الفاعل، فأيّ واحد منها أقمتَ مقام الفاعل، رفعتَه وجعلتَ ما سواه منصوبًا.(متوسط)

من باب أعطيت: المراد بباب "أعطيت": كل فعل متعدّ إلى مفعولين، ثانيهما غير الأول.[غاية التحقيق: ٦٦]

أولى: في إقامته مقام الفاعل؛ لأن المفعول الأول من "أعطيت زيدًا درهمًا" فيه معنى الفاعلية؛ إذ هو عاط أي آخذ، وكذا المفعول الأول من "كسوت زيدًا جبةً" فيه معنى الفاعلية؛ إذ هو مكتس، وفي الثاني منهما معنى المفعولية؛ لأنه مأخوذ ومكتسى، وما فيه معنى الفاعلية فهو أولى وأنسب بإقامته مقام الفاعل، ويجب إقامته عند اللبس، نحو: أعطى زيد عمروًا، فإنّ كل واحد من مفعوليه يصح أن يكون آخذًا ومأخوذًا، بخلاف أعطيت زيدًا درهمًا، فإن الثاني لا يصلح أن يكون آخذًا، بل تعين لكونه مأخوذًا، فلا لبس في إقامته.[غاية التحقيق: ٦٦]

ومنها المبتدأ والخبر: مبتدأ مقدم الخبر، والجملة عطف على قوله "فمنه الفاعل"، أي من المرفوعات المبتدأ والخبر، أُنِّثَ الضمير ههنا لتأنيث المعاد(مرجع)، وذكّر ثمه لتذكير الخبر. وفي بعض النسخ "ومنه المبتدأ والخبر" أي ومما اشتمل على علم الفاعلية المبتدأ والخبر. وفي بعض النسخ "المبتدأ والخبر"، فعلى هذا يكون "المبتدأ" مبتدأ محذوف الخبر، أي ومنها المبتدأ والخبر أو ومنه، وإنما حذف الخبر اكتفاءً بما ذكر في الفاعل، ولذلك حذف ذلك في سائر المرفوعات الآتية. وإنما جمع المبتدأ والخبر في فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الأصل؛ إذ الأصل فيهما إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وأما حذف أحدهما فخلاف الأصل، أو لاشتراكهما في كون عاملهما معنويا وغير ذلك.[غاية التحقيق: ٦٧] **المبتدأ والخبر**: أفردهما في الحد؛ لأن الحد مبيّن للماهية، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد، فأفرد المصنف رحمه الله لكل منهما حدًا، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.[رضي: ١/١٩٦] **هو الاسم**: في قيد الاسم احتراز عن الفعل؛ لأنه لا يقع مبتدأ، والمراد بالاسم أعم من أن يكون اسمًا، لفظًا أو تقديرًا. [غاية التحقيق: ٦٧]

المجرّدُ عن **العَوامِل** اللفظيّةِ **مُسندًا إليه، أو الصفةُ** الواقعةُ بعدَ حرفِ النفي **أو ألفِ الاستفهام رافعةً لظاهر**، مثلُ: "**زيدٌ قائمٌ، وما قائمُ الزيدانِ، وأقائمُ** الزيدانِ"، **فإن طابقت مفردًا جاز الأمران**. والخبرُ هو **المجرّدُ** المسندُ به المغايرُ للصّفَة . . . .

(مثل ما ولا) (حال من ضمير الواقعة) (الاسم) (احترز به عن المبتدأ الأول)

المجرد: احترز به عن الأسماء التي لا تكون مجرّدة عن العوامل اللفظية كاسمي "أنّ وكأن" واسمي "ما ولا"، والمفعول الأول من باب علمت، والثاني من باب أعلمت.(متوسط)

العوامل: أي العوامل المنسوبة إلى اللفظ أي ما يكون مؤثرة في اللفظ. **مسندًا إليه**: [حال من الضمير المستكن في قوله: المجرّد] احترز به عن الأسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الأصوات التي ينعق بها البهائم، وهي الأسماء الغير المركبة مع غيرها، واحترز أيضًا عن خبر المبتدأ؛ لأنه وإن كان مجردًا عن العوامل اللفظية، لكنه ليست مسندًا إليه بل مسندًا به.(متوسط) **أو الصفة**: المراد بالصفة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والجاري مجراها كالمنسوب، نحو: ما قريشي أخوك، وإنّما قيّد الصفة بكونها واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد، وفيه احتراز عن قولك: قائم زيد، فإن الصفة ليست بمبتدأة لعدم الاعتماد، وكلمة "أو" لمنع الخلو دون الجمع، وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف خلافًا للأخفش والكوفيين؛ إذ هي لتقسيم المحدود دون الحد.[غاية التحقيق: ٦٨]

أو ألف الاستفهام: وكذا بعد "هل" الاستفهامية وغيرها، نحو: ما قائم الزيدان، وإن قائم الزيدان، وأقائم الزيدان، وهل حَسُنٌ الزيدان.[رضي: ١٩٨/١] **رافعة**: بأن كانت الصفة مفردة والظاهر الذي بعدها مثنى أو مجموعًا.

لظاهر: إنما قيد بالظاهر احترازًا عن الصفة الرافعة لمضمر، نحو: أقائمان الزيدان؛ فإنها رافعة لضمير عائد إلى الزيدان، ولو كانت رافعة لظاهر لم يجز تثنيتهما؛ لما عرف أن رافع الفاعل إذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع، فكان "أقائمان" خبرًا مقدمًا على المبتدأ، ليس إلا.[غاية التحقيق: ٦٨] **زيدٌ قائمٌ**: مثال للمبتدأ الأول الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية. **وما قائمُ الزيدان**: مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي.

وأقائم: قيل: إن اسم الفاعل ههنا نزل منـــزلة المصدر، وخبره محذوف، وتقديره: "أقيام الزيدان كائن" كما نزل الفعل منـــزلة الاسم في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، (البقرة:٦)، وقيل: ليس تقدير الخبر ممتنعًا مع بقائه على اسم الفاعل، وأن يقدر قائم الزيدان في علمك أو في ظنك.[حل التركيب: ١٥]

طابقت مفردًا: أي إن وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسمًا مرفوعًا مفردًا واقعًا بعدها، بأن كانت الصفة والاسم المرفوع بعدها مفردين.[غاية التحقيق: ٦٩]

الأمران: أحدهما كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها السادّ مسدّ الخبر في إتمام الجملة، والثاني كون الصفة خبرًا وما بعدها مبتدأ، بخلاف ما إذا طابقت مثنى أو مجموعًا، نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، فإنها حينئذ خبر، ليس إلا.[غاية التحقيق: ٦٩] **المجرد**: [شامل للمبتدأ بقسميه] احتراز عن خبر "إن، وكأن" وغيرهما، وإنما قال المجرد، ولم يقل الاسم المجرد؛ لأن خبر المبتدأ قد يكون غير اسم، نحو: زيد يضرب.(متوسط)

المذكورة، وأصلُ المبتدأ **التقديم**، **ومِن ثَمَّ جاز** "في داره زيدٌ"، **وامتنعَ "صاحبُهَا** في الدارِ".

أي الأولى في المبتدأ
وقد يكون المبتدأ **نكرةً** إذا تخصَّصتْ بوجهٍ مّا، مثل: ﴿**وَلَعَبْدٌ** مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة:٢٢١)
كون الأصل فيه التعريف — ما زائدة أو صفة لوجه

المذكورة: وهو الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهرٍ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ.[هندي: ٤٢] **التقديم**: [تقدم المبتدأ على الخبر] لأن المبتدأ موصوف معنًى والخبر صفة، والموصوف مقدم على الصفة، أو لأنه عمدة البيان والخبر عمدة الإفادة، والبيان أهم، والأهم أليق وأحرى بالتقديم، بخلاف الفعل والفاعل، فإن الأهم هو الفعل دون الفاعل؛ لأنه يدل على التجدد والحدوث، والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث. بخلاف المبتدأ والخبر؛ فإن الأهم هو المبتدأ؛ لأن فيه الدوام والثبات، وهو الغرض من الجملة الاسمية.[غاية التحقيق: ٧٠] **من ثَمّ**: أي لأجل أن أصل المبتدأ التقديم.

جاز: أي إن قيل مثلاً: لِمَ جاز هذا المثال مع كون الضمير عائدًا إلى "زيد" المتأخر، فيلزم الإضمار قبل الذكر؟ قلنا: لأن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: "زيد في داره" فالمعود إليه بعد الضمير لفظًا وقبله تقديرا.[رضي: ١/٢٠٢] **وامتنع صاحبها**: ولأجل هذا امتنع أن يقال: صاحبها في الدار؛ لأنه يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ومعنًى؛ لأنّ الضمير الذي في صاحبها يعود إلى الدار، وهو مقدم على الدار لفظًا ومعنًى. أما تقدمه لفظًا فظاهر، وأما تقدمه معنى فلأن "صاحبها" مبتدأ، وحقه أن يكون مقدمًا على الخبر.(متوسط) **وقد**: [مع كون الأصل فيه التعريف] كلمة قد للتقليل، أي قلّما يكون المبتدأ نكرة، وفيه إشارة إلى أن الأصل في المبتدأ التعريف؛ لكونه محكومًا عليه، والأصل فيه التعريف.[غاية التحقيق: ٧٠] **نكرةً**: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته. وقال ابن الدهقان وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت ؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تُخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، ثم الحق أنه يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع لحصول الفائدة، أحدها: "ما" التعجبيّة على مذهب سيبويه، والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، نحو: شر أهر ذاناب، والثالث: المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور، والرابع: كلمات الاستفهام، نحو: من أبوك؟ والخامس: ما بعد "واو الحال" نحو: "ما أراك إلا وشخص يضربك"، والسادس: ما بعد "أما"، نحو: أما غلام فليس عندك، والسابع: الجواب، نحو قولك: "رجل" في جواب "من جاءك؟" أي: "رجل جاءني"، وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له.[رضي: ١/٢٠٢] **بوجه ما**: ما زائدة أو صفة بوجهٍ أي بوجه أيّ وجهٍ.

ولعبد إلخ: [أي نكاح عبد مومن أنفع من نكاح عبدٍ مشركٍ وهذا تعليل للنهي عن مواصلة المشركين وترغيب في مواصلة المؤمنين.] فإن قوله: "ولعبد" مبتدأ تخصص بالصفة؛ لأن قوله "ولعبد" يحتمل المؤمن والكافر، فإذا وصف بالمؤمن، صار مخصصا، وحصل فيه نوع تعين.[غاية التحقيق: ٧٠]

و أرجلٌ في الدّار أم امرأةٌ، **وما أحدٌ** خيرٌ مّنك، **وشرٌّ** أهَرَّ ذَاناب، **وفي الدارِ رجلٌ، وسَلَامٌ عليك. والخبر** قد يكونُ . . . .

صوت الكلب

و أرجل: فإن قوله "رجل" مبتدأ تخصّص بالعلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين عند المتكلم: لأنّ "أم" المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لأحدهما عنده، فإذا كان الخبر معلومًا صار بمنـزلة الصفة؛ إذ الصفة من شأنها أن تكون معلومةً للسامع قبل إجرائها على الموصوف، بخلاف الخبر؛ فإنّ من شأنها أن يكون مجهولاً قبل إجرائه على المخبر عنه، ولذا قيل: الصفات قبل العلم بها إخبار، والإخبار بعد العلم بها صفات، فصار المبتدأ كأنه تُخصّص بالصفة.[غاية التحقيق: ٧٠] **وما أحدٌ:** فإنّ قوله "أحد" مبتدأ عند بني تميم، تخصّص بصفة العموم؛ لأن النكرة في سياق النفي تعمّ، فهذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم: لأن "ما ولا" المشبهتين بـــ ليس لا يعملان عندهم على ما يعرف.[غاية التحقيق: ٧١]
وشر: هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشرّ ومخائله، ذكره الميداني؛ فإن قوله: "شرّ" مبتدأ نكرة تخصص بالصفة المقدرة، تقديره: شر عظيم أهرّ الكلب لا شر حقير، وذلك لأن التنوين فيه للتعظيم، فَيدلّ على الصفة، أو تخصص بكونه فاعلاً في المعنى حيث كان في الأصل: "أهرّ شر ذا ناب" بجعل "شر" بدلاً من الضمير المستتر في "أهرّ"، والبدل من الفاعل فاعل معنى، ثم قدم ليفيد الحصر؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر، فيكون المعنى: "ما أهرّ ذا ناب إلا شر"، وإنما قدروا التقديم والتأخير مع أنه وجه بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتدأ، ثم اعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرًا بأن يكون الجائي حبيبًا أو تاجرًا أو مخبرًا عن مسرّة، وقد يكون شرّا بأن يكون الجائي لصًّا أو عدوًّا، والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به، وتخشى منه السوء، وهذا لا يكون إلا شرّا، فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير، وعلى الثاني لا يصح القصر؛ لأنه لا يكون إلا شرّا، فيقدر الوصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: "شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب"، والمراد بذي ناب الكلب.[غاية التحقيق: ٧١]
وفي الدار رجل: فإن "رجل" مبتدأ تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف، فتعين لكونه حكمًا؛ لأنه إذا قيل: "في الدار" علم أن ما بعده موصوف باستقراره في الدار، فكأنه مخصّص بالصفة.[غاية التحقيق: ٧١]
وسلام عليك: فسلام مبتدأ تخصص بكونه منسوبًا إلى المتكلم؛ إذ أصله: سلمتُ سلامًا عليك، فحذف فعله كما يحذف أفعال المصدر، فصار "سلامًا عليك"، فعدل من النصب إلى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء.[غاية التحقيق: ٧١] **والخبر إلخ:** أي خبر المبتدأ يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف رحمه الله؛ لأن الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة، وفي كلمة "قد" إشارة إلى أن الأصل في الخبر الإفراد؛ لكونه أحد جزئي الكلام، والمراد بالجملة مطلقاً، سواء كانت خبريةً أو إنشائية وهو الصحيح، وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: الخبر لا يكون جملة إنشائية بدون تأويل.

جملةً مثل: "زيدٌ أبوهُ قائم، **وزيد قام** أبوه"، فلابدّ **من عائدٍ، وقد يُحذف، وما وقع ظرفًا** فالأكثر على أنه مقدّرٌ بجملةٍ. **وإذا كان** المبتدأ مشتملاً على **ما له صَدرُ الكلام**، مثل: **"مَنْ أبوك"؟**

جملة: لم يقيد بكونها خبرية، فكأنه تبع الجمهور في أنّ الإنشائية لو كانت قسمية صح أن يكون خبرًا للمبتدأ، ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته، وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكًا بأن الخبر يجب أن لا يكون حالاً من أحواله إلا بتأويل، مثلاً: إذا قلت: زيد اضربه، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقًا للطلب، أو كونه مقولاً في حقه، أو استحقاقه أن يقال فيه ذلك.(عف)

مثل: [هذا نظير الجملة الخبرية، فزيد مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثان، وقائم خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول] ونظير الجملة الإنشائية قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ﴾ (ص:٦٠) وقولك: نعم الرجل زيد.

وزيد قام: فزيد مبتدأ، و"قام" فعل، و"أبوه" فاعله، والجملة الفعلية خبر المبتدأ الأول. **من عائدٍ:** [أي إذا كان الخبر جملة، فلابدّ من عائد يعود من الجملة إلى المبتدأ] لأن الجملة من حيث هي هي مستقلة بنفسها، فإذا تعلقت بشيء تحتاج إلى عائد أي رابط يربطها، ضميرًا كان ذلك الرابط أو غيره كاللام في نعم الرجل.[غاية: ٧٢]

وقد يحذف: أي العائد بقرينة، نحو: البر الكر بستّين، والسمن منوان بدرهم، أي الكر منه والمنوان منه بقرينة أن بائع البُر والسمن لا يسعر غير ذلك.[غاية: ٧٢] **وما وقع ظرفًا:** أي الخبر الذي وقع ظرفًا، نحو: زيد في الدار وعمرو من الكرام، فأكثر النحاة على أنه مقدر بجملة، أي متعلق بفعل محذوف من الأفعال العامة لدلالة الظرف عليه.[غاية: ٧٣]

"وقع ظرفًا"فى "ماوقع ظرفًا"خبر لوقع أو حال عن "وقع"فى "ماوقع"على اختلاف وقع فى"وقع"، **واختلاف** كه در "وقع" واقع ست اين ست كه "وقع" نزديك بعض نحاة از افعال ناقصه است، ونزديك بعضى از افعال تامه، اى چيزے كه ظرف واقع شود زمان باشد يا مكان يا جاري مجرى ظرف چوں جار مجرور، پس اكثر نحاة يعنى بصريان برآنند كه آن خبر مقدر يعنى مؤوّل بجمله است بتقدير فعلے از افعال عامه چراكه فعل اصل است در عمل، ونزديك كوفيان مقدر است بمفرد بتقدير اسم فاعل از افعال مذكوره، چه اصل در خبر إفراد است. بدانكه

افعالِ عموم نزد اربابِ عقول کون است وثبوت است ووجود است وحصول

وإذا كان: لما ثبت سابقًا أن أصل المبتدأ التقديم شرع في بيان موجبات تقديمه وتأخيره.

ماله صدر الكلام: كالاستفهام، نحو: من أبوك؟ والشرط نحو: من يكرمني فأنا أكرمه، وضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق، ودخول لام الابتداء على المبتدأ، نحو: لزيد منطلق، والتعجب نحو: ما أحسن زيدا.[غاية: ٧٣]

من أبوك: فإنّ "من" مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام، وهو الاستفهام بمعنى هذا أبوك أم ذاك؟ أو زيد أبوك أم عمرو أم غيرهما؟[هندي: ٤٥]

أو **كانا معرفتين**، أو متساويين، نحو: "**أفضلُ منك** أفضلُ منّي"، أو كان الخبرُ فعلاً له،
في رتبة التخصيص
مثلُ: "زيدٌ **قامَ**"، وجَبَ **تقديمُه**. وإذا تضمّن الخبرُ **المفردُ** ما له صَدرُ الكلام، مثل: "**أين**
كالاستفهام
زيدٌ"، أو كان **مصحِّحًا له**، مثل: "في الدار رجل"، أو لمتعلّقه ضميرٌ **في المبتدأ**، مثل:
مبتدأ أي مايسد مسد الخبر
"**على التمرة مثلُها زَبَدًا**"، أو كَانَ خبرًا **عن** "**أنّ**"، مثل: "عندي أنّكَ قائمٌ" . . . .
تمييز مثلها خبر مبتدأ مع الاسم والخبر

كانا معرفتين: أي المبتدأ والخبر معرفتين، نحو: زيد المنطلق، أو المنطلق زيدٌ. **أفضل منك:** فإنّ "أفضل منك" مبتدأ، و"أفضل مني" خبره، وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص؛ لأنّ كلا منهما أفعل التفضيل مع "من".[غاية: ٧٣]
قام: فإن "قام" خبر وهو فعل للمبتدأ، فإنه لو قدّم اشتبه المبتدأ بالفاعل. **تقديمه:** أي تقديم المبتدأ على الخبر في المواضع المذكورة، أما في الأول فلئلا يبطل صدارته، وأما في الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر، أما في الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. **المفرد:** إنما قيّد الخبر بالمفرد، لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه، مثل: "زيد من أبوه؟" إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها التقدم على صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة.[رضي: ١/٢٣١]
أين: فإنّ "أين" خبر مفرد مشتمل على ماله صدر الكلام، وهو الاستفهام. فإن قيل: الخبر في "أين زيد" جملة؛ لأنه ظرف، وما وقع ظرفًا فالأكثر على أنه مقدر بجملة، فكيف قال: إنه خبر مفرد قيل: جوابه ما مر من أنّ المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة؛ إذ الضمير المستكن أمر اعتباري لا صوري.[غاية التحقيق: ٧٤]
مصححًا له: أي تقديم الخبر على المبتدأ يصحّحه ويخصّصه لمجيء المبتدأ نكرة، وإن لم يقدم يبقى بلا تخصيص.
في المبتدأ: بأن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى الخبر، فإن لم يقدم الخبر يلزم الإضمار قبل الذكر، وذا غير جائز.
على التمرة مثلها: فإنّ قوله: "مثلها" مبتدأ، وقد اتصل به ضمير عائد إلى متعلق الخبر، وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بـــ"حصل" أو "حاصل" الذي هو خبره، وهذا المتعلق ساد مسد الخبر، أو يقال الخبر هو مجموع قوله: "على التمرة"، ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل، والضمير المتصل بالمبتدأ عائد إلى التمرة الذي هو متعلق الخبر، وقوله: "زبدًا" تمييز عن التامّ بالإضافة مزال عن الموصوف، أي "حصل أو حاصل على التمرة زبد مثلها في مقدار"، وقيد هذا الكلام به؛ لأن التمرة تؤكل في العرب مع الزبد، فالاسم المبهم المحتاج إلى التمييز هو المثل لإبهامه.[غاية التحقيق: ٧٤] **زبدًا:** زبد بفتحتين: كف آب وكف شير، وبهندي مسكه گويند.
عن أنّ: [بأن يقع "أنّ" مع اسمها وخبرها المؤولة بالمفرد مبتدأ] إنما تعين تقدم الخبر الذي يقع بـــ"أنّ" لئلا يلتبس "أن" المفتوحة بـــ"إنّ" المكسورة؛ لأن المكسورة لا تصلح أن يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ؛ لكونها جملة والمبتدأ مفرد، لذا تعين أنّ ما بعد الخبر هي "أنّ" المفتوحة لا غير.[رضي: ١/٢٣٣]

وجَبَ تقديمُه، وقد يتعدد الخبرُ، مثل: "زيدٌ عالم عاقِلٌ"، **وقد يتضمّن** المبتدأ **معنى الشرط، فيصحّ** دخولُ الفاء في الخبر، وذلك الاسمُ الموصول بفعلٍ أو ظرفٍ، أو النكرةُ الموصوفةُ بهما، مثل: "الذي يأتيني أو في الدّار **فله درهمٌ**، وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهمٌ"، **وليتَ ولعلّ**. . . . .

أي الاسم الذي وصل — هذا نظير الموصول — هذا نظير النكرة الموصوفة

وجب تقديمه: [على المبتدأ في هذه المواضع،جزاء لقوله: "وإذا تضمّن" مع ما عطف عليه] ويجب أيضًا تأخير المبتدأ الذي بعد "إلا" لفظًا، نحو: ما قائم إلا زيد، أو معنى نحو: إنما قائم زيد؛ لأنّكَ إن قدّمته من دون "إلّا" انعكس الحصر، وإن قدمته مع "إلّا" لم يجز لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك. [رضي: ٢٣٤/١] **وقد يتعدد**: وذلك التعدد جائز إن تمّ المعنى بدونه، نحو: زيد عالم عاقل، وواجب إن لم يتمّ بدونه نحو: هذا حلو حامض، وأيضًا يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر بالواو أو بغير الواو، أما إذا لم يرجع ضمير أحد الخبرين إلى مجموع المبتدأ فلابد من الواو، نحو: هما عالم وجاهل، أي أحدهما عالم والآخر جاهل.(مولوي معشوق علي) **الخبر**: لأنه حكم، وقد يحكم على الشيء بأحكام متعددة كما في الصفات.

وقد يتضمّن: وذلك لما فيه من الإبهام، وذكر ما يصح أن يكون شرطًا من فعل مذكور لفظًا أو تقديرًا متعلق الظرف، فإذا قصد أنّ الأول سبب للثاني جيء بالفاء بهذا الغرض كما في الشرط.(متوسط)

معنى الشرط: وهو كون الثاني ملزوما للأول، وقيل كون الأول سببا للثاني. **فيصح**: الفاء للعطف وهو معطوف على قوله: "يتضمن"، واللام في الخبر للعهد، أي فيصح دخول الفاء الجزائية في خبر المبتدأ إذا قصد سببية الأول للثاني أو ملازمة الثاني للأول، وإلّا فلا، وقيل: إذا قصد السببية أو الملازمة، فالفاء واجبة في الخبر؛ ليدل على قصد السببية أو الملازمة، وإلا لم يجز، ويمكن أن يحمل كلام الشيخ على هذا، وإنما قال: "فيصح" و لم يقل: فيجب؛ لأن قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب، أو يراد بقوله: "يصح" لا يمنع، والصحيح أن الفاء عند قصد السببية أو الملازمة جائزة لا واجبة؛ لأن الخبر كالجزاء، فمن حيث إنّه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجرّده منها مع قصد السببية أو الملازمة، نحو: الذي يأتيني له درهم.[غاية التحقيق: ٧٥]

فله درهم: الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، وقوله: "أو في الدار" ليس بترديد بين الشرطين، بل هو من باب عطف عبارة على عبارة، أي يقال: "يأتيني" أو يقال "في الدار"، مكان "يأتيني"، ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم، أي يقال: يأتيني، أو يقال "في الدار" موضع يأتيني.[غاية: ٧٥]

وليت ولعلّ: هما حرفان من حروف المشبهة بالفعل.

مانعان بالاتفاقِ، **وألحقَ بعضُهم "إنّ" بهما**. وقد يُحذف المبتدأ **لقيام قرينةٍ** جوازًا، **كقول المستَهِلّ**: "**الهلال** والله"، والخبرُ جوازًا، مثلُ: "خرجتُ **فإذا السبُعُ**"، **ووجوبًا فيما التزم في** موضعه غيره، مثل: "**لولا زيدٌ** لكان كذا"، . . . .

مانعان: [من دخول الفاء في الخبر] لأنه يؤدي إلى تناقض معنويّ؛ وذلك لأنّ خبر "ليت ولعل" غير محكوم عليه بالصدق والكذب، وما يقع بعد الفاء خبر محض يحتمل الصدق والكذب، فكان في الجمع بينهما وبين الفاء تناقض.(شرح)

وألحق بعضهم: اختلفوا في "إنّ" المكسورة المشدّدة، فقال بعضهم وهو سيبويه: لا يجوز دخول الفاء، وأجاز الأخفش، فكان الأول نظر إلى أنّ الشرط لا يدخل "إنّ" فيه، فكذا ما يشبه الشرط، ومن أجازه نظر إلى أن "إنّ" لا يتغير بها معنى الإخبار، بخلاف "ليت ولعل".[كذا في الرضي: ٢٤١/١]

إنّ بهما: إن قيل كما اختلف في "إنّ" المكسورة اختلف في "أنّ" المفتوحة، وفي "كأنّ ولكنّ" أيضًا، فما وجه تخصيص "إنّ" المكسورة ببيان الاختلاف؟ قيل: لعل القول بالمنع في "إنّ" المكسورة مرجوح بدليل استعمال القرآن، ففيها خلاف لا اختلاف، وفي غيرها اختلاف، فبيّن في "إنّ" المكسورة أن إلحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر، كذا قيل.[غاية التحقيق: ٧٧] **لقيام قرينةٍ:** أي وقت حصول قرينة لفظية أو عقلية.

كقول المستهل: أي مثل مقول مبصر الهلال، أو رافع الصوت عند رؤية الهلال.

الهلال: [أي هذا الهلال لقرينة حالية] فإن قيل: لِمَ لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا؟ قيل: لأنّ المقصود نفسه لا تعينه بالإشارة، وإنما أتى بالقسم لئلا يتوهم أن آخر الهلال ساكن لأجل الوقف، وحينئذ لا يتعين أن يكون مرفوعًا، بل يحتمل أن يكون منصوبًا على تقدير "أبصر"، وإنما خص القسم جريًا على عادة العرب؛ فإن عادتهم أن يذكروا القسم في كلامهم كثيرًا.[غاية التحقيق: ٧٧] **فإذا السبع:** فإنّ "السبع" مبتدأ خبره محذوف، أي فإذا السبع موجود أو حاصل، والقرينة لحذف هذا الخبر هي "إذا" للمفاجأة؛ فإنه للظرف، وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول، فلا يصح أن يكون "إذا" خبرًا؛ لأنه ظرف زمان عند الزجاج، وهو اختيار العامة، وهو لا يصح خبرًا عن الجثة، والعامل فيه معنى المفاجأة، والفاء للعطف، وهو معطوف على قوله: "خرجت" أي خرجت مفاجأة زمان وجود السبع، فيكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية.[غاية التحقيق: ٧٨]

ووجوبًا: عطف على قوله جوازًا، أي قد يحذف الخبر حذفًا واجبًا. **فيما التزم:** كلمة "ما" موصوفة، أي في تركيب التــزم فيه غير الخبر في موضع الخبر، أي في تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة، أو مصدرية حينية أي في وقت التــزم غير الخبر في موضع الخبر.[غاية التحقيق: ٧٨] **لولا زيد:** أي كل اسم وقع بعد "لولا" وكان خبره عاما يجب حذفه؛ لسدّ جوابها مسدّه "أي لولا زيد موجود لكان كذا.[هندي: ٤٨]

ومثل: "ضربي زيدًا قائمًا، **وكلّ رجُل** وضيعته، **ولعمركَ** لأفعلنَّ كذا".

خبر "إنّ" وأخواتها: هو **المسندُ** بعد دُخول **هذه** الحُرُوفِ، مثل: "إنَّ زيدًا **قائمٌ**"، وأمرُه كأمر **خبر المبتدأ إلّا في تقديمه**، . . . .

شأنه أو حكمه

ومثل: أي كل مبتدأ كان مصدرًا صورة، أو بتأويله مضافًا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال مفردة أو جملة أو كان اسم تفضيل مضافًا إلى ذلك المصدر، يجب حذف خبره لسد الحال مسدّه، نحو: ضربي زيدًا قائمًا أو قائمين، وأن ضربت زيدًا قائمًا، وأكثر شربي السويق ملتوتًا، وأخْطب ما يكون الأمير قائمًا، وفي "ضربي زيدًا قائما" مذاهب: فذهب البصريون إلى أنّ تقديره: "ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا" بجعل "قائمًا" حالاً و"كان" تامةً، و"إذا" ظرفًا مستقرًا واقعًا خبرًا للمبتدأ الذي ليس بجثة. وقال الكوفيون تقديره: "ضربي زيدًا قائمًا حاصل" بجعل "قائمًا" من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم حذفُ الخبر من غير سدّ الشيء مسدّه، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال. وقيل: تقديره: "ضربي زيدًا ضربي أو ضربه قائمًا" بحذف مصدر مثله واقعًا خبرًا، وقيل هُوَ مبتدأ لا خبر له، وضعفهما ظاهر.[هندي: ٤٨]

وكلّ رجل: أي كل رجل وحرفته متقاربان أو مقرونان، والمراد أنّ كل مبتدأ عطف عليه شيء بواو بمعنى "مع"، يجب حذف خبره لإغناء الواو التي بمعنى "مع" عنه ولسدها مسده.[هندي: ٤٨]

ولعمرك: أي لعمرك وبقاؤك ما أقسم به، والمراد: أن كل مبتدأ يكون مقسمًا به يجب حذف خبره لسد الجواب مسده.[هندي: ٤٩] **خبر إنّ**: مبتدأ محذوف الخبر، أي منه خبر إنَّ. **وأخواتها**: أي أمثالها وأشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة، وهي: "أن، وكأنّ، ولكن، وليت، ولعل".[هندي: ٤٩]

المسند: والمراد به المسند إلى اسم "إنّ" بلا تبعية. **هذه**: أي أحد هذه الحروف، وهي "إنّ" وأخواتها.

قائمٌ: فإنه مسند بعد دخول "إنّ". **خبر المبتدأ**: في أقسامه من كونه مفردًا أو جملة، وفي أحكامه من كونه موحدًا أو متعددًا، أو مذكورًا أو محذوفًا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلابد من عائد، وقد يخالف خبر المبتدأ في أنّ خبرها لا يكون مفردًا متضمنًا لما له صدر الكلام.[هندي: ٤٩]

إلا في تقديمه: أي في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة حيث يفترقان فيه جوازًا وامتناعًا، فقد جاز تقديم خبر المبتدأ، ولم يجز تقديم خبر "إنّ"؛ لأنّ في تقديمه قلب صورة عمله المتصفة، والانحطاط عن عمل الفعل، وهي تأخير المنصوب عن المرفوع، ولو قال: "إلا في التقديم" لكان أصوب.[هندي: ٤٩]

إلّا إذا كان ظرفًا. **خبر** "**لا**" التي **لنفي الجنس**: هو المسندُ بعد **دُخُولها**، مثل: "لا غلام رجلٍ **ظريفٌ فيها**"، **ويُحذف** كثيرًا، **وبنوتميمٍ** لا يثبتونَه. **اسمُ** "مَا وَلا" **المشبّهتين** بليس: **هو المسندُ إليه** بعد دخولهما، مثل: "ما زيدٌ قائمًا، **ولا رجُلٌ** أفضَلَ منك"، وهُوَ في "**لا**" **شاذٌّ**.

إلّا: حرف استثناء، و"إذا" ظرف من الظروف الزمانية مضاف، و"كان" من الأفعال الناقصة، والمستكن فيه اسمه، و"ظرفًا" خبره، والجملة في موضع الجرّ بإضافة "إذا" إليها، وهو مستثنى من قوله: "في تقديمه" إذ هو متعدد تقديرًا؛ لأنه مطلق بتناوله تقديم كل خبر إلا تقديم خبر يكون ظرفًا، فيكون هذا الاستثناء الثاني موجبًا؛ لأنه من الأول، وهو منفي، فيكون أمر الظرف في التقديم كأمر خبر المبتدأ أو على محذوف، وتقديره: إلا في تقديم الخبر على اسمها في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفًا.[حل التركيب: ١٧] **إذا كان**: أي التقديم غير جائز في جميع الأوقات إلا وقت كونه ظرفًا، فحينئذ يجوز أن يتقدم حيث يتوسّع في الظرف ما لا يتوسع في غيره.[هندي: ٤٩]

خبر لا: مبتدأ محذوف الخبر أي منه خبر "لا". **لنفي الجنس**: أي لنفي حكم الجنس؛ إذ "لا رجل قائم" مثلاً لنفي القيام، لا لنفي الرجل. **دخولها**: بلا تبعية لقرينة ذكر التوابع بعده. **ظريف**: فـ"ظريف" هو المسند بعد دخول "لا" التي لنفي الجنس، وإنما أورد هذا المثال، ولم يورد المثال المشهور، وهو "لا رجل ظريف" لئلا يتوهم أن الظريف صفة لرجل حملاً عل المحل.(متوسّط) **فيها**: أي في الدار، خبرٌ بعد خبرٍ، لا ظرفُ ظريفٍ ولا حال.[هندي: ٥٠]

ويحذف: أي يحذف خبر "لا" هذه كثيرًا إذا كان الخبر عامًّا كالموجود والحاصل وغير ذلك، لدلالة النفي عليه نحو: "لا إله إلا الله"، و"لا فتى إلّا عليّ"، و"لا سيف إلّا ذو الفقار"، أي: لا إله موجود إلّا الله.(متوسط)

وبنوتميم: يحتمل معنيين: أحدهما لا يثبتون خبرها أصلاً، لا لفظًا ولا تقديرًا، ويقولون: معنى "لا أهل ولا مال": انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، والثاني أنهم لا يثبتون خبرها لفظًا قائلين بوجوب الحذف.[غاية التحقيق: ٨١]

اسم: مبتدأ محذوف الخبر أي منه اسم "ما ولا".[هندي:٥٠] **المشبّهتين**: [في النفي والدخول على الاسمية] صفة "ما ولا"، ويتعلق به قوله: بليس.[هندي: ٥٠] **هو المسند إليه**: أي الذي أسند إليه خبره ويكون غير تابع كما مر، فلا يرد (يدخل) "أبوه" في "ما زيد أبوه قائم"، و "أخوك" في "ما زيد أخوك قائما"، وخرج به ما ليس بمسند إليه، وقوله: "بعد دخولهما" ظرف المسند إليه، وخرج به غير اسم "ما ولا".[هندي:٥٠] **ولا رجل**: وإنما أتى بالنكرة؛ لأن "لا" لا يعمل إلا في النكرة، بخلاف "ما"، فإنها تعمل في النكرة والمعرفة.[غاية التحقيق: ٨٢]

لا شاذ: أي إجراء حكم "ليس" أو التشبيه بـ"ليس" في "لا" شاذ لقصور شبهها بـ"ليس" لأن "ليس" لنفي الحال، و"لا" لنفي الاستقبال في المضارع وللحال في الاسم، فيقتصر عملها على مورد السماع، نحو: قول الشاعر:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراح

[غاية التحقيق: ٨٢]

المنصوباتُ

هو ما اشتَمَلَ على عَلَمِ المفعولية. **فمنه المفعول المطلق**: وهو اسم **ما فعله** فاعل فعلٍ . . .

المنصوبات: [لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات، وقدمها على المجرورات؛ لكثرتها ولخفة النصب.(هندي: ٥٠)] مبتدأ، و"هو" ضمير فصلٍ لا محل له من الإعراب، وقوله: "ما اشتمل" خبره، ويحتمل أن يكون قوله: "المنصوبات" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا ذكر المنصوبات، وقوله: "ما اشتمل" جملة مستأنفة؛ لأنه لما قال: هذا ذكر المنصوبات، فكأن سائلاً سأل: ما المنصوبات؟ فقال: "هو ما اشتمل على علم المفعولية" وهو النصب، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدًا، أو أباه، أو الزيدين، والتاء في "المفعولية" يحتمل أن يكون لمطابقة الموصوف، والياء للنسبة، أي الخصلة المنسوبة إلى المفعول، فيدخل الملحقات.[غاية التحقيق: ٨٢]

فمنه: أي مما اشتمل على علم المفعولية، والفاء للتفسير. **المفعول المطلق**: [مبتدأ مقدم الخبر، ويسمى مطلقًا؛ لأن نصبه غير مقيد بحرف، وإنما قدم المفاعيل؛ لأنها أصل المنصوبات.(هندي: ٥٠)] قدم المفعول المطلق؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور قبله، ولأجل قيام هذا المفعول صار فاعلاً؛ لأن ضاربية زيد في قولك: "ضرب زيد ضربًا" لأجل حصول هذا المصدر منه، أما المفعول به، نحو: ضربت زيدًا، والمفعول فيه، نحو: ضربت قدامك يوم الجمعة، فليسا مما فعله الفاعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه، وأما المفعول له فهو وإن كان مفعولاً للفاعل وصادرًا منه، إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن كون المتكلم زائرًا في قولك "زرتك طمعًا" ليس لأجل قيام الطمع به، بل لأجل الزيارة. فبان أن المفعول المطلق أخص بالفاعل من المفعول له، فهو أحق بتقديم ذكره، وأيضًا لا فعل إلّا وله مفعول مطلق، ذكِرَ أو لم يذكر، بخلاف المفعول له فربّ فعل بلا علة.[رضي: ١/٢٦٥]

ما: "ما" عبارة عن حدثٍ؛ لأن ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس إلا، لكن يرد عليه نحو: "تربًا، وجندلاً" فإن كلاً منهما مفعول مطلق، وليس بحدث؛ لأن معناهما: التراب والحجر، وهما اسما عينٍ. وأجيب بأنه حدث حكمًا؛ لأنه دعاء بالهلاك، فأجريا مجرى المصدر؛ لأنه إذا قال الداعي: "تربًا وجندلاً" لم يرد بهما معناهما الحقيقي، بل أراد به: هلكت هلاكًا بالتراب والحجر.[من غاية التحقيق: ٨٢] **فعله**: يرد على قوله: "فعله فاعل فعلٍ"، نحو: مات موتًا، وجسم جسامة، وشرف شرفًا، فإن كلا منها مفعول مطلق مع أنه ليس مما فعله فاعل فعل؛ إذ ليس صدور كل منها من جهته. وأجيب بأن الفاعل لما كان قابلاً للموت والجسامة والشرف عُدّ فاعلاً لها حكمًا. وكذا يرد عليه "ضُربت ضربًا" بصيغة المجهول؛ فإنه ليس مما فعله فاعل، بل فعله مفعول ما لم يسم فاعله. وأجيب بأنه فاعل حكمًا. ويرد على قوله: "فعل" نحو: زيد ضارب ضربًا؛ فإنه مما فعله فاعل الصفة، لا مما فعله فاعل الفعل. وأجيب بأن المراد بالفعل: الفعل اللغوي (وهو الحدث) وهو أعم من الفعل الاصطلاحي والصفة.[غاية التحقيق: ٨٢]

مذكورٍ بمعناه، وقد يكون **للتأكيد والنوع** والعدد، نحو: "جلستُ جُلوسًا، **وجِلسةً**،

للتاكيد حيث دل على العدد

وجَلسةً"، فالأول **لا يثنّى ولا يُجمَعُ** بخلافِ **أخوَيه**، وقد يكون **بغير لفظِه** نحو:

المصدر أو المفعول المطلق

قَعَدتُّ جُلوسًا، وقد يُحذَفُ **الفعْلُ لِقيامِ** قرينةٍ **جوازًا**، كقولك لِمَن قدمَ: **"خير مَقدمٍ"**

من سَفره

ووجُوبًا **سماعًا**، مثل: سقيًا، ورَعيًا، وخَيبَةً، **وجَدْعًا، وحمدًا**، وشكرًا، **وعجبًا، وقياسًا**

سقاك الله سقيا رعاك الله رعيا خاب خيبة شكرت شكرًا

مذكورٍ: يرد على قوله: "مذكور" المصادر التي لم يذكر فعلها، نحو: فضرب الرقاب، وشكرًا، وحمدًا. وأجيب بأنه مذكور تقديرًا وحكمًا، فالمذكور أعم من أن يكون حقيقة كما إذا كان مذكورًا بعينه، نحو: ضربته ضربًا، أو حكمًا كما إذا كان مقدرًا، نحو: ضرب الرقاب، وشكرًا، وحمدًا.[من الغاية مع الزيادة: ٨٢] **بمعناه**: أورد عليه "ضربته سوطًا" فإنه مفعول مطلق وليس بمعناه، أقول: إنه قائم مقام المصدر للنوع بأنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، تقديره: ضربته ضرب سوطٍ. **للتأكيد**: حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل.

النوع: حيث دلّ على بعض أنواعه. **وجِلسةً**: بكسر الجيم، نظير النوع أي جلست نوعًا من جلوس.

وجَلسةً: بفتح الجيم، نظير العدد أي جلست مرةً واحدةً. **لا يثنّى ولا يجمع**: [لأن الفعل لا يثنّى ولا يجمع] فكذا مفهومه، ولأنه دال على الماهية المعرّاة عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد.[هندي: ٥١]

أخويه: أي النوع والعدد ولاحتمال كل منهما للتعدد. **بغير لفظه**: أي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل؛ لأن شرطه أن يكون بمعنى الفعل، لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه، نحو: قعدتُ جلوسًا.(متوسط)

الفعل: اللام للعهد، أي الفعل الناصب للمفعول المطلق. **لقيام**: أي وقت حصول قرينة حالية أو مقالية.

جوازًا: صفة مصدر محذوف أي يحذف حذفًا جائزًا للإيجاز والاقتصار، مع حصول الغرض بالقرينة.[غاية: ٨٣]

خير مقدمٍ: فإن "خير" اسم تفضيل، ومصدريته إما باعتبار الموصوف أي قدمت قدوماً خير مقدم، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، فأخذ حكمه، وإما باعتبار المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.[غاية التحقيق: ٨٣] **سماعًا**: صفة لقوله: "وجوبًا" أي حذفًا سماعيا، أو حذفًا مسموعًا، أو مفعول مطلق، أي حذف سماع.[غاية: ٨٣] **وجدعًا**: والجدع: قطع الأنف، أو الأذن، أو الشفة، أو اليد.[رضي: ١/٢٧٢]

وحمدًا: أي حمدت حمدًا، واستعمال الفعل في ما نقل من نحو: "حمدت حمدًا" ليس بصحيح، وبعضهم قيّدُوْا وجوب الحذف في نحو: "حمدًا له، وشكرًا له" باستعماله مع اللام.[هندي: ٥٢] **وعجبًا**: أي عجبت عجبًا، فإنه لم يستعمل إظهار عامل هذه المصادر في كلامهم، وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا.[هندي: ٥٢]

وقياسًا: والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كليّ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصادر، مضافًا إليه أو بحرف الجر، لا لبيان النوع احترازًا عن نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ (إبراهيم:٤٦) ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ (الإسراء:١٩)، وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط؛ لأن

في مواضعَ، منها: **ما وقع مثبتًا بعدَ نفي**، أو معنى نفيٍ **داخلٍ على اسمٍ لا يكونُ خبرًا** عنه، **أو وقع مكرّرًا**، نحو: ما أنت إلا سيرًا، وَما أنت إلا **سير البريد**، وإنما أنت سيرًا، وزيدٌ سيرًا سيرًا، **ومنها**: ما وقع تفصيلاً **لأثرِ مضمون جملةٍ متقدمةٍ**، . . . .

أي تسير سيرًا مثال النكرة — مثال معنى النفي — مثال ما وقع مكررًا — المصدر فيه

في: خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك في مواضع. **ما وقع**: أي موضع المصدر فيه وإنما وجب الحذف فيه لوجود القرينة، والساد مسد المحذوف.[هندي: ٥٢] **مثبتاً**: أي أريد إثباته لا نفيه، فإنه لو أريد نفيه نحو: ما زيد يسير سيرا لا يجب حذفه. **بعد نفي**: ظرف "وقع"، وفيه احتراز عن نحو: ما زيد سيرًا، فإنه يجوز إظهار فعله، تقول: ما زيد يسير سيرًا.[غاية التحقيق: ٨٤] **داخل**: أي داخلٌ ذلك النفيُ أو معناه.

على اسم: فيه احتراز عن نحو: ما سرت إلا سير البريد. **لا يكون خبرا**: أي لا يصلح ذلك المصدر خبرًا عن ذلك الاسم، بأن يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك المصدر اسم معنى، واسم المعنى لا يخبر عن الجثة، وفيه احتراز عن نحو: ما سيري إلا سير شديد، فإنه لم يصح نصبه.[غاية التحقيق: ٨٤]

أو وقع: وإنما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه.[هندي: ٥٢]

مكرّرًا: كقولك: "زيد ضربًا ضربًا" وكذلك ما أشبهه، كأنه جعلوا التكرار قائمًا مقام ذكر الفعل وعوضًا منه، ولذلك لم يجمعوا بينهما، وليس ذلك مثل: ضربت ضربًا ضربًا، فإن في ذلك حذف الفعل جائز، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (الفجر:٢١)، وإنما المراد تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصلح أن يكون خبرًا عنه ظاهرًا كما في "زيد قتلاً قتلاً".(صغير) **سير البريد**: يقال له بالفارسية "پيک"، مثال المعرفة.

ومنها: واعلم أن ضابطة هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية، تتضمّن مصدرًا يطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكر منه تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، وذلك، لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض أي أفعالها الناصبة لها، فلمّا صحّ ذلك وتكررت تلك الفوائد، استثقل ذكر أفعالها قبلها، فلزم قيام متضمن المصدر الذي هو أغراضه مقام متضمنه، فوجب حذفها.[رضي: ١/٢٨٣]

لأثر: احتراز عما يكون تفصيلاً لمضمون جملة دون أثره، نحو: زيد يسافر سفره القريب أو البعيد.[هندي: ٥٢]

مضمون جملة: احتراز عما إذا وقع تفصيلا لأثر مضمون مفرد، نحو: زيد يسافر سفرًا قريبًا أو بعيدًا.[هندي: ٥٣]

متقدمة: وإنما قيّد الجملة بالمتقدمة؛ لأنها لا تكون إلا كذلك لامتناع تقدّم تفصيل الشيء على الشيء، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ (محمد:٤)، ومضمونها شد الوثاق، وأثره المنّ أو الفداء أو الاسترقاق وغير ذلك،

مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد:٤)، ومنها: ما وقع **للتشبيه علاجًا بعد جملةٍ** مشتملةٍ على اسمٍ **بمعناه وصاحبه**، نحو: "مررتُ به فإذا له **صَوتٌ صوتَ حِمارٍ، وصراخٌ صراخَ الثكلى**". ومنها: ما وقع مضمُونَ جملةٍ **لا محتملَ** لها غيره، **نحو: "له عليّ**

السلاسل والأغلال — المصدر فيه — حال — لتلك الجملة

فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً: وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة؛ لأن قوله: "فشدوا الوثاق" جملة متقدمة، ومضمونها شدّ الوثاق، وأثر شدّ الوثاق ذلك التفصيل وهو: القتل، أو الاسترقاق، أو المنّ، أو الفداء، فوجب حذف فعلهما، أي فإمّا تمنّون منًّا، وإمّا تفدون فداءً، والفداء مصدر من "فدى يفدي" مثل الكتاب، وإنما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة المتقدمة مسدّ المحذوف لمناسبتها له من جهة أنه تفصيل لأثر مضمونها.[غاية التحقيق: ٨٥] **للتشبيه**: أي لأجل تشبيه شيء بذلك المصدر، فالتشبيه: هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى، وفيه احتراز عن نحو: مررت به فإذا له صوت صوت حسن، فإن الصوت الثاني ليس للتشبيه، بل هو بدل من الأول.[غايه التحقيق: ٨٥]

علاجًا: أي كون ذلك المصدر دالّا على الحدوث كالفعل، وفيه احتراز عن نحو: "مررت به فإذا له زهد زهد الصلحاء، أو علم علم الفقهاء"، فإن الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث.[غاية التحقيق: ٨٥]

بعد جملة: ظرف "وقع"، وفيه احتراز عن نحو: صوت زيد صوت حمار، فإن صوت حمار مصدر وقع للتشبيه دالّا على الحدوث، لكنه ليس بعد جملة.[غاية التحقيق: ٨٥] **بمعناه**: صفة اسم، أي مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر، وفيه احتراز عن نحو: مررت بزيد فإذا له صفة صوت حمار، فإن الصفة ليس بمعنى الصوت.[غاية التحقيق: ٨٥]

وصاحبه: عطف على اسم، وفيه احتراز عن نحو: مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار.[هندي: ٥٣]

صوتٌ صوتَ حمارٍ: فقوله: "صوت حمار" مصدر وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة، وهي قوله: "له صوت" فهي مشتملةٌ على اسم بمعنى المصدر وهو صوت، ومشتملة على صاحب الصوت، وهو الذي صدر منه الصوت، وهو الضمير في "له" لأنه راجع إلى الشخص الذي صدر منه الصوت، فوجب حذف فعله، أي يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتًا مثل صوت الحمار.[غاية: ٨٥] **صراخٌ**: عطف على الصوت الأول، أي فإذا له صراخ.

صراخ الثكلى: أي يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخًا مثل صراخ الثكلى، الصراخ: هو الصوت، والثكلى: المرأة التي مات ولدها، وإنما أورد مثالين؛ لأن المصدر الأول مضاف إلى النكرة، والثاني إلى المعرفة.[غاية التحقيق: ٨٥] **لا محتمل**: صفة جملة، أي لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر أو غير ذلك المضمون، وفيه احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية. **نحو له عليّ إلخ**: "نحو" خبر مبتدأ محذوف مضاف، و"له" خبر مبتدأ، و"عليّ" حال أي واجبًا عليّ، و"ألف" مبتدأ مضاف، و"درهم" مضاف إليه، و"اعترافًا" مفعول مطلق بمعنى

ألفُ درهمٍ اعترافًا، **ويُسمّى تأكيدًا** لنفسه. ومنها: ما وقع مضمونَ جملةٍ **لها محتمل غيره،** نحو: زيدٌ قائمٌ **حقًّا،** ويسمّى تأكيدًا **لغيره.** ومنها: ما **وقع** مثنّى، مثل: **لبّيك، وسَعْدَيك.**
المفعول به: هو **ما وقع عليه فعلُ الفاعل،** نحو: "ضربتُ زيدًا". **وقد يتقدّم . . . . .**

ألف درهم: "فألف درهم" مبتدأ، و"علي" خبره، و"له" متعلق الخبر، أو على العكس، فـ"اعترافًا" مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: "له علي ألف درهم"؛ لأن مضمونه الاعتراف لا محتمل لها سواه، فوجب حذف فعله أي اعترفت بهذا الألف اعترافًا، والاعتراف: الإقرار بالشيء عن معرفته، وفي بعض النسخ وقع عرفًا مكان اعترافًا، وهو اسم من الاعتراف، وهو ينصب نصب المصادر.[غاية التحقيق: ٨٦]
ويسمى تأكيدًا: أي هذا المصدر توكيدًا لنفسه، أي تقريرًا لذاته لاتحاد مدلول المصدر والجملة.[غاية: ٨٦]
لها محتمل غيره: الجملة صفة جملة، أي لتلك الجملة محتمل غير ذلك المضمون.[غاية التحقيق: ٨٦]
حقًّا: مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: "زيد قائم"؛ لأن مضمونه الصدق والحق، ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل، فوجب حذف فعله، أي أحق هذا الكلام أو هذا الخبر حقا أي صدقًا.[غاية التحقيق: ٨٦]
لغيره: قال المصنف رحمه الله: معنى التوكيد لغيره التوكيد لدفع احتمال غيره، وهو ليس بشيء؛ لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه، فينبغي أن يكون الغير مؤكدا كالنفس.[رضي: ١/٢٩٣]
وقع: المصدر فيه حال كونه دالاً على التكرير والتكثير. **لبّيك:** ألبّ بطاعتك إلبابًا بعد إلبابٍ.
وسعديك: أي أسعد إسعادًا بعد إسعاد، والمصادر في هذا الباب سماعيّة، وإن كان الحذف قياسًا.[هندي: ٥٤]
المفعول به: لما فرغ من بحث المفعول المطلق شرع في بحث المفعول به فقال.
ما وقع عليه: والمراد بوقوع الفعل تعلّقه بشيء لا يعقل إلا بعد تعقّل ذلك الشيء، ولا يرد عليه المفعول فيه؛ لأن تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الأمر بالعكس؛ لأن الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام.(متوسط)
فعل: والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي، والزمان لازم لوجود الفعل دون تصوّر ماهية، فيتوقف عليه وجود الفعل لا تعقل ماهيته.[هندي: ٥٤] **الفاعل:** لا فائدة في قوله: "الفاعل"، ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخصر، إلا أن يقال: قصد فيه الحيثية، فلا يرد عليه المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل.[هندي: ٥٤]
وقد يتقدم: [ثم لما فرغ من تعريف المفعول به شرع في بيان أحكامه.(غاية)] أي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لأنه معمول قويّ تعلقه بعامله، فيتعلق به متقدمًا أو متأخرًا، إلا أن يمنع مانع تقديمه، كوقوعه في حيّز "إنّ" وغير ذلك، وإنما خصّ الفعل بالذكر لأصالته وإن كان التقديم لا يختص بالفعل، بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع، أو المراد بالفعل العامل، أو في الكلام حذف معطوف أي على الفعل وغيره من عوامله.[غاية: ٨٧]

على الفعل، نحو: زيدًا ضَرَبْتُ. **وقد يُحذَفُ** الفعلُ **لقيامِ قرينةٍ** جوازًا كقولك **"زيدًا"** لِمَن قال: مَن أضرِبُ؟ **ووجوبًا في أربعة** مَوَاضِع: **الأول سماعِيٌّ** نحو: "امرَأً ونفسَه، و﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء:١٧١)، **وأهلاً وسَهلاً، والثاني المنادى:** وهو المطلوبُ **إقباله بحرفٍ** . . . . .

اترك امرأ مع نفسه — مقول لقول — موصوف

على الفعل: هذا الحكم ليس مختصًا بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواءٌ إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام.[رضي: ٣٠٢/١] **وقد يحذف:** [ثم لما فرغ عن بيان بعض أحكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال] يعرف وجهه مما تقدم في المرفوعات من قوله: "وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا" في مثل "زيد" لمن قال: من قام؟ **لقيام قرينة:** أي وقت حصول قرينة دالة على الحذف، وتعيين المحذوف. **زيدًا:** بتقدير "أضرب زيدًا" بقرينة السؤال.[هندي: ٥٤]

وجوباً: و"وجوبًا" عطف على جوازًا، و"في" للظرف، و"أربعة" مجرور بها، "مواضع" جمع موضع وهو النوع، مجرورة بالإضافة، وفي بعض النسخ "في أربعة أبواب"، وهو صحيح أيضًا، والجار مع مجروره متعلق بما تعلّق به "وجوبًا".[حل التركيب: ٢٠] **وجوبًا:** عطف على جوازًا، أي ويحذف الفعل حذفًا واجبًا.

في أربعة: وفي الحصر على الأربعة نظر؛ لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الإغراء بتقدير نحو "ألزم، وحافظ"، نحو: شأنك والحج والصلاة، وكذا في المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم بتقدير "أعني" نحو: الحمد لله الحميد، وأتاني زيد الفاسق، ومررت به المسكينَ.[غاية التحقيق: ٨٧] **الأوّل سماعيٌّ:** مبتدأ وخبر، أي الباب الأول سماعي، أي مقصور على السماع، وإنما قدم السماعي على القياسي؛ لأنه أقل منه.[غاية: ٨٧]

وانتهوا: أي انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث أي قولكم: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ (المائدة:٧٣) واقصدوا خيرًا لكم، وهو التوحيد.[غاية التحقيق: ٨٧] **وأهلاً وسهلاً:** أي أتيت أهلاً لا أجانب، ووطيت سهلاً من البلاد لا حزنًا "الحزن بفتح الحاء" وسكون الزاء: المكان النحس والصلب، هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف؛ لتطييب قلبه وإصابة الأنس والألفة من جهته، يعني أنا من أهلك، وأتيتَ أهلك لا الأجانب، ومنزلي لك سهل ليّن لا مشقة عليك في منزلي.[غاية: ٨٧] **والثاني:** ثم لّما فرغ عن السماعيّ شرع في القياسي، والمراد من الثاني الباب الثاني من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به.[غاية: ٨٨]

المنادى: وإنما وجب حذف الفعل؛ لأن حرف النداء نائب منابه، فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب.[غاية التحقيق:٨٨] **إقباله:** مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "المطلوب" أي وهو الاسم الذي يطلب إحضار مسمى ذلك الاسم.[غاية التحقيق: ٨٨] **بحرف:** متعلق بالمطلوب، أي بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة، وهي: "يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة".[غاية التحقيق: ٨٨]

نائبٍ **مَنَابَ** أدعُو **لفظًا** أو تقديرًا. **ويُبنى** على **ما يُرفع** به إن كان **مفردًا معرفةً**، نحو: "يا زيدُ"، و"**يارَجُلُ**، ويازيدان، ويازيدُونَ". **ويُخفضُ بلام الاستِغاثة**، نحو: "يالزيدٍ"، **ويُفتحُ** لإلحاق ألفها، ولا لام فيه، نحو: يَا زيداهُ"، **ويُنصَبُ** . . . .

المعرفة قبل النداء — المبني على الألف — أي ألف الاستغاثة

مناب: ظرف "نائب"، وإنما حذف "في" فيه مع أنه ليس من الجهات الستّ؛ لكونه جاريًا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم وفيه معنى الاستقرار، أي بواسطة حرف قائم مقام لفظ "أدعو وأنادي"، وفيه احتراز عن "أطلب إقبال زيد، وأنادي زيدًا، أو أدعوك" ونحو ذلك، فإنه وإن كان مطلوب الإقبال لكن لا بواسطة حرف نائب مناب "أدعو".[غاية: ٨٨] **لفظًا**: تفصيل للمنادى أو للحرف، وهو الأظهر، أي وذلك الحرف إما أن يكون ملفوظًا، مثل قوله: يا داودُ، أو مقدرًا مثل قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف:٢٩) [غاية: ٨٨]
ويبنى: ثم لما فرغ من بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه، فقال.[غاية التحقيق: ٨٨]
ما يرفع: قبل النداء أي حالة الإعراب من حركة أو حرف، أي يبنى على الضم إن كان رفعه قبل النداء بالضمة، وعلى الألف إن كان رفعه بالألف، وعلى الواو إن كان رفعه بالواو.[غاية التحقيق: ٨٨]
مفردًا: أي مفردًا كاملاً ليس فيه إضافة، ولا شبهه إضافة، واحترز به عن المضاف والمضارع له.[هندي: ٥٥]
معرفة: صفةُ "مفردًا"، أو خبرٌ آخرُ لــ"كان" لازم التعدد؛ إذ الحكم لا يتمّ بأحد الخبرين، وفيه احتراز عن النكرة، نحو: يا رجلاً لغير معين، والمراد بالمعرفة أعمّ من أن يكون معرفة قبل النداء أو بعده، ولهذا أورد المثالين للمبني بالضم.[غاية التحقيق: ٨٨] **يارجل**: مثال للمعرفة بعد النداء إذا قصد به الرجل المعيّن.
ويخفض: ثم لما فرغ من بيان بناء المنادى، شرع في بيان ما يعرض عليه ويصير معربًا، فقال.
بلام الاستغاثة: [أي لام يدخل المنادى وقت الاستغاثة، وكذا بلام التعجب.(هندي: ٥٥)] هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به، نحو: يا لَلّه، أو تعجب منه، نحو: يا للماء، وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب، وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين أمثاله.[رضي: ٣١٧/١]
ويفتح: أي ويفتح المنادى المستغاث عند إلحاق ألف الاستغاثة به، وحينئذٍ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الألف؛ لأن اللام يخفض المستغاث والألف يفتحه، فلو جمع بينهما لزم أن يكون مخفوضًا ومفتوحًا معًا، وإنه محال، ويجوز إلحاق الهاء للوقف.(متوسط)
وينصب: أي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وما سوى المستغاث لفظًا أو تقديرًا إن كان معربا قبل دخول حرف النداء، وما سواهما المضاف، نحو: يا عبد الله، والمشابه بالمضاف، نحو: يا طالعًا جبلاً، والنكرة الغير المعينة، نحو: "يا رجلاً" لغير معين، وإنما ينصب هذه الأشياء الثلاثة لكونها مفعولا على الحقيقة وعدم علة البناء، =

ما سواهُمَا، نحو: "يا عبدَ الله، **ويا طالعًا** جَبَلاً، ويا رَجُلاً" **لِغير مُعيّنٍ.**

نظير المضاف

وتوابعُ المنادى **المبنيّ المفردَة مِن التأكيد،** والصفة، وعَطفِ البَيَانِ، والمعطُوفِ بحرف . . . .

= أما الأول؛ فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأما الثاني فلكونه مشابهًا للمنادى المضاف من حيث أنّ كلّ واحد منهما عاملٌ فيما بعدهما متمم ومخصّص لهما، فكأنه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، وأما الثالث؛ فلكونه نكرة. اعلم أن جميع الأسماء المضافة جاز أن يكون منادى إلا المضاف إلى المضمر المخاطب، فلا يقال: "يا غلامك"؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث أنه منادى، وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما.(متوسط)

ما سواهما: أي ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه، والمستغاث، سواء كان مع لام الاستغاثة أو مع ألفها، كذا في الشروح.[غاية التحقيق: ٩٠] **ويا طالعًا:** نظير المضارع للمضاف، والمراد بالمضارع للمضاف: كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه، إما معمول الأول كالمثال المذكور في المتن، وإما معطوف عليه على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد، نحو: "يا ثلثة وثلثين" علمًا أو لا، وإما صفة هي جملة أو ظرف، نحو: "ياحافظًا لا تنسى، ويا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله"،

وألا يا نخلة من ذات عرق

فإن كلاً من ذلك مضارع للمضاف، بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فإنه نكرة، وليس بمضارع للمضاف أصلاً، نحو: يا رجلاً صالحًا.[غاية التحقيق: ٩٠] **لغير معين:** الجار والمجرور حال من قوله: "يا رجلاً" أي يا رجلاً حال كونه مقولاً لرجل غير معين كما في قول الأعمى، هذا مثال النكرة، وإنما أخّر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له؛ لأن النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر، بخلاف المضاف والمضارع له، فإنهما خرجا عنه بقيد الإفراد المقدم.[غاية التحقيق: ٩٠] **وتوابع المنادى:** لما فرغ من بحث المنادى شرع في توابعه، فقال.[غاية التحقيق: ٩٠] **المبني:** غير المستغاث بالألف؛ فإنه مبنيّ على الفتح لا يرفع توابعه، وغير المبهم؛ فإن صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجيء، وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب، فإنها إن كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام، فهي منصوبة أو مجرورة لا غير.[هندي: ٥٦] **المفردة:** أي من كل وجه، وهو احتراز عن المضاف والمضارع له. **من التأكيد:** والمراد بالتأكيد التاكيدُ المعنوي؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابًا وبناءً، وقد جاء إعرابه رفعًا ونصبًا، كقول الشاعر:

ألا يامطر مطرٍ مطرًا يا نصر نصرٍ نصرًا

وهو غير غالب، ويحتمل أن يكون المختار عند المصنف رحمه الله إعرابه رفعًا ونصبًا، كما هو غير الأغلب، ولذلك أطلق التأكيد و لم يقيد بالمعنوي، فقال: من التأكيد.[غاية التحقيق: ٩٠]

الممتنعِ دخولُ "يا" عليه، تُرفعُ عِلى لفظه، وتُنصبُ على مَحلّه، مثل: "يا زيدُ العاقلُ، والعاقِلَ"، وَالخلِيلُ في المعطُوفِ يختار الرفعَ، وأبو عمرو النصبَ، وأبو العبّاسِ إن كانَ كالحَسَن فكالخليل، وإلّا فكأبي عمروٍ، والمضافَةُ تُنصَب، ....

حملا المعطوف توابع المنادى المضافة إضافة معنوية

الممتنع: مجرور على أنه صفة سببية لقوله: "المعطوف بحرف" وفاعله قوله: "دخول يا عليه".[غاية التحقيق: ٩١]
دخول "يا" عليه: أي المعطوف بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام، وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول "يا" عليه، وهو المعطوف بغير اللام، نحو: يا زيد ويا عمرو من المعطوفات، فإن حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل.[غاية: ٩١] **ترفع**: خبر لقوله: "توابع المنادى" أي ترفع تلك التوابع.[غاية التحقيق: ٩١] **على لفظه**: أي لفظ المنادى؛ لشبه الضمة بالرفع في العروض والاطراد، أما الاطراد؛ فلأنه يصح أن يقال: كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال: كل فاعل مرفوع، أما العروض؛ فلأن ضمّة المنادى عرضت بدخول "يا" عليه، وعروضها في الفاعل بدخول العامل.[غاية التحقيق: ٩١]
محلّه: أي محل المنادى؛ لأن محلّه النصب على المفعولية.[غاية التحقيق: ٩١] **والخليل**: [ابن أحمد، أستاذ سيبويه] ثم لما بين جواز الوجهين في توابع المنادى المبنيّ شرع في بيان الاختلاف الواقع في أحد الوجهين في واحد منهما، وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول "يا" عليه فقال إلخ.[غاية التحقيق: ٩١] **في المعطوف**: المذكور، أي المعطوف بالحرف الممتنع دخول "يا" عليه.[غاية التحقيق: ٩١] **يختار الرفع**: الجملة خبر لقوله: "والخليل" أي يقول بأولوية الرفع، وإنما يختار الرفع؛ لأنه منادى ثان معنى؛ لأنه أيضًا مطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو؛ لأن الواو قامت مقام "يا"؛ لأنه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه، فكأنه باشره "يا"، فيختار فيه حركة هي أثر "يا" تنبيهًا على أنه منادى ثان معنى، و لم يُبن؛ لأن اللام يمتنع دخول "يا" عليه صريحًا.[غاية: ٩١]
النصب: لأن ذا اللام لا يباشره "يا"، فيختار فيه ما هو أثر "أدعو" لا أثر "يا".[هندي: ٥٧]
إن كان كالحسن: أي إن كان المعطوف الممتنع دخول "يا" عليه مثل الحسن، أي من الأسماء الأعلام المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الألف واللام عنها، يختار أبو العباس الرفع كالخليل؛ لأنه حينئذ يمكن انتزاع الألف واللام منه، وتقدير حرف النداء فيه، فيكون وجود اللام فيه كعدمه، فيعرب بإعراب يدل على أنه منادى ثان.(متوسط)
وإلّا: وإن كان المعطوف الممتنع دخول "يا" عليه مما لم يجز انتزاع الألف واللام منه، نحو: النجم والصعق، فإنه يختار النصب كأبي عمرو؛ لأنه لما لم يكن انتزاع الألف واللام منه لم يكن تقدير حرف النداء فيه، وكان تابعًا لمبني، فالأولى أن يكون تابعًا لمحله.(متوسط) **والمضافة**: عطف على قوله: "المفردة" أي توابع المنادى المبني إذا كانت مضافة إضافة حقيقية لم يجز فيها إلا النصب؛ لأن المنادى إذا وقع مضافًا لم يجز فيه إلا النصب، فتوابع المنادى إذا كانت مضافة، فبالطريق الأولى أن لا يجوز فيه إلا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء.(متوسط)

والبدلُ والمعطوف غيرَ ما ذُكِر حُكمه حكم المستَقل **مطلقًا، والعلمُ الموصُوف** بـــ"ابن" أو ابنةٍ مضافًا **إلى علَمٍ** آخر **يُختارُ** فتحه. **وإذا نودي** المعرّف باللام قيل: "يا **أيّها** الرّجُلُ، ويَا هذا الرجُلُ، **ويا أيُّهذا الرجُلُ**"، **والتزموا** رفع الرجُلِ؛ لأنّه **المقصُود بالنداء وتوابعه**؛

من المنادى المبني — حكم كل واحد منها — بتوسط هذا

والبدل والمعطوف: أي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر، وهو الذي لا يمنع دخول "يا" عليه، حكمه حكم المنادى المستقل، سواء كان بدلاً أو معطوفًا على المنادى المبني أو المعرب، سواء كان مفردًا أو مضافًا، فإن حكمها مثل حكم المنادى المستقل، فإن البدل والمعطوف إن كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما إلا البناء، وإن كانا مضافين لم يجز فيهما إلا النصب، وإنما كان حكمهما في الإعراب والبناء حكم المنادى المستقل، أما في البدل؛ فلكون حرف النداء مقدرًا فيه، وأما في المعطوف؛ فلأن حرف العطف قائم مقام حرف النداء.(متوسط)
غير ما ذكر: أي غير الممتنع دخول "يا" عليه بأن لم يكن ذا اللام. **مطلقًا**: سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مضارعين للمضاف، أو نكرتين، أو مختلفين؛ لكونهما في حكم تكرير العامل.[غاية التحقيق: ٩٢]
والعلم: المنادى الذي هو العلم، وفيه احتراز عن نحو: يا رجل بن زيد. **الموصوف**: احتراز عن نحو: يا زيد ابن عمرو في الدار. **إلى علم**: احتراز عن نحو يا زيد ابن أخينا. **يختار**: وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففّوه تلفّظًا بفتحة، وخطًا بحذف ألف ابن وابنة.[رضي: ٣٣٧/١] **وإذا نودي**: أي إذا قصد نداؤه، نظيره قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (النحل:٩٨) أي إذا أردت قراءته.[هندي: ٥٨] **أيّها**: بتوسط أيّ مع هاء التنبيه.
ويا أيُّهذا الرجُلُ: بتوسط "أيّ وهذا" جميعًا، فـــ"الرجل" صفة "هذا"، و"هذا" صفة "أيّ" لمشاركة اسم الإشارة لأيّ في الإبهام، بل "أيّ" أوغل في الإبهام لتناوله المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد.[غاية التحقيق: ٩٣]
والتزموا: أي التزم النحاة رفع الرجل في مثل: "يا أيهذا الرجل، ويا هذا الرجل" وإن كان صفة، وكان حقها جواز الوجهين كما مر.[غاية التحقيق: ٩٣] **المقصود بالنداء**: أي لأن الرجل هو المقصود الأصلي بالنداء، لا "أيّ" واسم الإشارة، بل هما وسيلتان لندائه، ألا ترى أنك لو حذفت الرجل بطل النداء، ولو حذفت الصفة لم تبطل، فالتزموا رفعه تنبيها على أنه منادى حقيقة وإن كان صفة لـــ"أيّ" صورةً.[غاية التحقيق: ٩٣]
وتوابعه: مجرور معطوف على الرجل، أي التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت أو مضافة، نحو: يا أيها الرجلُ الكريم، ويا أيها الرجلُ صاحبُ الفرس.[غاية التحقيق: ٩٣] ورفع توابعه؛ لأنها جرت على معرب مرفوع، فلا تكون إلا مرفوعة، مضافة كانت أو غير مضافة، فلذلك تقول: يا أيها الرجل ذو المال، ولا تقول: ذا المال.(ابن حاجب)

لأنها توابعُ معربٍ، وقالوا: "يا اللهُ " خاصةً. **ولكَ في مثلِ:** "ياتَيمُ تيمَ عَدِيٍّ" الضمُّ والنصبُ. والمضافُ إلى ياء المتكلمِ **يجوز فيه: يا غُلامِي**، ويَا غُلاميَ، **ويَا غُلام، ويَا غُلامَا، وبالهاءِ** وقفًا، **وقالوا:** يا أبي، ويَا أمّي، ويا أبَتِ، ويَا أمّتِ فتحًا وكسرًا، . . . .

توابع الرجل اسم بفتح الياء على الأصل

معرب: مرفوع فيكون مرفوعة مثل متبوعها، بخلاف "يا زيد الظريف"، فإنه تابع مبني.[غاية التحقيق: ٩٣]

وقالوا: إشارة إلى جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: أنتم قلتم: إذا نودي المعرف باللام قيل: "يا أيها الرجل"، و"الله" معرف باللام، فوجب أن يقال: "يا أيها الله" لكنه لا يقال كذلك، بل يقال: "يا الله". وجوابه أن يقال: إنما يقال: "يا الله" و لم يقل: "يا أيها الله"، إما لأن اللام الذي في "الله" ليس للتعريف، بل هو عوض عن حرف أصلي، وهو الهمزة الأصلية في "الله"، وإما لعدم الإذن الشرعي في إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى.(متوسط)

ولك في مثل: اعلم أن لك في المنادى إذا كرر بلفظه مضافًا إلى اسم آخر، نحو: يا تيم تيم عدي لا أبا لكم، لايلقينكم في سوءة عمرو. يجوز الضم والنصب في الأول مع نصب الثاني، أما ضم الأول فظاهر؛ لأنه منادى مفرد معرفة، فيبنى على الضم، وكذلك نصب الثاني ظاهر؛ لأنه إما منادى مضاف وحرف ندائه محذوف، وإما تأكيد للأول. وأما نصب الأول فإما على تقدير أن يكون مضافًا إلى "عدي" المذكور، و"تيم" الثاني تأكيد لفظي للأول، وإما على تقدير أن يكون مضافًا إلى "عدي" المحذوف، وتقديره: "ياتيم عدي ياتيم عدي"، حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما قال: الضم والنصب، و لم يقل: الضم والفتح؛ لأنه معرب حينئذ لكونه مضافًا على ما ذكرناه.(متوسط) يجوز فيه: الوجوه الأربعة أي تركيب مفتوح الياء، وساكنها، ومحذوفها، ومقلوب يائها ألفًا.[هندي: ٥٩] يا غلامي: فاعل يجوز، أي يجوز فيه مثل: يا غلامي بسكون الياء، وأصلها الفتح ككاف الخطاب، والسكون للتخفيف.[هندي: ٥٩]

ويا غُلام: بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة. ويا غلاما: بقلب الياء ألفًا والكسرة فتحة؛ لكون الفتحة أخف، أو بحذف الياء وعوض الألف عنها.[هندي: ٥٩] وبالهاء: أي يجوز إلحاق الهاء بالكل، فتقول: ويا غلاميه، ويا غلامه، ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف.(متوسط)

وقالوا: يعني إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم "أبًا وأمًّا"، يجوز فيه ما يجوز في سائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، ويجوز فيه زوائد، وهي يا أبت ويا أمت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة بالتاء، ويا أبتَ ويا أمتَ بفتح التاء لكون التاء بدلاً عن حرف متحرك بالفتحة، ويا أبتا ويا أمتا بتعويض الألف والتاء عن الياء، و لم يقل: يا أبتي؛ لأن التاء بدل عن الياء، فلو اجتمعتا لزم اجتماع البدل والمبدل منه، وهو غير جائز.(متوسط)

وبالألف دونَ الياءِ، **ويا ابن أمّ**، ويا **ابن عَمّ** خاصّةً، مثل: باب "يا غُلامي"، وقالوا: يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ.

وترخِيمُ المنادى جائز، وفي غيره ضرورةً، وهُوَ حَذفٌ في آخره تخفيفًا. **وشرطُه: أن لا يكون مضَافًا ولا مُستغاثًا** ولا جُملة، **ويكونَ** ....

آخر الاسم — مفعول له أي لأجل التخفيف — المنادى — لأن الجملة تحكى كما هي

ويا ابن أمّ: أي إذا كان المنادى مضافًا إلى العم أو الأم، المضافين إلى ياء المتكلم، يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلامي، فتقول: يا ابن أمي، ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها، ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ بحذف الياء اكتفاء بالكسرة، ويا ابن أما ويا ابن عما بقلب الياء ألفا، ويجوز فيه وجه آخر، وهو يا ابن عمّ بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة، وإنما جاز فيه هذا الوجه مع أنه لم يجز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في اللغة المشهورة؛ لأنه أثقل من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لزيادة التركيب، وإنما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في غيرهما، سواء كان المضاف غير الابن نحو: يا غلام أمي أو عمي، وكان المضاف إليه غير الأم والعم نحو: يا ابن أخي، أو كان المضاف والمضاف إليه غيرهما نحو: يا غلام أخي أو يا غلام غلامي، وإنما اختصتا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما.(متوسط)

ابن عمّ: بحذف الألف والاكتفاء بالفتح؛ لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف.[غاية التحقيق: ٩٥]

وترخيم المنادى: إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره؛ لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقصد سرعة الفراغ من النداء والإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره احتياطًا.[رضي: ١/٣٦٠]

وشرطه: [أي شرط جواز الترخيم في المنادى] شروط ترخيم المنادى خمسةٌ، أربعةٌ منها عدميةٌ متعينة، وهي: أن لا يكون مضافًا، ولا مضارعًا له، وأن لا يكون مستغاثًا، ولا يكون مندوبًا، ولا يكون جملة، والشرط الآخر ثبوتي غير متعين، بل هو أحد الشرطين: أحدهما: كونه علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بتاء تأنيث، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله مضارع المضاف؛ لأن حكمه حكم المضاف، وإنما لم يقل: ولا مندوبًا؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى.[رضي: ١/٣٦١] **أن لا يكون مضافًا:** أي عدم كون الاسم مضافًا؛ لأن آخر المضاف وسط حكمًا، والترخيم يختص بالآخر، والمضاف إليه غير المضاف، فلا مساغ للترخيم في آخرهما، وأما نحو: "يا صاح" في صاحبي فشاذ، ولو قال: "فشرطه أن يكون مفردًا" لكان أولى.[هندي: ٦١]

ولا مستغاثًا: لأن المطلوب فيه مدّ الصوت، والحذف ينافيه.[هندي: ٦١]

ويكون: أي وشرطه أن يكون المنادى.

إمّا علَمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإمّا **بتاءِ التأنيث. فإن كان** في آخره زيادتانِ **في حكم الواحِدة كأسماءَ ومروانَ، أو حرفٌ** صحيح قبله **مَدّةٌ وَهُوَ أكثر من أربعة** . . . .

الاسم الذي أريد ترخيمه اسم كان

قبل ذلك الحرف

إما علمًا: أما كونه علمًا فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم، وأما كونه زائدًا على الثلاثة فلئلا يلزم إخلال الأبنية، وأجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط، نحو: يا عم في يا عمر، لقيام حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما في منع الصرف في نحو: "سقر" وهو ضعيف؛ لأن جعل الحركة منـــزلة الحرف (الرابع) غير مطرد في كل مكان، وإلا لكان مثل: "هدهد" خماسيًا، وليس كذلك، وأجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الأوسط نحو: يا زي في يا زيد، وهو أضعف من ذلك.[من غاية التحقيق: ٩٦]

بتاء التانيث: فلا يشترط فيه أن يكون علمًا، وأن يكون على ثلاثة أحرف؛ لأنه لو رخّم لم يحذف منه إلا تاء التأنيث، وهو ليس من نفس الكلمة، فلم يلزم الإحجاف في نفس الكلمة بسبب حذفها، ولكن يشترط فيه أن لا يكون صفة، نحو: فاسقة؛ لأنه لو رخم بحذف التاء لالتبس بصيغة المذكر.(متوسط)

فإن كان: ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في تفسير كمية المحذوف فقال.[غاية التحقيق: ٩٧]

في حكم الواحدة: صفة "زيادتان" أي زيادتان كائنتان في حكم الواحدة بأن تكونا زيدتا معا لمعنى واحد بمعنى "اجتلبتا دفعة واحدة لمعنى واحد"، وفيه احتراز عن نحو: "أرطاة" فإن التاء والألف فيه زائدتان، ولكنهما ليستا في حكم الواحدة؛ لأنّ الألف زيدت أولاً للإلحاق، ثم زيدت التاء للتأنيث، فلا يقال يا أرط.[غاية: ٩٧]

كأسماء: وزنه: فعلاء، وأصله: "وسماء" من الوسامة، فقلبت الواو همزة كما في "أحد وإناث"، ففي آخره زيادتان وهي الألف والهمزة في حكم الواحدة.[غاية التحقيق: ٩٧]

كأسماء ومروان: يعني الألف والهمزة في "أسماء" زيدتا معًا لمعنى التأنيث، والألف والنون في "مروان" زيدتا معًا لمعنى التذكير، وكذا ياء النسبة في "بصري"، والألف والنون في "زيدان"، والواو والنون في "زيدون"، والألف والتاء في "هندات"، فيقال فيها: يا أسمَ، ويامروَ، ويابصر، ويا زيد، ويا زيد، ويا هند.[غاية التحقيق: ٩٧]

أو حرف: عطف على قوله: "زيادتان"، أي أو كان في آخر الاسم الذي أريد ترخيمه حرف صحيح.

مَدَّة: المدة حرف علة ساكنة، حركة ما قبلها يوافقها، والمراد هنا بالمدة: المدة الزائدة لئلا يرد نحو: مختار، فإنه لو رخم لا يحذف منه إلا الراء؛ لأن الألف أصلي.[غاية التحقيق: ٩٧]

وهو أكثر: الواو للحال، أي والحال أن الاسم الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف، نحو: منصور، وعمار، وإدريس.[غاية التحقيق: ٩٧] **أربعة:** وفيه احتراز عن نحو: سعيد، وثمود، وعمار، فإنه لايحذف منها حرفان لئلا يلزم إخلال الأبنية بحذف الحرفين.[غاية التحقيق: ٩٧]

أحرُفٍ **حُذِفَتَا**، وإن كان **مركبًا** حُذف **الاسمُ** الأخير، وإن كان **غير ذلك فحرفٌ واحِدٌ**، وهو في حكم الثابت على **الأكثر، فيقال**: ياحارِ، **ويا ثمو، ويا كَرَوَ**، وقد يُجعَل **اسمًا** برأسِه، فيقال: **يا حارُ، وياثمِي، ويا كرا**. وقد استعمَلوا **صيغةَ** النداءِ في المندوب،..

(المحذوف للترخيم) (أي الموجود)

حذفتا: جزاء الشرط، أي حذفت الحرفان، فإذا رخّم نحو: منصور وعمار وإدريس، قيل: يا منص ويا عم ويا إدر.[غاية التحقيق: ٩٧] **مركبًا**: غير المركب الإضافي والإسنادي، كبعلبك وخمسة عشر علمين.
الاسم: فيقال في بعلبك: يابعل، وفي خمسة عشر: يا خمسة؛ لنـزول الاسم منـزلة تاء التأنيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنـزلة الجزء من الكلمة.[هندي: ٦١] **غير ذلك**: أي غير ما كان في آخره زيادتان، أو حرف صحيح قبله مدة، أو أكثر من أربعة أحرف.[هندي: ٦٢] **فحرف واحد**: أي فالمحذوف منه حرف واحد؛ لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف أكثر من حرف واحد، وإنما أتى هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرًا مستمرًّا، فيقال في يا حارث: يا حار.[غاية: ٩٧] **الأكثر**: الاستعمال الأكثر، فبقي ما قبله كما كان.
فيقال: الفاء للتعليل أي لأنه يقال، أو جواب شرط محذوف، أي وإذا كان كذلك فيقال، أو للعطف على الاسمية السابقة المؤولة بالفعلية، كأنه قيل: يجعل المحذوف ثابتًا فيقال إلخ.[غاية التحقيق: ٩٧]
ويا ثمو: بواو بعد ضم في "يا ثمود"، ولو جعل المحذوف نسيًا منسيًا والواو آخرًا، لوجب قلبها ياءً؛ لوقوعها طرفًا بعد ضمة للثقل.[هندي: ٦٢] **ويا كرو**: بواو مفتوحة بعد فتحة في ياكروان، ولا يقلب الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع، وهو وقوع الساكن بعدها، وهو الألف المحذوف الذي هو في حكم الثابت، ولو لم يكن في حكم الثابت يقلب الواو ألفًا ويقال: ياكرا، لارتفاع المانع.[غاية التحقيق: ٩٧]
اسمًا: أي اسمًا مستقلاً بنفسه غير مبنيّ على ما كان بجعل المحذوف نسيًا منسيًا، كأنه لم يحذف عنه شيء، فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل.[غاية التحقيق: ٩٨]
يا حار: بالضم في يا حارث على أنه اسم برأسه، كأنه اسم مفرد معرفة برأسه، فيضم.[غاية التحقيق: ٩٨]
و ياثمي: في يا ثمود: لأنه لما جعل "ثمو" اسمًا برأسه صارت الواو طرفًا بعد ضمة، فلا جرم قلّبت ياء وكسّر ما قبلها، كأدل.[غاية التحقيق: ٩٨] **ويا كرا**: في ياكروان؛ لأنه لما جعل كرو اسمًا برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكنين بعد الواو، فانقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.[غاية التحقيق: ٩٨]
صيغة: أعني حرف النداء، وهو "يا" فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب؛ لأن المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا، والمندوب هو المتفجع عليه بـــ"يا" أو "وا"، فـــ"يا" صيغة النداء يستعمل في المندوب أيضًا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص؛ لأن كل واحد منهما مخصوص من بين قومه، ولكن المندوب اختص بـــ"وا" ليكون نصًا على الندبة.(متوسط)

وهو **المتفجَّعُ عليه** بـــ"يا" أو "وا"، واختص بـــ"وا". وحكمه **في الإعراب** والبناءِ
المندوب الاسم المندوب
حُكمُ المنادى، ولك زيادةُ الألف في آخره. فإن خفتَ **اللبْسَ** قلتَ: **وا غُلامَكِيْهِ،**
مثل أي المندوب شرط بزيادة الألف جزاء
وا غلامَكمُوْهُ، وَلكَ الهاءُ في الوقفِ. ولا يُندبُ إلا **المعروف**، . . . .

المتفجّع عليه: أي الاسم الذي يتفجع أي يحزن لأجله. **في الإعراب**: تمييز، أي من حيث الإعراب والبناء.

حكم المنادى: فكما أن المنادى إذا كان مفردًا معرفة يبنى على الضمة فكذلك المندوب، وإذا كان مضافًا فمنصوب فكذلك المندوب، إلا أن المندوب لا يقع نكرة، ولا مشابها للمضاف، وكذلك حكم توابع المندوب مفردًا أو مضافًا، كحكم توابع المنادى مفردًا أو مضافًا، وإنما كان حكمه مثل حكم المنادى في الإعراب والبناء؛ لأنه لما أجري مجراه في صيغته، أجري مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء.(متوسط)

ولك زيادة الألف: أو ما يقوم مقام الألف في آخر المندوب؛ لأن المطلوب فيه مدّ الصوت والتطويل، إلا إذا كان المندوب مضافًا أو موصولاً، ما ألحق بآخر المضاف إليه والصلة.(متوسط)

زيادة الألف: إضافة المصدر إلى المفعول وهو مبتدأ، وفاعل "جاز" المقدر.[هندي: ٦٣] **اللبس**: أي لبس ذلك اللفظ بغيره، عدلت عنها إلى غيرها من حروف المد مناسبًا لما في آخر الاسم من كسرة أو ضمة، فإذا ندبت غلامك بخطاب المؤنث قلت: إلخ.[غاية التحقيق: ٩٨] **وا غلامكيه**: بالياء إذ لو زيدت الألف وقيل: واغلامكاه، لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر، فزيدت الياء لمناسبة حركة الكاف.[غاية التحقيق: ٩٨]

وا غلامكموه: وإذا ندبت غلامكم بخطاب الجمع قلت: وا غلامكموه بالواو، إذ لو زيدت الألف وقيل: وا غلامكماه، لزم لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية، فزيدت الواو لمناسبة حركة الميم؛ لأن الميم أصله الضمة، وقيل: زيدت الواو لمناسبة الجمع.[غاية التحقيق: ٩٨]

ولك الهاء: أي جاز لك، أو جائز لك زيادة الهاء، أي هاء السكتة لبيان حرف المد، وهي الألف في الوقف لا في الدرج، واختير الهاء مع زيادة الألف والواو والياء، فيقال: وا زيداه، وا غلامكموه، وا غلامكيه، فالهاء مبتدأ مقدم الخبر، أو فاعل "جاز" المقدر، وقوله: "في الوقف" ظرف قوله: "لك" أو ظرف "جاز" المقدر أو ظرف الزيادة المقدرة مضافة إلى الهاء.[غاية التحقيق: ٩٨]

المعروف: المراد بالمعروف المشهور: علمًا كان أو لا؛ ليفوز النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه؛ لأنه إذا كان المندوب مشهورًا لا يلام النادب في الندبة عليه، فلو لم يكن علمًا وكان المتفجع عليه مشهورًا بذلك الاسم، جاز ندبته، ولو كان علمًا غير مشهور لم يندب.(مولانا خادم أحمد رحمه الله)

فلا يقال: وا رجُلاه، **وامتنع** "وا زيدُ الطّويلاه" خلافًا ليُونُسَ. ويجوز حَذفُ حَرفِ النداء إلّا مَعَ **اسم الجنسِ**، والإشارة، **والمستَغَاثِ، والمندوب، نحو:** ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾، **وأيّها الرجُل، وشذّ أصبحَ ليلُ،** . . . .

لقيام قرينة مقارنا اسم كذلك يا يوسف لقرينة المقام (يوسف:٢٩)

فلا يقال: أي لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين.[هندي: ٦٣] **وامتنع:** يريد أن الصفة لا يلحقها علامة الندبة، وإنما يلحق الموصوف عند الخليل خلافًا ليونس، فإنه يجوز إلحاق علامة الندبة بالصفة، واستدل الخليل على مذهبه بأنه لو جاز "وا زيد الطويلاه" جاز جاءني زيد الطويلاه؛ لأن كل واحد منهما غير المندوب.(مولوي معشوق علي رحمه الله)
اسم الجنس: أي ما كان نكرةً قبل النداء؛ لأن المعرف للجنس هو حرف النداء، فبحذفه يلتبس المعرف بالنكرة، ولأن الياء فيه نائبة عن اللام في التعريف، فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب، ولأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلَم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى.[هندي: ٦٣]
المستغاث والمندوب: لأن المطلوب فيهما مد الصوت، والحذف ينافيه.[هندي: ٦٣]
نحو: فبقي بعد هذه المستثنيات من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلمُ، سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ "الله"، فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه، نحو اللّهم، أو بغير بدل، نحو: يوسف أعرِض أي يا يوسف ولفظ "أيّ" إذا وصف بذي اللام، نحو: أيها الرجل وأيهذا الرجل، أي يا أيها الرجل ويا أيّهذا الرجل، فلا يجوز الحذف من "أيها" وأيّهذا، من غير أن يتصف هذا بذي اللام. والثالث: المضاف إلى أي معرفة كانت، نحو: ربنا آتنا أي يا ربّنا ونحو: غلام زيد افعل أي يا غلام زيد. والرابع: الموصولات، نحو: من لا يزال محسنًا، ويا من، وأما المضمرات فشذ نداؤها نحو: يا أنت، ويا إياك.[من الفوائد:١١٧ والغاية:٩٩]
يوسف: قيل: يوسف عبري، وقيل: عربيٌّ، وليس بصحيح؛ لأنه لو كان عربيًا لانصرف لخلوه عن سبب سوى التعريف، كذا في "الكشاف"، وفيه نظر؛ لأن امتناع صرفه لا يمنع عربيته لمكان فرض العدل فيه بأن يجعل معدولاً حالة العربية عن يوسف بكسر السين، فعل مضارع من آسف يوسف كما قيل في شمس بن مالك بضم السين أنه معدول من شمس بن مالك بفتحتها.[الهداد] **وأيّها الرجُل:** أي يا أيها الرجل؛ لأن صورة أيّها يختص بالنداء.
وشذ: هذا جواب عن سؤال يرد عليه، وهو أن "ليل" في قول العرب اسم جنس مع أنهم حذفوا منه حرف النداء، وكذا مخنوق، وكذا كرا، وجوابه أنه شاذ، لا يقاس عليه.[غاية التحقيق: ١٠٠]
أصبح ليل: ومعنى "أصبح ليل": ادخل في الصباح يا ليل، أوصر صباحًا يا ليل، فالهمزة للدخول أو للصيرورة، هذا في الأصل قول الامرأة التي طلقها امرؤ القيس مستغيثة إلى الليل بالانقضاء لتخلص منه، ثم صار مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء.[غاية التحقيق: ١٠٠]

وافتدِ مخنوقُ، وأطرق كرا. وقد يحذف المنادى لقيامِ **قرينةٍ** جوازًا، مثل: **"ألا يا اسجُدُوا"**.

(حرف تنبيه) (حذفًا جائزًا) (للتقليل)

والثالث: ما أضمرَ عاملُه **على شريطة** التفسير: وهو كل اسمٍ بعده **فعلٌ** أو شِبهُه

(موصولة، أو موصوفة)

مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلّقِه، **لو سُلّطِ عليه هو أو مُناسبُه لنَصَبَه،** مثل: **"زيدًا ضربتُه،**

(معرض عن ذلك الاسم)

وافتد مخنوق: ومعنى "افتد مخنوق": افتد نفسك يا مخنوق! أي أعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق، أي يا من عصر حلقه الغم، هذا مثل في التحريض على تخليص النفس من الشدائد.[غاية التحقيق: ١٠٠]

وأطرق: ومعنى أطرق كرا: اخفض عنقك ياكروان! لتصاد؛ فإن من هو أكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدو إلى القرى، يقال: أطرق الرجل إذا سكت ونظر إلى الأرض، والكروان طائر ضعيف طويل العنق، وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروان، وذلك لأن الكروان يخاف من النعامة إذا لم ير النعامة يمشي على هيئته، يمد عنقه ويرفع رأسه، فإذا رآه يلتصق بالأرض كيلا يراه، فصار مثلاً يضرب فيما إذا أمر شخص ضعيف ضعيفًا بالانقياد إذا انقاد من هو أعلى وأقوى منه.[غاية التحقيق: ١٠٠] **كرا:** في "كرا" شذوذ بثلاثة أوجه: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، وجعل المرخم اسمًا برأسه.

قرينةٍ: أي دالة على حذفه وتعيينه.[هندي: ٦٤] **ألا يا اسجدوا:** فإنه يخفف "ألا" على أنه حرف تنبيه، ويقف على يا، وهو حرف النداء، فيبتدئ "اسجدوا" بضم الهمزة، فعلى هذه القراءة كان المنادى محذوفًا، أي ألا يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل، بخلاف قراءة من قرأ ألّا يسجدوا بتشديد ألّا، ويسجدوا على صيغة المضارع، فإنه ليس من هذا الباب.[غاية التحقيق: ١٠٠] **والثالث:** أي الباب الثالث من الأبواب الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به[غاية التحقيق: ١٠٠] **على شريطة:** أي إضمارًا واقعًا على شريطة هو تفسيره بما بعده، فهو من قبيل إضافة العام إلى الخاص.[هندي: ٦٤]

فعل: مبتدأ قوله: "بعده" خبره، أو فاعل قوله: "بعده". **لو سلّط عليه:** الجملة الشرطية صفة ثانية للفعل أو شبهه، أي لو سلط نفس ذلك الفعل أو شبهه لفظًا.[غاية التحقيق: ١٠١]

هو: تأكيد لضمير "سلّط" وإنما أكده ليصح أن يعطف عليه قوله: "أو مناسبه". **أو مناسبه:** أي لو سلط مناسب ذلك الفعل أو شبهه في موضعه.

لنصبه: احتراز عن مثل: زيد بل ضربته، فإنه اسم، وبعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.(صغير)

زيدًا ضربتُه: نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نفسه لنصبه.[غاية التحقيق: ١٠١]

وزيدًا مررتُ به، وزيدًا ضرَبتُ غُلامَه، وزيدًا **حُبستُ عليه**"، يُنصَبُ بفعل مضمر محذوف يفسّره **ما بعده**، أي "ضربتُ، **وجاوزتُ، وأهنتُ، ولابَستُ**". **ويُختارُ الرفعُ** بالابتداء بكونه مبتدأ عند عَدَم قرينةِ **خلافه**، أو **عند وجود أقوى منها** ....
انتفاء خلاف الرفع

زيدًا مررت به: نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جرٍّ، لو سلط عليه ما هو بمعناه، وهو "جاوزت" لنصبه.[غاية التحقيق: ١٠١] **وزيدًا ضربت إلخ:** نظير ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه، وهو "أهنت" لنصبه.[غاية التحقيق: ١٠١] **حبست عليه:** أي انتظرت لأجله، نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لازم معناه، وهو "لابست" لنصبه.[غاية التحقيق: ١٠١]

ما بعده: من فعل، أو شبهه، أو مناسبه المشتغل بضميره، أو متعلقه.[غاية التحقيق: ١٠١]

وجاوزت: في "زيدًا مررت به"؛ لأن معنى "مررت" المتعدي بالباء "جاوزت" أي جاوزت زيدًا مررت به، وإن قدّرت "مررت" لا ينصبه؛ لأنه لا يتعدى بنفسه.[غاية التحقيق: ١٠١]

وأهنت: في "زيدًا ضربت غلامه" أي أهنت زيدًا ضربت غلامه؛ لأنه لازم معناه؛ لأن إهانة المولى من لوازم ضرب غلامه، وإن قدرت "ضربت" كذبتَ؛ لأنك ضربت غلامه لا زيدًا.[غاية التحقيق: ١٠١]

ولابست: في "زيدًا حبست عليه"؛ لأنه لازمُ معناه؛ لأن كونه محبوسًا لأجله يستلزم كونه ملابسًا ملازمًا له، فالحاصل أنه إن أمكن تقدير نفس الفعل المفسر قدّره، وإن لم يمكن: فإن أمكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر قدّر، وإن لم يمكن قدّر لازم معنى الفعل المفسر.[غاية التحقيق: ١٠١]

ويختار الرفع: فيه إشارة إلى جواز النصب، أي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور، أعني الاسم الذي بعده فعل أو شبهه، مشتغل عنه بضميره أو متعلقه.[غاية التحقيق: ١٠١] **خلافه:** أي عند عدم قرينة النصب التي يكون النصب معها مساويًا للرفع، أو مختارًا، أو واجبًا نحو: زيدًا ضربته، فإن الرفع والنصب جائزان فيه لوجود قرينتهما، لكن الرفع أولى من النصب؛ لأن النصب مقتض للحذف، والرفع ليس كذلك.(متوسط)

عند وجود إلخ: يريد أن الرفع مختار أيضًا وإن وجدت قرينة النصب، إذا وجد أقوى منها من قرائن الرفع، ومثاله: قام زيد وأما عمرو فقد ضربته، وقام زيد وإذا عمرو يضربه بكر، فإن قولك: "قام زيد" و"ضربته" من القرائن التي يختار معها النصب على ما سيأتي، إلا أنه لما وجدت أما وإذا للمفاجأة - وهما من قرائن الرفع- يرجّح الرفع من حيث أن "أما" حرف يقع بعد المبتدأ غالبًا، وإذا كان كذلك يرجّح الرفع آنفًا، لما كان عليه قبل ذلك من سلامته عن التقدير والحذف، وكذلك إذا الفجائية.(صغير) **أقوى منها:** أي من قرينة خلاف الرفع، يعني لو وجد قرينة الرفع وخلافُه، ولكن قرينة الرفع أقوى من قرينة خلافه.[غاية التحقيق: ١٠٢]

كأمّا مع **غير الطلب**، وإذا للمفاجأة. **ويُختارُ النصبُ** بالعطف على جملةٍ فعليةٍ للتناسُب،
المقارن نحو: خرجت فزيدًا لقيته
وبعد حَرف النفي والاستفهام، و"إذا" **الشرطيّةِ** و"**حَيث**"، **وفي الأمر والنهي؛ إذ هي**
نحو ما زيدًا ضربته أزيدًا ضربته
مواقعُ الفِعل، وعند خوفِ لبس المفسِّر **بالصفة**، مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.
عطف على قوله: في الأمر والنهي (القمر:٤٩)

غير الطلب: احتراز من الطلب، وهو الأمر والنهي ونحوهما؛ لاختيار النصب حينئذ نحو: "جاءني إخوتك، فأما زيدًا فأكرمه" و"جاءني القوم، فأما عمرو لا يضربه" وقيل: لا يقع الفعل بعد إذا المفاجأة أصلاً، فيجب الرفع. (كبير)
ويختار النصب: لما فرغ من بيان اختيار الرفع شرع في اختيار النصب، وقدمه لقلة مواضعه وشرف استغنائه عن الحذف والتقدير، أي يجوز الرفع بالابتداء وعدم الموانع، ويختار النصب بالعطف أي بسبب عطف الاسم المذكور بدون "أما" و"إذا المفاجأة" على جملة فعلية للتناسب؛ لأنه أمر مطلوب عندهم؛ لأن التناسب بين الجملتين المعطوفتين بكونهما اسميتين أو فعليتين أو غير ذلك من محسنات الوصل بالعطف، ولا يذهب عليك أنّ التحسين من الأمور المطلوبة، فيكشف كراهة الحذف بالمطلوبة كقوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الدهر:٣١) فإنه عطف على ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ (الدهر:٣١) من غير "أما" و"إذا".(كبير)
الشرطية: أي المنسوبة إلى الشرط، نحو: إذا زيدًا ضربته أضربك، واحترز به عن إذا المفاجأة، وعند المبرد يجب النصب بعدها.[هندي: ٦٥] **حيث**: عطف على إذا، نحو: حيث زيدًا أكرمه. **وفي الأمر والنهي**: عطف على قوله: "بعد" أي في وقت وقوع الأمر والنهي بعده نحو: زيدًا اضربه أو لاتضربه.[هندي: ٦٥]
إذ هي: أي هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنهي وإذا الشرطية وحيث، وما قبل الأمر والنهي.[هندي: ٦٥]
مواقع الفعل: أي مواضع وقوعه، فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل؛ لأن النفي والتردد والداعي إلى الاستفهام في الغالب ملحقاتُ الأفعال دون الذوات، وكذا معنى الشرط الذي تضمنه "إذا" و"حيث" مع عدم رسوخهما فيه، بخلاف سائر أدوات الشرط.[هندي: ٦٥]
بالصفة: يعني أن ما يكون مفسرًا على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع، وبالصفة لم يحصل المقصود. [غاية التحقيق: ١٠٣] **إنا كل شيء**: بنصب "كل"، ولو رفع بالابتداء وجعل قول "خلقناه" خبرًا له، خيف لبسه بالصفة باحتمال كون قوله: "بقدر" خبرًا، وهو خلاف المقصود، فيكون المعنى: كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر، والمقصود كل شيء مخلوق لنا بقدر، والأول غير مقصود حيث يكون خلقناه حينئذ قيدًا على ما هو الظاهر في الصفة، فيوهم كون بعض الأشياء غير مخلوقة الله كما هو مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية، وبهذا حصل الجواب عما أورد في بعض الشروح من أن حاصل المعنيين واحد، ولا ضير في الاحتمال.[هندي: ٦٦]

ويستوي **الأمران في مثل**: "زيدٌ قام وعمروًا أكرمتُه". ويجب النصبُ **بعد حرفِ الشرطِ**
في الاسم المذكور
وحرف التحضيض، مثل: "**إن زيدًا ضربتَه ضَرَبكَ، وألّا زيدًا ضربته**". **وليس** "**أزيدٌ**
بعد
ذهبَ بِه" **منه**، فالرفعُ، **وكذلك** ﴿وكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ . . . .
لازم
(القمر: ٥٢)

الأمران: أي الرفع والنصب في الاختيار، أي أيا قصدوا منهما يكون مختارًا. **في مثل**: أي يختار النصب في ما إذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذاتِ وجهين، أي جملة اسمية خبرها فعلية، فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع يكون اسمية، فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية، وفي النصب يكون فعلية، فيعطف على الصغرى وهي فعلية.[هندي: ٦٦]

بعد حرف الشرط: سواء كان صريحًا كما في "إن" و"لو" غير "أمّا"، أو تضمنا كما في "متى" و"حيثما"، و"أينما"، بخلاف ما إذا لم يكن راسخًا في الشرط كـ"إذا" الشرطية و"حيث". وإنما يجب النصب بعدها؛ لأن الشرط يستلزم الفعل، وذلك لأن الشرط إنما يدخل في ما كان فيه احتمال وتردد، وما ذلك إلا في الأفعال بخلاف "أما" فإنها وإن كان حرف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها على ما تقدم.[غاية التحقيق: ١٠٤]

وحرف التحضيض: [وهي: هلّا، وألا، ولولا، ولوما] وإنما يجب النصب بعدها لاختصاصها بالفعل؛ لأنها وضعت لِلَّوم والتوبيخ على ترك الفعل إذا دخلت على الماضي، وعلى الحث والتحريض على الفعل إذا دخلت على المستقبل، فإذا وقع اسم بعدها وجب أن يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده، لئلا يخرج عن وضعها، وهو اختصاصها بالفعل.[غاية التحقيق: ١٠٤]

إن زيدًا ضربته: مثال حرف الشرط، أي إن ضربت زيدًا ضربته ضربك. **وألا زيدًا ضربته**: مثال حرف التحضيض، أي ألّا ضربت زيدًا ضربته. **وليس أزيدٌ ذهب به منه**: أي وليس قولنا: "أزيد ذهب به" من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ لأن شرطه أنه لو سلط الفعل الواقع أو مناسبه عليه لنصبه، وههنا ليس كذلك؛ لأن "ذهب" لوسلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه؛ لأن مناسب "ذهب" أذهب، وهو لم يقتض النصب، فالرفع لازم على الابتداء، والجملة التي بعده خبره.(متوسط) **وكذلك**: يريد أنه ليس من هذا الباب أيضًا؛ لأنه موهم إذ هو اسم وبعده فعل مسلط على ضميره، فيتوهّم المتوهم أيضًا أنه لوسلط عليه لنصبه، فيُدخله في هذا الباب، وهو غلط؛ لأن تقدير تسليطه على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى المراد ههنا: "أنهم فعلوا كل شيء في الزبر" حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: "وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر" وهو مخالف لذلك المعنى، فوجب أن لا يكون من هذا الباب، فيجب رفعه.(صغير)

ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور:٢) **الفاء بمعنى الشرط** فيه عند المبرّد، وجُملَتان **عندَ سيبوَيهِ، وإلا فالمختارُ** النصبُ.

الرابعُ التحذيرُ: وهو معمُولٌ **بتقدير اتّق تحذيرًا** ممّا بعده، أو ذُكِرَ المُحَذّرُ منهُ مُكرّرًا،

الزانية: جميع الشرائط حاصلة فيه؛ لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: "وربك" "فكبر" إلا أن القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع و لم يقرؤوه بالنصب إلا شاذًا، تمحل النحاة لإخراجه عن الضابطة المذكورة، لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث إن الرفع في الطلب غير مختار، فقال المبرد: الفاء بمعنى الشرط، فلا يجوز تقديم ما في حيزها، والكلام عند سيبويه جملتان؛ إذ قوله: "الزانية" مبتدأ، وقوله: "والزاني" عطف عليه والخبر محذوف، أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم، أو خبر مبتدأ محذوف على نحو: الباب، والفصل، والتقدير: هذا بيان حكم الزانية والزاني. وقوله: "فاجلدوا" بيان لحكمها، وهو ابتداء الكلام، والفاء فيه عنده زائدة أو للتفسير، وجزء الجملة لايعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا تدخل في الضابطة.[هندي: ٦٧]
الفاء: مبتدأ، وقوله: "بمعنى الشرط فيه" خبره، والجملة معلّلة بقوله: "وكذلك نحو: الزانية والزاني" ويحتمل أن يكون "الزانية والزاني" مبتدأ ثانيًا، وقوله: "بمعنى الشرط" خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول.[هندي: ٦٧]
بمعنى الشرط: لأنه ظرف مستقر، واللام فيه بمعنى الذي، فلا يكون فيه ذلك لامتناع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها، فتعين فيه الرفع على أنه مبتدأ متضمن بمعنى الشرط.[هندي: ٦٧] **عند سيبويه:** ظرف لمفهوم الكلام أي حُكِم بذلك عند سيبويه. **وإلا فالمختار:** أي إن لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه، كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة؛ لأنه من باب "ما أضمر عامله على شريطة التفسير" ومعه قرينة النصب المختار، وهو الطلب أعني "الأمر" كما مر.(متوسط) **الرابع:** لبيان الحال، أو التصيير إن أريد النسبة إلى الثلثة السابقة الباقية، أي رابع الأبواب الأربعة، أو رابع الثلاثة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به.[هندي: ٦٨]
التحذير: [اسم لنوع من أنواع المفعول به اصطلاحًا، وكان في الأصل مصدرًا، وإنما يجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره]وهو في اللغة التخويف، وسمي "المحذر" و"المحذر منه" بالتحذير تسمية المفعول بالمصدر، كتسمية الملفوظ باللفظ، والمشروع بالشرع، والمصلحة بالصلح، وغير ذلك.(كبير)
بتقدير: ليخرج ضمير المنصوب المنفصل العمول بتقدير اتّق كقولك: "إياك" لمن قال: من ضربت؟ لأنه ليس من هذا الباب.(صغير) **اتق:** أو نحوه من: احذر، وباعد، وجانب، واجتنب.[غاية التحقيق: ١٠٦]
تحذيرًا: مفعول له للتقدير، أو مصدر قد جعل حينا، وهو ظرف للتقدير، أي قدر "اتق" وقت تحذير المعمول.[هندي: ٦٨] وفيه احتراز من قولك: "إياك"، لمن قال: من تتقي؟ لأنه ليس من هذا الباب.(صغير)

مثل: إيّاك والأسدَ، وإيّاك وأن تحذِفَ، والطَّريقَ الطريقَ. وتقول: إيّاك مِنَ الأسدِ، ومِن أن تحذفَ، وإيّاك أن تحذف بتقدير مِن، ولا تقول: إيّاكَ الأسَدَ لامتناع تقدير مِن.

بَعِّدْ نفسك — تقول إيّاك — بتقدير من الأسدِ — في الاسم الصريح — متلبسًا

المفعولُ فيه: هو ما فُعِل فيه فعلٌ مذكورٌ من زمَانٍ أو مكانٍ.

بيان

إيّاك والأسد: هذا نظير القسم الأول، وأصله اتقك والأسد، إلا أن ضميري الفاعل والمفعول إذا كانا شيئًا واحدًا وجب إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب، فصار اتق نفسك والأسد، فلما حُذف "اتق" لضيق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول، فأبدل المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به، قوله: "والأسد" معطوف على إياك، ومعناه: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك.[غاية التحقيق: ١٠٧]

وإيّاك وأن تحذف: هذا أيضًا نظير للقسم الأول، والمصنف رحمه الله أورد له نظيرين؛ لأنه إذا جاء المحذر منه بعد المحذر، فإمّا "أن" يكون مع أن، أو لا يكون معها، فالذي بغير "أن" يجوز فيه وجهان فقط: كونه مع الواو، ومع "مِن" مثل: إياك والأسد، وإياك من الأسد، والذي مع "أن" يجوز فيه هذان الوجهان مع جواز الوجه الثالث، وهو حذف الجار نحو: إياك وأن تحذف، وإيّاك من أن تحذف، وإياك أن تحذف، ويجوز حذف الجار في الذي مع "أن"؛ لأن "أن" حرف موصولة طويلة بصلتها، لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم، فلما طال لفظًا ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياسًا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد، بخلاف "إياك والأسد"؛ لأن حرف الجر لايحذف عن بابه، وحذفُ حرف العطف ممتنع مطلقًا.(مولانا خادم أحمد رحمه الله)

وأن تحذف: قال عمر رضي الله عنه: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب؛ والحذف: الرمي بالعصا، كما أن الخذف بالخاء والذال المعجمتين: الرمي بالحصاة، وإنما نهى عن رمي العصا إلى الأرنب؛ لأن ذلك يقتلها، فلا يحل.[غاية: ١٠٧]

والطريق الطريق: نظير المحذر منه مكررًا، أي اتق الطريق أو بَعِّدْهَا، وكذا الصبي الصبي، والجدار الجدار، والأسد الأسد، أي اتق الصبي أن تطأه، واتق الجدار أن يسقط عليك، واتق الأسد أن يهلك، وتكرار المحذر منه للتأكيد.[غاية التحقيق: ١٠٧]

المفعول فيه: مبتدأ محذوف الخبر، أي منه المفعول فيه بقرينة ما سبق. **ما فعل فيه:** إذ "المفعول فيه" في الاصطلاح: اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه.[الهندي: ٦٩] **فعل مذكور:** المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث، لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف، فيتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر.[غاية التحقيق: ١٠٨]

مذكور: احتراز من نحو: يومُ الجمعة طيب؛ فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمذكور.

من زمان: إشارة إلى أقسام المفعول فيه، والزمان هو اليوم والليلة وأجزاؤهما، وما يتركب منهما، والمكان ما يشغله الجسم.(متوسط) **زمانٍ أو مكانٍ:** حقيقيين أو اعتباريين، نحو: سرت يوم الجمعة خلفك، وجلست قدوم زيد الشمس، أي وقت قدوم زيد في مكان ظهور أثر الشمس؛ إذ المصدر قد يجعل حينًا.[هندي: ٦٩]

وشرطُ نصبه تقدير "في"، **وظروفُ الزمان كلُّها** تقبَلُ **ذلكَ**، وظروفُ المكان **إن كان مبهمًا** قَبِلَ ذلك، وإلّا فلا، وفُسّر **المبهم** بالجهات السّتّ، وحُملَ عليه "عندَ" و"لَدى" **وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظ "مكان" لكثرتِه، وما بعد "دَخَلتُ"** على الأصحّ. وينصَبُ **بعاملٍ مضمر، وعلى شريطةِ** التفسير.

(نحو دون وسوى — أي حمل عليه — حمل عليه — على المكان — المفعول فيه)

وشرط: أي وشرط نصب المفعول فيه أن لا يكون "في" ملفوظة؛ لأن "في" لو كانت ملفوظة امتنع نصبه، وإلّا لَزِم كونه معربًا بإعرابين مختلفين لفظًا في حالة واحدة، وأن يكون "في" مقدرة؛ لأنها لو لم تكن مقدرة لكان اسمًا صريحا ولم يكن مفعولا فيه.(متوسط) **وظروف الزمان كلّها**: سواء كان مبهمًا أو محدودًا، سواء كانت معرفةً أو نكرة.
ذلك: أي تقدير "في" أو النصب بتقدير "في" نحو: سرت حينًا أي حين قعودك وخرجت يومًا أو يوم الجمعة.
إن كان مبهماً: أي إن كان ظرف المكان مبهمًا، قبِل النصب بتقدير "في" نحو: جلست خلف المسجد، وإن لم يكن مبهمًا بل كان معينًا، لم يقبل النصب بتقدير "في" لعدم دلالة الفعل عليه، وبيان ذلك أن الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين، ولم يدل على المكان المعيّن نحو: المسجد، والدار، والسوق، ويدل على المكان المبهم؛ لأن الضرب مستلزم لمكان من الأمكنة، ولما كان كذلك قَبِل ظروفُ الزمان النصبَ بتقدير "في"، ولم يقبل ظروف المكان النصبَ بتقدير "في" إلا ما كان مبهمًا.(متوسط) **المبهم**: لما كان ظروف المكان المبهم قابلاً للنصب بتقدير "في" والمعين غير قابل له، وجب تفسير المكان المبهم ففسره، فقال: المكان المبهم هو الجهات الست: وهي الخلف، والقدام، والفوق، والتحت، واليمين، والشمال.(متوسط) **وشبههما لإبهامهما**: أي "عند" و"لدى" وكذا شبههما، والمراد: الإبهام اللغوي، وإلا لا يستقيم الحمل.[هندي: ٧٠]
ولفظ مكان: وما هو بمعناه إذا كان الفعل موافقًا له في إفادة معنى الاستقرار، نحو: جلست مجلسك، وقمت مقامك، ووضعتك موضع فلان إلى غير ذلك من ذوات المبهم مما يجري هذا المجرى.[غاية التحقيق: ١١٠]
لكثرته: أي لكثرة استعماله دون إبهامه. **وما بعد "دخلت"**: [وما يقارنه من نحو: نزلت وسكنت نحو: دخلت الدار، أي نزلت المكان، وسكنت القرية] أي وحمل على المكان المبهم ما بعد "دخلت" من الأمكنة المعينة كقولك: "دخلت الدار" على المذهب الأصح لكثرة الاستعمال، وإنما قال على الأصح؛ لأن في "دخلت" خلافًا، فقال بعضهم: إنه متعدّ، فما بعده حينئذ مفعول به، فلا يكون من هذا القبيل، والأصح -وهو مختار المصنف- أنه غير متعد؛ لأن مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالبًا، ولأن نظيره -وهو ولجت - ونقيضَه - وهو خرجت- لازمان، فيكون كذلك قياسًا له عليهما.(متوسط) **مضمر**: جوازًا بلا شريطة التفسير، نحو: يوم الجمعة في جواب من قال: متى سرت؟ [هندي: ٧١] **وعلى شريطة**: والضابطة أن يتقدم ظرفٌ بعده فعل أو شبهه، مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلقه، لوسلّط عليه لنصبه، والأوجه هو اختيار الرفع مع جواز النصب، =

المفعول له: هو ما **فُعِلَ لأجله فعل مذكورٌ**، **مثل:** "**ضربته** تأديبًا، وقعدتُ عن الحرب جُبْنًا" **خلافًا للزّجّاج**، فإنه عنده مصدرٌ. **وشرطُ نصبِه** تقديرُ اللام، وإنّما يجوز **حَذفها** إذا كان **فعلاً لفاعل الفِعل** المعَلّل به **ومقارنًا له** في الوجود.

الفعل المذكور

= كـ"يوم الجمعة سرت"، واختيار النصب مع جواز الرفع نحو: يومَ الجمعة سرت فيه، ويوم الجمعة صم فيه، أو (يوم الجمعة) لا تصم فيه، وصمت يوم الجمعة، ويوم السبت سافرت فيه، وإذا يوم الجمعة سافرت فيه، وإذا يوم الجمعة سافرت فيه تصُمْه، وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صُمه، وتساويهما في جملة ذات وجهين مثل: يوم الجمعة سار فيه عبد الله، ويوم الخميس سار فيه، فيستوي الرفع النصبَ في يوم الخميس؛ لأن الجملة الأولى ذات وجهين، فالكبرى اسمية والصغرى فعلية، ووجوب النصب نحو: أن يوم الجمعة سرت فيه، وهذا يوم الجمعة صمت فيه، هذا تمام ما فهم من بعض الشروح.(كبير) **المفعول له:** مبتدأ محذوف الخبر، أي منه المفعول له.

فعل لأجله: وفي هذا القيد احتراز عما لا يفعل لأجله فعل كسائر المفاعيل الملحقات.

فعل مذكور: حدث لا الفعل الاصطلاحي، فيتناول الفعل وما شبهه من اسمي الفاعل، والمفعول، والمصدر.

مثل ضربته: أورد المصنف رحمه الله للمفعول له مثالين؛ لأن ما فعل لأجله فعلٌ على ضربين: علة غائية، وعلة مؤثرة، فالأول مثال الأول؛ لأن التأديب علة غائية، أي غرضٌ للضرب، حيث فعل لأجله الضرب، والثاني مثال الثاني؛ لأن الجبن علة مؤثرة للقعود.(مولوي محمد معشوق علي رحمه الله)

خلافًا للزجاج: أي التأديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافًا للزجاج، فإن التأديب عند الزجاج في قولنا: ضربته تأديبًا له "مصدر" من غير لفظ الفعل، فكأنه قال: ضربته ضربًا وأدبته تأديبًا له، وهو ضعيف؛ لأن المفهوم منه عند العرب العلّية، وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلّية. (متوسط) **وشرط نصبه:** أي شرط نصب المفعول له أن يكون اللام مقدرة غير ملفوظة؛ لأن اللام لوكانت ملفوظة لكان مجرورًا، فلم يمكن نصبه مع الجر، ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلّية التي هي شرط المفعول له.(متوسط) **حذفها:** أي تقدير اللام، فيكون قوله: "حذفها" من باب وضع المظهر موضع المضمر، وعبّر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح بإطلاق كلا اللفظين.[غاية التحقيق: ١١٢] **فعلاً:** احتراز عمّا إذا كان عينًا نحو: جئتك للسمن.

لفاعل الفعل: احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: جئتك لمجيئك إياي. **ومقارنًا له إلخ:** أي اتحدّ زمانهما، واحترز به عما إذا لم يكن مقارنًا له في الوجود، نحو: أكرمتك اليوم لِوَعدي بذلك أمس، وإنما اشترط حذف اللام بهذه الشرائط لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر، بخلاف ما إذا اختل شيء منها، ولأن أكثر علل الأفعال كذلك، فبوجودها يكون ظاهرًا في العلّية موافقًا لما هو الغالب، فيستغني عن إظهار اللام بخلاف ما إذا اختلّ شيء منها، كذا ذكره المصنف رحمه الله في شرح المفصل.[هندي: ٧٢]

المفعول معه: هوَ مذكورٌ **بعد الواو لمصَاحَبَةِ معمول** فعل **لفظًا أو معنًى.** فإن كان الفعلُ لفظًا **وجاز العطفُ، فالوَجْهانِ،** مثل: "جئتُ **أنا وزيدٌ، وزيدًا**"، وإلا تعيّن النصبُ، مثل: **جئت وزيدًا،** وإن كان معنًى **وجاز العطفُ** تعيّنَ العطفُ، نحو: **ما لزيدٍ** وعمرٍو، . . . . .

ملفوظًا للحال لتعذر النصب

المفعول معه: [مبتدأ محذوف الخبر، أي منه المفعول معه] أي الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه، نحو: استوى الماء والخشبة، أو المفعول به في وقوع الفعل عليه، نحو: كفاك وزيدًا درهم، فقوله: "معه" مفعولٌ ما لم يسم فاعله، أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه، وله. والضمير راجع إلى اللام (الموصولة)، واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبًا جريًا على ما هو الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام:٩٤) على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي: أن هذا الرأي شريف جدًّا، وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل:

وقد حيل بين العير والنـــزوان

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره أي حيل الحيلولة؛ لأن "بين" للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرًا راجعًا إلى مصدره، والضمير المجرور للموصول. **بعد الواو:** التي بمعنى مع، احترز به من سائر المفاعيل.

لمصاحبة معمول إلخ: احترز به عما لا يكون معمول فعل نحو: زيد وعمرو أخواك، أو يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبته نحو: جاءني زيد وعمرو، لجواز مجيء عمرو قبله أو بعده، وقال في الحاشية: احترز به عن كل رجل وضيعته، ولا يخفى عليك أنه إنما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو: مقارنان أو مقرونان، أما لو قدر مفردًا ويعطف قوله: "وضيعته" على الضمير المتصل، أي كل واحد مقرون هو وضيعته كما سبق في الحاشية، فلا؛ لأنه على هذا يكون من قبيل "جئت أنا وزيد" فيتعين النصب.(كذا في الفوائد والمتوسط، وشرح الهداد)

لفظًا أو معنىً: أي سواء كان الفعل لفظيا أو معنويا نحو: استوى الماء والخشبة، ومالك وزيدا، أي ما تصنع.[هندي: ٧٢] **وجاز العطف:** أي عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل. **فالوجهان:** جائزان: العطف وكونه مفعولاً معه؛ إذ لا مانع من واحد منهما.[غاية التحقيق: ١١٣] **أنا وزيدٌ، وزيدًا:** النصب على أنه مفعول معه، والرفع على العطف لجوازه بمكان التأكيد.[هندي: ٧٣] **جئت وزيدًا:** امتنع فيه العطف لعدم تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل، فتعيّن النصب على أنه مفعول معه.[غاية التحقيق: ١١٣]

وجاز العطف: عطف على "كان" أو حال، أي وقد جاز. **ما لزيد:** وكلمة "ما" استفهامية مبتدأ، و"لزيد" خبره، أي أيّ شيء حصل لزيد، وإنما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا، وهو اللام الذي في المثال؛ لأنه في حكم تكرير العامل، فلا حاجة إلى جعله معمولاً للعامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف، فلا يصار إليه بلا حاجة وضرورة، وذهب الزمخشري إلى أن العطف مختارٌ لا متعين.[غاية التحقيق: ١١٣]

وإلا تعيّن النصبُ، مثل: "مالكَ وزيدًا، وما شأنك وعمروًا"، لأنَّ المعنى ما تصنع.

الحَالُ: ما يُبيِّنُ **هيئةَ** الفاعِلِ أو المفعول به، **لفظًا أو معنًى، نحو: "ضربت** زيدًا قائمًا، **وزيدٌ** في الدارِ قائمًا، **وهذا زيدٌ قائمًا**". وعاملُهَا **الفعلُ، أو شبهُه** . . . .

عامل الحال

وإلّا تعين النصبُ: أي إن لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى، تعين النصب على أنه مفعول معه لتعذر العطف، فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم.[غاية التحقيق: ١١٣] **مثل: مالك**: كلمة "ما" استفهامية مبتدأ و"لك" خبره، أيُّ شيء حصل لك مع زيد. **ماشأنك**: كلمة "ما" استفهامية مبتدأ، و"شأنك" خبره، أي أيُّ شيء أمرك مع زيد، وإنما لم يجز العطف في المثالين؛ لأن الكاف ضمير مجرور، ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار، وإنما تعين النصب على المفعول معه؛ إذ لا وجه سواه.[غاية التحقيق: ١١٣]

لأن المعنى: وإنما خص هذا المثال بالدليل دون الأول؛ لأن دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر، ولاكذلك لفظ الشأن؛ لأنه اسم لا يلزم تضمنه معنى فعل، بل يتضمن معنى الفعل بقرينة الشأن؛ لأنه بمعنى الفعل والصنع، فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، فهو مع الاستفهام يدلّان على الفعل.[غاية التحقيق: ١١٣]

الحال: لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات. **هيئة**: فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة، سواء كان مبيّنا للذات كالتمييز أو لم يكن، وخرج بإضافة الهيئة إلى الفاعل والمفعول به النعت نحو: جاءني زيد الراكب، ورأيت زيد الراكب ؛ لأن "الراكب" مبين هيئة زيد، لا بالنظر إلى كونه فاعلاً ومفعولاً به، وإنما قيد المفعول بقوله "به"؛ لأن بالحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل، لكونها فضلة بالنسبة إلى المفعول به.(متوسط)

لفظًا أو معنى: تفصيل للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد، فلو قلت: زيد قائمًا أخوك، لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد، لا لفظًا ولا معنى.[غاية التحقيق: ١١٣]

نحو: ضربت إلخ: مثال الحال عن الفاعل والمفعول به اللفظيين؛ لأن "قائمًا" يحتمل أن يكون حالا عن التاء وهو فاعل لفظاً ويحتمل أن يكون حالا عن زيد، وهو مفعول به لفظًا.[غاية التحقيق: ١١٣]

وزيد: مثال "الفاعل" معنى، فإن "قائمًا" حال من زيد، وهو ليس بفاعل لفظًا؛ لأنه مبتدأ، لكنه فاعل معنى؛ لأنه فاعل "حصل" أو "حاصل" الذي هو محذوف من حيث المعنى.(متوسط) **وهذا زيدٌ قائمًا**: مثال للمفعول به معنى؛ لأن قائمًا حال عن زيد، وهو مفعول به معنى، تقديره: أشير إلى زيد قائمًا. **الفعل**: لأنه الأصل في العمل نحو: ضربت زيدًا قائمًا. **أو شبهه**: أي شبه الفعل لمكان الشبه، ومعنى شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، نحو: زيد ذاهب راكبًا، وزيد مضروب قائمًا، وزيد حسن ضاحكًا، وهذا بسرًا أطيب منه رطبًا، وضربي زيدًا قائمًا.[غاية التحقيق: ١١٤]

أو معناهُ. وشرطُهَا أن تكونَ **نكرةً وصاحبُهَا** معرفةً **غالبًا. وأرسَلَهَا العرَاكَ**، ومررتُ به وحدَه، ونحوه متأوّلٌ. فإن كانَ صاحبُهَا نكرةً **وَجَبَ تقديمُها**.

الحال

أو معناه: أي معنى الفعل، ويعنى بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر، واسم الإشارة، واسم الفعل، وحرف النداء، والتمني، والترجي، والتشبيه، وغير ذلك مما يدلّ على معنى الفعل نحو: زيد في الدار قائمًا، وهذا زيد قائمًا، وعليك زيدًا راكبًا، ويا زيد راكبًا، وليتك عندنا قائمًا، ولعلّه في الدار قاعدًا، وكأنه أسد صائلاً.[غاية التحقيق: ١١٤] **نكرة**: أي كونها نكرةً لئلا تلتبس بالصفة في النصب، ولأن النكرة أصل والغرض يحصل بها، فالتعريف زائد على الغرض، ولأنها لا تحتاج بحسب معناه إلى التعريف؛ لأن المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل والمفعول، والنكرةُ كافية فيه.[هندي: ٧٤]

وصاحبها: لأنه محكوم عليه في المعنى، فكان أصله التعريف كالمبتدأ، ولأنه إذا كان نكرةً كان بيانها بالوصف أولى من بيان الحدث المنسوب إليه بالحال.[هندي: ٧٤] **غالبًا**: متعلق بمفهوم قوله: "وصاحبها معرفة" لا بتنكير الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي يتعرف صاحبها تعرفًا غالبًا أو في غالب الاستعمال أو زمانًا غالبًا.[هندي: ٧٤]

وأرسلها العراك: هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: أنتم قلتم: شرط الحال أن يكون نكرة، والعراك في قولهم: "وأرسلها العراك" حال مع كونه معرفة، وكذلك "وحده" حال مع كونه معرفة؟ وجوابه أن يقال: لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفةً، احتاج هذا إلى تأويل، فتأويله أن العراك مصدر عن حال محذوف، وتقديره أرسل الحمار تعترك العراك، ومررت به منفردًا وحده، فلما حذف الفعل قيل: إن "العراك" و"وحده" حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل، أو تقول: إنه مصدر واقع موقع الحال النكرة، أي أرسلها معتركة، ومررت به منفردًا. (متوسط) **وأرسلها العراك**: وتمام البيت:

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغض الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن بقوله: "أرسل حمار الوحش الأتن"، وكأن المراد بالإرسال: البعث والتخلية بين المرسل وما يريده، أي أرسلها معتركة متزاحمة، ولم يذدها أي لم يمنعها من العراك، ولم يشفق أي لم يخف على نغض الدخال، أي على أنه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال، والدخال أن يشرب البعير، ثم يرد من العطن إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض، أو المعنى على نغضٍ مثل نغض الدخال.[فوائد ضيائية:١٣٧]

وجب تقديمها: أي وجب تقديم الحال على صاحبها، نحو: جاءني راكبًا رجل؛ لأنه لو أخر لالتبس بالصفة في مثل قولنا: ضربت رجلاً مجردًا عن ثيابه، فقدم في سائر المواضع وإن لم يلتبس طردًا للباب.(متوسط)

ولا يتقدم على العامل **المعنويّ بخلاف الظرف، ولا على المجرور** على الأصحّ. وكلُّ مادَلَّ على هيئةٍ صحَّ أن يّقعَ حالاً، مثلُ: **هذا بُسرًا** أطيبُ منهُ (أي ذي الحال) رُطبًا. **وقد تكون جملةً** خبريةً، **فالاسميَّةُ بالواو والضمير**، أو بالواو، أو بالضمير **على ضعفٍ**، ....

بسرًا ورطبًا

نحو: جئتك والشمس طالعة

المعنوي: لضعفه إلا إذا كان ذا الحدثين، نحو: زيد قائمًا كعمرو قاعدًا.[هندي: ٧٥]
بخلاف الظرف: فإنه يتقدم على العامل المعنوي حيث يسع فيه ما لا يسع في غيره لكثرة وروده في الكلام، نحو: أكلّ يوم لك ثوب.[هندي: ٧٥] **ولا على المجرور**: أي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على المذهب الأصح، فلا يقال: مرّ زيد راكبة بهند؛ لأن الحال تابع لصاحب الحال، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع فيه، والمجرور لا يتقدم على الجار، كذلك الحال لا يتقدم عليه، وإنما قال على الأصح؛ لأن الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور.(متوسط)
هذا بسرًا: [البسر هو ما بقي فيه حموضة] فإن "بسرًا ورطبًا" وقعا حالين، لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية، مع أنهما ليسا بمشتقين، معناه هذا التمر المشار إليه مفضل حال كونه بسرًا على نفسه حال كونه رطبًا، ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنه مفضل باعتبار حالة البسرية، ومفضلٌ عليه باعتبار حالة الرطبية، ولا يبعد أن يكون الشيء الواحد مفضلاً باعتبار ومفضلاً عليه باعتبار، ولولا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك، ثم إنهم اختلفوا في عامل في "بسرًا" بعد ما اتفقوا على أن العامل في "رطبًا" أطيب، قال بعضهم: العامل فيه أطيب، وهو الأصح.[غاية التحقيق: ١١٧]
وقد تكون جملةً: لأن بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة، وقيد بالخبرية؛ لأن الإنشائية لا يكون ثبوتها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، فقوله: "خبرية" احتراز عن الإنشائية؛ لأنها لا يقع حالاً، ولا خبرًا، ولا صفة.[هندي: ٧٥] **فالاسميَّةُ**: إذا وقعت حالاً متلبسٌ. **بالواو**: نحو: جاءني زيد وأبوه قائم، وإنما احتاجت إلى الواو؛ لأن الاسمية خارجة عن أصل الحال، وهو الانتقال وعدم التقرير.[هندي: ٧٦]
والضمير: وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة من حيث هي هي مستقلة، فإذا تعلقت بشيء يحتاج إلى الرابط.[غاية التحقيق: ١١٨] **على ضعفٍ**: وإنما ضعف بالضمير وحده؛ لأنه رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق مايأباه، وهو فوت ما هو الأصل في الحال، بخلاف الواو وحدها؛ لأنها دالة على ارتباط الخاص، وهو ارتباط الحالية.[هندي: ٧٦]

والمضارعُ المثبتُ بالضمير **وحده**، وَمَا **سواهُما** بالواو، والضمير، **أو بأحدهما**، ولا بدّ **في الماضِي المثبت** من "قد" **ظاهرةً** أو **مقدّرَةً**. ويجوز **حذفُ العامِل** كقولك للمسافر: **راشدًا مهديًّا**، ويجب **في المؤكدة**، مثل: زيدٌ **"أبوك" عطوفًا**، أي أحقّه، **وشرطُها** أن تكون مقررةً لمضمون جملةٍ اسميةٍ.

نحوجاءني زيد ليضرب — الواقع حالاً — نحوجاءني زيد قد ركب — الحال — الحال مؤكدة — أي مفهوم

وحده: يعني من غير واو؛ لأنه منـــزل منـــزلة اسم الفاعل في المعنى، وجار عليه في اللفظ، فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو، واحتيج إلى الضمير كما في الأصل إلى الضمير.(صغير)

سواهما: أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت. **أو بأحدهما:** [بلا ضعف، وقل فيه ترك الرابطتين] وهي على ثلاثة أقسام: مضارع منفي، وماض منفي، وماضٍ مثبت، اشتركت في أن يكون بالواو، والضمير، أو بأحدهما وهو إما بالواو وإما بالضمير، وذلك على ثلاثة أقسام، فصارت تسعة أوجه: جاءني زيد وما يتكلم غلامه، أو ما يتكلم غلامه، وما يتكلم عمرو، جاءنى زيد وقد خرج غلامه، أو قد خرج غلامه، وقد خرج عمرو، جاءني زيد وما خرج غلامه، أو خرج غلامه، وما خرج عمرو.(صغير) **في الماضي المثبت:** وإنما قيد الماضي بالمثبت؛ لأنه لو كان منفيا لم يجب "قد" ظاهرة ولا مقدرة، لعدم الاحتياج إليها؛ لأنه إذا نفي الفعل الماضي، استمرّ ذلك النفي إلى الحال بحكم الاستصحاب، فلم يحتج إلى "قد" بخلاف الثبوت، فإنه يحتاج في استمراره إلى فاعل مثبت.(متوسط)

ظاهرةً: لأن الماضي يدل على الانقضاء، والحال يدل على عدم الانقضاء، فلابد من "قد" لتقريب الماضي من الحال.(متوسط) **مقدّرَةً:** كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠)

حذف العامل: أي عامل الحال إذا دلت القرينة عليه حالية كانت أو مقالية، وإضافة الحذف إضافة المصدر إلى المفعول.[غاية التحقيق: ١١٩] **راشدًا مهديًا:** أي اذهب حال كونك راشدًا مهديًا، أي مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد، فحذف "اذهب" بقرينة حال المخاطب.[غاية التحقيق: ١١٩] **في المؤكدة:** والحال المؤكدة هي التي لا ينتقل ذو الحال منها مادام موجودًا غالبًا، والمنتقلة بخلاف ذلك.(متوسط)

أبوك عطوفًا: فإن الأب لا ينتقل عن العطف مادام موجودًا غالبًا، وإنما يجب حذف عامله؛ لأن الأب يشعر بالعطف، وبإثبات العطف له فاستغنى عن التصريح بالعامل الذي هو "أثبته" أو "أحقه" أو "ثبت" أو "حق" فحذف عاملها و لم يستعمل، فهذه الحال حال عن المفعول أو عن الفاعل.(متوسط) **وشرطها:** [شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكده] أي وشرط هذه الحال أن يكون تأكيدًا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية؛ لأنها لو كانت تأكيدًا مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجبَ الحذف، لكنه جائز.(متوسط)

التمييزُ: ما يرفَعُ الإبهام المستقر عن ذَاتٍ مذكورةٍ أو مقدّرةٍ. فالأول عَنْ مفردٍ مقدارٍ غالبًا، إمّا في عَدَدٍ، نحو: عشرونَ دِرهمًا وسيأتي، وإمّا في غيره، نحو: رطلٌ زيتًا، ومنوان سمنًا، وقفيزان بُرًّا، وعلى التمرة مثلُهَا زُبدًا، فيُفرَدُ إن كان جنسًا . . . .

رفعا غالبا أو زمانا غالبًا — في غير العدد مع كونه مقدارًا — عندي — عندي

التمييز: مبتدأ محذوف الخبر، أي من المنصوبات التمييز، أو من الملحقات بالمفعول التمييز.[هندي: ٧٦]

ما يرفع الإبهام: جنس يدخل فيه التمييز وغيره، كالحال والصفة وأشباههما.[رضي: ٢/٩٠]

المستقر: أي الصفة الثابته في الوضع، وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الإبهام عن المشترك نحو: رأيت عينًا جارية.[غاية: ١٢٠] **عن ذاتٍ**: قال: "عن ذات" احترازًا عن الحال، فإنه يرفع الإبهام، ولكن لا عن ذات.[رضي: ٢/٩٠]

مذكورةٍ أو مقدرة: صفتان لذات، إشارة إلى قسمي التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتًا، والمقدرة نحو: طاب زيد نفسًا، فإنه في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد، و"نفسًا" يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه.[فوائد ضيائية:١٤٥]

فالأول: أي القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد مقدار.(من الفوائد والهداد)

عن مفردٍ: أي عن مفرد تام بالتنوين لفظًا، أو تقديرًا كثلثة عشر، أو بنون التثنية، أو بنون الجمع، أو بنون تشبه نون الجمع كعشرين، أو بالإضافة، والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة، إما في الجملة، أو في شبهها، أو في الإضافة. [غاية: ١٢١]

مقدارٍ: صفة مفرد، وهو ما يعرف به قدر الشيء، وهو العدد، والكيل، والوزن، والمساحة، والمقياس.

في عددٍ: صفة لقوله: "مفرد" أي مفرد كائن إما في العدد، هذا من باب ظرفية الجزئي للكلي.[غاية: ١٢١]

عشرون: مثل بـــ"عشرون درهما" دون أحد عشر، ليكون مثالاً لأمرين: العدد، والتام بالنون، كذا في الحاشية.

درهمًا: تمييزٌ يرفع الإبهام المستقرعن ذات مذكورة هي مفرد مقدار، وهو العدد.[غاية التحقيق: ١٢١]

وسيأتي: بيان العدد أو ذكرُ تمييز العدد. **رطل**: مثال الكيل والتام بالتنوين، والرطل نصفُ منّ بفتح الراء أو كسرها، والكسر هو الأفصح، والمراد بالرطل ما يكال به لا الخشبة المخصوصة، وهو مبهم، وقوله: "زيتًا" يرفع إبهامه.[غاية: ١٢١] **زيتًا**: دهن الزيتون يعتصر من زيتون فج ومدرك، والأول يسمى زيت الإنفاق؛ لأنه يتخذ المنفقة، وقال النفيس: هذا الوجه من الخرافات، بل الإنفاق مشتق من الإنفاقين، وهو في لغة الروم ثمر غصنٍ نضير.(ترتيب سعيدي) **ومنوان**: مثال الموزون والتام بنون التثنية، والمنوان تثنية منّ، وهو مرادف المدّ.[غاية: ١٢١]

وعلى التمرة مثلها: مثال المقياس والتام بالإضافة، قوله: "مثلها" مبتدأ، وقوله: "على التمرة" خبره واجب التقديم؛ لأنه معاد الضمير في المبتدأ.[غاية التحقيق: ١٢١] **فيفرد**: التمييز عن المفرد وجوبًا.

جنسًا: نحو: عندي رطل زيتًا؛ لأن الجنس ما يقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمرة والزيت والضرب، بخلاف رجل وفرس.[هندي: ٧٧]

إلا أن يُقصَدَ الأنواعُ، ويُجمَعُ في غيره، ثمّ إن كانَ **بتنوين** أو بنون التثنية، جازت **الإضافة، وإلا فلا،** وعن **غير مقدارٍ،** مثلُ: "**خاتمٌ حديدًا**"، والخفضُ **أكثرُ. والثاني عن نسبةٍ** في جُملةٍ **أو ما ضَاهاها،** مثل: "طابَ زيدٌ نفسًا"، . . . .

التمييز متلبسًا — خفض التمييز عن غير المقدار — حاصلة فعلية — مثال الجملة أي طاب زيدٌ نفسًا

إلا أن يقصد الأنواع: مستثنى مفرغ، والمراد بالأنواع ما فوق الواحد، أي يفرد في جميع الأوقات إلا وقت قصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يجوز أن يثنى لقصد النوعين، ويجمع لقصد الأنواع المختلفة، فيقال: عندي رطل زيتين، أو زيوتًا.[غاية التحقيق: ١٢١] **ويجمع:** وإنما اكتفى بذكر الجمع؛ لأنه لما جاز الجمع فالتثنية أولى، ولأن المراد به الجمع اللغوي، فيتناول التثنية أيضًا.[هندي: ٧٨]

في غيره: أي في غير الجنس، فيقال: عندي عدل ثوبًا، أو ثوبين، أو أثوابًا.[غاية التحقيق: ١٢١]

بتنوين: أي متلبسًا بتنوين ظاهر، وإنما قيدناه به؛ لأنه لو لم يكن التنوين كما في خمسة عشر و"كم" الاستفهامية، لا يضاف المميّز إلى المميَّز، ولكن الإطلاق أولى، فإن الإضافة فيه جائزة مع كون التنوين مقدّرًا نحو: "كم" الخبرية، وإنما لا يجوز إضافة خمسة عشر، و"كم" الاستفهامية لمانع آخر.(الهداد) **الإضافة:** البيانية لحصول الغرض بهذا، وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون، وإنما التزمت الإضافة في ثلاثه رجال، ومائة رجل، وأخواتهما طلبًا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد.[هندي: ٧٨]

وإلّا فلا: أي وإن لم يكن بتنوين أو نون التثنية، فلا يجوز الإضافة، وذلك لتعذرها؛ لأنه إن كان مثل عشرين درهمًا تعذرت إضافته؛ إذ لا يستقيم حذفُ النون مع الإضافة ولا بقاؤُها، فتعذرت، وكذلك على التمرة مثلها زبدًا؛ إذ لا يمكن إضافة مثلها إلى زبد مع بقاء الضمير، وإن حُذِف فَسد المعنى.(صغير) **غير مقدارٍ:** أي مما ليس بكيل، أو وزن، أو عدد، أو مقياس. عطف على قوله: "عن مفرد مقدارٍ غالبًا".[هندي: ٧٨]

خاتم حديدًا: فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس، تام بالتنوين، فاقتضى تمييزًا.[هندي: ٧٨]

أكثر: استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة، وقصوره عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير، وغيرها ليس بهذه المثابة.[هندي: ٧٨] **والثاني:** أي ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة.

عن نسبة: أي يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة -وهي المنسوب إليها في الأصل- حاصلة في جملة.[هندي: ٧٨]

أو ماضاهاها: [عن نسبة حاصلة في ما ضاهاها] من المضاهاة، وهو المشابهة أي فيما شابه الجملة الفعلية، وهو اسم الفاعل نحو: الحوض ممتلئ ماءً، أو اسم المفعول نحو: الأرض مفجّرة عيونًا، أو الصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهًا، أو اسم التفضيل نحو: زيد أفضل أبًا، فإن هذه الصفات مع ضمائرها ليست بجملة، لكن يشابهها؛ لأنها منسوبة إلى فاعلها كما أن الفعل منسوب إلى فاعله.[غاية التحقيق: ١٢٢]

وزيدٌ طيبٌ أبًا، وأبوةً، ودارًا، وعلمًا، أو في إضافة، مثلُ: "يعجبُني طيبُه أبًا، وأبوةً، ودارًا،
مثال لما يشبه الجملة عطفا على قوله في جملة
وعلمًا، ولله درُّه فارسًا". ثم إن كانَ اسمًا يصحُّ جعله لِمَا انتُصِب عنهُ جاز أن يكون له
التمييز عن النسبة
ولمتعلّقه، وإلا فهو لمتعلّقه، فيطابقُ فيهما ماقصد إلا إذا كان جنسًا، إلا أن يقصَدَ الأنواعُ،
التمييز في الصورتين التمييز

أبا وأبوة ودارًا وعلمًا: تكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز حيث يكون اسمًا للمنتصب عنه، أو لمتعلقه عينًا، أو عرضًا من الأمور الإضافية أو غيرها، فالأب يحتمل أن يكون له، ويحتمل أن يكون لمتعلقه، وهو عين إضافي، والأبوة والدار والعلم متعلقات، فالأبوة عرض إضافي، والدار عينٌ غير إضافي، والعلم عرضٌ غير إضافي، وخصّ مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الأصل.[هندي: ٧٨]

درّه: الدر في الأصل اللبن، وفيه خير كثير للعرب؛ إذ به معاشهم فأريد به الخير أي لله خيره فارسًا، والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح، مصدرُ فرُسٍ بالضم، أي حذق بأمر الخيل، وأما الفِراسة بالكسر، فمن التفرس.[فوائد ضيائية:١٤٩] وهذا القول إنما يستعمل في التعجب أي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه، بل هو من صنع الله تعالى، أي لله ما صدر عن الممدوح من خير.

اسمًا يصح: الجملة الفعلية صفة لقوله: "اسمًا" أي اسمًا يصح جعله اسمًا لما انتصب التمييز عنه، وعبارةً عنه، وهو مانسب إليه عامل التمييز كزيد في "طاب زيد أبًا"، وجعله منتصبًا عنه من باب المجاز لما أن التمييز لم ينتصب عنه، لكن لما كان سببًا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه، سمي منتصبًا عنه مجازًا.[غاية التحقيق: ١٢٣]

جاز: الجملة جزاء الشرط أي جاز أن يكون التمييز اسمًا لما انتصب عنه، وعبارة عنه.[غاية التحقيق: ١٢٣]

ولمتعلّقه: [أي ولمتعلق ما انتصب عنه]نحو: طاب زيد أبًا، فقولنا: "أبًا" يصح أن يجعل اسمًا لزيد، ويترجم بقولنا: *خوش ست زيد ازاں رو کہ اوپدرست*،ويصح أن يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا:*خوش است زيد ازاں رو کہ اوراپدرست*.[هندي: ٧٩]

فهو: أي فالتمييز لمتعلق ما انتصب عنه.

ما قصد: من الإفراد، والتثنية، والجمع، أي إن كان المقصود الإفراد أتي بالمفرد، وإن كان المقصود المثنى أتي به، وإن كان المقصود الجمع أتي به.[هندي: ٧٩] **جنسًا:** أي في فطابق في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسًا يقع على القليل والكثير، فيفرد لما مرّ، نحو: طاب زيد علمًا.[هندي: ٨٠]

إلا أن يقصد: استثناء مفرغ أيضًا، والمراد بالأنواع ما فوق الواحد، أي يفرد التمييز إذا كان جنسًا في جميع الأوقات إلا وقت قصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يطابق ماقصد من النوعين أو الأنواع، فيقال: طاب زيد علمين، أو علومًا.[غاية التحقيق: ١٢٤]

وإن كانت صفةً كانت له وطبقه. واحتملت الحال. ولا يتقدّمُ التمييزُ على عامله،
التمييز / تلك الصفة
والأصحُّ أن لا يتقدم على الفعل خلافًا للمَازنيّ وَالمبرّد.
أي أصح المذاهب
المستثنى: متصلٌ، ومنقطعٌ، فالمتّصل: هو المخرجُ عن متعددٍ لفظًا أو تقديرًا بـــ"إلّا" وأخواهَا،
يسمى منفصلا أيضا / أي الاسم المخرج / نحو:ماجاءني إلا زيد

صفةً: أي اسم فاعل، أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل.[هندي: ٨٠]

كانت له: أي كانت تلك الصفة صفة المنتصب عنه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفًا، فالمذكور أولى بحمل الصفة عليه، فإذا قيل: طاب زيد والدًا، كان الوالد هو زيد، ولا يحتمل أن يكون له والد، بخلاف الاسم نحو: طاب زيد أبًا، فإنه يحتمل أن يكون الأب هو زيد، ويحتمل أن يكون له أب كما بيّنا.[غاية التحقيق: ١٢٤]

وطبقه: أي مطابقًا لما انتصب عنه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث لكونها عاملة لضميره.[هندي: ٨٠] **الحال:** لاستقامة المعنى على الحالية، نحو: طاب زيد فارسًا، أي من حيث إنه فارس، أو حال كونه فارسًا.[هندي: ٨٠] **ولا يتقدّم التمييز:** أما إذا كان معمولاً لغير الفعل؛ فلضعفه، وأما إذا كان معمولاً للفعل؛ فلكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل، نحو: طاب زيد أبًا أي طاب أبوة، أو لمطاوعه، نحو: فجرنا الأرض عيونًا أي تفجرت عيونها؛ إذ لا يتقدم لامتناع البيان قبل الإجمال، وفيه ما فيه.[هندي: ٨٠]

على الفعل: العامل أيضًا مع قوته في العمل، وذلك؛ لأن التمييز بيان، والبيان قبل الإجمال ممتنع، ولأن التمييز إن كان معمولاً لغير الفعل فهو ضعيف العمل، فلا يعمل مؤخرًا، وإن كان معمولاً للفعل، فهو من حيث المعنى فاعل الفعل نحو: طاب زيد أبًا أي طاب أبوة.[غاية التحقيق: ١٢٤] **خلافًا للمازنيّ إلخ:** أي لأبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرّد، وهو تلميذ أبي العثمان المازني، فهو تلميذ أبي الحسن الأخفش الذي هو تلميذ سيبويه وهو أستاذ البصرة، فأجازا تقدّمه على العامل إذا كان فعلاً، أو اسمي الفاعل، والمفعول، ووافقهما الفرّاء وهو تلميذ الكسائي، وهو أستاذ كوفة أحد القراء السبع نظرا إلى قوة العامل.[غاية التحقيق: ١٢٥]

المستثنى: أي من الملحقات المستثنى، وإنما لم يعرفه لكونه كالمشترك اصطلاحًا، والمشترك لا يعرّف بتعريف جامع وإن أمكن تعريفُه.[هندي: ٨٠] **هو المخرج:** احتراز عن غير المخرج عن شيء، ويرد عليه أن الإخراج لا يكون إلا عن متعدد، فيكون قوله: "عن متعدد" مستدركًا؟ وأجيب: بأنه وإن كان مستدركًا لكنه ذكره لبيان التفصيل، وهو قوله: "لفظًا أو تقديرًا".[غاية التحقيق: ١٢٦]

بـــ"إلّا" وأخواهَا: احتراز عما أخرج عن متعدد بلفظ "استثنى" ونحوه، نحو: جاءني القوم استثنى عنهم زيدا، أو مستثنى عنهم زيد.[هندي: ٨١] **وأخواهَا:** أي أخوات إلا وهي: غير، وسوى، وحاشا، وليس، ولا يكون.

والمنقطع: المذكورُ **بعدها غيرَ مخرج**. وهوَ **منصوبٌ** إذا كان بعد "إلّا" **غيرِ الصفة في كلام موجَبٍ، أو مُقدَّمًا** على المستثنى منهُ، **أو منقطعًا في الأكثر**، أو كان بعدَ "خلا، وعَدا" في الأكثر، أو **"ما خلا، وما عدا**، وليس، ولا يكون".

بعدها: بعد إلا غير الصفة، وأخواتها. **غير مخرج**: عن متعدد نحو: ما جاءني القوم إلا حمارًا.

منصوب: اعلم أن هذا الكلام شروع في بيان أن المستثنى في أيّ موضع واجبُ النصب، وفي أيّ موضع جائز النصب، وفي أيّ موضع مخفوض، فابتدأ بالصورة الأولى أعني واجب النصب، وهي في خمسة مواضع.(متوسط)

غير الصفة: وإنما قيد "إلا" بغير الصفة؛ لأن "إلا" لوكانت للصفة لم يجب النصب، بل يكون المستثنى بعدها تابعًا لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الانبياء:٢٢)، فلفظ "الله" بعد إلّا التي هي للصفة، أي آلهة غير الله، فالرفع بالتبعية على الصفة.(متوسط)

في كلام موجب: وإنما قال في كلام موجب؛ لأنه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب، نحو: ما جاءني القوم إلا زيدًا، فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم، ونصبه على الاستثناء، وإنما يجب النصب ههنا لامتناع البدل، وامتناع حمل "إلا" على الصفة.(متوسط)

موجب: والمراد بالموجب أن لا يكون نفيًا، ولا نهيًا، ولا استفهامًا، نحو: جاءني القوم إلا زيدًا.(متوسط)

أو مقدمًا: [أي إذا كان المستثنى مقدمًا] وإنما وجب النصب إذا كان مقدمًا على المستثنى منه؛ لأنه لم يصلح أن يكون بدلاً ولا صفةً، لامتناع تقدم البدل على المبدل منه، وتقدم الصفة على الموصوف.(متوسط)

أو منقطعًا: والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها أن يكون المستثنى منقطعًا عند الأكثرين نحو: جاءني القوم إلا حمارًا، وإنما وجب نصبه حينئذ؛ لأنه امتنع البدل لامتناع كونه أحد الأبدال الأربعة.(متوسط)

في الأكثر: والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى أن يكون بعد "خلا" و"عدا"، عند الأكثرين، تقول: جاءني القوم عدا زيدًا وخلا زيدًا، وإنما وجب النصب؛ لأنه مفعول به، ويجب نصب المفعول به، وإنما قال في الأكثر؛ لأنهما حرفا جر عند بعضهم، فيكون ما بعدهما مخفوضًا.(متوسط)

ما خلا، وما عدا إلخ: والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى بعد "ما خلا" و"ما عدا" و"ليس" و"لا يكون"، وإنما وجب نصبه بعد "ما خلا" و"ما عدا"؛ لأن "ما" مصدرية لا تدخل إلا على الفعل، فوجب أن يكون "خلا" و"عدا" بعد "ما" فعلين، فاعلهما مضمر، والمستثنى بعدهما مفعول به، فوجب نصبه، تقول: جاءني القوم ماخلا زيدًا، وما عدا زيدًا أي ماخلا بعضهم زيدًا، أي جاءني القوم خلّوا بعضهم زيدًا، فهو مصدر في موضع الحال =

ويجوز فيه النصب، ويختارُ **البَدَلُ** في ما بعدَ "إلّا" في كلامٍ **غير مُوجَبٍ وذُكِرِ المستثنى**
على الاستثناء
منه، مثلُ: "ما فعَلوهُ إلّا قليلٌ، وإلّا قليلاً". **ويُعرَبُ** على حَسَب العوامل إذا كان المستثنى
بالرفع على البدل　بالنصب على الاستثناء
منه **غير مذكورٍ** وهو في غير الموجب؛ ليفيد، . . . .
الكلام أو الاستثناء

= أي خاليًا بعضهم زيدًا، وإنما وجب نصب المستثنى بعد "ليس" و"لا يكون"؛ لأنهما فعلان ناقصان اسمها مضمر فيهما، والمستثنى بعدهما خبرهما، ويجب نصب خبرهما، فوجب النصب تقول: جاءني القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا، أي ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا.(متوسط)

البدل: أي بدل البعض؛ إذ البدل بعد "إلا" لا يكون إلا كذلك. **غير موجبٍ:** احتراز عن الموجب، فإنه قد تقدم أنه منصوب. **وذكر المستثنى منه:** احتراز عن مثل قولك: ما ضربت إلا زيدًا، فإنه لا يجوز فيه البدل.

ويعرب: ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وإنما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى، ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى، فإن اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد "إلا" بأن يكون فاعلاً له نحو: ما جاءني إلا زيد، وإن اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولاً به نحو: ما ضربت إلا زيدًا، وإن اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرًا نحو: ما ضربت إلا ضربةً، وكذلك في سائر الأشياء، ويسمى مفرغًا.(متوسط)

غير مذكورٍ: فإن قيل: يصح الإبدال إذا كان المستثنى منه مذكورًا أيضًا على حسب العوامل، يقال: ماجاءني أحد إلا زيد، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا بزيد، فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربًا على حسب العوامل؟ قيل: معناه: ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية إذا كان المستثنى منه غير مذكور، والبدل فيما إذا كان المستثنى منه مذكورًا معرب بتبع المبدل منه، بخلاف المستثنى المفرغ فإنه لما حذف المستثنى منه وأقيم هذا مقامه، سمي باسمه حقيقةً أو مجازًا على حسب الاختلاف، وأعرب على اقتضاء العامل بلا اعتماد أو بلا تبعية. فإن قيل: إذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: ٧٥)، فالبدل الذي بعد "إلّا" إذا كان عامل المبدل منه حرف جر، جاز تكريره في البدل أيضًا، نحو: ما مررت بأحد إلّا بزيد، فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية أيضًا، كما إذا كان المستثنى المفرغ في قولك: ما مررت إلا بزيد معربٌ بعامله بلا تبعية، قيل: معناه: ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية ألبتة إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وإذا كان مذكورًا أو أعرب المستثنى بعامل يجوز فيه إعرابه بتكرير العامل بلا تبعية، ويجوز إعرابه بتبعية؛ لأن تكرير عامل المبدل منه في البدل جائز لا واجب، فاعرفه.[غاية التحقيق: ١٢٩]

مثلُ "**ما ضربني إلا زيدٌ**" **إلّا أن يستقيم المعنى**، مثل: قرأتُ **إلا يومَ كذا**، **ومن ثَمَّ** لم يجز "ما زال زيدٌ إلا عالما". وإذا تعذّر البَدلُ على اللفظ **فعلى الموضع**، مثل: ما جاءني مِن أحدٍ إلا زيدٌ، ولا أحد فيها إلا عمرو، وما زيدٌ شيئًا إلّا شيءٌ **لا يُعبأُ به**؛ **لأنّ** "من" لا تزاد بعدَ **الإثبات**، و"**ما** ولا" لا تُقَدَّرَانِ **عاملتَيْن** بَعده؛ لأنهما عملتا **للنفي**

جميع الأيام ‒ أي حمل البدل ‒ زائدة ‒ أي في الدار ‒ حقير ‒ كلمة ‒ لا يفرضان ‒ بعد الإثبات

ما ضربني إلا زيدٌ: أي ما ضربني أحد إلا زيد؛ إذ عدم ضرب جميع الناس ممكن، بخلاف جاءني إلا زيد بتقدير "جاءني كل واحد إلا زيد"، فإنه ممتنع؛ لأنه لا يفيد لمكان الاستحالة، ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص، وكذلك "ضربني إلا زيد" بتقدير" ضربني كل واحد إلا زيد".[غاية التحقيق: ١٣٠]

إلا أن يستقيم المعنى: استثناء من قوله: "وهو في غير الموجب" أي عدم ذكر المستثنى منه إنما هو في غير الموجب إلا أن يستقيم المعنى، فإنه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الإثبات أيضًا، نحو قولك: قرأت إلا يوم الجمعة لجواز أن يقرأ كل يوم إلا يوم الجمعة.(متوسط) **إلا يوم كذا**: من يوم السبت، أو يوم الجمعة، أو نحو ذلك.

ومن: أي ومن أجل أنه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز أن يقال: ما زال زيد إلا عالمًا؛ لأن "زال" للنفي، و"ما" للنفي (أيضًا)، فيكون "ما زال" للإثبات؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات، فمعناه ثبت زيد إلا عالمًا، وهو غير جائز كما مر.(متوسط) **فعلى الموضع**: أي فيحمل على الموضع، أو فهو محمول على محل المستثنى منه عملاً بالمختار على قدر الإمكان.[هندي: ٨٤]

لا يُعبأُ به: أي لا يبالى به، ولا يلتفت إليه، وهو صفة شيء، وإنما وصف المستثنى بـــ"لايعبأ به" ليكون المستثنى مغائرًا للمستثنى منه.[غاية التحقيق: ١٣١] **لأنّ**: وهذا أي تعذر البدل في الأمثلة الثلاثة المذكورة.

الإثبات: فالمستثنى من النفي إثبات، فلو أبدل قول "إلا زيد" في المثال الأول من لفظ "أحد" المجرور بـــ"من" الزائدة، لزم زيادة من في الإثبات؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، وهذه الكلمة لا تزاد في الإثبات على أصح المذاهب، فتعين إبداله من محل "أحد"؛ إذ محله الرفع على الفاعلية، وعامله الفعل دون "من" الزائدة.[غاية التحقيق: ١٣١]

وما: عطف على قوله: "من" أي: ولأن "ما" المشبهة بليس، و"لا" التي لنفي الجنس. **عاملتين**: تمييز، أو حال، أو مفعول ثان لقوله: "لا تقدران" على تضمين التقدير معنى الجعل، أي لا تجعلان عاملتين.[غاية التحقيق: ١٣١]

للنفي: أي لأجل النفي؛ لأنه مدار حملها على "ليس، وإن"، وهو علة حملهما عليهما، أو جزء العلة، وعلى التقديرين الأخيرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة.[هندي: ٨٤]

وقَد انتقضَ النفيُ بـــ"**إلّا**"، بخلاف "ليس زيدٌ شيئًا **إلّا شيئًا**"؛ لأنها عملتْ للفعليّة،
أي ليس لكونها فعلاً
فلا أثر فيها لنقض **معنى النفي لبقاءِ الأمرِ** العاملةِ هِيَ لأجله، **ومِن** ثَمَّ جاز "ليس زيدٌ
تركيب
إلا قائمًا"، وامتنعَ "ما زيدٌ إلّا قائمًا". ومخفوض بعد "غير، **وسِوى**، وسَواء"، وبعد
أي المستثنى مخفوض
"حَاشَا" **في الأكثر، وإعراب "غير"** فيه كإعراب المستثنى بـــ"**إلّا**" **على التفصيل**.
لكونه حرف جر مستعمل في الاستثناء

بـــ"**إلّا**": في المثال الثاني، والثالث؛ لأنها بعد النفي توجب الإثبات، وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم، فلو أبدل قوله: "إلا زيد" في المثال الثاني من لفظ "أحد" لكانت "لا" عاملة في البدل النصب وإن لم يعمل في المبدل منه المنفي، فيلزم عملها في الإثبات لما ذكرنا أن البدل في حكم تكرير العامل، وكذا لو أبدل قوله: "إلا شيء" في المثال الثالث من لفظ "شيئًا" لكانت "ما" عاملة في الإثبات، فتعين إبدالهما من المحل؛ إذ محل المبدل منه في المثال الثاني الرفع على الابتداء، وفي الثالث الرفع على الخبرية، وعاملهما معنوي.[غاية التحقيق: ١٣١]
إلا شيئًا: لا يُعبأُ به حيث يجوز إبداله من اللفظ. **معنى النفي**: النقض ههنا مصدر مبني للمفعول، أي لانتقاض معنى النفي بإلّا. **لبقاء الأمر إلخ**: يتعلق بمفهوم قوله: "فلا أثر" أي انتفى أثر نقض معنى النفي لبقاء الأمر التي عملت "ليس" لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية، وإنما أبرز ضمير العاملة؛ لأنها صفة جارية على غير من هي له، ولذا أنثت.[غاية التحقيق: ١٣١] **ومن**: أي ومن أجل أن "ليس" عملت للفعلية؛ ولأنه لا أثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها، وثم للإشارة إلى المكان الاعتباري.[هندي: ٨٤]
إلا قائمًا: بالنصب على أنه خبر ليس مع كونه مثبتًا بإلّا. **وسوى**: [بالإضافة؛ لأن كلا منهما لازم الإضافة] قوله: "سوى" مقصورة، وفيه لغتان، كسر السين وهو المشهور، وضمها، و"سواء" ممدود بفتح السين، وهما ههنا غير منونٍ على الحكاية، وإن نونتهما جاز أيضًا.[غاية التحقيق: ١٣١]
في الأكثر: أي في قول أكثر النحويين، وإنما قال في الأكثر احترازًا عن قول المبرّد، فإنه على قوله قد يكون فعلاً بمعنى "جانب" كما في الدعاء المنقول: اللهم اغفر لي، ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان.[غاية التحقيق: ١٣٢]
وإعراب غير: ثم لما دخلت كلمة "غير" في الاستثناء، وهو اسم متمكن لابد له من الإعراب، شرع في بيان إعرابه، فقال. "**إلّا" على التفصيل**: المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب، والمتقدم، والمنقطع، وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام، والإعراب على حسب العوامل في الناقص نحو: "جاءني القوم غير زيد" بنصبٍ لازمٍ، "وما جاءني غير زيد أحد، وما جاءني القوم غير حمار" بالنصب، "وما جاءني أحد غير زيد" بالرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، "وما جاءني غير زيد" على التفريغ، وكذا البواقي.[هندي: ٨٥]

و"غير" صفةٌ حملت على "إلّا" في الاستثناء، كما حُمِلَت "إلّا" عليها في الصّفة إذا كانت تابعةً لجمعٍ منكُورٍ غيرِ محصُور لتعذرِ الاستثناء، مثل: ﴿لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:٢٢)، وضعُف في غيره. وإعرابُ "سوى وسواء" النصب على الظرف على الأصحّ.

خبر غير — كلمة — حمل إلا على الصفة — خبر إعراب — بناء على الظرفية

وغير: مبتدأ بتأويل "لفظ غير"، وخبره قوله: "صفة" أي في الأصل إذ هو بمعنى المغائر، يقال: مررت برجل غير زيد أي مغائر له، والضمير في قوله: "حملت" للصفة أو لغير بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه، والجملة الفعليه صفة لقوله: "صفة" أو مستأنفة؛ لأنه لما قال: "غير صفةٌ"، كأن سائلا قال: فكيف تكون للاستثناء؟ فقال: حملت إلخ.[غاية التحقيق: ١٣٢] **في الاستثناء:** حال، أي حال كون "إلّا" واقعة في الاستثناء، أو تمييز أي من حيث إنها واقعة في الاستثناء، أو ظرف لمفهوم الكلام، أي حملت على "إلا" وشاركته في الاستثناء، فالاستثناء محل الشركة، فكان ظرفًا.[غاية التحقيق: ١٣٢]

كما حملت: صفة مصدر محذوف أي حملاً مثل حمل "إلا". **في الصفة:** حال، أو تمييز، أو ظرف على طريقة قوله: في الاستثناء. **إذا كانت:** ظرف، لقوله: "حملت إلا"، أي كما حملت "إلّا" عليها في الصفة إذا كانت "إلّا" تابعة لجمع منكور، أي واقعة بعد جمع منكور.[غاية التحقيق: ١٣٢]

لجمعٍ منكورٍ: وفي قوله: "لجمع منكور" احترازٌ عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق أو العهد، فإن أريد به الاستغراق يعلم التناول حتمًا، وإن أريد به العهد يعلم عدم التناول جزمًا، فلم يتعذر الاستثناء.[غاية: ١٣٢]

غير: أي غير متحقق تناول المستثنى، وعدم تناوله. **غير محصور:** احتراز عن العدد، نحو: لفلان علي مائة إلا واحدًا؛ لأنه حينئذ لم يتعذر الاستثناء.[غاية التحقيق: ١٣٢]

الاستثناء: إذ المتصل يلزم دخوله جزمًا، والمنقطع يلزم عدم دخوله جزمًا، والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعةً غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدمه، فتعذرفيه كلا النوعين من الاستثناء.[غاية: ١٣٢]

فيهما آلهةٌ: أي في السماء والأرض أمر الآلهة وأثر قدرتهم، والآلهة جمع إله.

لفسدتا: أي لخربتا، ولخرجتا عن هذا النظام، فـ"إلّا" في الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور، وهو قوله: "آلهة"، فحملت على الصفة بمعنى غير.[غاية التحقيق: ١٣٢] **في غيره:** أي في غير الجمع المنكور المذكور.

على الأصحّ: وإنما قال على الأصح نفيًا لقول من يجريهما مجرى "غير" في جواز وقوعهما غير ظرف، فيجيزون في السعة: مررت بسواك، وجاءني سواك.[غاية التحقيق: ١٣٣]

خبر "كَانَ" وأخواتِها: **هُوَ المسندُ بَعد دُخولها**، مِثلُ: "كَان زيدٌ قائمًا"، **وأمرُه كأمر خبر المبتدأ، ويتقدم معرِفةً**. وقد يُحذفُ **عاملُه** في نحو: "النّاسُ مجزيُّونَ بأعمالهم، **إن خيرًا فخيرٌ**، وإن شرًّا فشرٌّ"، ويجوز في **مثلهَا أربعةُ** أوجُهٍ، ويجبُ الحذفُ في مثل: "أمّا أنتَ مُنْطلِقًا انطلقتُ" أي لأن كنتَ **مُنطلِقًا**. حذف كان

خبر كان: مبتدأ محذوف الخبر، أي من الملحقات خبر "كان" وإحدى أخواتها، وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى.[هندي: ٨٦] **هو المسند بعد دخولها**: أي خبر "كان" وأخواتها هو المسند بعد دخول "كان" أو إحدى أخواتها، فقوله: "المسند" شاملٌ لخبر المبتدأ وخبر "إن" وأخواتها، وخبر "ما ولا"، فلما قال: بعد دخول كان أو إحدى أخواتها خرج خبر المبتدأ، وخبرُ إن وأخواتها، وخبر ما ولا، مثاله: كان زيد قائمًا، فقائمًا هو المسند بعد دخول "كان".(متوسط) **وأمره**: [أي: وحكم خبر كان وشأنه] أي وحكم خبر "كان" وأخواتها حكمُ خبر المبتدأ في جواز وقوعه مفردًا أو جملة، سواء كانت تلك الجملة اسمية أو فعلية، وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبرُ "كان" على عائد إلى اسمها، وفي جواز تقديم الخبر على الاسم، فتقول: كان زيد قائمًا، وكان زيد أبوه قائم، وكان زيد قائم أبوه، وكان قائمًا زيد.(متوسط) **كأمر خبر المبتدأ**: أي في أقسامه وأحكامه وشرائطه.
ويتقدم: أي يتقدم خبر كان وأخواتها على اسمها، حال كونه معرفة ظاهرة الإعراب؛ لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب نحو: كان المنطلقَ زيد، بخلاف ما إذا لم يكن ظاهرة الإعراب، فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة؛ للزوم اللبس نحو: كان موسى عيسى، وبخلاف خبر المبتدأ، فإنه إذا كان معرفة ظاهرة الإعراب، فإنه لا يتقدم على المبتدأ لمكان اللبس.[غاية التحقيق: ١٣٣] **عامله**: أي عامل خبر "كان" دون أخواتها عند قيام قرينة، وإنما اختصت "كان" بالحذف لكثرتها، ولا يحذف ذلك إلا في مثل قولهم: الناس إلخ.[غاية التحقيق: ١٣٤]
خيرًا فخيرٌ: أي إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شر. فحذف "كان" واسمها؛ لدلالة حرف الشرط التي لا يليها إلا الفعلُ عليه، وحذف المبتدأ أيضًا لدلالة الفاء التي في جواب الشرط عليه؛ لاقتضائها جملة اسمية.[غاية التحقيق: ١٣٤] **مثلها**: أي في مثل هذه الصورة، أو في مثل هذه المسألة، وهو كل موضع يجيء بعد "إن" الشرطية اسمٌ، وجزاؤها بالفاء، وبعدها اسمٌ مفرد.[غاية التحقيق: ١٣٤]
أربعة: نصب الأول والثاني بتقدير "كان" مع الاسم في الموضعين، أي إن كان عملهم خيرًا، فيكون جزاؤهم خيرًا. والثاني رفعهما بتقدير "كان" مع الخبر في الأول، وتقدير المبتدأ في الثاني، أي إن كان في عملهم خير، فجزاؤهم خير. والثالث نصب الأول ورفع الثاني، أي إن كان عملهم خيرًا، فجزاؤهم خيرٌ. والرابع رفع الأول ونصب الثاني، أي إن كان في عملهم خير، فيكون جزاؤهم خيرًا.[غاية التحقيق: ١٣٤]
منطلقًا: انطلقت حذفت اللام حذفًا قياسًا، ثم حذف "كان" اختصارًا، فوجب رد المتصل منفصلاً لتعذّر الاتصال، وزيدت "ما" بعد "أن" في موضع كان عوضًا عنها ودلالة عليها، فصار الكلام: أما أنت منطلقًا انطلقت.(صغير)

اسمُ "إنّ" وَأخواتِهَا: هو المسندُ إليه بَعْد دُخولها، مِثل: إنّ زيْدًا قائمٌ.

المنصوبُ بـــ"لا" التي لنفي الجنس: هو المسندُ إليه بعد دخولِها يليها نكرةً مضافًا أو مشبّهًا به، مثل: لا غلامَ رَجُلٍ ظَريفٌ فيها، ولا عشرين درهَمًا لكَ. فإن كان مفردًا، فهُوَ مبنيٌّ على ما يُنصَب به. وإن كان معرفة، أو مفصولاً بينه وبينَ "لا" . . . .

(لنفي الحكم عن الجنس — نظير المضاف — نظير المشبه بالمضاف — اسم)

اسم: [مبتدأ محذوف الخبر، أي ومن الملحقات اسم "إن"] وإنما انتصب اسم "إن" وأخواته لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة حيث يشترك فيه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب.[غاية: ١٣٤]

اسم إنّ وأخواها: (تركيب) "اسم" مبتدأ مضاف، و"إن" مضاف إليها، و"أخواها" عطف عليها، و"هو" مبتدأ ثان وعائد إلى "اسم إن"، "المسند إليه" أي الذي أسند خبرها إلى "اسم إن" خبرُ مبتدأ ثانٍ، و"بعد" ظرفٌ مضافٌ، "دخولها" أي دخول إن أو إحدى أخواها مضافٌ إليها، والمبتدأ الثاني مع خبره خبرٌ للمبتدأ الأول، أو خبر الأول محذوف أي: ومنه اسم "إن".[حل التركيب: ٣٤] **أخواها:** أي أمثالها، على الاستعارة المصرح بها.

المسند إليه: واحترز به عما إذا لم يكن مسندًا إليه. **المنصوب:** [مبتدأ محذوف الخبر] وإنما لم يقل: "اسم لا"؛ لأن اسمها على الإطلاق ليس من المنصوبات، بل هو قد يكون مبنيا، نحو: لا رجل في الدار.[غاية التحقيق: ١٣٥]

بعد دخولها: ظرف "المسند إليه"، فيه احتراز عن نحو: المبتدأ وسائر أصناف المسند إليه من غير دخول "لا" النافية للجنس.[غاية التحقيق: ١٣٥] **يليها:** أي يلي المسند إليه لفظةَ "لا"، أي يقع بعد "لا" بلا فاصلة.

نكرةً: حال من الضمير المستكن في يليها، أي حال كون ذلك المسند إليه نكرة، وكذلك قوله: "مضافًا" أي حال كون ذلك المسند إليه مضافًا أو مشبهًا به، أي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه.[غاية التحقيق: ١٣٥]

أو مشبّهًا به: احتراز عن النكرة المفردة، فإنها مبنية. **فيها:** خبر بعد خبر، وإنما أتى بقوله: "فيها" ولم يكتف بقوله: "ظريف"؛ لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل. **فإن كان:** اسم "لا" التي لنفي الجنس.

مفردًا: أي غير مضاف ولا مشبه به، ولا يجوز أن يكون الضمير عائدًا إلى "المنصوب بلا" حيث لا يستقيم الحمل؛ لأن "المنصوب بلا" ليس بمفرد، ولا يترتب على هذا الشرط قوله: "فهو مبني"؛ لأن هذا الضمير حينئذ كان عائدًا إليه أيضًا فيفسد المعنى، بل الضميران عائدان إلى اسم "لا" المذكور حكمًا؛ إذ المطلق مذكور بدلالة المقيد أي فاسم "لا" مبني.[غاية التحقيق: ١٣٥] **ما ينصب به:** للخفة ولموافقة حالة الإعراب على ما ينصب به من الفتحة، أو الألف، أو الياء. وينصب مسندًا إلى الضمير، أي على ما ينصب هو به، أو إلى ضمير قوله: "به" على تقدير: على ما يقع النصب به، والأوّل أصوب.[هندي: ٨٧]

بينه وبين لا: أي بين الاسم ولا، والظرفُ مفعول ما لم يسم فاعله.[غاية التحقيق: ١٣٦]

وجب الرفعُ **والتكريرُ**. **ومثلُ**: "قضِيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها" متأوَّلٌ. وفي مثل: **لاحولَ وَلا قوةَ إلَّا باللهِ** خمسَةُ أوجُهٍ: **فتحهُما**، وفتحُ الأولِ **ونصبُ الثاني**، **ورفعه**، **ورفعهما**، ورفع الأول **على ضعفٍ** وفتحُ الثاني. وإذا دخلتِ الهمزةُ **لم يتغيّر** العملُ،

(على الابتداء) (أي فيما كرر فيه) (على أنّ لا لنفي الجنس) (على "لا")

والتكرير: لمطابقة السؤال.[هندي: ٨٧] أما الرفع في المعرفة فلامتناع أثر "لا" النافية للجنس فيها، وأما في المفصول لضعف "لا" عن التأثير مع الفصل.[من غاية التحقيق: ١٣٦] **ومثل**: جواب سؤال، وهو أن يقال: أبوالحسن معرفة لكونها علمًا، فإنه كنيةُ علي بن أبي طالب ﷺ، ولا رفع فيه ولا تكرير، فأجاب بأنه متأول بالنكرة أي بتقدير المثل، أي هذه قضية ولا مثل أبي حسن لها، وهو في المعنى نكرة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو صفة اشتهر هذا العلم بها أي هذه قضية ولا حاكم لها، وذلك؛ لأن عليا ﷺ كان مشهورًا بالحكومة، قال ﷺ: "أقضاكم علي" ونظيره قولهم: "لكل فرعون موسى" أي لكل جبار قاهر عادل، قيل: هذا قول الصحابة ﷺ كانوا يقولون عند القضاء، ومعناه هذه قضية مشكلة لا يليق بالحكم فيها غيرُ أبي الحسن ﷺ، أو معناه هذه حكم وليس أبو الحسن حاضرًا فيه.[غاية التحقيق: ١٣٦]

لاحول ولا قوة إلّا بالله: ثم قيل في تفسير قولنا: "لاحول ولا قوة إلا بالله" مرفوعًا إلى النبي ﷺ: لاحول من معصية الله تعالى إلا بعصمته، ولَا قوة على طاعة الله إلا بعونه، أي لا رجوع لنا عن معصية الله إلا بعصمته، ولا طاقة لنا في طاعة الله تعالى إلا بتوفيقه.[غاية: ١٣٧] **فتحهما**: أي فتح الاسمين على أن "لا" فيهما لنفي الجنس.

ونصب الثاني: حملاً على لفظه، وقولاً بأن "لا" فيه زائدة لتأكيد النفي. **ورفعه**: الثالث فتح الأوّل على أن "لا" فيه لنفي الجنس، و"رفعه" أي رفع الثاني على أن "لا" فيه زائدة لتأكيد النفي، وأنه معطوف على محل الأول؛ لأن محله الرفع على الابتداء.[غاية التحقيق: ١٣٦] **ورفعهما**: أي رفع الاسمين على عدم البناء، والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال؛ لأنه حينئذ جوابُ من قال: أحولٌ لنا أم قوة؟ فرفعهما في المكرر غير المفصول لمناسبة السؤال وإن كان فيه مخالفة قياسية.[غاية: ١٣٦] **على ضعفٍ**: لأن عمل "لا" بمعنى "ليس" ضعيف؛ لقصور شبهه به.

لم يتغير: أي لم يتغير تأثير "لا" في المتبوع، ولا في التابع؛ لأن الهمزة لا تبطل عمل عاملٍ، تقول: ألا رجل في الدار، ألا غلام رجل فيها، بخلاف ما إذا دخل الجار عليه، فإنه يتغير العمل نحو: آذيتني بلا جرم، وخدمته بلا مال.[غاية التحقيق: ١٣٧] فإن قيل: لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا في المعرب، وقولك: "لا رجل في الدار، ولا غلام فيها" مبني فكيف يقال: لم يتغير العمل؟ قيل: المراد بالعمل ههنا العمل اللغوي دون الاصطلاحي، أو المراد بالعمل أعم من أن يكون حقيقيا كما في "لا غلام رجل فيها"، أو شبيهًا به كما في"ألا رجل فيها" فإن فتحه يشبه النصب في العروض، والاطراد. وأما في قول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه الله خيرًا

ومعناها: الاستفهامُ، والعرضُ، والتمني. ونعتُ المَبنيّ الأوّلُ **مفردًا يليهِ مبنيٌّ** ومعربٌ رفعًا

ألا رجل في الدار — ألا ماء أشربه — بالرفع على أنه صفة نعت — حملاً على محله

ونصبًا، مثلُ: لا رجُلَ ظريفَ، وظريفٌ، وظريفًا، **وإلّا فالإعرابُ. والعطفُ** على

بالفتح — بالرفع — بالنصب

اللفظ وعلى المحل **جائزٌ في مثل**: لا أبَ، وابنًا، وابنٌ. **ومثل**: "لا أبًا له، ولا غلامي

بإثبات الألف

له" جائزٌ تشبيهًا له بالمضاف . . . .

بحذف النون

= فتقديره: ألا ترونني، أو محمول على الضرورة لما عرف من امتناع تنوين المبني إلا لأجل الضرورة حتى قيل بأن قوله: "سلام الله يا مطرٌ علينا" شاذ قبيح.(الهداد) **ومعناها**: أي معنى الهمزة الداخلة على "لا".

الاستفهام: قال الأندلسي: لا أعرف أحدًا يلحق ألف الاستفهام أداة النفي، فتكون الألف لمجرد الاستفهام، بل لابدّ وأن تكون للإنكار، أو التوبيخ، أو التمني، أو العرض، وقال السيرافي: إن حال "لا" في العرض كحاله قبل الهمزة، وتبعه المصنف، وردّ ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنه إذا كانت عرضًا كانت من حروف الأفعال، فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو: ألا زيدًا تكرمه.(الهداد) **والعرض**: نحو ألا تنـــزل بنا، فتحسن إليك.

مفردًا: حال من ضمير قوله: "المبني" أي حال كون النعت مفردًا.[غاية التحقيق: ١٣٧]

يليه: حال مترادفة أو متداخلة، أي حال كون النعت مفردًا يلي المبني من غير فصل بينهما.[غاية التحقيق:١٣٧]

مبنيٌّ: حملاً على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما معنى لدلالتهما على شيء واحد، ولمكان الاتصال بينهما إذ الكلام في النعت غير المفصول، ولتوجه النفي إليه؛ لأن الصفة هي المنفية من حيث المعنى.[غاية التحقيق: ١٣٧]

ونصبًا: حملاً على لفظه من حيث أن فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد كحركة المنادى، وقوله: "رفعًا ونصبًا" مصدران نوعيان لقوله: "معرب" ومنصوبان على نزع الخافض أي معرب برفع ونصب.[غاية: ١٣٧]

وإلا: أي وإن لم يكن كذلك بأن كان غير أول، أو مضافًا، أو مشبهًا به، أو مفصولاً.[هندي: ٨٩]

فالإعراب: مبتدأ محذوف الخبر، والجملة جزاء الشرط، أي فالإعراب واجب رفعًا ونصبًا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو: لا غلام رجل ظريف في الدار، ونحو: لا رجل ظريف كريم فيها، ولا رجل راكب فرس عندي، ولا رجل خير منك في البلد، ولا رجل في الدار كريم.[غاية التحقيق: ١٣٨]

والعطف: لما فرغ عن بيان حكم نعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال.[غاية التحقيق: ١٣٨]

جائز في مثل: أي: والعطف من غير تكرير "لا" على المبني مع "لا" على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى محله، نحو: لا غلام وجارية برفع جارية على محل "لا غلام"، ونصبها على لفظ "لا غلام".(متوسط) **ومثل**: اعلم أنه يجوز أن يقال في مثل "لا أب له ولا غلامين له": لا أبا له ولا غلامَي له، أي يجوز أن يعطى له حكم الإضافة تشبيهًا له بالمضاف لمشاركته المضاف في أصل المعنى؛ لأن المضاف –وهو أبوه وغلاماه– بمعنى أب له، وغلامان له.(متوسط)

لمشاركته له في أصل معناه، **ومن ثمَّ** لم يجز "لا أبا فيها"، **وليس بمضافٍ** لفسادِ المعنى خلافًا لسيبويه. ويحذف كثيرًا في مثل: لا عَلَيكَ أي لا بأسَ عليك.

تركيب

خبرُ "ما ولا" المشبّهتَين **بـــ ليسَ**: هُوَ المسنَدُ **بعد دُخولهما، وهي** لغةٌ **حجازيّةٌ، وإذا زيدَت** "إن" مع "ما" **أو انتقضَ** النفيُ بـــ"إلّا" ، . . . .

اسم لا — صفة ماولا

ومن ثم: أي ومن أجل أن جواز "لا أبا له ولا غلامي له" من أجل التشبيه بالإضافة من حيث مشاركته به في أصل معناه لم يجز أن يقال: "لا أبا فيها"؛ لعدم مشاركته للمضاف في أصل معناه، وذلك؛ لأن الإضافة ههنا لا يكون بمعنى "في".(متوسط) **وليس بمضاف**: أي قولنا: "لا أبا له، ولا غلامي له" ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيبويه، فإن سيبويه ذهب إلى أن "أبا" في قولنا: "لا أبا له" مضاف إلى الهاء، واللام زائدة بتأكيد الإضافة، والمصنف رحمه الله أشار إلى بطلان مذهب سيبويه، فقال: إنه ليس بمضاف؛ لأنه لو كان مضافًا لفسد معناه، وذلك؛ لأن معنى "لا أبًا له" لا أباه، وحينئذ فبقي "لا" بلا خبر، وهو غير جائز، وعمل "لا" في المعارف وهو غير جائز.(متوسط) **خبر ما**: مبتدأ محذوف الخبر، أي منه خبر "ما، ولا".

بليس: في النفي والدخول على الاسمية، ويتعلق بالمشبهتين. **بعد دخولهما**: أي بعد دخول "ما ولا"، إضافة المصدر إلى الفاعل، واحترز به عما إذا كان مسندًا بغير دخولهما كخبر المبتدأ ونحوه.[هندي: ٩٠] **وهي**: أي انتصاب خبر "ما، ولا"، والتأنيث باعتبار الخبر.[هندي: ٩٠] **حجازيةٌ**: أي ولغة إعمال "ما، ولا" عمل "ليس" لغة أهل الحجاز؛ لأن بني تميم لا يعملونهما عمل "ليس" لدخولهما على القبيلتين أعني الاسم، والفعل.(متوسط)

وإذا زيدت: هذه إشارة إلى أشياء تبطل عمل "ما، ولا"، أحدها: "إن" إذا زيدت بعد "ما"، فإنه يبطل عمل "ما" لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها، نحو: ما إن زيد قائم، وأشار المصنف إليه بقوله: "فإذا زيدت إن مع ما"، وثانيها: أنه إذا انتقض النفي بإلا نحو: ما زيد إلا قائم، وإنما يبطل عملها حينئذ؛ لأنها إنما تعمل بسبب المشابهة بليس لأجل النفي، وقد بطلت حينئذ، فيبطل عملها، وأشار إليه بقوله: "إذا انتقض النفي بإلا"، وثالثها: أنه إذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها، نحو: ما قائم زيد، لضعفها في العمل، فلم تقو في التصرف.(متوسط)

أو انتقض: إنما يبطل عملها حينئذ؛ لأنها إنما تعمل بسبب المشابهة بليس لأجل النفي وقد بطلت، فيبطل عملها؛ إذ الحكم ينتفي بانتفاء علته المحصورة أو جزئها، ونقل عن يونس جوازُ الإعمال مع الانتقاض تمسكًا بقول الشاعر:

وما الدهر إلا مجنونًا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبًا

وقول الآخر:

وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالًا

=

أو تقدَّمَ الخبرُ بطل العملُ، وإذا عطف عليه بموجبٍ فالرفعُ.

أي خبر ماولا

المجروراتُ

هو: ما اشتَمل على علَم المضاف إليه. والمضافُ إليه: كل اسمٍ نسب إليه شيءٌ بواسطة حَرفِ الجرّ لفظًا أو تقديرًا مرادًا. فالتقدير خبر مبتدأ ....

= وأجيب بأنه ليس في البيتين تنصيص على الإعمال؛ لجواز أن يكون "مجنونًا" أو "نكالاً" محمولاً على حذف الفعل أي وما الدهر إلايشبه مجنونًا، وعلى جعل "معذّبًا" مصدرًا ميميًا، وجعل التركيب من باب "ما زيد إلاسيرًا" أي وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبًا، وقس عليه تأويل البيت الثاني.[غاية التحقيق: ١٤٠]

وإذا عطف عليه: أي إذا عطف على خبر "ما، ولا" بحرف عطف موجب هو "بل، ولكن" بطل عملهما لبطلان ما هو سبب عملهما وهو النفي، فالرفع حملاً على محل خبر "ما، ولا" من حيث هو المبتدأ في الأصل نحو: ما زيد قائمًا بل قاعد، ولكن قاعد.(متوسط) **بموجبٍ**: أي بحرف عطف موجب أي مثبت ما بعده، ومفيد لإيجاب النفي، وهو "بل، ولكن" مثل، ما زيد قائمًا بل قاعد، ولا رجل قائمًا ولكن قاعد، وأما إذا عطف بحرف غير موجب مثل: ما زيد قائمًا ولا قاعداً، فحكمه حكم مامرَّ من المعطوفات.[هندي: ٩٠]

المجرورات: مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا ذكر المجرورات.[غاية التحقيق: ١٤٠]

هو ما اشتمل: و"هو" في "هو ما اشتمل" فصل أو مبتدأ، و"ما" خبر المجرورات أو خبرُ "هو"، أي هو اسم أو معرب اشتمل على علَم المضاف إليه، وهو الجر، والياء.[غاية التحقيق: ١٤٠] **كل اسمٍ**: وإنما قال: "كل اسم" تنبيهًا على أن المضاف إليه لا يكون إلا اسمًا. ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (المائدة:١١٩)، ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ (النمل:٨٧) بتأويل المصدر، أي يوم نفع الصادقين ويوم النفخ في الصور، فيكون المراد بالاسم أعم من أن يكون حقيقةً أو حكمًا.[غاية التحقيق: ١٤٠] **شيءٌ**: وإنما قال: "شيء" تنبيها على أن المضاف قد يكون اسمًا، وقد يكون فعلاً نحو: غلام زيد، ومررت بزيد.[غاية التحقيق: ١٤٠]

بواسطة حرف الجرّ: وإنما قال: "بواسطة حرف الجر" احترازًا عما نسب إليه شيء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول به بلا واسطة.[غاية التحقيق: ١٤٠] **لفظاً أو تقديراً**: نحو: غلام زيد، وخاتم فضة، وهما تمييزان، أي بواسطة تلفظ حرف الجر أو تقديره، أو خبران لـــ"كان" المحذوفة أي ملفوظًا كان أو مقدرًا. [هندي: ٩١] **مرادًا**: حال أي حال كون ذلك المقدر مرادًا أي ظاهرًا أثره أي مجرورًا ما بعده، وفيه احتراز عن نحو: صمت يوم الجمعة، فإن الحذف فيه غير مراد.[غاية التحقيق: ١٤١]

فالتقدير: [الفاء للتفسير أي تقدير حرف الجرّ] فقوله: "التقدير" مبتدأ، وقوله: "شرطه" مبتدأ ثان، وقوله: "أن يكون المضاف اسمًا" خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، أي: شرطه كونُ المضاف اسمًا.[غاية التحقيق: ١٤١]

شرطُه أن يكونَ المضافُ اسمًا مجردًا **تنوينه لأجلها** وهي **معنويّةٌ ولفظيّةٌ، فالمعنويةُ** أن يكونَ المضافُ غيرَ **صفةٍ** مضافةٍ إلى **معمُولها**، وهي إمّا **بمعنى اللامِ** (الإضافة لتقدير حرف الجرّ) **في مَاعدا** جنسِ **المضَاف وظرفه**، وإمّا بمعنى "مِن" **في جنسِ المضاف**، أو بمعنى "في" . . . .

شرطه: أي شرط تقديره أن يكون المضاف اسمًا لا فعلاً، بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه أن يكون المضاف اسمًا نحو: مررت بزيد.[غاية التحقيق: ١٤١] **تنوينه**: مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "مجردًا" وهو صفة قوله: "اسمًا". **لأجلها**: أي لأجل الإضافة كـ"غلام زيد، وضارب عمرو، وحسن الوجه، وضاربا زيد، وضاربو زيد" فلا يجوز "الغلام زيد، والضارب زيد" بسقوط التنوين لأجل اللام لا لأجل الإضافة.[غاية التحقيق: ١٤١]
معنويّةٌ: أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفًا أو تخصيصًا.[هندي: ٩٢]
لفظيّةٌ: أي منسوبة إلى اللفظ فقط لإفادتها التخفيف فيه دون المعنى لعدم سرايتها إليه.(جامي)
فالمعنويةُ: أي فعلامة المعنوية كون المضاف كذا أو المعنوية ذات كون المضاف كذا، وإلا لا يستقيم الحمل.[هندي: ٩٢] **صفةٍ**: احتراز عن نحو: ضارب زيد، والحسن الوجه.
معمولها: احتراز عن خروج نحو: مصارع مصر، وكريم البلد؛ لأنه صفة غير مضافة إلى معمولها، فكونه غير صفة مضافة إلى معمولها إمّا بأن يكون غير صفةٍ كغلام زيد أو يكون صفة لكنها تكون مضافة إلى غير معمولها كما مر.[هندي: ٩٢] **بمعنى اللام**: ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: "طور سيناء" و"يوم الأحد" بمعنى اللام، ويصح إظهار اللام في مثله، فالأولى إذن أن نقول: نحو: "ضرب اليوم، وقتيل كربلا" بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة، ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى "في"، فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: "خذ طرفك"، ونحو: "كوكب الخرقاء" لسهيل، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة.[رضي: ٢/٢٣٨]
في ماعدا: موصولة أو موصوفة، أي في المضاف الذي عدا جنس المضاف وظرفه.[هندي: ٩٢]
المضاف وظرفه: يعني إذا لم يكن المضاف إليه من جنس المضاف ولا ظرفه، وهو ما إذا كان المضاف إليه مباينا للمضاف نحو: غلام زيد، أو أخصَ منه مطلقًا نحو: يوم الأحد، وعلمُ الفقه.[غاية التحقيق: ١٤٢]
جنس المضاف: أي في المضاف إليه الذي هو جنس المضاف، ونعني بكون المضاف إليه جنس المضاف أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر، وهذا معنى قول بعض المحققين، وهو أن يصح إطلاقه على المضاف وعلى غيره أيضًا، فعلى هذا "بعض القوم، ويوم الأحد، وعلم الفقه، وجميع القوم، وعين زيد، وطور سيناء" وسعيد كرز كلّها بمعنى اللام، بعضها لعدم صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، وبعضها لعدم إطلاقه على غيره.[هندي: ٩٢]

في ظرفه، وهو قليلٌ مثل: غلام زيد، وخاتم فضّةٍ، **وضربُ اليوم**، وتفيد **تعريفًا مَعَ المعرفة، وتخصيصًا** مع النكرة. وشرطها **تجريدُ المضاف** من التعريف، **وما أجازه** الكوفيون من "الثلاثة الأثواب" وشبهه **من العدد** ضعيفٌ. **واللفظيةُ** أن يكونَ **المضافُ صفةً مضافة إلى معمولها**، مثل: ضاربُ زيدٍ، **وحسن الوجه**، ولا تفيدُ **إلّا تخفيفًا في اللفظ**،

(مثال الإضافة باللام — الإضافة بمعنى — المضاف إليه)

في ظرفه: أي في المضاف إليه الذي هو ظرف المضاف، سواء كان ظرفَ زمان أو ظرفَ مكان نحو: ضرب اليوم، وقتيل كربلا.[غاية التحقيق: ١٤٣] **وهو قليل**: أي كون الإضافة بمعنى "في" قليل في الاستعمال.
وضربُ اليوم: مثال الإضافة بمعنى "في" واعلم أن انحصار المعنوية في الأقسام الثلاثة استقرائي.[هندي: ٩٣]
تعريفًا مع المعرفة: [أي تعريف المضاف] وإنما أفادت هذه تعريفًا مع المعرفة؛ لأن وضعها على أن يفيد أن بين المضاف والمضاف إليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف، فلذلك أفادت التعريف.(صغير)
وتخصيصًا: [تخصيص المضاف] نحو: غلام رجل، فإن التخصيص تقليل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركًا بين غلام رجل، وغلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة، وقَلّتِ الشركاء.[فوائد ضيائية: ١٧٨] **تجريد المضاف**: لأن الإضافة إن كانت إلى معرفة أدى إلى الجمع بين تعريفين، وهو مطروح في لغتهم، وإن كان إلى نكرة لم يستقم؛ لأن تعريفه أبلغ من تخصيصه.(صغير) **وما أجازه**: هذا جواب عن سؤالٍ مقدر وارد على ما ذكروه من قبل، وهو أن شرط الإضافة تجريد المضاف من حرف التعريف، والكوفيون يقولون: "الثلاثة الأثواب" و"الأربعة الدراهم"، و"الخمسة الكتب"، وأجاب عنه بأنه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء؛ لأن استعمال الفصحاء "ثلاثة الأثواب".(متوسط) **من العدد**: نحو: الخمسة الدراهم، والمائة الدينار.
واللفظية: [أي علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ] أي الإضافة اللفظية مبتدأً، و"أن" حرف ناصبة، "يكون" ناقصة، والمستتر فيه اسمُه عائد إلى المضاف، "صفة" خبره، و"مضافة" نعت لها، و"إلى معمولها" أي معمول الصفة متعلق بمضافة، والجملة خبرها.[حل التركيب: ٣٧] **المضاف صفة**: احتراز عما إذا لم يكن صفة كغلام زيد.[هندي: ٩٤] **صفةً**: وهي اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة.[غاية التحقيق: ١٤٥]
مضافة إلى معمولها: وفي قوله: "مضافةً إلى معمولها" احتراز عما إذا كانت الصفة مضافة إلى غير معمولها، نحو: مصارع مصر، وكريم العصر، وضارب زيد أمس، فإنه إضافة معنوية.[غاية: ١٤٥] **حسن الوجه**: إضافة الصفة المشبّهة إلى الفاعل. **إلا تخفيفًا**: ولا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا لكونه بتقدير الانفصال. **في اللفظ**: حقيقةً أو حكمًا، والتخفيف بحذف التنوين المقدرة نحو: "حواجّ بيت الله، وضاربك" تخفيفٌ في اللفظ حكمًا؛ إذ المقدر كالملفوظ، فإن قيل: ما فائدة قوله: "في اللفظ"؟ قيل: فائدته الإشارة إلى وجه التسمية، أو تحقيق التقابل صريحًا.[هندي: ٩٤]

ومِن ثم جاز "مررتُ برجُل حَسَن الوجه"، **وامتنع** "مررتُ بزيد حَسَن الوجه"، **وجاز** تركيب
"**الضاربَا زيدٍ**"، و"**الضاربُو زيدٍ**"، **وامتَنَعَ** "الضَاربُ زيدٍ" خلافًا **للفرّاء، وضعُفَ:**

الواهِبُ المائَةِ الهِجانِ وعبدها
عبد تلك المائة

ومن ثم: أي ومن أجل أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفًا، ولا تفيد تعريفًا، ولا تخصيصًا.[هندي: ٩٤]
جاز: لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الإضافة اللفظية إلا تخفيفًا، ولو أفادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة.[هندي: ٩٥] **وامتنع**: لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف، ولو أفادت الإضافة اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة.[هندي: ٩٥] **وجاز الضاربا زيدٍ**: لحصول التخفيف بحذف نون التثنية.
والضاربو زيدٍ: لحصول التخفيف بحذف نون الجمع. **وامتنع**: لعدم حصول التخفيف بهذه الإضافة؛ إذ التنوين حذفت لأجل اللام، فلم يحصل بالإضافة تخفيفٌ، وكذا امتنع "الحسن وجهه"، و"الحسن وجهٍ" بالإضافة ونحو ذلك؛ لعدم التخفيف مع أن الثاني يتضمن إضافة المعرفة إلى النكرة أيضًا.[غاية التحقيق: ١٤٦]
للفرّاء: لأن الفراء جوزه بناء على أن الإضافة سابقة على الألف واللام، أو حملاً على الضارب الرجل، والضاربك، وجواب الأول أن اللام سابقة على الإضافة؛ لأنه لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه، وهو التخفيف، ومحقق الذات سابق على محقق الصفات.(متوسط) **وضعف**: جواب سؤال مقدر، تقريره: أن "عبدها" في هذا الشعر عطف على المائة المضاف إليها الواهبُ، فهو كالواهب عبدها، فيكون كالضارب زيد، فلو امتنع "الضارب زيد" لزم امتناع مثله، وهو جائز بدليل الوقوع؟ فأجاب المصنف رحمه الله عنه: وضعف يعني هذا القول ضعيف، لا يقوى في الفصاحة، بحيث يستدل به. (مولوي محمد معشوق علي رحمه الله)
الواهب: والبيت بتمامه:

اَلْواهِبُ المائة الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عوذًا يزجّيْ خَلْفَهَا أطفَالَهَا

أي ممدوحه الواهب المائة، الهجان أي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد، و"الهجان" صفة للمائة أو بدل عنها، أو من قبيل "الثلاثة الأثواب" كما هو مذهب الكوفيين، "وعبدها" أي راعيها تشبيهًا له بالعبد لقيامه بحق خدمتها أو عبدها حقيقة بإضافته إليها لأدنى ملابسة. "عوذًا" بالذال المعجمة جمع عائذ، أي حديثات النتائج حال من المائة. "يزجى" بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق وفاعله ضمير العبد، و"أطفالَها" منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث و"أطْفَالُهَا" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة. [فوائد ضيائية: ١٨٢]
[ومعنی آن ست کہ ای کسیکہ بخشندہ است صد شتر سفید بابندۂ ایشاں يعني شتربان ایشاں.(سراج المتعلمين)]

وإنّما جاز "الضاربُ الرجُلِ" حملاً على المختارِ في "الحسن الوجهِ"، **و"الضاربُك"** وشبهُه فيمَن قال: **إنّه مُضافٌ حملاً على "ضاربُكَ". ولا يُضافُ** موصوفٌ إلى صفةٍ، ولا صفةٌ **إلى مَوصُوفها، ومثل** مسجدُ الجامعِ، وجانبُ الغَربي، وصلاة الأولى، وبقلةُ الحمقاءِ متأولٌ.

وإنما جاز: هذا جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن من الواجب أن يمتنع "الضارب الرجل" بناء على ما ذكرتم لعدم إفادته التخفيف؟ وأجاب عن ذلك بأن يقال: إنما جاز حملاً على "الحسن الوجه" لمشابهته له من حيث أن المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف، والمضاف إليه يعرف بلام التعريف.(متوسط)

والضاربك: جواب سؤال آخر، وهو أن يقال: جاز "الضاربك"، وشبهه على الإضافة مع عدم التخفيف؛ لأن سقوط التنوين لأجل اللام دون الإضافة.[غاية التحقيق: ١٣٧] **فيمن:** في قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه.

إنه مضاف: دون من قال: إنه غير مضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف لاتصال الضمير، فإنه حينئذ لا يحتاج جوازه إلى حمل.[غاية التحقيق: ١٤٧]

حملاً على ضاربك: فأجاب بأن القياس كان يقتضي عدم جوازه، لكنه إنما جاز حملاً على "ضاربك"، وإضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة؛ إذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير، ونحوه من غير اللام، والإضافة مقدرة، فإذا اعتبرت الإضافة سقطت من التقدير، فحصل التخفيف في اللفظ حكمًا، إذ المقدر كالملفوظ، ووجه الحمل مشاركتهما في حذف التنوين قبل الإضافة.[غاية التحقيق: ١٤٧] **ولا يضاف:** لئلا يلزم الجمع بين الضدين، وهو تبعية الصفة لكونها صفة، وعدمها لكونها مضافًا إليها، ولأن الموصوف أخص أو مساو، والمضاف لا يجوز أن يكون أخص أو مساويًا؛ للزوم كونه مباثنًا أو أعم، فيتباينان.[هندي: ٩٦]

إلى موصوفها: لأن إضافتها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها، أو تأخر المضاف عن المضاف إليه، وكلاهما ممتنعان.[غاية التحقيق: ١٤٨]

ومثل إلخ: هذا جوابٌ عن سؤال مقدر، وهو أن قولكم: "لا يضاف الموصوف إلى الصفة" منقوض بقول العرب: "مسجدُ الجامع، وجانب الغربي، وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء"، وذلك؛ لأن الجامع صفة للمسجد، والغربي صفة للجانب، والأولى صفة للصلاة، والحمقاء صفة للبقلة؛ لأنه يقال: المسجد الجامع، والجانب الغربي، والصلاة الأولى، والبقلة الحمقاء، وجوابه أنه متأول أي لما دل الدليل على أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، وجب التأويل على أنه لا يجوز إضافة هذه الأشياء لئلا يلزم ترك الدليل، وتأويله أن تقدير هذه الأشياء "مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء"، فإنه كما يوصف المسجد بالجامع، فكذلك يوصف الوقت بالجامع، وهكذا القول في البواقي.(متوسط)

ومثل "**جردُ قطيفةٍ**، وأخلاقُ ثيابٍ" متأولٌ. **ولا يضافُ** اسمٌ مُمَاثِلٌ للمضاف إليه **في العموم** والخصُوصِ **كـ"ليث، وأسدٍ، وحبسٍ، ومنعٍ" لعَدمِ الفائدة**، بخِلافِ "كُلّ الدراهِمِ، وعَينُ الشيءِ" **فإنهّ يختصُّ** به. **وقولُهم: "سَعِيدُكرزٍ"** ونحوه متأوّلٌ.

چادر

جرد قطيفة: هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: إنّ قولكم: "لا يضاف صفة إلى موصوفها" منقوض بقوله: "جرد قطيفة، وأخلاق ثياب"، وذلك؛ لأن "جردًا" صفة قطيفة، و"أخلاق" صفة ثياب؛ لأنه يقال: قطيفة جرد، وثياب أخلاق، وأجاب عنه بأنه متأول؛ لأنه لما دلّ الدليل على امتناع إضافة الصفة إلى الموصوف، وجب تأويل هذه الأشياء لئلا يلزم ترك الدليل، وتأويلُها: أن هذه الإضافة بمعنى "مِن" وليس الجرد صفة للقطيفة، ولا أخلاق صفةً للثياب وإن كانت صفة في قولنا: قطيفة جرد، وثياب أخلاق؛ لأنه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف، استغني عن إيراد الموصوف، ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات، وهو أن الجرد من أي جنس هو، والأخلاق من أي جنس هي، أتوا بموصوفاها، وأضافوها إلى موصوفاها بيانًا لها، لا نظرًا إلى أها إضافة الصفات إلى موصوفاها، فقالوا: "جرد قطيفة، وأخلاق ثياب"، وهذه الإضافة بمعنى "مِن".(متوسط)

ولا يضاف: أي لا يضاف أحد المترادفين والمتساويين إلى الآخر.[حاشية العصام على شرح الجامي: ١٨٥]

في العموم: بأن يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، يعني لا يضاف أحد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص إلى الآخر، سواء كانا متساويين كإنسان وناطق، أو مترادفين كليث وأسد.[غاية: ١٤٩]

كليث وأسدٍ: مثال المترادفين في الأعيان. **وحبسٍ ومنعٍ**: مثال المترادفين من المعاني، فلا يقال: ليث الأسد، ولا منع الحبس. **لعدم الفائدة**: المطلوبة من الإضافة، وهو التعريف والتخصيص؛ لامتناع كون الشيء معرفًا لنفسه، ومتخصصًا بنفسه.... وإلا يفسد المعنى بتوجه النفي إلى القيد، وبقاء أصل الفعل موجبًا.[غاية التحقيق: ١٤٩]

فإنه يختص: الفاء للتعليل، أي فإن المضاف إليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص، بل يختص، فإن الكل أعم من الدراهم، "والعين" أعم من الشيء؛ لأن "الكل" قبل الإضافة جاز أن يكون دراهم أو دنانير وغيرهما، والعين قبل الإضافة يحتمل الموجود والمعدوم، وبعد الإضافة يختص "الكل" بالدراهم، و"العين" بالموجود؛ لأن الشيء لا يطلق إلا على الموجود، فكان المضاف عامًّا، والمضاف إليه خاصًا، فلا يكون من باب إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر، فيفيد الإضافة تخصيص المضاف بالمضاف إليه.[غاية التحقيق: ١٤٩]

وقولهم **سعيدكرز**: هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: "سعيدكرزٍ" اسمان متماثلان في العموم والخصوص؛ لكونهما علمين لرجل واحد، وأضيف أحدهما إلى الآخر، وأنتم قلتم: لا يجوز إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر؟ وأجاب عنه بأنه متأول؛ لأنه لما دل الدليل على أنه لا يجوز إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر، وجب =

وإذا أضيفَ الاسمُ الصحِيحُ أو الملحقُ به إلى ياء المتكلم، كُسِر آخرُه والياءُ مفتوحة أو ساكنةٌ، فإن كان آخره ألفا تثبت. وهذَيلُ تقلّبُها لغير التثنية. . . . .

نحو: غلامي ودلوي وظبيي — لموافقة الياء — الواو للحال — للتخفيف — اسم قبيلة

= تأويله لئلا يلزم ترك الدليل، وتأويله: أن المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول، وبالمضاف إليه الاسم واللفظ، فإذا قلت: جاءني "سعيدكرز" كأنك قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه، ولم يكن التأويل بالعكس؛ لامتناع إسناد المجيء وشبهه إلى اللفظ، ولم يضف اللقب إلى الاسم، فلم يقل: كرز سعيد؛ لأن اللقب أوضح من الاسم، فإضافة الاسم إلى اللقب أولى من العكس.(متوسط) **الصحيح**: أي الذي ليس في آخره حرف علة، والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا إذ بحثهم عن أواخر الكلم.[هندي: ٩٧]

الملحق به: أي بالصحيح وهو ما كان آخره واوًا أو ياءً قبله ساكن كدلو وظبي، وإنما كان ملحقًا بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليه الحركة؛ لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء، كذا بعد السكون.[هندي: ٩٧] **مفتوحة**: إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقةً أو حكمًا، والأصل فيما بني على الحركة الفتحُ للخفة.[هندي: ٩٧] **فإن كان آخره**: يعني إن لم يكن الاسم صحيحًا ولا ملحقًا به، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كـ"مسلماي" أو لا كـ"فتاي"، و"حبلاي" و"معْزاي".[رضي:٢/٢٩٣]

تثبتُ: الألف نحو "عصاي، ورحاي" على اللغة الفصيحة لعدم الموجب للانقلاب.

تقلبها: أي تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية، كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به، ورأوا أن حروف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في أول الكتاب، ومن ثم نابت عن الحركة في الإعراب، جعلو الألف قبل الياء كالفتحة قبلها، فغيروها إلى الياء لتكون كالكسرة قبلها. [رضي:٢/٢٩٣]

لغير التثنية: وأما ألف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف، وأما في المقصور فالرفع والنصب والجرّ ملتبس بعضها ببعض، لكن لا بسبب قلب الألف ياءً، بل لو بقيت الألف أيضًا لكان الالتباس حاصلاً، فإن قيل: فكان الواجب على هذا أن لا يقلب واو الجمع في "جاءني مسلموي" لئلا يلتبس الرفع بغيره؟ قلت: بينهما فرق، وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو في اللغة المشهورة الفصيحة، وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحساني، لا موجب عندهم أيضًا، فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس، بخلاف قلب الواو في "مسلموي"، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع، وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما، ولا يترك هذا الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: "مختار" و"مضطر" في الفاعل والمفعول معًا، وقد جاء في الشعر قلب الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير غير الياء، قال: شعر =

ياءً، وإن كان يَاءً **أدغمت**، إن كان واوً **قُلِبت ياءً**، وأدغمَت، وفُتِحَتِ **اليَاءُ** **للساكنين**.

كالياء في الياء

وأمّا الأسماءُ الستّة فــ"أخي وأبي"، **وأجاز** المبرّدُ "أخِيَّ، وأبيَّ"، وتقول: "**حمي وهني**"، ويقال: "فيّ" في الأكثر **وفمِي**. وإذا قُطعت قيل: "أخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهنٌ، وفمٌ"، وفتح الفاءِ أفصحُ **منهُمَا**، وجاءَ "حَمٌ" **مثل "يد، وخبءٍ**، ودلوٍ، **وعصًا" مطلقًا**، وجاء "هَنٌ" مثلُ "يدٍ" مطلقًا،

في بعضها

في كون آخره واوًا خالصةً

=

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا

لنضربن بسيفنا قفيكا

[رضي: ٢/٢٩٣]

ياءً: وتدغم في ياء المتكلم فنقول: عصيّ و رحيّ. **أُدغمت**: تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو: "مسلمي" بفتح الميم، و"مسلمي" بكسرها، وقاضيّ. **قلبت ياءً**: لاجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة كـ"مرمِيٌّ".

الياء: أي ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة أي في ما كان آخره ألفًا، أو ياءً، أو واوًا.[غاية: ١٥٠]

للساكنين: أي للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون، فيفتح تحرزًا عن ذلك.[هندي: ٩٨]

وأما الأسماء إلخ: هذا إشارة إلى كيفية لحوق ياء الإضافة بهذه الأسماء، فيقال في أخ، وأب: أخي، وأبي كما يقال في يد، ودم: يدي، ودمي، معناه أن لام الفعل محذوف من أخ، وأب كما هو محذوف من يد، ودم، وكما يقال في يد ودم: يدي ودمي من غير رد لام الفعل، فكذلك يقال في أخ وأب: أخي وأبي من غير رد لام الفعل.(متوسط)

وأجاز: رد لام الفعل في أخ، وأب، فيقول: أخي، وأبي مع رد لام الفعل، وإدغامه في الياء متمسكًا بقوله: وأبي مالك ذو المجاز بدار، وأجيب بأنا لا نسلم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب لجواز أن يكون أبي جمع الأب، والذي يدل على أن الأب يجمع على أبي وإن كان شاذًا، كقول الشاعر:

فلما تبين أصواتنا بكين وفدينــــنا بالأبــينا

(متوسط)

حمي وهني: أي يقال في حم وهن: حمي، وهني كما يقال في يد ودم: يدي ودمي من غير رد لام الفعل.[هندي: ٩٨] **وفمي**: [بتعويض الميم عن الواو وهو ليس بفصيح] والأفصح برد الواو المحذوفة، وقلبها ياء، وإدغامها في ياء المتكلم.[غاية التحقيق: ١٥١]

منهما: أي من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليها.[غاية: ١٥٢] **مثل يد وخبءٍ**: [في كونه مهموزًا معربًا بالحركات الثلاث] أي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام، وجعل الإعراب على العين.[غاية: ١٥٢]

عصا: في كونه مقصورًا معربًا بالحركات التقديرية. **مطلقًا**: متعلق بالكل أي في حالة الإفراد والإضافة.

وذو لا يُضافُ إلى مضمر، **ولا يُقطَعُ.**

التّوابعُ: كُلُّ ثانٍ **بإعرابِ سابقه** من جهةٍ **واحدة. النعتُ: تابعٌ** يدل على معنى في متبوعه **مطلقا.** وفائدته **تخصيصٌ** أو توضيحٌ، وقد يكون **لمجرد الثناء** أو **الذمّ** . . . .

كلمة كل لبيان الأفراد

وذو لا يضاف: بل يضاف إلى اسم الجنس الظاهر؛ لأن "ذو" وضع ليتوصل به إلى جعل اسم الجنس صفة الاسم نحو: مررت برجل ذي مال، والضمير ليس باسم جنس.[غاية التحقيق: ١٥٢] **ولا يقطع**: "ذو" عن الإضافة لوضعها لازمة للإضافة إلى اسم الجنس الظاهر، وما جاء مضافًا إلى مضمر نحو: اللّهم صل على محمد وذويه أي أصحابه، ومقطوعًا عن الإضافة كقول الشاعر "ولكني أريد به الذوينا" أي أصحابنا فشاذ، وجاء في "ذو" التضعيف والقصر.[غاية التحقيق: ١٥٢] **التوابع**: اللام للجنس، فلا يلزم تعريفُ الأفراد.

بإعراب سابقه: الجار والمجرور صفة ثان، أي كل ثان يلتبس بإعراب سابقه، وفيه احتراز عن خبر "كان"، و"إن"، فإنهما وإن كانا ثانيين لكنهما ليسا بإعراب سابقهما.[غاية التحقيق: ١٥٢] **واحدة**: أي من مقتضي واحد، فرفع عاقل في "جاءني رجلٌ عاقل" من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا رأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقل، وكذا سائر التوابع، فاعرف، وفيه احتراز عن خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، والحال بعد الحال، ونحو ذلك مما هو ثوان بإعراب سابقه لا من جهة واحدة، بل بإعراب الثاني من جهة أخرى.[غاية: ١٥٢]

النعت: لما فرغ من بيان التوابع شرع في تقسيمها، وهي خمسة: النعت، والعطف بالحرف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان فقال "النعت".[غاية: ١٥٣] وإنما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته؛ لأنه يتبع المنعوت في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، بخلاف سائر التوابع. **تابع**: جنس من حيث أنه يدخل فيه سائرُ التوابع، وفصل من حيث أنه يخرج عنه غير التوابع. **مطلقًا**: أي غير مقيد بحال النسبة، احتراز عن التأكيد، فإنه وإن دل على معنى في متبوعه هو الشمول والاجتماع، لكن مقيدًا بحال النسبة، فاحفظه، فهذا مما سمح به خاطري، وفي جعله احترازًا عن الحال نظر لخروجه بقوله: "تابع".[هندي: ١٠٠]

تخصيص: التخصيص عند النحاة عبارة عن "تقليل الشيوع والإبهام" في النكرات، نحو: رجل عالم، فإن قوله: "رجل" كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجل، فإذا وصفته بعالم زالت الشيوع والاحتمال، وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم، والتوضيح عبارة عن "رفع الاحتمال الحاصل في المعارف" نحو: زيد التاجر عندنا، فإن قوله: "زيد" كان يحتمل التاجر وغيره، فلما وصفته بالتاجر رفعت الاحتمال.[غاية: ١٥٤]

لمجرد الثناء: أي لمحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح، وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره نحو: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.[غاية: ١٥٤] **أو الذم**: لمجرد الذم نحو: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

أو **التوكيد**، نحو: "**نفخةٍ واحِدةٍ**". ولا فصل بينَ أن يكونَ مشتقًّا أو غيره إذا كانَ وضعُه لغرض **المعنى عمومًا**، نحو: "تميمي"، و"ذِي مالٍ" أو **خصوصًا**، مثل: "مررتُ **برجُل** أيّ رجُلٍ، ومَرَرتُ بهذا **الرجُل** وبزيد **هذا**". **وتوصَفُ النكرةُ** بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير. وتوصف **بحال الموصوف** وبحال متعلقه، نحو: "مررت برجلٍ حَسَنٍ غلامه"، **فالأول يتبعه في الإعراب**، ....

كعالم وعاقل — لغرض الدلالة على المعنى — الموصوف

أو التوكيد: أو لمجرد التأكيد، إذا دل الموصوف على معنى ذلك الوصف بالتضمن.[غاية التحقيق: ١٥٤]
واحدةٍ: فإن "واحدة" للتأكيد إذ الوحدة يفهم بالتاء في نفخة.[هندي: ١٠٠]
المعنى: أي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب، و"ذو" المضاف إلى اسم الجنس، فإن هما موصوفًا في جميع المواضع، إما ظاهرًا أو مقدرًا، فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عمومًا: الوصف العام، وقد حددناه، ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الألف واللام كـــ"الذي" و"التي" وفروعهما، و"ذو" الطائية؛ لأن الذي قام بمعنى القائم.[رضي: ٣١٦/٢] **عمومًا:** أي دلالةً عامة أو وضعًا عاما، أي في جميع الاستعمالات.
أو خصوصًا: أي دلالة خاصةً أو وضعًا خاصًا أي في بعض الاستعمالات. **برجل:** أي رجل كامل بأن "أيا" إنما يقع صفة للنكرة في موضع المدح. **الرجل:** فإن اسم الجنس إنما يقع صفة للمبهم.
هذا: لأن اسم الإشارة لا يقع إلا صفة للعلَم أو للمضاف إلى العلَم، أو إلى المضمر، أو إلى مثله.[هندي: ١٠٠]
وتوصف النكرة إلخ: لأن الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة، وأما الإنشائية فلا يقع صفة، ولا خبرًا، ولا صلة، ولا حالاً؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه.[هندي: ١٠٠] **بحال الموصوف:** الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله، أي يوصف بحالة قائمة بالموصوف نحو: مررت برجل حسن، فالحسن حال قائمة بالرجل.[هندي: ١٠٠]
حسنٍ غلامه: فالحسن حال قائمة بالغلام، وهو متعلق الموصوف. ثم اعلم أن متعلق الموصوف: هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة، إما قريبة من نسب كمررت برجل قائم أبوه، أو ملكٌ كمررت برجل حسن غلامه، أو مخالطةً كمررت برجل طويل ثوبه، أو بعيدةٌ كمررت برجل قائم غلام أبيه.[غاية التحقيق: ١٥٥]
فالأول: أي النعت بحال الموصوف. **يتبعه في الإعراب إلخ:** لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف في ما صدقا عليه، وقيامه بالموصوف، ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب أربعة: الإعراب، والواحد من التعريف والتنكير، والواحد من الإفراد والتثنية والجمع، والواحد من التذكير والتأنيث.[غاية التحقيق: ١٥٥]

والتعريف والتنكير، والإفرادِ والتثنية والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ. **والثاني يتبعُه في الخمسة الأولِ وفي البواقي كالفعلِ. ومن ثم** حَسُن "قامَ رَجُلٌ (الموصوف) **قاعِدٌ غلمانه**"، وضعُف "**قاعدونَ غلمانُه**"، **ويجوز** "**قعودٌ** غلمانُه" (تركيب). **والمضمر** لا يُوصَف **ولا يُوصَفُ به، والموصوفُ** أخصُّ

والثاني: أي النعت بحال متعلق الموصوف.

في الخمسة الأول: جمع الأولى، أراد بالخمسة الأول: الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتنكير، ويوجد من هذه الأمور في كل تركيب اثنان: الإعراب، والواحد من التعريف والتنكير.[غاية التحقيق: ١٥٥]

وفي البواقي: أي باقي الأمور المذكورة من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث. **كالفعل:** أي مع الفاعل الظاهر الذي بعده، في المطابقة في التذكير والتأنيث، وتعيين الإفراد؛ لأن النعت في هذا القسم يشبه الفعل من حيث أن كلا منهما مسند إلى ما بعده، فكما أن الفعل يجب تذكيره إذا كان الفاعل مذكرًا، ويجب تأنيثه إذا كان الفعل مؤنثا حقيقيا، ويجب إفراده إذا كان الفاعل مظهرًا، مثنى أو مجموعًا، فكذا النعت بالنسبة إلى ما بعده، بخلاف الخمسة الأول، فتقول: مررت برجل قائمة جاريته، وبامرأة قائم غلامها، أو برجلين قائم أبوهما، وبرجال ذاهب غلامُهم كما يقال: قامت جاريته، وقام غلامها، وقام أبوهما، وذهب غلامهم.[غاية: ١٥٦]

ومن ثم: أي ولأجل كون النعت في هذا القسم في باقي الأمور المذكورة كالفعل. **قاعدٌ غلمانه:** فاعل قاعد كما حسن يقعد غلمانه. **قاعدون غلمانه:** كما ضعف "يقعدون غلمانه"؛ لأنه كالفعل، والفعل إذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع، وإنما لم يمتنع لجواز كونه من باب "أكلوني البراغيث".[هندي: ١٠١] **ويجوز قعود:** مع أن "غلمانه" فاعل "قعود" لعدم جريانه على الفعل؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكانه لم يجمع.[هندي: ١٠١]

والمضمر: لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فتوضيحهما تحصيل الحاصل، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح وصفُ المادح والذام وغيرهما طردًا للباب.[هندي: ١٠١]

ولا يوصف به: وإنما لا يوصف به؛ لأن الموصوف أخص... ولأن المضمر مجرد عن الموصوفية لما عرفت، وغيرُه دونه في التعريف، فلا يقع موصوفًا له.[هندي: ١٠١] **والموصوف:** أي: والموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة أو مساويًا لها في التعريف والتنكير، لئلا يكون للفرع مزية على الأصل في الدلالة على الذات المرادة، ويجب أن يكون أخص من الصفة أو مساويًا لها من حيث المفهوم، لا من حيث الخارج، ألا ترى أن "الضاحك" في قولنا: مررت بالحيوان الضاحك أخص من الحيوان من حيث الخارج، لكنه أعم منه من حيث المفهوم؛ لأن مفهومه: شيء له حكمُ ضحك، وشيء له ضحك أعم من أن يكون حيوانًا أو غيره.(متوسط)

أو مُسَاوٍ، **ومن ثم** لم يُوصَفْ ذو اللام **إلا بمثله**، أو بالمضاف **إلى مثله**، **وإنما التزِمَ** وصفُ
أي ما فيه لام التعريف
بابِ "هذا" بذي اللام للإبهام، **ومِن ثم** ضَعُفَ "مَررتُ بهذا **الأبيضِ**"، وحَسُنَ "**بهذا العَالِمِ**".
مررت
العطْفُ: **تابعٌ** مقصودٌ بالنسبةِ مَعَ متبوعه، ويتوسَّطُ بينَه وبين متبوعه أحدُ الحُروفِ
العشرة، **وسَيَأتي**، مثلُ: "قام زيدٌ **وعمروٌ**". وإذا عُطِفَ على **المرفوع المتّصل**، . . . . . .

ومن ثم: أي لأجل أن شرط الموصوف أن يكون أخص أو مساويًا. **إلا بمثله**: أي بالاسم المعرف بلام التعريف نحو: قام الرجل العالم. **إلى مثله**: أي إلى المعرف باللام ولو بالواسطة نحو: مررت بالرجل صاحب الفرس، لأن غيرهما من المعارف أخص منه ألبتة.[هندي: ١٠٢] **وإنما التزم**: هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: يلزم مما ذكرتم أن يجوز وصف أسماء الإشارة بالاسم المضاف إلى الاسم المعرف بلام التعريف أو المضاف إلى مثله؛ لأن اسم الإشارة أخص من الاسم المضاف إلى المعرف بلام التعريف، ومساو للمضاف إلى المبهم، لكنه لم يجز بالاتفاق؟ وأجاب عن ذلك بأنه التزم وصف باب "هذا" بالاسم المعرف بلام التعريف للإبهام، وتقديره: أن المبهم يطلب صفة تعين ذاته، ويدل على ذاته، والأسماء الدالة على الذوات هي أسماء الأجناس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام.(متوسط)
ومن ثم: أي من أجل أن المقصود من صفة المبهم بيانُ الذات وكشف الجنس.[غاية التحقيق: ١٥٦]
الأبيضِ: وإن كانت الصفة ذا اللام من حيث أن البياض عام، لا يختص بجنس واحد؛ لأنه يوجد في الأجناس الكثيرة، فلا يكون فيه بيان الجنس.[غاية التحقيق: ١٥٨] **بهذا العالم**: لأن العلم يختص بجنس واحد، وهو الإنسان، فتبين به أنه إنسان، وتبين به الجنس.[غاية: التحقيق: ١٥٨] **تابعٌ**: فقوله: "تابع" يتناول التوابع كلها، وقوله: "مقصود بالنسبة" يخرج كلها سوى البدل؛ لأن النعت، والتأكيد، وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل أتي بها للغير وهو المتبوع، وقوله: "مع متبوعه" يخرج البدل؛ لأن البدل وإن كان مقصودًا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل.(متوسط) **سيأتي**: بيان الحروف العشرة في قسم الحروف.
وعمرٌو: فـ"عمرو" تابع مقصود بنسبة القيام إلى زيد. **المرفوع المتصل**: أي إذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسمٌ أكّد أوّلاً بمضمر منفصل، ثم عطف عليه ذلك الاسم، نحو: ضربت أنا وزيد؛ لأن الضمير إذا كان مرفوعًا متصلاً، اشتد اتصاله بالفعل حتى كأنه جزءٌ من الفعل، فكره عطف الاسم عليه إلا بعد أن أكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل، وإنما قال: المرفوع؛ لأنه لو كان منصوبًا أو مجرورًا جاز العطف عليه بلا تأكيد بالمنفصل نحو: ضربتك وزيدًا، ومررت بك وبزيد، وإنما قال: المتصل؛ لأنه لو كان منفصلاً جاز العطف بلا تأكيد بمنفصل نحو: أنا وزيد.(متوسط)

أُكّدَ بمنفَصِلٍ مثلُ: "ضَرَبتُ أنا وزيدٌ"، **إلّا أن يقعَ فصلٌ**، فيجوز **تركه** مِثلُ: "ضربتُ اليومَ **وزيدٌ**". وإذا عُطِف على الضمير المجرورِ أُعِيْدَ الخافِضُ نحو: "**مررتُ بكَ وبزيدٍ**"، **والمعطوف** في حكم المعطوفِ عليه، **ومِن** ثَمَّ لم يجز في "ما زيدٌ بقائم"، أو "قائمًا"، و"**لا ذاهِبٌ** عمرٌو" إلا الرفعُ، **وإنما جاز** "الذي يطيرُ فيَغضِب زيدُ الذبابُ"؛ . . . . . .

فاعل لم يجز

أن يقع: أي أكد به في جميع الأوقات إلا وقت وقوع فصل.[غاية التحقيق: ١٥٩]
فصل: سواء كان الفصل قبل حرف العطف، كقوله:

فلست بنازل حتى ألمّت برحلي أو خيالتها الكذوب

أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام:١٤٨)، فإن المعطوف هو "آباؤنا"، و"لا" زائدة لتأكيد النفي. ومع الفصل قد يؤكّد بالمنفصل، كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ (الشعراء:٩٤) و﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلا آبَاؤُنَا﴾ (النحل:٣٥) فلذا قال: "ويجوز تركه".[رضي: ٣٥٧/٢] **تركه**: أي التاكيد لطريان (حدوث) الفتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل، فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلاله، فيلزم استقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور.[هندي: ١٠٣] **وزيدٌ**: فإنه عطف على التاء، وجازلمكان الفصل. **مررت بك وبزيدٍ**: ومررت بغلامك وغلام زيد، وإنما وجب إعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء كلمة؛ لأن الضمير المجرور كالجزء من الجار، لشدة اتصاله بالجار من حيث أنه لا ينفصل عن الجار أصلاً، فلو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة.[غاية التحقيق: ١٦٠]
والمعطوف: أي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ماجاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه، مثلاً إذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضميرٌ كخبر المبتدأ إذا كان جملة أوصلة "الذي"، يجب أن يكون في المعطوف كذلك، واعلم أنه ليس المعطوف في حكم االمعطوف عليه في جميع الأشياء، فإنه يجوز أن يقال: يا زيد والحارث، ورب شاة وسخلتها، مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام، وامتناع دخول "رب" على المعارف.(متوسط) **ومن**: أي من أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع.[غاية التحقيق: ١٦١]
ولا ذاهبٌ: أي رفع ذاهب على أنه خبر لقوله: "عمرو" وهو مبتدأ، ويكون عطف جملة على جملة، ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد أي بعطف "ذاهبٌ" على "قائم" أو "قائمًا"، وعطف عمرو على زيد لامتناع عمل "لا" في خبرها المتقدم.[غاية التحقيق: ١٦١] **وإنما جاز**: هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: يلزم مما ذكرتم أن يمتنع أن يقال: "الذي يطير فيغضب زيدن الذباب"؛ لأن قولنا: "فيغضب زيد" معطوف على "يطير" الذي هو صلة "الذي" مع عدم الضمير في "فيغضب زيد"، ووجود الضمير في "يطير" =

لأنها فاء السَّبَبِيَّةِ، وإذا عُطِفَ على عَاملين مختلِفَين **لم يجز، خلافًا للفرّاءِ إلّا في نحو:** "في **الدار زيدٌ**، والحُجرةِ عمرٌو" **خلافًا لسيبويه.**

لا العاطفة

التأكيد: **تابعٌ** يُقَرّرُ أمرَ المتبُوعِ في **النسبة أو الشمُول، وهو لفظِيٌّ** ومعْنوِيٌّ، فاللفظِيُّ **تكريرُ اللفظ الأول** نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، ....

فالتأكيد

= لكونه صلة الذي؟ وجوابه أنا لانسلم أنه يمتنع أن يقال: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب" لأنه إنما يمتنع لو كان الفاء للعطف المحض، لكنه ليس كذلك؛ لكونه للسببية أيضًا؛ لأنه في تقدير "الذي إن طار غضب زيد الذباب"، والذي يؤكد ما قلنا امتناعُ "الذي يطير، ويغضب زيد الذباب"، فتبين أنه جيء به للسببية لا للعطف المحض.(متوسط)

لأنها: أي لأن الفاء في قوله: "فيغضب". **لم يجز:** في صورةٍ ما نحو: زيد في الدار، وعمرون الحجرة، وإن زيدًا في الدار، وعمروان الحجرة؛ لأن الواو حرفٌ ضعيف، فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فيعمل عملهما، ولأن الواو في "إن زيدًا في الدار وعمروان الحجرة" إذا قام مقام "إن"، ومقام "في" فقد وقع بين "في" وبين معموله فاصل أجنبي؛ إذ التقدير: في عمروان الحجرة، وإنما قال: عاملين مختلفين احترازًا عما إذا عطف على معمولي عامل واحد، فإنه جائز اتفاقًا نحو: ضرب زيد عمروًا وبشر خالدًا؛ لعدم المانع المذكور.[غاية التحقيق: ١٦١]

خلافا للفرّاء: فإنه يجوّزه مطلقًا قياسًا على العطف على معمولي عاملٍ واحد.

إلا في نحو: مستثنى مفرغ، أي لم يجز في صورة ما، إلا في صورة تقدم المجرور على المرفوع، والمنصوب.

في الدار زيدٌ إلخ: فإنه جائز، وهو مذهب الأعلم وغيره من البصريين المتأخرين، وهو الذي اختاره المصنف، فالحجرة عطف على الدار، والعامل فيه "في"، و"عمرو" عطف على زيد، والعامل فيه الابتداء، والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه، وإنما جاز العطف في هذه الصوره؛ لأنه مسموع من العرب.[غاية التحقيق: ١٦٢]

خلافًا لسيبويه: فإنه منعه مطلقًا، وإليه ذهب البصريون المتقدمون، وحمل الأمثلة المذكورة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.[غاية التحقيق: ١٦٢] **تابعٌ إلخ:** فقوله: "تابع" يشمل جميع التوابع، فلما قال: "يقرر أمر المتبوع"، خرج العطف بالحرف، والبدل؛ لأنهما لا يقرران أمر المتبوع، فقوله: "في النسبة" خرج عنه النعت، وعطف البيان؛ لأنهما وإن كانا يقرران أمر المتبوع، لكنهما لا يقرران أمر المتبوع في النسبة، بل في تعين ذاتهما، ولما قال: "أو الشمول" دخل فيه مثل "كل، وأجمع" وتوابعهما، نحو: جاني القوم كلهم، فإن "كلهم" وإن لم يقرر أمر المتبوع في النسبة، لكنه يقرر أمر المتبوع في الشمول، فانطبق التعريف على التأكيد.(متوسط)

النسبة: أي نسبة الحكم إلى المتبوع. **أو الشمُول:** أي شمول نسبة الفعل إلى المتبوع. **وهو لفظيٌّ:** عائد إلى التأكيد بمعنى التقرير.

تكريرُ اللفظ الأول: أي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الأول، أو التأكيد اللفظي ما به تكرير اللفظ الأول.

ويجري في الألفاظ كلّها، والمعنوي بألفاظٍ محصورةٍ وهي نفسه، وعينُه، وكلاهُمَا،
التأكيد اللفظي معدودة محدودة وكلتاهما
وكُلّه، وأجمع، وأكتع، وأبتع، **وأبصَعُ**، فالأوّلان **يعُمّانِ** باختلاف صيغَتهما وضميرهمَا،
بحسب المذكر المؤكد
تقول: نفسه، ونفسها، **وأنفسهما**، وأنفسهم، **وأنفسهنّ**. **والثاني للمثنّى تقول**: . . . . .
في جمع المذكر العاقل

في الألفاظ كلها: أي في الاسم نحو: جاءني زيد زيد، وفي الفعل نحو: ضرب ضرب زيد، وفي الحرف نحو: إن إن زيدًا قائم، وفي المفرد كما ذكرنا، وفي المركب نحو: جاءني زيد جاءني زيد.(متوسط) [أي في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، والمركبات التقييدية، وغيرها.(غاية التحقيق: ١٦٤)]

وأبصع: بالصاد المهملة، وقيل: بالضاد المعجمة كذا في الرضي، ثم الثلاثة الأخيرة مؤكدات لأجمع، وقيل: لا معنى لها مفردةً كحسن بسن، فإن قوله: "بسن" لا معنى له مفردًا، بل ضم إلى حسن لتزيّن الكلام لفظًا، وتقويته معنى، وقيل: "أكتع" من حولٍ كتيعٍ أي تام، و"أبصع" من بصع العرق أي سال، و"أبتع" من البتع بفتحتين، وهو طول العنق مع شدة مغرزه.[غاية التحقيق: ١٦٤]

يعمّان: أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع، في المذكر والمؤنث، فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط، تقول في "نفسه" و"عينه": "نفسها" و"عينها"، وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو: "الرجلان والمرأتان، أنفسهما وأعينهما"، وقد يقال: "نفساهما، وعيناهما" على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب، والأول أولى؛ لأن نحو: "قلوبكما أولى من قلباكما"، ويجوز فيهما الإفراد، وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية، فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم:٤) والثاني كقول الشاعر :

حمامة بطن الواديين ترنمي سبقت من النعر فؤادي مصرها

والثالث كقول الآخر:

ومهمهين فدفدفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين
(رضي: ٣٨٩/٢ و ابن ناظم)

وأنفسهما: وإنما قيل في التثنية بصيغة الجمع لإلحاقها بالجمع، أو لكونها أقل المجموع، وبعض العرب يقول في التثنية: نفساهما، وعيناهما، والأول أولى.[غاية التحقيق: ١٦٥] **وأنفسهن**: في جمع المؤنث وفي غير العاقل من المذكر.

والثاني: أي القسم الثاني كلاهما، لما سمي النفس والعين أولين سمي الثالث ثانيًا.

للمثنّى تقول: في المذكر المثنى نحو: ما جاءني الرجلان كلاهما.

كِلَاهما وكِلتاهُما. والبَاقي لغير المثنّى باختلاف الضمير في "كله، وكلها، وكُلهم، وكلهن" والصّيغ (دون الصيغة) في البواقي تقولُ: "أجمع، وجَمْعَاء، وأجمعُون، وجُمَع"، وَلا يؤكد بـــ"كُلّ" و"أجمع" إلا ذو أجزاءٍ يصحُّ افتراقها حِسًّا أو حُكمًا، مثل: "أكرمتُ القَومَ (نحو: الرجال والقوم) كلّهم، واشتريتُ العبدَ كلّه"، بخلافِ "جاء زيدٌ كلّه". وإذا أُكّد الضمير . . . .

وكلتاهما: في المؤنث المثنى نحو: جاءتني المرأتان كلتاهما. والباقي: أي الباقي بعد الثلاثة، وهي: كله، وأجمع، وأكتع إلى آخره يقع تأكيدًا لغير المثنى، سواء كان مفردًا أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، لكن باختلاف الضمير في "كل" تقول: اشتريت العبد كله، وجاءني القوم كلهم، اشتريت الجارية كلها، وجاءتني النساء كلهن، وباختلاف الصيغ في البواقي، وهو "أجمع" وتوابعه تقول: "اشتريت العبد كله، أجمع، وأكتع، وأبصع"، و"جاءني القوم كلهم، أجمعون، أبتعون، أبصعون، أكتعون"، و"اشتريت الجارية كلها، جمعاء، كتعاء، بصعاء"، و"جاءتني النسوة كلهن، جمع، كتع، بصع، بتع".(متوسط) والصّيغ: وباختلاف الصيغ دون الضمير. أجمع: أخبار مبتدأ محذوف، فتقديره: وهي أجمع..... إلى آخرها، وجاز أن يكون كل منها بدل البعض من البواقي، فيكون مجرورًا.[حل التركيب: ٤٢]

أجزاءٍ: مفردًا كان أو جمعًا، فالمراد بالأجزاء: الأمور المتعددة، فيتناول الأفراد والأجزاء أي ذو أمور متعددة.[غاية التحقيق: ١٦٥] أو حكمًا: نحو العبد، فإنه يفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع، ولا يفترق أجزاؤه حكمًا بالنسبة إلى بعضها كالمجيء والذهاب.[غاية التحقيق: ١٦٥]

أكرمت القوم كلّهم: تأكيد القوم، ونظير ذي أجزاء يصح افتراقها حسًّا.[هندي: ١٠٧]

كله: تأكيد العبد، هذا نظير ذي أجزاء يصح افتراقها حكمًا؛ لأن العبد يصح افتراق أجزائه في حكم الشراء؛ لأنه يمكن شراء نصفه، أو ثلثه، أو ربعه.[هندي: ١٠٧] جاء زيد كلّه: فإنه لا يصح لعدم صحة افتراق أجزاء زيد حسًّا - وهو ظاهر- ولا حكمًا كما في حكم المجيء؛ لأنه لا يمكن مجيء نصفه، أو ثلثه، أو ربعه، وإنما اشترط ذلك؛ لأن الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا في ذي أجزاء يصح افتراقها حسًّا أو حكمًا.[غاية: ١٦٥]

وإذا أُكّدَ: أي إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين، وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل أولاً، ثم تأكيده بالنفس والعين؛ لأنه لو أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس أو العين بلا تأكيده بالمضمر المرفوع المنفصل لالتبس التأكيد في بعض المواضع بالفاعل نحو: زيد أكرمني هو نفسه، فإنه لولا المرفوع المنفصل التبس التأكيد بالفاعل، فحمل عليه ما لم يلتبس التأكيد فيه بالفاعل نحو: ضربت أنت نفسك زيدًا لاطراد الباب.(متوسط) أُكّدَ الضمير: أي إذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل.

المرفوع المتَّصِلُ بالنفسِ والعَينِ أُكِّدَ بمنفصلٍ مثل: "ضربتَ أنتَ نفسَك". و"أكتع" **وأخَواهُ أتباعٌ** لأجمع، **فلا تتقدَّمُ** عليه، **وذكرُهَا دُونَه** ضعيف.

البَدَلُ: **تابعٌ** مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دُونه، وهو بدلُ الكُلّ، والبعض، **والاشتمال، والغلط**. فالأول: مدلوله **مدلول الأول**، والثاني: **جزؤه**، والثالث: بينَه وبينَ الأول مُلابسةٌ **بغيرهما**، والرابعُ أن **تقصِد إليه** بعد أن غلطت **بغيره**، . . . .

هو كل المبدل — هو بعض المبدل — بدل الكل — النوع — تعلق — بدل الغلط — أي بعد غلطك

المرفوع: وإنما قيد المضمر بالمرفوع؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك.(متوسط) **المتّصل**: وإنما قيد المرفوع بالمتصل؛ لجواز تأكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل آخر نحو: أنت نفسك فاعل.(متوسط)

بالنفس والعين: وإنما قال بالنفس والعين؛ لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـــ"الكل وأجمعون" بلا تأكيده بالمنفصل نحو: "القوم جاءني كلهم أجمعون" لعدم التباس التأكيد بالفاعل ههنا؛ لأن الكل وأجمعين يليان العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين، فإنهما يليان العوامل كثيرًا.(متوسط) **وأخواه أتباع**: أي أخوا "أكتع" أي مثلاه ونظيراه، وهما أبتع وأبصع. **فلا تتقدّم**: (تركيب) مضارع معروف، والمستتر فيه فاعله عائد إلى أكتع وأخواه، وهذه الجملة جزاء شرط محذوف، وتقديره: وإذا كان كذلك، فهي لا تتقدم.[حل التركيب: ٤٣] **فلا تتقدم**: أي فلا تتقدم "أكتع، وأبتع، وأبصع" على "أجمع" لكونها أتباعًا له، ثم يقدم "أكتع" على أخويه في الفصيح، ثم "أبتع" على "أبصع" عند الزمخشري، وتبعه المصنف رحمه الله، فيقال: "جاء القوم كلهم أجمعون وأكتعون وأبتعون وأبصعون، وعند البغدادية والجزولي يقدم "أبصع" على "أبتع"، وقال ابن كيسان بابتداء أيهن شئت بعد أجمع.[غاية: ١٦٦]

وذكرها: أي ذكر "أكتع، وأبصع، وأبتع" دون "أجمع" ضعيف للزوم ذكر التبع بدون الأصل.

دونه: أي دون المتبوع، وهو ظرف أو حال، أي متجاوزًا عن المتبوع. **تابع**: احترز بقوله: "تابع مقصود بمانسب إلى المتبوع" عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف، وبقوله: "دونه" عن العطف بالحرف.[غاية: ١٦٦]

والاشتمال: أي يختص غالبًا باشتمال البدل على المبدل منه، نحو: سلب زيد ثوبه، أو بالعكس نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة:٢١٧) **والغلط**: إضافة البدل إلى الغلط اضافة المسبب إلى السبب.

مدلول الأول: أي يتحد ما صدقا عليه، والأول عبارة عن المبدل منه.[هندي: ١٠٨] **جزؤه**: أي جزء المبدل منه نحو: ضربت زيدًا رأسه. **بغيرهما**: أي بغير الكلية والجزئية، نحو: سلب زيد ثوبه، وأعجبني زيد علمه.

أن تقصد إليه: بكسر الصاد من باب ضرب يضرب أي أن تقصد إلى البدل.

بغيره: أي بغير البدل، وهو المبدل، ولم يقل: بالمبدل ولا بالمتبوع؛ لأنه حينئذ لم يذكر بحيث كونه مبدلاً أو متبوعًا، بل بحيثية كونه غلطًا، فلم يذكره باسم المتبوع، ولا باسم المبدل.[هندي: ١٠٨]

ويكونانِ معرفتينِ ونكرتَينِ ومختلفتَينِ، **وإذا كانَ نكرةً** من معرفةٍ فالنعت مثل: البدل
﴿**بالنَّاصِيَةِ** نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ (العلق:١٦)، **ويكونانِ ظاهرين**، ومضمرين، ومختلفَين، ولا يُبدَلُ **ظاهرٌ** اسم نحو: جاءني زيد أخوك
من مُضمَرٍ بَدَلَ الكل إلا مِنَ الغائب نحو: ضَرَبْتُه زَيدًا.

ويكونان معرفتين: أي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين، ويكونان نكرتين، ويكون البدل نكرة والمبدل منه معرفةً، ويكونان بالعكس، فهذه أربعة، والبدل أيضًا على ما ذكرنا أربعة، فيصير المجموع ستة عشر، وهو حاصل من ضرب أربعة في أربعة، مثال الأبدال الأربعة إذ كانا معرفتين: زيد أخوك، زيد رأسه، زيد علمه، زيد الحمار، ومثال الأبدال الأربعة إذا كانا نكرتين: رجل غلام لزيد، رجل رأس له، رجل علم له، رجل حمار له، ومثالها إذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة: رجل غلام زيد، رجل رأسه، رجل علمه، رجل حماره، ومثالها إذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة: زيد غلام له، زيد رأس له، زيد علم له، زيد حمار له.(متوسط)

وإذا كان نكرةً: أي إذا كان بدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه، فكره أن يكون منحطًا عنه من كل الوجوه، فأتي بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان فيه.(متوسط)

بالناصية: فإن قوله: "ناصية" نكرة أبدلت من المعرفة، وهي "الناصية"، فوصفت بصفة كاذبة.[غاية: ١٦٧]

ويكونان ظاهرين: أي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين، ويكونان مضمرين، ويكون المبدل منه ظاهرًا والبدل مضمرًا، ويكونان بالعكس، فهذه أربعة أقسام، والبدل أيضًا أربعة، فيكون المجموع ستة عشر، وهو حاصل من ضرب أربعة في أربعة، مثال الأبدال الأربعة في إبدال الظاهر من الظاهر: زيد أخوك، زيد رأسه، زيد علمه، زيد الحمار، ومثالها في إبدال المضمر من المضمر: زيد ضربته إياه، ويد زيد قطعته إياها، وجهل الزيدين كرهتهما إياه، وحمار الزيدين كرهتهما إياه، ومثالها في إبدال المضمر من المظهر: ضربت زيدًا إياه، يد زيد قطعت زيدًا إياه، وجهل زيد كرهت زيدًا إياه، وحمار زيد كرهت زيدًا إياه، ومثالها في إبدال المظهر من المضمر: زيد ضربته أخاك، وزيد قطعته يده، وزيد كرهته جهله، وزيد كرهته حماره.(متوسط)

ظاهر من مضمر: فلا يقال: مررت بي المسكين، وبك زيد. **بدل الكل**: مفعول المطلق، وإنما لم يبدل لئلا يصير المقصود أنقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه؛ لكون ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، بخلاف الغائب وبخلاف غير "بدل الكل" من الأبدال لعدم الاتحاد وإفادة البدل بما لم يفده المبدل نحو: ضربتني رأسي في بدل البعض، وخدمتني علمتني في بدل الاشتمال، وأتيتني غلامي في بدل الغلط، وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في "أفعل، ويفعل، وتفعل، وأفعل لا يبدل عنه بدل ما، سواء كان بدل الكل أو غيره استقباحًا لإبدال الظاهر عما لا يقع ضميرًا بارزًا، ولا ظاهرًا قط.[هندي: ١٠٩وغاية:٢٦٧]

عطف البَيَان: تابعٌ غير صفة **يوضِحُ متبوعَه** مثل: "أقسمَ باللهِ **أبو حفص عُمَر**"، **وفصله** من البَدل **لفظًا في مثل**: "**أنا ابنُ** التارك البَكْريّ **بِشْرٍ**".

المبنيُّ: مَا نَاسَب **مبنِيّ الأصلِ** أو وقع غير مُرَكب. **وألقابُه: ضَمٌّ، وفتحٌ**، . . . .

يوضح متبوعه: خرج به البدل، وعطف النسق، والتأكيد. **أبو حفص عمر**: فاعل أقسم، كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. **وفصله**: أي فرقُ عطف البيان الكائن من البدل. **لفظًا**: إنما قيد به؛ لأن الفرق بينهما في المعنى مطرد، وذلك بما عرفت في الحد من أن البدل مقصود بالنسبة، وذكر المبدل منه للتوطية، وعطف البيان غير مقصود بها، وإنما المقصود بها المتبوع، وذكرُه لإيضاح المتبوع.[غاية التحقيق: ١٦٩]

في مثل: والمراد بقوله "في مثل": كل ما كان فيه عطف بيان من المعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: الضارب الرجل زيد، والتارك البكري بشر.[غاية التحقيق: ١٦٩] **أنا ابن إلخ**: تمامه: "عليه الطير ترقبه وقوعا" ذكر في شرح المفصل: جرح رجل من بني أسد بشرًا، وهو من بني بكر بن وائل، ولم يعرف جارحه، ففخر ابنه بذلك وقال: أنا ابن الذي ترك بشرًا الذي هو من قبيلة بكر حيث يترقب الطير أي ينتظر أن يقع عليه إذا مات أي جرحه قرب من الموت، فالطير ينتظر موته، وقيل: معناه أنا ابن الرجل الذي ترك بشرا البكري حال كونه وقع عليه الطير وقوعًا شديدًا راقبة موته؛ لما ظهر من كثرة تلك الجراحات وسرايتها إلى الموت.(مولوي محمد معشوق علي رحمه الله) **بشرٍ**: عطف بيان لبكري، ولا يصح أن يكون بدلاً؛ إذ البدل في حكم تكرير العامل، فيكون المعنى التارك بشر، فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد.[هندي: ١١٠]

المبنيُّ: المبني ضربان: إما مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كـ"واحد، اثنان، ثلثة"، و"ألف، با، تا، ثا"، و"زيد، عمرو، بكر"، وإما مبني لوجود المانع من حصول الإعراب مع وجود موجبه، وذلك المانع مشابهته الحرف، أو الماضي، أو الأمر. قال: ولا يفسد الحد بلفظ "أو"؛ لأنها لمجرّد أحد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية، قال: ولم أقل في حده: "ما لا يختلف آخره" كسائر النحاة؛ لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني، فلا يستقيم أن يجعل تعقل ماهية المبني فرعًا على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدي إلى الدور.[رضي: ٣/٣] **مبني الأصل**: أي المبني في أصل وضعه هو "الحرف، والماضي، والأمر بغير اللام" كما عرفت من قبل.[هندي: ١١٠] **وألقابه**: اعلم أنه جاز عود الضمير في ألقابه إلى البناء، وإن لم يجز ذكره لفظًا؛ لأنه مذكور معنى لدلالة المبني عليه، وإنما قال في البناء: ألقابه، وفي الإعراب: أنواعه؛ لأن أنواع الإعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحدٍ منها على معنى، بخلاف ألقاب البناء، فإنه ليس المراد منها إلا الألفاظ.(متوسط)

ضمّ: سمّي الضم ضمًّا لحصوله بضمّ الشفتين.[هندي: ١١١] **وفتحٌ**: سمّي الفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به.

وكسرٌ، ووَقفٌ. وحُكمُه: أن لا يختلف آخرُه لاختلافِ العَوامل، وهِي: المضمراتُ، وأسماءُ الإشارة، والموصُولاتُ، والمركباتُ، والكناياتُ، وأسماءُ الأفعالِ، **والأصواتُ، وبعضُ الظروفِ.**

المبنيات ثمانية أبواب

المضمَر: ما وُضِعَ لمتكلّمٍ، أو مُخاطبٍ، أو **غائِب تقَدَّم ذكره لفظًا أو مَعنًى** أو حكمًا، وهو: متّصلٌ أو مُنفصلٌ. فالمنفصل: **المُستقلُّ بنفسه،** والمُتصل: **غير المستَقل بنفسِه.**

وهو: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، فالأولان متَّصل ومنفصلٌ، **والثالث** متّصِلٌ فقط.

وكسرٌ: سمي الكسر كسراً لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به.(هندي) **ووقف:** سمّي الوقف وقفًا لتوقف النفس فيه عن الحركة. **والأصوات:** يجب رفع الأصوات لكونها معطوفة على الأسماء في أسماء الأفعال، لا على الأفعال.(متوسط) **وبعض الظروف:** وإنما قال: "بعض الظروف"؛ لأن جميع الظروف ليست بمبنية، بل المبني بعضها.[هندي: ١١١] **المضمر:** بني المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه إلى المكنى عنه.[هندي: ١١١]

غائب تقدّم ذكره: احترز به عن الأسماء الظاهرة، فإنها غيب، لكن لا بهذا الشرط.

لفظًا أو معنىً: وأما المتقدم ذكره، فقد يتقدم الذكر لفظًا، تحقيقًا أو تقديرًا، وقد يتقدم معنًى، وقد يتقدم حكمًا، فالتقدم اللفظي تحقيقًا مثل: ضرب زيد غلامه، والتقديري مثل قولك: ضرب غلامه زيد؛ لأن "زيدًا" وإن كان متأخرًا عن الضمير صورة، فهو متقدم تقديرًا. والتقدم المعنوي، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة:٨)، فإن قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا﴾ لما دل على العدل صار كأنه متقدم من حيث المعنى، وقد يكون ذلك من لفظه، وقد يكون من سياق، فالسياق كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ (النساء:١١)؛ لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمه مورثا، فجرى الضمير عليه من حيث المعنى. والتقدم الحكمي إنما جاء في ضمير الشأن والقصة، وفي الضمير في "نعم وربّ"، وفي المفسر في نحو قولك: "ضربني وضربت زيدًا"، وأما ضمير الشأن والقصة وإنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم يفسر، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولا، أو صار كأنه في حكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك.(صغير)

المستقل بنفسه: في التلفظ، أي الذي صح التلفظ به منفردًا في الاصطلاح، وأما في المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان؛ لأنهما اسمان.[هندي: ١١٢] **غير المستقل بنفسه:** أي ما كان كالتتمة لما قبله، وكبعض حروفه، ولم يصح التلفظ به مفردًا اصطلاحًا.[هندي: ١١٢] **وهو إلخ:** أي المضمر باعتبار أنواع الإعراب أقسام ثلاثة؛ لوقوع الضمير مقام الظاهر، وكون الظاهر أحد هذه الأمور.

والثالث: أي الضمير المجرور المتصل فقط أي لا منفصل؛ لامتناع الفصل بين الجار والمجرور.

فذلك خمسةُ أنواعٍ: **الأول: ضَربتُ** وضُرِبتُ **إلى ضَرَبنَ**، وضُرِبنَ، **والثاني**: أنا إلى هُنّ،
ضمير ضربت
والثالثُ: **ضَرَبَنِي** إلى ضَرَبَهنَّ، **وإنَّنِي** إلى إنَّهُنَّ، والرابعُ: إيايَ إلى **إيّاهُنَّ**، والخامِسُ: غلامِي
ولِي **إلى غُلامِهِنَّ** ولهُنّ. فالمرفوعُ المتّصل خاصّةً **يستتر** في الماضِي للغائب والغائبةِ، . . .

فذلك: أي فالمضمر خمسة أنواع؛ لأنه مرفوع ومنصوب ومجرور، والأولان ينقسمان إلى قسمين، والثاني إلى واحد، فيكون المجموع خمسة، وهو: المرفوع المتصل، والمنفصل، والمنصوب المتصل، والمنفصل، والمجرور المتصل.(مولوي معشوق علي رحمه الله)

الأول: أي المرفوع المتصل، أو مثال النوع الأول من الأنواع الخمسة. **ضربتُ**: وإنما بدأ بالمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف، ولذا قدم في الحد، وأخر ضمير الغائب؛ لأنه دون الكل.[هندي: ١١٣]

إلى ضربن: "ضربتُ، ضربنا، ضربتَ، ضربتما، ضربتم، ضربتِ، ضربتما، ضربتنّ، ضرب، ضربا، ضربوا، ضربتْ، ضربتا، ضربن" وعلى هذا القياس المجهول، وأورد مثالين: أحدهما: للمعلوم، وهو ضَرَبتُ، والثاني: للمجهول، وهو ضُرِبتُ.(متوسط) **والثاني**: أي مثال النوع الثاني من الخمسة، وهو الضمير المرفوع المنفصل: "أنا، نحن، أنت، أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما أنتنّ، هو، هما، هم، هي، هما، هنّ".(متوسط)

ضربني: أي ضربني، ضربنا، ضربكَ، ضربكما، ضربكم، ضربكِ، ضربكما، ضربكن، ضربه، ضربهما، ضربهم، ضربها، ضربهما، ضربهنّ.[غاية التحقيق: ١٧٣] **وإنّني**: أي "إنني، إننا، إنكَ، إنكما، إنكم، إنكِ، إنكما، إنكنّ، إنه، إنهما، إنهم، إنها، إنهما، إنهنّ"، الأول نظير المتصل بالفعل، والثاني نظير المتصل بالحرف، وإنما أورد نظيرين ليعلم أن الضمير المنصوب يتصل بالفعل والحرف.[غاية التحقيق: ١٧٣]

إيّاهنّ: يعني "إياي، إيانا، إياك، إياكما، إياكم، إياكِ، إياكما، إياكنّ، إياه، إياهما، إياهم، إياها، إياهما، إياهن".[غاية التحقيق: ١٧٣] **إلى غلامهنّ**: أي "غلامي، وغلامنا، ولي، ولنا، غلامك، وغلامكما، غلامكم، غلامكِ غلامكما غلامكنّ، غلامه، غلامهما، غلامهم، غلامها، غلامهما، غلامهنّ، ولك، لكما، لكم، لكِ، لكما، لكن، له، لهما، لهم، لها، لهما، لهنّ" الأول مثال المتصل بالاسم، والثاني مثال المتصل بالحرف، وإنما أورد مثالين ليعلم أن الضمير المجرور المتصل يتصل بالاسم والحرف.[غاية التحقيق: ١٧٣]

يستتر: أي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغائب، نحو: زيد ضرب، والواحدة الغائبة نحو: هندٌ ضربت دون أخواتهما، أي مثناهما ومجموعهما لرفع الالتباس بالمفرد، وإنما قال: خاصة؛ لأن المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران، بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل، وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله عنه.(متوسط)

وَالمضارعِ للمتكلّم مطلقًا، **والمخاطبِ، والغائبِ**، والغائبةِ، **وفي الصفة مطلقا، ولا يسوغ** المنفصل إلّا لتعذر المتّصِل، وذلك **بالتقديم** على عامله، أو بالفصل **لغرض، أو بالحذف**، أو بكون العامِل **معنويًّا، أو حرفًا** والضمير **مرفوعٌ، أو بكونه** مُسندًا

والمضارع: أي: ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المتكلم، سواء كان للمفرد أو للمثنى أو للمجموع، أو للمذكر أو للمؤنث؛ لوجود قرينة دالة على من هوله، وأشار بقوله: "مطلقًا" إلى ما ذكرناه من الأقسام. (متوسط)
والمخاطب: أي: ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المخاطب، نحو: تضرب أي "أنت" دون المخاطبة، والمخاطبين، والمخاطبتين، والمخاطبات؛ لرفع الالتباس.(متوسط) **والغائب**: أي: ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب، نحو: زيد يضرب، وفي الغائبة نحو: هند تضرب، ولا يستتر في الغائبتين، والغائبين، والغائبات؛ لدفع الالتباس.(متوسط) **وفي الصّفة**: أي: ويستتر الضمير المتصل في الصفة.
مطلقا: استتارًا مطلقًا، أو زمانا مطلقًا، سواء كان واحدًا أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: زيد ضارب، والزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون، وهند ضاربة، وهندان ضاربتان، وهندات ضاربات، والألف والواو حرف التثنية والجمع، وليستا بضميرين بسبب تغيرهما بالعامل.[هندي: ١١٤] **ولا يسوغ**: [أي لا يجوز إتيان الضمير المنفصل إلّا لتعذر المتصل] لأن وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر، فمتى أمكن الاستعمال به لا يسوغ المنفصل.[هندي: ١١٤] **بالتقديم**: أي بسبب تقديم الضمير على عامله نحو: "إياك ضربت"؛ لأنه إذا تقدّم على عامله لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل.[هندي: ١١٤]
لغرض: لا يحصل إلا به، إذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال، وإنما تعذر حينئذ؛ لأن الانفصال تنافي الاتصال، وترك الفعل يفوّت الغرض.[هندي: ١١٤] أو **بالحذف**: أي بحذف العامل؛ لأنه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به.[هندي: ١١٤] **معنويًا**: وهو الابتداء نحو: أنا زيدٌ؛ لما ذكرناه. أو **حرفًا**: نحو: "ما أنت قائمًا" لفوات ما يتصل به؛ إذ الضمير المرفوع لا يتصل إلا بالفعل.(متوسط) **مرفوعٌ**: وإنما قيد الضمير بكونه مرفوعًا؛ لأنه لو كان منصوبًا أو مجرورًا، جاز اتصاله بالحرف، نحو: إنني، وإنك، ولي، ولك.[غاية التحقيق: ١٧٤]
أو **بكونه إلخ**: نحو: هند زيد ضاربته هي، فهند مبتدأ، وزيد مبتدأ ثان، وضاربته خبر مبتدأ ثانٍ، و"هي" فاعل ضاربته، وضاربته مسندة إليه، وهي جارية على غير من هي له؛ لأن ضاربته خبر زيد وفاعلها هند، والجملة في محل الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول، وإنما وجب إبراز الضمير حينئذ لكون الصفة أضعف من الفعل في العمل، ولدفع الالتباس في نحو: زيد عمرو ضاربه هو، فإذا أبرز الضمير علم أن الضارب زيد، وإذا لم يبرز لم يعلم أن الضارب زيدٌ أو عمرو، والتزموا أيضًا إبرازه فيما لا يلتبس نحو: هند زيد ضاربته هي طردًا للباب.(متوسط)

إليه **صفةٌ** جرَت على غير مَن هي له، مثل: "إيّاكَ ضَربتُ، وما ضَرَبَكَ إلا أنا، وإيّاكَ

تلك الصفة كائنة له

والشر، وأنا زيد، **وما أنتَ قائمًا، وهندٌ زيدٌ** ضاربته هي". وإذا اجتمَعَ ضميران وليس أحدهما **مرفوعًا**، فإن كان **أحدُهما أعرَفَ وقَدّمته، فلكَ الخِيارُ** في الثاني **نحو: "أعطَيتُكه**، وأعطيتُكَ إياهُ، وضربيك، وضربي إيّاك"، **وإلا فهُوَ منفصلٌ** نحو: **أعطيته**

مثال المتصل مثال المنفصل وإن لم يكن كذلك

إيّاهُ، أو إيّاكَ، والمختارُ في خبر باب "كان" الانفصالُ، **والأكثر** "لولا أنت" **إلى آخره،**

أعطيته مبتدأ خبر

صفة: [مفعول ما لم يسمّ فاعله لقوله: مسنداً] أي اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة.
وما أنت قائمًا: مثال كون العامل حرفًا، والضمير مرفوع. **وهندٌ زيدٌ** إلخ: مثال الضمير الذي أسندت إليه صفة جرت على غير من هي له. **مرفوعًا:** احتراز عن نحو: "أكرمتك"؛ إذ المرفوع كالجزء من الفعل، فكأنه لم يتحقق الفصل أصلاً، فيجب الاتصال.[هندي: ١١٥] **أحدهما أعرَف:** احتراز عما إذا تساويا نحو: أعطاها إياها، حيث يجب الانفصال في الأصح للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح.[هندي: ١١٥]
وقدمته: وإنما قال: "وقدمته" احترازًا عما إذا كان الأعرف مؤخرًا نحو: أعطيته إياك حيث يلزم انفصاله؛ لأنه لو قيل: أعطيتموك لزم تأخير الأعرف من غيره، وهو خلاف الأصل، فوجب انفصاله؛ لأن المتكلم معذور في تأخير الأعرف باعتبار الصورة، ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بإيراده على وجه خلاف الأصل.[ملخص هندي: ١١٥]
فلك الخيار: اتصالاً وانفصالاً، فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة، والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل.[هندي: ١١٦] **نحو أعطيتُكه:** وإنما أورد مثالين ليعلم أن الضميرين يجوز أن يكونا منصوبين، وأن يكون أحدهما منصوبًا، والآخر مجرورًا.(متوسط) **وإلا فهو منفصل:** أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو كان أحدهما أعرف لكن لا يكون الأعرف مقدمًا، فالثاني منفصل لا غير لما بينا.[غاية التحقيق: ١٧٦]
أعطيته إياه: اجتمع فيه ضميران متساويان، وليس شيء منهما مرفوعًا.[غاية التحقيق: ١٧٦]
أو إيّاكَ: اجتمع فيه ضميران، وليس شيء منهما مرفوعًا، وأحدهما أعرف، وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدمًا.[غاية التحقيق: ١٧٦] **والمختار:** أي جاز انفصال خبر "كان" واتصاله تشبيهًا بالمفعول إذا كان ضميرًا نحو: كنته، وكنت إياه، لكن المختار هو الانفصال؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، وحق خبر المبتدأ الانفصال.
والأكثر: أي الضمير إذا وقع بعد "لولا" وبعد "عسى"، فالأكثر بعد "لولا" ضمير مرفوع منفصل نحو: "لولا أنت إلخ"؛ لكونه مبتدأ، وبعد "عسى" ضمير مرفوع متصل نحو: "عسيت إلخ"؛ لكونه فاعل عسى.(متوسط)
إلى آخره: أي "لولا أنت، لولا أنتما، لولا أنتم، لولا أنت، لولا أنتما، لولا أنتنّ، لولا هو، لولا هما، لولاهم، لولاها، لولاهما، لولاهنّ، لولا أنا، لولا نحن".[غاية التحقيق: ١٧٧]

و"عسَيتَ" **إلى آخرهَا**، وجاء "لولاك وعَسَاكَ" **إلى آخرهما**. ونونُ **الوقاية** مَعَ الياءِ لازمةٌ
بعد لولا وعسى ضمير متصل
في الماضِي، وفي المضارع عريًّا **عن نون** الإعراب. **وأنت مَعَ النون** فيه، **ولدُنْ**، وإنَّ،
إذا كان خاليًا نون الإعراب
وأخواتها مخيّرٌ، **ويختارُ** في ليتَ، ومِن، وعَن، وقَد، وقط، وعَكسُها **لعل**. ويتوسَّطُ بين
خبر أنت لحوق نون الوقايه عكس ليت
المبتدأ، والخبر **قبل العوامل**. . . . .
أي قبل دخول

إلى آخرها: أي "عسيتَ، عسيتما، عسيتم، عسيتِ، عسيتما، عسيتنّ، عساه، عساهما، عساهم، عساها، عساهما، عساهنّ، عسيتُ، عسينا".[غاية التحقيق: ١٧٧] **إلى آخرهما**: أي "لولاكَ، لولاكما، لولاكم، لولاكِ، لولاكما، لولاكنّ، لولاه، لولاهما، لولاهم، لولاها، لولاهما، لولاهنّ، لولاي، لولانا. وعساكَ، عساكما، عساكم، عساكِ، عساكما، عساكنّ، عساه، عساهما، عساهم، عساها، عساهما، عساهنّ، عساي، عسانا".[غاية التحقيق: ١٧٧] **الوقاية**: سمّي نون الوقاية؛ لأنّها تقي آخر الفعل من الكسرة.
في الماضي: مطلقًا نحو: "ضربني، وضرباني، وضربوني". **عن نون**: نحو: يضربني، ويكرمني، وإضافة النون إلى الإعراب بمعنى "من" كخاتم فضة؛ لأن بين النون والإعراب عمومًا وخصوصًا من وجه.[غاية التحقيق: ١٧٧]
وأنت مع النون: [الخطاب لغير معيّن] أي وأنت مع نون الإعراب في المضارع نحو: "تضربانني، وتضربونني، وتضربنني" مخير في إثباته وحذفه، أما إثباته فلإجرائه على القياس المتقدم، وأما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الإعراب، وكذلك أنت مع "لدن" مخير في إثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون، وفي حذفه لكونه اسمًا على ثلثة أحرف، وكذلك أنت مع "إن وأخواتها" مخير في إثبات نون الوقاية تشبيهًا بالفعل، وفي حذفها لكراهة اجتماع النونات في الأربعة الأول، وحمل الأخيرين على الأربعة الأول.(متوسط)
ولدن: عطف على النون أي أنت مع لدن. **وأخواتها**: وهي أنّ، وكأنّ، ولكنّ.
ويختار: أي: ويختار إثبات النون في ليت تشبيهًا بالفعل وعدم اجتماع النونات، وفي "مِن وعن" لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما؛ لكونهما حرفين، وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية، نحو: "لي وبي". ويختار أيضًا في "قد وقط" إثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما؛ لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي.(متوسط) **لعلّ**: أي يختار فيها تركها، فيقال: "لعلّي" لثقل تكرار اللامات، وكثرة الحروف، وحكم "يَجَلْ" بياء وجيم مفتوحتين، ولام ساكنة، وهو بمعنى حسب حكم "لعل". فيقال: "يجلي" بمعنى كفاني لكراهة لام ساكنة قبل النون.[غاية التحقيق: ١٧٩] **قبل العوامل**: اللفظية عليهما من نحو: كان، وإن، وعلمت وأخواتها، وفروعها نحو: ما ولا المشبهتين بليس.[غاية التحقيق: ١٧٩]

وبعدَها **صيغةُ** مرفوع منفصل مطابِقٍ **للمبتدأ، ويُسمّى** فصلاً لتفصل بين كونه خَبرًا
بعد دخول العوامل اللفظية   تلك الصيغة
ونعتًا. **وشرطه:** أن يكون الخبرُ معْرفةً، **أو أفعَلَ** من كذا، **مثل:** كان زيدٌ هو أفضل مِن
عمروٍ، **ولا موضِعَ له** عند الخليل، وبعضُ العرب يجعله مبتدأً وما بعده خبره. **ويتقدّم** قبل
لا محل   لضمير الفصل   ضمير الفصل
الجملة ضمير غائبٌ يسمّى **ضمير الشأن والقصّةِ، يُفسَّرُ بالجملة** . . . .

صيغة: نحو: زيد هو القائم، و﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾ (المائدة:١١٧)، و﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (يوسف:٩٨) وعلمت زيدًا هو القائم، وما زيد هو الكريم، وإنما قال: صيغة مرفوع منفصل، ولم يقل: ضمير مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرًا على ما سنبين، ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع.[غاية التحقيق: ١٧٩]

للمبتدأ: إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، وتكلمًا وخطابًا وغيبةً.[ملخص غاية: ١٧٩]

ويسمّى: أي: ويسمى هذه الصيغة فصلاً؛ لأنها تفصل بين كون ما بعدها نعتًا لما قبلها أو خبرًا عنه، فإنها إذا وجدت هذه الصيغة علم أن ما بعدها خبر لا نعت؛ لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت.(متوسط)[و"يسمى" مضارع مجهول، والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد إلى الصيغة، و"فصلاً" مفعول ثان له، والجملة في محل الرفع والجر؛ لأنها تصلح أن تكون نعتًا لصيغة أو لمرفوع، و"لتفصل" مضارع معروف منصوب بلام "كي"، وهي مع ما بعدها متعلق بـــ"يسمّى"، والمستتر فيه فاعله عائد إلى الصيغة.(حل التركيب: ٤٧)]

وشرطه: أي شرط هذا التوسط، أو شرط الفصل، أو شرط المذكور من الصيغة.[هندي: ١١٩]

أو أفعل: لأن الفصل إنما يحتاج إليه في المعرفة، أو "أفعل من" ملحق بالمعرفة لامتناع اللام.[هندي: ١١٩]

مثل إلخ: ذكر مثال "أفعل من" بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل؛ لإصالتهما واستغنائهما عن المثال لكثرتها بخلاف الفرعين.[هندي: ١١٩] **ولا موضع له:** ولا موضع لهذا الضمير من الإعراب عند الخليل مع قوله: "وإنه اسم"؛ لأنه إنما أدخل للفصل كالكاف في "أولئك"، والتاء في "أنت"، فكما أن لهذه لا محل لها من الإعراب لا يكون لهذا الضمير محلّ من الإعراب.(متوسط)

ويتقدّم: أي: ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والإجلال؛ لأن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس تعظيمًا وإجلالاً، ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته.(متوسط) **ضمير الشأن:** إن كان مذكرًا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١) **الشأن والقصة:** وإنما يسمى هذا الضمير ضمير الشأن والقصة؛ لأنه عائد إلى ما هو المعهود في الذهن من شأن أو قصة.[غاية التحقيق: ١٨١] **والقصة:** وضمير القصة إن كان مؤنثًا، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج:٤٦) **بالجملة:** وإنما يجب أن يفسر هذا الضمير بالجملة؛ لأنها هي المراد من ذلك الضمير، وإنما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسّر الشيء بعده.(متوسط)

بعده، **ويكونُ** منفصلاً ومتّصلاً، مستترًا وبارزًا على حَسَبِ العوامِلِ نحو: "هو زيدٌ قائمٌ، وكانَ زيدٌ قائمٌ، وإنّه زيد قائم"، **وحَذفه** منصُوبًا **ضعيفٌ إلا معَ أن** إذا خففت **فإنه لازم.**
أسماء الإشارة: ما وُضِع لمُشارٍ إليه، وهِي: "ذا" للمذكر، ولمثناه "ذَانِ وذَين"، وللمُؤنث **"تا، وذِيْ،**

(مبتدأ — خبر — من المثقلة — رفعا — ونصبًا وجرًّا)

ويكون: أي ويكون هذا الضمير منفصلاً إن كان مبتدأ نحو: هو زيد قائم؛ لكون عامله معنويًا، ومتصلاً مستترًا إن كان عامله فعلاً، وهو مرفوع نحو: كان زيد قائم؛ لوجوب استكنان الضمير الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل، ومتصلاً بارزًا إن كان منصوبًا، سواء كان عامله حرفًا نحو: إنه زيد قائم؛ لامتناع استكنان الضمير في الحرف، أو فعلاً نحو: ظننته زيد قائم؛ بعدم استتار الضمير المنصوب، وإليه أشار بقوله: "على حسب العوامل" أي انفصاله واتصاله مستترًا، واتصاله بارزًا هو عمل على حسب عوامله نحو: إنه زيد قائم.(متوسط)
وحذفه: أي حذف ضمير الشأن حال كونه منصوبًا.
ضعيفٌ: أي جائز مع الضعف لعدم الدليل عليه؛ لاستقلال الخبر كلامًا، وعدم الرابط فيه -وفيه أن تقول: قد يقوم الدليل عليه، وهو رفع "زيد قائم"- والجواز لكونه على صورة الفضلات.[هندي: ١٢٠]
إلا مع أن: مستثنى مفرغ أي ضعيف مع كل عامل إلا مع "أن" إذا خُففتْ. **فإنه لازم:** فإنه لازم حذفه مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى.(متوسط) **أسماء الإشارة:** "أسماء الإشارة" مبتدأ، و"ما" موصولة أو موصوفة، "وضع" ماض مجهول، والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد إلى ما، "لمشار" متعلق به، "إليه" مفعول ما لم يسم فاعله لمشار، والضمير في "إليه" راجع إلى موصوف مقدر لمشار، والجملة صلتها أو صفتها، والموصول أو الموصوف مع صلته أو صفته خبرها.[حل التركيب: ٤٧]
ما وضع لمشار إليه:["ما" جنس، وقوله: "وضع لمشار إليه" فصل خرج به غير اسم الإشارة] أي أسماء الإشارة: أسماء وضعت لمشار إليه، ولم يلزم التعريف تعريفًا دوريًا، أو بما هو أخفى، أو بما هو مثله؛ لأنه عرف أسماء الإشارة الاصطلاحية بالمشار إليه اللغوي المعلوم، وإنما بنيت لكونها مشابهًا للحرف من حيث احتياجها إلى ما بين ذات المشار إليه.(متوسط) **وهي:** هذا إشارة إلى تعددها، فـ"ذا" يشار به إلى الواحد المذكر عاقلاً أو غيره، و"ذان" للمثنى المذكر حال الرفع، و"ذين" حال النصب والجر، و"تا، وتي، وته، وذه، وتهي، وذهي" يشاربها إلى المؤنث الواحدة عاقلة أو غيرها، و"تان" إلى مثنى المؤنث حال الرفع، و"تين" إليه حال النصب والجر، و"أولاء" بالمد والقصر يشار به إلى جمع المذكر، وإلى جمع المؤنث عاقلاً كان أو غيره.(متوسط) **تا وذي:** بقلب الذال تاء في "تا" وبقلب ألفه ياءً في "ذي"، وهاءً في "ذه"، وبالجمع بين القلبين في "تي، وته" يعني أن ذالَه قلب تاء وألفه قلب ياءً في "تي"، وهاءً في "ته"، وبالجمع بين البدلين في ذهي وتهي، يعني أن ألفه قلب ياءً وهاءً.[غاية: ١٨٣]

وتي، وتِهْ، وذِهْ، وتِهِي، وذِهِي"، ولمثنّاهُ "تان، وتَين"، **ولجمعهما "أُولَآء" مدًّا وقصرًا،** لمثنى المؤنث رفعا نصبًا وجرًّا
ويلحقُها حرفُ التنبيه، ويتّصِلُ بها حرفُ الخطابِ، وهِي خمسةٌ في خمسةٍ، فيَكونُ خمسةً وعشرين، وهي "ذاكَ إلى ذاكنَّ، وذانِك إلى ذانكن"، وكذلك البواقي. ويُقال: "ذا" للقريب، "وذلك" للبعيد، و"ذَاكَ" **للمتوسّطِ، و"تلك، وتانّكَ وذانّك"** مشدّدتين، لفظًا تاك إلى تاكنّ
وأُولالك مثل ذلك، وأما **"ثَمّ، وهُنا، وهنّا"**، فللمكان خاصّةً. للمشار إليه القريب

ولجمعهما: أي جمع المذكر والمؤنث، عاقلاً كان أو غير عاقل. **مدًّا وقصرًا:** أي سواء كان ممدودًا، أو مقصورًا، والمقصور يكتب بالياء. **ويلحقها:** أي يدخل على أوائل أسماء الإشارة. **حرف التنبيه:** وهي الهاء؛ لأن الإشارة يلائم تنبيه المخاطب أولا، فيقال: هذا، وهذان، وهاتا، وهاتان، وهؤلاء.[غاية التحقيق: ١٨٣]
حرف الخطاب: ليدل على أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فيقال: ذاك، وذانكما، وتاك، وتانكما، وأولئك.[غاية التحقيق: ١٨٣] **خمسة في خمسة:** أي حرف الخطاب خمسة، وهي: كَ، وكُما، وكُم، وكِ، وكنّ في خمسة أسماء الإشارة، وهي ذا، وذان، وتا، وتان، وأولآء.[غاية التحقيق: ١٨٣]
فيكون: المجموع بضرب أسماء الإشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة. **خمسةً وعشرين:** والقياس يقتضي أن يكون حرف الخطاب ستة، واشترك خطاب الاثنين، فبقي خمسة، ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث، وههنا اعتبر التذكير، ولذا أنث العدد لما عرف أن تأنيث العدد من الثلاثة إلى العشرة على عكس تأنيث جمع الأشياء.[غاية: ١٨٣]
للمتوسّط: أي المشار إليه المتوسط، أي الذي بين القريب والبعيد، وإنما قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف، وكثرة المسافة وكثرة الحروف، وإنما أخر ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر أن يذكره في الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين، وإنما أحال المصنف رحمه الله الفرق إلى غيره حيث قال: ويقال "ذا" للقريب إلى آخره، ولم يقل: ذا للقريب إلخ؛ لأنه لما رآى كثرة تخلف هذا الفرق بأن ذا للقريب والتوسط في البعيد وبالعكس، لم يتخذ مذهبه، وأحال إلى غيره، فقال: يقال.[غاية التحقيق: ١٨٤]
وتلك إلخ: فقوله: "تلك" وما عطف عليه مبتدأ، وقوله: "مثل ذلك" خبره يعني كما "ذلك" للبعيد، كذلك "تلك وتانك وذانك (مشددتين)، وأولالك" للبعيد، وأما للقريب فهو تا، وتان، وذا، وذان، وأولاء، وأمّا للمتوسط فهوتاك، وذانك وتانك (غير مشددتين) وأولاك.(متوسط) **وتانّك وذانّك:** النون فيهما بدل من اللام عند المبرد، وعوض عن ألف واحده عند غيره.[هندي: ١٢٢] **ثم وهُنا وهنّا:** ["ثمّ" بفتح الثاء وتشديد الميم، و"هُنا" بضمّ الهاء وتخفيف النون، و"هنّا" بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر] أي هذه الأسماء الثلثة للإشارة إلى المكان =

الموصُولُ: ما لا يتمُّ **جزءاً** إلا بصلةٍ وعائدٍ. **وصلتُه جملةٌ** خبرية، **والعائِدُ** ضميرٌ له، في الصلة
وصلةُ **الألف واللام** اسمُ الفاعل أو **المفعول**. وهِي: "الّذي، والتِي، واللذانِ، واللتانِ
للمفرد المؤنث للمثنى المذكر للمثنى المؤنث
بالألف والياء، والأولى، والذين، واللائي، واللاءِ، واللاي، واللاتي، واللواتي، **ومن، وما**،
رفعًا نصبًا وجرًا كلاهما للجمع المذكر في جمع المؤنث بالياء فقط
وأيّ، وأية، **وذُو الطّائية**، و"**ذا" بعد "ما**" للاستفهام، و"**الألف**، واللامُ".
الذي

= خاصة، أي لا يشار بها إلى غير المكان، فـ"هُنا"يشار به إلى المكان القريب، "وههنا" و"هناك" إلى المتوسط، و"ثمّ" و"هنّا" مشددة و"هنالك" إلى البعيد، وفي "ههنا" ثلاث لغات: أحدها: ضم الهاء مع تخفيف النون، والأخيرتان: فتحها وكسرها مع تشديد النون، لكن الفتح أكثر.(متوسط)

الموصول: بني الموصول؛ لأنه يفتقر إلى الصلة، فأشبه الحرف في الافتقار إلى الغير.[غاية التحقيق: ١٨٤]

جزءاً: من الكلام أي مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو نحو ذلك، وانتصابه على التمييز أي لا يتم جزئيتُه، أو على الحال أي لا يتم حال كونه جزءاً من الكلام.[غاية التحقيق: ١٨٤]

وصلته: وإنما يحتاج إلى تعريفها؛ لأنه لم تكن مبينة، وكانت مأخوذةً في تعريف الموصول، فعرّفها بأن قال: وصلته جملة خبرية؛ لئلّا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة، أو بما هو أخفى.(متوسط)

جملةٌ: وإنما وجب أن يكون صلته جملة؛ لأن "الذي"، و"التي" ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها، فحمل أخواتها عليها، وإنما وجب أن يكون خبرية؛ لأن ماعداها كالأمر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات، والصلة تجب أن تكون موضحة.(متوسط)

والعائد: هذا تعريف للعائد، وإنما عرفه؛ لأنه غيرهن، ومأخوذ في تعريف الموصول أي العائد ضمير في الصلة، يعود إلى الموصول، وإنما يجب ذكره للربط والصلة بالموصول.(متوسط) **الألف واللام**: وهما المختصران من "الذي" و"التي" صارتا بمعناهما للتخفيف.[غاية: ١٨٤] أو **المفعول**: بمعنى الفعل؛ لأن اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية، فجعلت صلتهما ما كان جملة معنى مفردًا صورة، عملاً بالحقيقة والشبه جميعًا. واعلم أن إعراب الصلة بإعراب الموصول كإعراب ما بعد "إلا" بإعراب "إلّا".[هندي: ١٢٣] **ومن وما**: وهما بمعنى "الذي" يستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث غير أن "مَن" تختص بذوي العلوم، و"ما" بغيرها، وقيل: إنهما لذوي العلوم وغيرها بطريق الحقيقة، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر مجازًا.[غاية التحقيق: ١٨٦]

وذو الطّائية: أي "ذو" المنسوبة إلى بني طي أي "ذو" التي يستعملها بنوطي بمعنى "الذي، والتي".

و"**ذا" بعد "ما**": نحو: ما ذا صنعت؟ وقيل: مطلقًا. **والألف**: عطف على ما ذكر من الموصولات.

والعائدُ المفعول يجوز حذفه. **وإذا أخبرتَ** بــ"الذي"، صدرتَها **وجعلتَ** موضعَ المخبرِ عنهُ ضميرًا **لها** وأخَّرتَه خبرًا عنه. فإذا أخبرتَ عن زيدٍ مِن "ضَرَبتُ زيدًا" قلتَ: "الذي ضَرَبْتُه **زيدٌ**"، وكذلك الألفُ واللام في **الجملة الفعليَّة خاصّةً**؛ ليصحَّ بناءُ اسم الفاعِل، **أو المفعُول**، فإن تعذّر أمرٌ **منها** تعذّر الإخبار. ومِن ثَمَّ **امتَنَعَ في ضمِير الشأن، والموصُوفِ**

مبتدأ — عطف على قوله: صدرتها — خبر — مفعولُ جعلت — المخبر عنه — من جملة هذا المثال — أي مثل الذي — المتصرفة — بناء صلتها وهي — بدون الصفة

والعائدُ المفعول: أي الضمير العائد من الصلة إلى الموصول يجوز حذفه إذا كان مفعولاً، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (الرعد:٢٦)؛ لحصول العلم به مع كونه فضلة، وإنما قيد العائد بالمفعول؛ لأن غيره – وهو إما المرفوع أو المجرور- لم يجز حذفه؛ لكون المرفوع فاعلاً، وامتناع حذف الفاعل، واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف أعني الجار والمجرور معًا.(متوسط) **وإذا أخبرت**: أي إذا أخبرت باستعانة "الذي" عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر صدرت "الذي"، أي جعلت "الذي" في صدر الجملة لكونه مخبرًا عنه، وجعلت موضع المخبر عنه ضميرًا يعود إلى "الذي" للربط، وأخّرت المخبر عنه لكونه مخبرًا به.(متوسط)
لها: أي للكلمة الذي مفعول ثان. **زيدٌ**: بتصدير "الذي" وجعل الضمير في موضع زيد، وتأخير زيد خبرا "للذي".[غاية التحقيق: ١٨٧] **خاصّةً**: أي الإخبار بالألف واللام مخصوص بالجملة الفعلية دون الاسمية.
أو المفعول: أي من الفعل الذي في الجملة الفعلية، إذ لا يصح بناؤهما من جملة اسمية، فإذا أخبرت عن زيد مِنْ "ضربت زيدا" بالألف واللام قلت: الضاربه أنا زيد، وإذا أخبرت عن زيد من "قام زيد" بهما قلت القائم زيد.[غاية التحقيق: ١٨٧] **منها**: أي من الأمور الثلاثة المذكورة، أي شرط من الشروط المذكورة، وهي: تصدير "الذي"، وجعل الضمير موضع المخبر عنه، وتأخير المخبر عنه خبرًا لها.[غاية التحقيق: ١٨٧]
امتنع: الإخبار في ضمير الشأن "بالذي" نحو: هو زيد قائم.
في ضمير الشأن: [فلا يجوز في قولك: "هو زيد قائم" الذي هو زيد قائم] حق العبارة أن يقول: ومن ثم امتنع عن ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن مخبر عنه لا مخبر فيه، إلا أنه جعل المخبر عنه ظرفًا على الاتساع على نحو: النجاة في الصدق، وأنا في حاجتك، وإنما امتنع الإخبار بالذي عن ضمير الشأن لامتناع تأخيره خبرًا عن "الذي" بأن يقال: الذي هو زيد قائم هو؛ لأنه يستلزم التقديم على الجملة المفسرة؛ لئلا يلزم تقديم المفسّر على المفسر، وإنما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول آخذًا فيه من القريب.[غاية التحقيق: ١٨٨]
والموصوف: فلا يجوز في "ضرب زيد العاقل" أن يخبر بالذي عن زيد لا عن العاقل؛ لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما؛ لأنه لو جعل في موضع الموصوف بأن يقال: الذي ضرب هو العاقل زيد، يلزم وقوع الضمير موصوفًا، ولو جعل في موضع الصفة بأن يقال: الذي ضرب زيد هو العاقل، لزم وقوع الضمير صفة، =

والصفة، والمصدرِ **العامِل، والحال**، والضمير المستحِقّ **لغيرها**، والاسم المشتمل **عليه. وما الاسميّة** موصولةٌ، واستفهاميةٌ، وشرطيةٌ، وموصوفة، وتامة بمعنى شيءٍ، وصفةٌ (بدون الموصوف). **ومَنْ كذلك إلا في التامّة** والصّفة، . . . .

= وقد عرفت أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به، ثم الإخبار عن الموصوف إنما يمتنع إذا كان بدون الصفة. أما إذا كان مع الصفة، فغير ممتنع نحو: الذي ضربته زيد العاقل.[غاية التحقيق: ١٨٨]

العامل: أي العامل بدون المعمول نحو: عجبت من دقّ القصّار الثوب، لامتناع عمل الضمير، بخلاف "الذي عجبت منه دق القصار الثوب".[هندي: ١٢٥] **والحال**: نحو: جاءني زيد راكبًا؛ لامتناع تعريفها. **لغيرها**: أي لغير كلمة "الذي" فلا يجوز في "زيد ضربته" أن تخبربـ"الذي" عن الضمير العائد إلى المبتدأ لامتناع تصدير "الذي" لأنه صدر بأن يقال: "الذي زيد ضربته" فذاك الضمير إن عاد إلى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد، وإن عاد إلى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد، وكل منهما ممتنع.[غاية: ١٨٨] وقوله: "لغيرها" مفعول المستحق، واللام لتقوية العمل.[هندي: ١٢٥] **عليه**: أي على الضمير المستحق لغيرها نحو: زيد ضربت غلامه، ولو قيل في الإخبار عن غلامه: الذي زيد ضربته غلامه، لزم خلو الموصول أو المبتدأ عن العائد.[هندي: ١٢٥]

وما الاسميّة: أي "ما" الاسمية أنواع، أحدها: موصولة، وهي لغير أولي العلم غالبًا نحو: أعجبني ما صنعته، وقد يكون للعالمين كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (الشمس:٥). والثاني: شرطية، كقوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾ (فاطر:٢) والثالث: استفهامية في غير العالمين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (طـه:١٧) والرابع: موصوفة بمعنى شيء، إما بالمفرد نحو: مررت بما معجب لك أي بشيء معجب، وإما بالجملة كقولنا:

ربما تكره النفوس من الأمر   له فرجة كحل العقال

والخامس: تامة بمعنى شيء، نحو: دققته دقا نعما، أي نعم الشيء شيئا الدق. والسادس: صفة نحو: ضربته ضربا ما، أي أيّ ضرب.(متوسط) **ومن كذلك إلا في التامّة**: فإن "من" لا يكون تامة، ولا صفة خلافًا لأبي علي، فالموصولة نحو: أكرمت من جاءك، أي أيّ الذي جاءك، والشرطية نحو: من تضرب أضرب، والاستفهامية نحو: من غلامك؟ ومن ضربت؟ والموصوفة بالمفرد نحو: قوله:

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا   حب النبي محمد إيانا

أي على شخص غيرنا وبالجملة نحو: رُبَّ من جاءك قد أكرمته، وبناء "من" و"ما" الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار، وبناء الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط، وبناء التامة والصفة لمشابهتهما الموصولة لفظًا.[غاية التحقيق: ١٨٩]

وأيٌّ وأيّةٌ كـــ"مَن"، **وهي معربةٌ وحدها** إلا إذا حُذفَ صدرُ صلتِها. وفي "ماذا صَنَعْتَ" وكذا في ماذا أكرمت
وجْهانِ: أحدهما: **ما الذي، وجوابه رفعٌ**، والآخر: أيُّ شيءٍ، **وجوَابُه نصبٌ**. في الأمور الأربعة
أسْماءُ الأفعال: ما **كَانَ** بمعَنى **الأمرِ**، أو الماضي نحو: **رُوَيدَ زيدًا** أي أَمْهِلهُ، **وهَيهَاتَ ذلك** أي إفادة معنى أي شيء

وأيٌّ وأيّةٌ: [أيّ: أي للمذكر بمعنى "الذي"، آيّة أي للمؤنث "التي"] أيّ عدد أنواع أيّ وأيّة كعدد أنواع "ما" إلا في التام، فإن "أيّا وأيّةً" لا يقعان تامين، مثال الاستفهام: وأيّهم وأيتهم عندك، والشرطية: أيّهم تكرمني أكرمه، والموصوفة: يا أيّها الرجل، ويا أيتها المرأة، والموصولة: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّا﴾ (مريم:٦٩)، والصفة نحو: مررت برجل أيّ رجل.(متوسط) **وهي**: كل من أيّ وأيّة الموصولة معربة. **وحدها**: أي: أيّ وأيّة معربة وحدها من بين أخواتها في جميع الأقسام المذكورة، إلا إذا كان موصولة أو موصوفة حذف صدر صلتها، فإنها مبنية حينئذٍ. أما إعرابها مع قيام الموجب للبناء، فللتنبه على أن الأصل في أخواتها هو الإعراب. وأما اختصاصها بالإعراب دون أخواتها، فلوجوب الإضافة النافية للبناء فيها وعدمها في أخواتها. وأما بناؤها إذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّا﴾ (مريم:٦٩) أي أيهم هو، فلتأكد مشابهتها الحرف من حيث افتقاره إلى ذلك المحذوف.(متوسط)
وجهان: أي في "ماذا صنعت" وجهان عند سيبويه: أحدهما: أن "ذا" بمعنى الذي و"ما" للاستفهام أي ما الذي صنعت؟ فـــ"ما" مبتدأ و"ذا" الموصول مع صلته خبرُه والضمير محذوف، تقديره: ما الذي صنعته؟ وجوابه مرفوع ليطابق السؤال، وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال، لكن الأول أولى، وثانيهما: أن "ماذا" بمنـــزلة اسم واحد، وهو "أيّ شيء"، و يحكم على الصيغة بحسب ما يقتضيه العوامل، وههنا في محل النصب على أنه مفعولُ "صنعت"، وإنما قدم لتضمنه معنى الإنشاء، فعلى هذا لا يكون اسمًا موصولاً، وجوابه حينئذٍ منصوب ليطابق السؤال، ويجوز الرفع أيضًا على تقدير خبر مبتدأ محذوف، لكن الأول أولى.(متوسط)
ما الذي: أي إفادة معنى الذي بكون "ذا" موصولاً و"ما" استفهامية بمعنى أيّ شيء الذي صنعته.
وجوابه رفع: أي جوابُ "ماذا صنعت" على هذا الوجه "رفع"، أي مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف.
وجوابه نصبٌ: [أي جواب ماذا صنعت على هذا الوجه] "نصب" أي منصوبٌ على أنه مفعول لفعل محذوف.
أسماء الأفعال: إنما بنيت لوقوعها موقع المبني، وكونها بمعناه. **كان**: "كان" يحتمل الوجوه الأربعة، وهي أن يكون ناقصة على أصلها، أو تامة، أو بمعنى صار، أو زائدة.[هندي: ١٢٧] **الأمر**: قدم الأمر؛ لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه. **رويد زيدًا**: نظير ما يكون بمعنى الأمر وهو متعد، والمنقول عنه فيه مستعمل.
وهيهاتَ ذلك: [نظير ما يكون بمعنى الماضي، وهو لازم، والمنقول عنه فيه غير مستعمل] وإنما اختار هذين المثالين ليشير إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما كان بمعنى الأمر، والماضي، وإلى ما كان متعديا أو لازمًا، وإلى =

أي بعُد. **وفَعالِ** بمعنى الأمرِ مِن الثلاثي **قياسٌ كنـــزالِ** بمعنى انزل. وفَعالِ **مصدرًا معرفةً**

أي علمًا للمعاني　مبتدأ　المجرد

كـــ"فَجارِ"، وصفةً مثلُ: "يا فَساقِ" **مبنِيٌّ لمُشابهتِه له عدلاً وزِنَةً.** وفَعالِ علَمًا لِلأعْيانِ مُؤنثًا

عطف على قوله: مصدرًا　خبر　مبتدأ

كقطام وغلاب **مبنيٌّ في الحجاز، ومعربٌ في تميم إلّا ما كانَ** في آخره راءٌ، نحو: حضَارِ.

علم المرأة　علم المرأة　عند الأكثر

= ما كان المنقول عنه فيه مستعملاً أو لا. وفي محل هذه الأسماء من الإعراب مذهبان: أحدهما: الرفع على الابتداء، فيكون مع فاعلها السادّ مسدّ الخبر جملة كـــ"أقائم الزيدان" على رأي.[غاية التحقيق: ١٩١]

فعال: [أي "فعال" الكائن] مبتدأ أي ما يوازن بفعال. **قياس**: هو خبر لقوله: "فعال" أي قياس أو ذو قياس، أو مجيء فعال بمعنى الأمر من كل ثلاثي قياسٌ عند سيبويه يعني أن كل فعل ثلاثي يصح أن يشتق منه فعال بمعنى الأمر. [غاية: ١٩٢] **كنـــزال**: وضرابِ بمعنى اضرب، وأكال بمعنى كل، وكَتاب بمعنى اكتب، وعلام بمعنى اعلم، وفي غير الثلاثي سماعٌ لم يأت إلا "قرقاء وغرغاء"، وعند المبرد مجيء فعال مطلقًا سماعي، وعند الأخفش مجيئه مطلقًا قياس، ثم اعلم أن فعال التي بمعنى الأمر من أسماء الأفعال، وسائر أقسامها ليس منها.[غاية: ١٩٢]

مصدرًا معرفةً: حال عن ضمير قوله: "مبني"، ولا يجوز أن يكون حالاً عن "فعال"، لأنه ليس بفاعل، ولا مفعول به.[غاية التحقيق: ١٩٢] **كـــ"فجار"**: علَم الفجرة، أو الفجور، وهما من المعاني، وإنما قلنا: إنه مصدر؛ لأن العدل تغيّر الصيغة بدون تغير المعنى، فيكون معناه المصدر، وإنما قلنا: إنه معرفة بدليل قولهم: "فجار القبيحة". وأما لزوم التأنيث فيه، فباعتبار أن سائر أقسام "فعال" مؤنثة.[غاية التحقيق: ١٩٢] **مبنيٌّ**: خبر لقوله: "وفعال" أي فعال مصدرًا أو صفة مبني، وإنما بني "فعال" التي هي مصدر معرفة أو صفة. [سواء كان صفة مختصة بالنداء نحو: يا فساق، وياخباث، أو غير مختصة مثل: حناذ للشمس، وحلاق للمنيّة.(غاية: ١٩٢)]

لمشابهته له: أي لمشابهة "فعال" التي هي مصدر معرفة أو صفة لـــ"فعال" التي بمعنى الأمر.

عدلاً وزنةً: تميزان أي لمشابهة عدله وزنته بعدل "فعال" بمعنى الأمر وزنته، أو حال أي حال كونه معدولاً وصاحب زنة فعال، يعني كما أن فعال بمعنى الأمر معدول عن الآمر، فكذا "فعال" مصدرًا معدول عن المصدر المعرفة، وصفةً معدول عن فاعلة.[غاية التحقيق: ١٩٢] **مبنيٌّ**: خبر لقوله: "فعال"، و"علمًا" منصوب بأنه حال، و"مؤنثا" صفة "علمًا".(متوسط) **في الحجاز**: لمشابهة فَعال بمعنى الأمر عدلاً وزنة.

ومعربٌ: أي مبني عند أهل الحجاز، ومعرب عند بني تميم، إلا الأفعال التي في آخره راء، نحو: حضار، فإن أكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه. أما بناؤه عند أهل الحجاز، فلمشابهة "فعال" التي بمعنى الأمر في العدل والزنة. وأما إعرابه ومنع صرفه عند بني تميم، فلعدم علة البناء فيه وكونه علمًا مؤنثًا معدولاً، يوجب أن يعرب أو يمنع عن الصرف قياسًا على أخواته نحو: عمر وزفر. وأما بناء ما في آخره راء عند أكثر بني تميم، فلتحقق موجب جواز الإمالة فيه إذا بني على الكسر في الأحوال الثلاث.(متوسط)

في تميم: لأن العدل التقديري لا يؤثر في البناء لضعفه.[غاية: ١٩٣] **إلّا ما كان**: يعني إلا في فعال علمًا للأعيان.

الأصواتُ: كُلُّ لفظٍ حُكِيَ به **صوتٌ** أو صُوِّت به **البهائمُ**، فالأولُ: **كـ"غاقٍ"**، والثاني: **كـ"نخّ"**.
من أقسام المبنيات
المركبات: كُلُّ اسمٍ من كلمتين ليس بينَهما نسبةٌ، فإن تضمَّنَ الثاني **حرفًا بُنيا كخمسةَ عشرَ**،
المعدودة من المبنيات — الجزء الثاني من المركب
وحادِيَ عَشَرَ وأخواتها **إلّا اثني عشر**، **وإلّا أُعربَ** الثاني كـ"بَعْلَبَكّ"، وبُنِي الأول **على الأصحّ**.
على الفتح

الأصوات: وإنما بنيت؛ لعدم موجب الإعراب، وهو التركيب الذي يقصد فيه بإجراء المركب من اللفظ والمعنى، فإن الثاني منتف ههنا؛ لأنه يقال: قلت: غاق، أو كتبت: غاق، ولا يقال: جاءني غاق أو قام غاق، أو غير ذلك مما يراد به معنى غاق.(متوسط) **كلّ لفظٍ**: إنما قال: لفظ، و لم يقل: اسم؛ لأنها ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع. **صوتٌ**: من أصوات الحيوانات والجمادات. **البهائم**: أي: الإنسان يصدر عن نفسه "صوت" هو لزجر الحيوان أو منعه أو لدعائه أو إسكانه. **كغاق**: حكاية عن صوت الغراب.
كنخ: لإناخة البعير، وقاع وإس لزجر الغنم. **المركبات**: أي المركبات كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب، فقوله: "كل اسم" كالجنس، وبقوله: "من كلمتين" يخرج الأسماء المفردة، وبقوله: "ليس بينهما نسبة" خرج عنه مثل: تأبّطَ شرًّا، وغلام زيد؛ لوجود النسبة بين كلمتيها. وإنما يجب إخراج الأول؛ لأن سبب بناء أجزائه ليس التركيب، والثاني لكونه معربًا وكلامنا في المبني، وإنما قال: "من كلمتين" و لم يقل: من اسمين؛ ليدخل فيه مثل "سيبويه".(متوسط)
حرفًا: أي حرفًا من حروف العطف. **بنيا**: أي بني الجزءان على الفتح، الأول؛ لأنه صار وسطًا بالتركيب، والوسط ليس بمحل الإعراب، والثاني؛ لكونه متضمنًا للحرف.[غاية التحقيق: ١٩٤]
كخمسة عشرَ: فإن أصله: خمسة وعشر، فحذفت الواو لقصد تمزج الاسمين وتركيبهما. **وحاديَ عشر**: بفتح الياء لبناء صدور الأعداد المركبة على الفتح كخمسة عشر، وهو الأفصح، وجاز سكون الياء تخفيفًا، وكذلك الحكم في ياء ثماني عشر على ما يأتي.[غاية التحقيق: ١٩٤] **وأخواتها**: أي أخوات حادي عشر إلى تاسع عشر.
إلا اثني عشر: مستثنى من قوله: "بنيا" لا من "أخواتها"؛ لأن اثني عشر ليس من أخوات حادي عشر أي يبنى الجزءان إلا اثني عشر، فإنه لا يبنى فيه الجزءان، بل يبنى الثاني ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط النون؛ لأن سقوطها من أحكام الإضافة، فأعطي له حكم المضاف.[غاية التحقيق: ١٩٤] **وإلّا أعرب**: أي: وإن لم يتضمن الثاني حرفًا، أعرب الجزء الثاني؛ لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين أي: العلمية، والتركيب.[غاية التحقيق: ١٩٤] **على الأصحّ**: وإنما قال في الأصح؛ لأن فيه ثلاث لغات، أحدها: المذكورة، وهي الفصيحة الكثيرة، ولهذا قال فيها: على الأصح، والثانية: إعراب الجزئين معًا، وإضافة الأول إلى الثاني، ومنعُ صرف المضاف إليه، والثالثة: إعراب الجزئين معًا، وإضافة الأول إلى الثاني، وصرف الثاني.(متوسط)

الكناياتُ: "كم، **وكذا**" **للعدد**، و"كيتَ وذَيتَ" **للحديث**. فــ"كَمِ" الاستفهاميّةُ مميّزُهَا **منصوب مفردٌ، والخبريّة مجرورٌ مفردٌ ومجموع**، وتَدخُل "مِن" البيانية **فيهما، ولهمَا صَدر الكَلامِ. وكلاهُمَا** يقعُ مرفوعًا ومنصُوبًا ومجرورًا على الإضافة، . . . .

الكنايات: والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية: وهي عبارة عن ألفاظٍ مبهمة يعبرها عن شيء وقع مفسرًا في كلام متكلم، إما بجعله مبهمًا على المخاطب، أو لنسيانه، فعلى هذا لا يكون "كم" كنايةً؛ لأنه غير معبر به عن شيء وقع تفسيرًا، أي وقع ذلك الشيء صريحًا قبل أن يكني به المتكلم في كلام متكلم، وإنما ذكره ههنا لكونه موافقًا لــ"كذا" في كونه للعدد.(متوسط) **وكذا للعدد**: صفة لكذا أي كذا الكائن للعدد، أو صفة "كم وكذا" أي: كم وكذا الكائنان للعدد، وجاء "كذا" كناية عن غير العدد، نحو: "خرجت يوم كذا" كناية عن يوم السبت أو الأحد، أو نحوهما.[غاية التحقيق: ١٩٥]

للحديث: والقصة، ولا يستعملان إلا مكررتين، تقول: "كان بيني وبين فلان كيت وكيت، أو ذيت وذيت" كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة، وأصلهما كيّت وذيّت بالتشديد، فخففتا، وإنما بنيت الكنايات لتركيب "كذا" عن مبنيين: "الكاف، وذا"، وتضمن "كم" الاستفهامية حرف الاستفهام، وحمل الخبرية على "ربّ" التي هي نقيضها لكونهما للتكثير، وكون ربّ للتقليل، أو على الاستفهامية؛ لأنها مثلها في اللفظ، وحمل "كيت وذيت" على الجمل المكنى عنها بهما، وهي تشبه مبني الأصل على ما عرف.[غاية التحقيق: ١٩٥]

منصوب: نحو: كم درهمًا عندك؟ وكم رجلاً ضربت؟ فــ"كم" مبتدأ ومميزها مبتدأ ثانٍ، و"منصوبٌ" خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول.[غاية التحقيق: ١٩٥]

مفردٌ: لأنه للعدد، فجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح.(متوسط)

والخبرية: أي مميز "كم" الخبرية بحذف المضاف، وإلا لم يصح الحمل. **مجرورٌ**: أما كونه مجرورًا فلكونه مضافًا إليه، وأما كونه مفردًا أو مجموعًا فلكونه للعدد، وجواز كون مميز الأعداد مفردًا أو مجموعًا.(متوسط)

مفرد: تارةً، نحو: كم رجل عندي. **ومجموع**: مرةً أخرى، نحو: كم رجال عندي. **فيهما**: أي وقد تدخل "من" في مميز "كم" الاستفهامية والخبرية نحو: كم من رجل ضربت؟ ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ (الأعراف:٤) (متوسط)

ولهما [أي لــ "كم " الاستفهامية والخبرية] **صدر الكلام**: لأن الاستفهامية يتضمن الاستفهام، والخبرية يتضمن معنى الإنشاء في التكثير كما أن "ربّ" يتضمن الإنشاء في التقليل، أو للحمل على الاستفهامية.[غاية التحقيق: ١٩٦]

وكلاهما: أي كل واحد من "كم" الاستفهامية، و"كم" الخبرية يقع مرفوعًا أي مبتدأ وخبرًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، ولم يقع فاعلاً لاقتضائهما صدر الكلام، وعدم وقوع الفاعل صدر الكلام.(متوسط)

فكلُّ ما بعده فعلٌ غير مشتغل عنهُ بضميره، كَانَ منصُوبًا معمولاً على حَسبه، وكل ما قبله حرفُ جرٍّ **أو مضافٌ فمجرورٌ**، **وإلّا فمرفوعٌ** مبتدأ إن لم يكن ظرفا، وخبرٌ إن كانَ ظرفاً، **وكذلكَ أسماءُ** الاستفهام والشرط. **وفي مثل:**

أي غير معرض عن كم - أو بمتعلقه - وجوبًا - أي على حسب العوامل - نحو: بكم درهما اشتريت - أي كم الاستفهامي والخبري

كم عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ؟

فكلّ ما بعده: إشارة إلى مواضع كونهما منصوبين، أي كل موضعٍ يكون ما بعد "كم" فعل غير مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، كان في محل النصب بذلك الفعل حسب ما يقتضيه العامل، يعني: إذا اقتضى مفعولا به كان مفعولاً به نحو: كم رجلًا ضربت؟ وكم رجلٍ ملكت، وإن اقتضى مفعولاً مطلقًا كان مفعولاً مطلقًا نحو: كم ضربة ضربت؟ وكم ضربةٍ ضربت. وإن اقتضى ظرفًا كان ظرفًا نحو: كم يومًا صمت؟ وكم يوم صمت.(متوسط)

أو مضاف: نحو: كم غلام رجل ضربت؟ **فمجرورٌ:** إشارة إلى مواضع كونهما مجرورين، وهي كل موضعٍ قبله حرف جر، أو اسم مضاف إليه فيه نحو: بكم رجلاً مررت؟ وبكم رجل مررت، وغلام كم رجلاً ضربت؟ وغلام كم رجل ضربت.(متوسط) **وإلا فمرفوعٌ:** إشارة إلى مواضع كونهما مرفوعين، ومعناه أنه إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر، ولا قبله حرف جر، ولا اسم مضاف إليه، فـ"كم" مرفوع في ذلك المواضع بأنه مبتدأ وإن لم يكن ظرفًا نحو: كم رجلاً إخوتك؟ وكم رجل قام؟ وخبر مبتدأ إن كان ظرفًا نحو: كم يومًا سفرك؟ ويعلم كونه ظرفًا بالمميز، فإن كان المميز ظرفًا كان "كم" ظرفًا، وإلا فلا.(متوسط)

وكذلك أسماءُ: أي إعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو: "من وما" استفهاميين وشرطيين مثل إعراب "كم"، فإن كان بعدهما فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر كان محلهما النصب؛ بأنهما مفعولان له نحو: من ضربت؟ ومن تضرب أضرب، وإن كان قبلهما حرف جرٍ أو اسم مضاف، فمحلهما الجر نحو: بمن مررت؟ وبمن تمرَ أمر، وغلام من ضربت؟ وغلام من تضربه أضربه، وإن لم يكن بعدهما فعل شأنه ما ذكرناه، ولا قبلهما حرف جر، ولا اسم مضاف، ففي محل الرفع بالابتداء نحو: من ضربته؟ ومن تضربه أضربه، ومن قام؟(متوسط)

وفي مثل: أي فيما يحتمل الاستفهام، والخبر، وذكر المميز، وحذفه.

كم عمّةٍ لك: البيت للفرزدق يهجو جريرًا، وتمامه:

فَدْعاء قد حلبت عليّ عشاري

"الفدعاء" المعوّجة الرسغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم، بمعنى أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو هذا خلقة لها نسبتها إلى سوء الخلقة، وإنما عدّي "حلبت" بعلى؛ لتضمنه معنى ثقلت أي كنت كارهًا لخدمتها مستنكفًا منها، فخدمتني على كره مني. واختار من أنواع خدمتها الحلب؛ لأنه خدمة المواشي، وهي أبلغ في الذم =

ثلاثةُ أوجُهٍ، وقد يُحذف في مثل: **كم مالُكَ؟ وكم ضربْتَ**.

مميز كم إذا دل عليه دليل

الظروفُ: منها ما **قطِعَ عنِ الإضافة كــ"قبل وبعدُ"، وأجري** مجراهُ **"لا غيرُ**، وليس غير، وحَسْبُ". ومنها **"حيثُ"، ولا يضاف إلا إلى الجُملة في الأكثرِ**. ومنها **"إذا"**،

المعدودة من المبنيات — أي من الظروف المبنية

وهي **للمُستقبل**، وفيها معنى الشرط، ولذلك **اختير بعدها الفعل** . . . .

أي لاستعمال إذا في الشرط

= من خدمة الأناسي، والعشار جمع عشراء، وهي التي أتى على حملها عشرة أشهر، واختارها؛ لأنها تتأذى من الحلب، ولا تطيع بسهولة، ففي حلبها زيادة مشقة، وفي ذكر عمته وخالته إشارة إلى رذالة طرفي أبيه وأمه. فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم والاستهزاء، كأنه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته، فسأل عنها. وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق، أي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري، وإذا حذفت المميز أي كم مرة أو كم حلبة على التهكم، أو كم مرة أو كم حلبة على التكثير، فارتفاع عمة على الابتداء، ومصححه توصيفه بقوله "لك"، وخبره قد حلبت، و"كم" استفهامية كانت أو خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب؛ لأن الفعل الواقع بعدها مسلّط عليها تسلط الظرفية أو المصدرية، فإذا رفعت "عمة" رفعت "خالة" و"فدعاء"، وإذا نصبتها نصبتهما، وإذا خفضتها خفضتهما، وذلك واضح.[فوائد ضيائية: ٢٤٣]

ثلاثة أوجهٍ: النصب على أن "كم" استفهامية، والجر على أنها خبرية، والرفع على الابتداء وحذف مميز "كم".

كم مالك: مثال حذف مميز "كم" الاستفهامية أي كم درهما لك؟ **وكم ضربت**: مثال حذف مميز "كم" الخبرية أي كم مرة ضربت. **عن الإضافة**: المعنوية المقصودة بحذف المضاف إليه. **كقبل وبعد**: [تقول: "جئتك من قبلُ" بضم اللام، و"من بعدُ" بضم الدال] وإنما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الإضافة، وشبه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه. **وأجري**: [مجرى الظروف المقطوع عن الإضافة] في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم.

لا غير إلخ: [تقول: جاءني زيدٌ لا غير، أو ليس غير، أو حسب] وإن لم يكن "غير" من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الإبهام الذي فيه.[فوائد ضيائية: ٢٤٤] **حيث**: نحو: أجلس حيث جلس زيد، أو حيث زيد جالس.

ولا يضاف: و"لا يضاف" مضارع مجهول، والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد إلى حيث، و"إلا" حرف استثناء، "إلى الجملة" متعلق بــ"لا يضاف"، والاستثناء مفرغ، وتقديره: ولا يضاف "حيث" إلى شيء إلا إلى جملة، "في الأكثر" متعلق به. **إلى الجملة**: لأنه موضوع لمكان يقع فيه النسبة. **في الأكثر**: وإنما قال في الأكثر؛ لأنه قد يضاف إلى المفرد كقوله: أما ترى حيث سهيل طالعًا، فالقياس إعراب "حيث" حينئذ في الأكثر.

إذا: زمانيةً كانت أو مكانيةً. **للمستقبل**: نحو: إذا يقوم زيد، وإذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل، نحو: إذا قام زيد أي يقوم. **اختير بعدها الفعل**: أي قيل بأولوية الفعل بعدها؛ إذ الشرط يقتضي الفعل، لكنه لما كان غير وضعي فيه لم يجب، بل يجعل مختارًا، ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية.[هندي: ١٣٤]

وقد تكون للمُفاجَأةِ، فيلزمُ المبتدأ **بعدها**. ومنها "إذ" **للمَاضِي**، ويقعُ بعدَها **الجُملتانِ**. **ومنها** "أين وأنَّى" للمَكانِ استفهَامًا وشرطًا، **و"متى"** للزمان **فيهما**، **و"أيّان"** للزمان استفهامًا، و"كيف" للحال **استفهامًا**. **و"مذ ومنذ"** بمعنى أوّل المُدّة، فيليهما **المفردُ**

وقد تكون: و"قد" للتقليل، "تكون" مضارع معروف، والمستتر فيه اسمه عائد إلى إذا، "للمفاجأة" خبره، "فيلزم المبتدأ بعدها" فعل وفاعل ومفعول فيه عطف على قوله: "قد تكون"، ومعنى "يلزم" يغلب، وكأنه جعل الغالب في الاستعمال بمنـزلة اللازم، والقليل كالعدم.[حل التركيب: ٥٢] **للمفاجأة:** أي لوجود الشيء فجاءة أي بغتة يعني "يكايك" المفاجأة والفجاء مصدرٌ مهموز اللام من باب المفاعلة، معناه **"کسے را ناگاه گرفتن"**، والفجاء بالمد **"ناگاه رسیدن"** من باب فتح، وسمع.[غاية التحقيق: ١٩٩] **بعدها:** أي بعد إذا للمفاجأة نحو: خرجت فإذا زيد بالباب.

للماضي: نحو: جئت إذ قام زيد، وإذا دخلت على المستقبل يجعله بمعنى الماضي، نحو: جئت إذ يقوم زيد أي قام.

الجملتان: أي الجملة الفعلية والاسمية نحو: إذ قام زيد وإذ زيدٌ قام. **ومنها:** أي ومن الظروف المبنية "أين وأنى"، وهما للمكان سواء كان للاستفهام أو للشرط نحو: أين زيد؟ وأين تكن أكن، وأنى زيد؟ وأنى تقعد؛ أقعد لتضمنهما حرف الاستفهام أو حرف الشرط.(متوسط) **ومتى:** أي متى لظرف الزمان في الاستفهام نحو: متى القتال؟ وفي الشرط نحو: متى تأتني أكرمك، والفرق بين "متى" الشرطية و"إذا" الشرطية أن "متى" للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه، وإذا للزمان المعيّن ولما يتحقق وقوعه، فلهذا لا يقال: آتيك متى احمرّ البسر، ويقال: آتيك إذا احمرّ البسر، ويُبنى "متى"؛ لتضمنه حرف الاستفهام أو حرف الشرط.

فيهما: أي في الشرط، والاستفهام نحو: متى القتال؟ ومتى تخرج أخرج. **وأيّان:** أي ومن الظروف المبنية "أيّان"، وهو لظرف الزمان في الاستفهام كقوله: أيان يوم الدين؟ وبُني "أيان" لتضمنه همزة الاستفهام، وهو من ظروف الزمان عنده؛ لأنه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال.(متوسط) **استفهامًا:** أي وقت استفهام، أو من حيث الاستفهام، أو حال كون الحال ذات استفهام، وإنما عد "كيف" في الظروف؛ لأنه بمعنى "على أيّ حال" و"الجار والمجرور" و"الظرف" متقاربان، وكونه ظرفًا مذهب الأخفش، وعند سيبويه اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ وإنما بُني لتضمن حرف الاستفهام.[هندي: ١٣٥]

ومذ ومنذ: وإنما قدم "مذ" مع كونه فرعًا لمنذ؛ لأن "مذ" مقصور منه؛ لكونه أخف من "منذ". وإنما بنيا لتضمن معنى الإضافة؛ لأن معنى "مذ يوم الجمعة" أول المدة، ومعنى "مذ يومان" جميعُ المدة، أو للتشبيه بالغايات في القطع من إضافة المنوية إلا أنهما لم تجيئا إلا مبنيين؛ لأنهما أبدا مقطوعان عن الإضافة المنوية بخلاف الغايات، أو للحمل على "مذ ومنذ" الحرفين.[غاية التحقيق: ٢٠٠]

المفرد: لا المثنى والمجموع؛ لأن أول المدة أمر واحد، لا يكون لشيئين أو أشياء نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي أول مدة عدم رؤيتي يومُ الجمعة، وقلّ المثنى بعدهما نحو: ما رأيته مذ اليومان الذان صاحبنا فيهما.[هندي: ١٣٥]

المعرفةُ، وبمعنى الجميع فيليهما المقصودُ **بالعددِ**، وقد يقعُ المصدر أو الفعل، أو "**أنّ**" فيقدرُ **زمانٌ مضافٌ**، وهو مبتدأ وخبرُه ما بعده، خلافًا **للزجّاجِ**. ومنها "**لدى**، **ولَدُنْ**، وقدْ جاء لَدْنِ ولَدِنْ، ولُدْنِ ولَدْ، ولُدْ ولَدُ". ومنها "**قطُّ**" **للمَاضِي المنفِي**، و"**عوْضُ**" للمُستقبل **المنفي**. والظُروفُ المضَافةُ **إلى الجملة** و"**إذ**" **يجوز** بناؤهَا على الفتح،

للتقليل — أي من الظروف المبنية — نحو: يومئذٍ — للخفة

المعرفة: الواقعة خبرًا منهما؛ لأن الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معلوم، فلا فائدة في ذكره، فلابد من التعيين ليفيد، والمعرفة هو الأصل في ذلك، وقلّ المنكر بعدهما نحو: مارأيته مذ يوم لقيتني لحصول التعيين، وهو المقصود.[هندي: ١٣٥] **بالعدد**: معرفةً كانت أو نكرة، أي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد، أي المدة التي قصدت هي مع عدد، فالباء بمعنى "مع" حتى لو كان المقصود أن جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان قيل: ما رأيته مذ يومان، أي جميع مدة عدم رؤيتي يومان، وذلك؛ لأنه لما قصد بيان جميع المدة لابد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد.[غاية التحقيق: ٢٠١] **أنّ**: المثقلة بعدهما نحو: ما فرحت مذ ذهابك، وما فرحت مذ ذهبت، وما فرحت مذ أنك ذاهب.[غاية التحقيق: ٢٠١]

زمان مضافٌ: لصحة الحمل، فكان التقدير في "ما فرحت مذ ذهابك": مذ زمان ذهابك بمعنى أول مدة عدم الفرح زمان ذهابك، وفي "ما فرحت مذ أنك ذاهب" مذ زمان ذهبت بإضافة الزمان إلى الجملة، نحو: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ (الأنعام:٧٣) [غاية التحقيق: ٢٠١] **للزجّاج**: فإنه يجعل ما بعدهما مبتدأ، وهما خبران مقدمان أي يوم الجمعة أول المدة، ويومان جميع المدة؛ لأنهما نكرتان، وما بعدهما معرفة أو نكرة مخصصة بتقديم الحكم، والجواب ما ذكرنا من التأويل بالمعرفة.[غاية التحقيق: ٢٠١] **لدى ولدن**: وإنما بنيت لدى ولدن؛ لأن من لغاتهما "لد" الذي وضعه وضع الحرف، ثم حمل عليه أخواته.(متوسط)

قطّ: بفتح القاف وضم الطاء المشددة، وفيها لغات، وهي قُطُّ بضم القاف والطاء المشددة المضمومة، وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة، وقُطَّ بضم القاف وفتح الطاء المشددة، وقَطُ بفتح القاف وضم الطاء المخففة، وقُطْ بضم القاف والطاء المخففة المضمومة.[غاية التحقيق: ٢٠٢] **للمَاضِي المنفي**: عمومًا، فمعنى ما رأيته قط: ما رأيته في جميع الأزمنة الماضية. **وعوض**: وبنيا أي "قط وعوض" لتضمنهما معنى "في"، واختصا بالبناء من سائر الظروف لعدم ظهور "في" فيهما فتضمنا "في" أو لتضمنهما لام التعريف.(متوسط)

المنفي: عمومًا نحو: لا أراه عوض، أي في جميع الأزمنة المستقبلة. **إلى الجملة**: الفعلية الخبرية، نحو: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾، و﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (المائدة:١١٩) **يجوز**: ويعلم من قوله: "يجوز" أنه يجوز إعرابها أيضًا؛ لكونها اسمًا مستحقا للإعراب، ولا يجب اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه.(متوسط)

وكذلك "مثل" و"**غير**"معَ ما، وأنْ، وأنّ.

أي مقرونا مع

المعرفة، والنكرةُ

المعرفة: ما **وُضِعَ** لشيءٍ **بعينه**، وهي: المضمرات، والأعلام، **والمبهماتُ**، وما عرّفَ **باللام** أو النداءِ، والمضافُ إلى أحدهَا **معنًى**. **العَلمُ**: ما وضِعَ **لشيءٍ بعينه غير متناول** غيرَه

وكذلك: [أي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح] يعني إذا أضيف "مثل وغير" إلى "ما" أو إلى "أن" المخففة، أو إلى "أن" المثقلة يجوز بناءهما على الفتح مثل الظروف المذكورة ﴿مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات:٢٣) [غاية التحقيق: ٢٠٣] **مثل وغير**: وإنما بنيا لإضافتهما إلى الجملة صورة، وشبههما بالظروف للإبهام، والاحتياج إلى المضاف إليه لرفع الإبهام، وإنما ذكر بناءهما في بحث بناء الظروف وإن لم يكونا من الظروف ضمنًا لكونهما مشابهتين بالظروف.[غاية التحقيق: ٢٠٣]

المعرفة والنكرة: [أي هذا باب في بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم] ثم لما قسم الاسم أولاً إلى المعرب والمبني، وبين أحكام قسميه شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعين أو غير معين، فقال: "المعرفة والنكرة".**وضع**: بوضع جزئي كالأعلام، والمضمرات، والمبهمات، أو بوضع كلي كالمعرف باللام، والإضافة، والنداء.[هندي: ١٣٧] **بعينه**: أي بشيء معين، واحترز به عن النكرة، والتعيين باعتبار وقوعه على شيء معين في التركيب، فيدخل المضمرات، والمبهمات مع كونها كليات الوضع لكونها جزئية الاستعمال.[هندي: ١٣٧]

والمبهمات: أي الموصولات، وأسماء الإشارة نحو: "هذا، والذي" وإنما سمّيا مبهمين؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى مشار إليه مبهم عند المخاطب عند النطق به؛ لأن بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن يكون مشارًا إليها، وكذا الموصول بغير الصلة مبهم عند المخاطب، ولم يقولوا للضمير الغائب مبهم؛ لأن ما يعود إليه مقدم، فلا يكون مبهمًا عند المخاطب عند النطق به، وكذا ذو اللام العهدية.[رضي: ٣٢١/٣] **باللام**: العهدية، والجنسية، والاستغراقية نحو: الرجل، والغلام. **معنًى**: مفعول مطلق بحذف المضاف أي إضافة معنوية، وفيه احتراز عن المضاف إلى أحد المعارف الأربع المذكورة إضافة لفظية، فإنها لا تفيد تعريفًا.[غاية التحقيق: ٢٠٤]

العلم: وإنما خص العلم بالذكر في التعريف من بين سائر المعارف؛ لأن المضمرات والمبهمات والمضاف بيّن تعريفاها قبل، والمعرف باللام مستغن عن التعريف، فلا جرم خص العلَم بذكر التعريف.[غاية التحقيق: ٢٠٥]

لشيءٍ بعينه: المراد بشيء بعينه أعم من أن يكون فردًا كـ"زيد"، أو جنسًا كـ"أسامة"، أو عينًا كـ"زيد"، أو معنى كـ"نجار"، وخباث، إنسانًا كما مرَّ، أو غيره كـ"أعوج" علَمًا لفرس لبني هلال.[غاية التحقيق: ٢٠٥]

غير متناول: [فرداً أو جنساً في شيء من التركيب] يخرج سائر المعارف؛ لأن المبهمات، والمضمرات، وذو، =

بوضعٍ واحد. وأعرفُها المضمر المتكلمُ، **ثم المخاطبُ.** النكرةُ: ما وُضِعَ لشيءٍ **لا بعينه.**

أسمَاءُ العدد: ما وُضِع لكميَّةِ **آحاد الأشيآءِ.** أصُوْلُها اثنتا عشرةَ كلمةً: واحِدٌ إلى عشرةٍ، ومائةٌ، وألفٌ، **تقول:** واحدٌ اثنان، واحدة اثنتان **وثنتانِ**، وثلاثةٌ إلى عشرةٍ، **وثلاثٌ** إلى عشَرٍ، **وأحدَ عشر** اثنا عشر، **إحدى عشرة** اثْنَتَا عَشَرَةَ وثنتا عشرةَ، وثلاثة عَشَر

(للمذكر، للمؤنث، للمؤنث، للمذكر، للمذكر، للمؤنث)

= واللام وضعها الواضع لتطلق على أي معين يراد، بخلاف العلم فإن واضعه لايضعه إلا لمسمى معين، ولا نظر له إلى تناوله معينًا آخر كما في سائر المعارف.[كذا في رضي: ٣/٣٢٦]

بوضع: متعلق بـــ"متناول" أي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد، بل إن تناول كالأعلام المشتركة، فإنما يتناول بوضع آخر أي بتسمية أخرى لا بالتسمية الأولى كما إذا سمي شخص بزيد، ثم سمي به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعيّنين، لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف كما تبين.[رضي: ٣/٣٢٦] **واحد:** لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف نحو: "زيد" إذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر؛ لأنه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره أيضًا، لكنه يتناول غيره بأوضاع كثيرة لا بوضع واحد، فيصدق عليه أنه غير متناول غيره بوضع واحد.[غاية التحقيق: ٢٠٥] **وأعرفها:** أي أعرف المعارف أي أكملها تعريفًا.

ثم المخاطب: نحو: "أنت" لاستحالة الاشتباه في ضمير المتكلم، وقلته في المضمر المخاطب؛ إذ الخطاب في الغالب لمعين.[غاية التحقيق: ٢٠٥] **لا بعينه:** أي لشيء غير معين من غير أن ينظر فيه الوضع لمعين بوضع جزئي أو كلي نحو: رجل وفرس. **أسماء العدد:** لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين، شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية، وعدم الكمية.[غاية التحقيق: ٢٠٦] **آحاد الأشيآءِ:** الأحاد جمع أحد، وهو الفرد، أي أسماء العدد: أسماء وضعت لتدل على مقدار أفراد الأشياء أي على مقدار المعدودات.

تقول: أي تقول أنت في الأعداد مفردة، ومركبة، ومعطوفة. **وثنتان:** وهذا جار على الأصل، والقياس بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث، وهذه الأعداد وما بعدها موقوفة؛ لأنها مذكورة على طريق التعداد.

وثلاثٌ: للمؤنث، وهو غير جار على الأصل، والقياس بالتاء في المؤنث، وإنما ألحق في المذكر لتأويله بالجماعة؛ لأن مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة، فبالحري أن يأول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله، وتركها في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر، ولم يعكس؛ لأن المذكر سابق، فاحتيج إلى تأنيثه أولاً.[غاية التحقيق: ٢٠٧]

واحَدَ عشر: ثم لما فرغ عن بيان العدد المفرد، شرع في بيان العدد المركب. **إحدى عشرة إلخ:** للمؤنث، وهذا جار على الأصل، والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتأنيثهما في المؤنث.[غاية التحقيق: ٢٠٨]

إلى تسعَةَ عشرَ، وثلاث عشرةَ إلى **تسع عشرةَ**، **وتميمٌ تكسّر** الشينَ في المؤنثِ. وعشرُون **وأخواتُها** فيهمَا. **وأحدٌ وعشرون**، وإحدى وعشرون، **ثم بالعطف** بلفظ ما تقدّم إلى تسعَةٍ وتسعين. ومائة، وألف، مائتان، وألفانِ **فيهما** ثمّ بالعطف **على ما تقدم**.

(للمؤنث — أي شين العشرة المركبة مع غيره — للمذكر — المذكر والمؤنث وصفًا)

تسع عشرة: للمؤنث يعني بإسقاط التاء من العشرة وإثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث، أي بتأنيث الجزء الأول وتذكير الثاني في المذكر، وتذكير الجزء الأول وتأنيث الثاني في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف تقليلاً، بخلاف الأصل، والنيف بالتشديد والتخفيف، هو الزيادة أو كل ما زاد على العقد، فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني.[غاية التحقيق: ٢٠٧] **وتميمٌ تكسّر**: تحرزًا عن توالي أربعة فتحات في إحدى عشرة، وثنتا عشرة، أو خمسٍ في ثلث عشرة إلى تسع عشرة. وأما الحجاز، فتسكنها تحرزًا عن توالي أربع متحركات مع ثقل التركيب؛ لأن السكون أخف من الفتح، وهذه الجملة معترضة.[هندي: ١٤٠]
وأخواتها: بكسر التاء؛ لأنه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلاً بمفعولية القول وهي ثلثون وأربعون وخمسون إلى تسعين. [فوائد ضيائية: ٢٥٥] ويحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي وأخواتها مثلها، والجملة معترضة.[غاية التحقيق: ٢٠٨] **وأحدٌ وعشرون**: أي تقول في "أحد وعشرون" بترك التأنيث في المذكر إذا زاد على عشرين، فأحدٌ وعشرون تقول، والرفع على الحكاية.[هندي: ١٤١]
ثم بالعطف: أي تأخذ أحادًا من واحد إلى عشرة على ما عرفت من غير تغير، وتعطف عليه عقود العشرات، فتقول: اثنان وعشرون رجلاً، واثنتان وعشرون امرأة إلى تسعة وتسعين رجلاً، وتسع وتسعين امرأة، وإنما لم يركب الأحاد بدون العطف مع العشرات في العشرين وأخواتها، كما ركب الأحاد مع العشرة؛ لأن الواو والياء في عشرين وأخواتها علامة للإعراب، والتركيب موجب للبناء، فالجمع بينهما متعذر.(متوسط)
فيهما: أي تقول في المذكر والمؤنث: مائة، ومائتان، وألف، وألفان من غير تغير، نحو: مائة رجل، ومائة امرأة، وألف رجل، وألف امرأة.(متوسط) **على ما تقدم**: أي إذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد إلى تسعة وتسعين، وتعطفه على مائة، فتقول: مائة وخمس نسوة، هكذا تستعمل ما دون مائة على ما عرفت إلى أن تصل إلى مائتين، ثم تستعمل ما دون المائة على ما عرفت، وتعطفه على مائتين، وهكذا إلى الألف، وإذا وصلت إلى الألف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت دون المائة، وعلى ما عرفت تعطف المائة على الألف، وما دون المائة على المائة، فتقول: ألف ومائة وأحد وعشرون رجلاً، وألف ومائة وإحدى وعشرون امرأة، و لم يجر هذه القاعدة في التواريخ؛ لأن الغرض منها معرفة الأقل لكون الأكثر معلومًا.(متوسط) [فتقول في التاريخ أربع عشرة وأربع مائة وألف ١٤١٤هـ].

وفي ثمانِي عشرة **فتح الياء**، وَجاز إسكانُهَا، وشُذَّ **حذفها بفتح النّون**. ومميّز الثلاثةِ إلى العشرة **مخفوضٌ** مجموعٌ، لفظًا أو معنًى **إلا في ثلثمائةٍ** إلى تسعمائةٍ، وكان **قياسُها مِئاتٍ**، أو مِئِين. ومميز أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعِينَ **منصوبٌ مفردٌ. ومميّز مائةٍ** وألف وتثنيتِهما، وجمعه مخفوضٌ مفردٌ. وإذا كانَ المعدودُ مؤنثًا **واللفظُ مذكر، أو بالعكسِ**، . . . .

(أي الياء تخفيفا — مبتدأ — وما زاد عليها — خبر — كثلثة رجال — كتسعة رهط — مبتدأ — خبر — مبتدأ)

فتح الياء: لبناء صدور الأعداد المركبة على الفتح كـ ثلاثة عشر، وفتح الياء مبتدأ مقدم الخبر.

حذفها: أي الياء قولاً بكمال التخفيف. **بفتح النون**: وإنما فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة أخواته من انفتاح الصدور، ويجوز حذف الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء.[غاية التحقيق: ٢٠٩]

مخفوضٌ: [بالإضافة أي بإضافة الأعداد إلى المميزات] لئلا يكون المميز الذي هو موصوف مقصود معنى بالنصب على صورة الفضلات.[هندي: ١٤٢] **إلا في ثلثمائة**: [مستثنى مفرغ، أي مخفوض مجموع في جميع المواضع إلا في ثلثمائة، وما زاد على ذلك] فإن مميز الثلاث إلى التسع في ثلثمائة إلى تسعمائة، وهو لفظ "المائة" مخفوض مفرد، ولم تستعمل عشر مائة استغناء بلفظ ألف.[غاية التحقيق: ٢١٠] **قياسُها**: قياس المائة المضاف إليها ثلثٌ إلى تسع. **مئاتٍ**: كان القياس أن يضاف إلى مئين إن أريد المذكر العاقل، وإلى مئات إن أريد غير المذكر العاقل، وإنما جوز إضافتها إلى لفظ "المائة" لوجود الكثرة فيها، فاشتبهت الجمع.(متوسط)

منصوبٌ مفرد: أما النصب فلامتناع الإضافة، أما في أحد عشر إلى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلاثة أشياء مع الامتزاج المعنوي لمكان الإضافة إلى المفسر، بخلاف نحو: أحد عشرك، فإنه تركيب أربعة أشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي من الإضافة إلى المفرد. وأما في عشرين وما زاد عليه إلى تسعة وتسعين، فلا مساغ لكل من حذف النون، وإثباتها بناء على أصالتها، وشبهها بنون الجمع، وأما الإفراد فلكونه الأصل، وحصول غرض التفسير به، فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة.[هندي: ١٤٣]

مميّز مائةٍ: أي مميز المائة والألف، ومميز تثنية المائة والألف، ومميزجمع الألف مخفوضٌ لإضافتها إليه، ومفرد لحصول الغرض به، وإنما لم يقل: وجمعهما كما قال: وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة، فلا يقال: ثلاث مئات إلى تسع مئات، بخلاف التثنية فإنه يقال: مائتا رجل.(متوسط) **واللفظ مذكر**: نحو: عندي ثلاثة أشخاص من النساء، أو ثلاث أشخاص منهنّ، وقوله: "واللفظ" إلى آخره عطف على اسم كان، وخبره من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد.[هندي: ١٤٣] **أو بالعكس**: أي إذا كان الأمر بعكس ما ذكرنا بأن كان المعدود مذكرا، واللفظ مؤنثا نحو: عندي ثلاثة نفوس من الرجال، أو ثلثة نفوس منهم.[هندي: ١٤٣]

فوجهان. ولا يُميَّزُ "واحد واثنان" استغناءً بلفظِ **التمييز عنهما** مثل: "رجلٌ، **ورَجُلَانِ" لإفادة النصّ** المقصودَ **بالعدد.** وتقولُ في المفرد من **المتعدّدِ** باعتبار **تصييره:** (أي الواحد) **الثاني والثانية إلى العَاشر والعَاشرة لا غَيرُ،** . . . .

فوجهان: أي ففي العدد وجهان: اعتبار التذكير، واعتبارُ التأنيث عملاً بالاعتبارين، فتقول: عندي ثلاثة أشخاص من النساء اعتبارًا باللفظ، وثلاث أشخاص منهن اعتبارًا بالمعنى، وكذا تقول: عندي ثلاثة نفوس من الرجال اعتبارًا بالمعنى، وثلاث نفوس منهم اعتبارًا باللفظ، لكن اعتبار اللفظ أولى؛ لأن نظر النحوي إلى اللفظ.[غاية التحقيق: ٢١١] **لا يُميَّز:** أي لا يذكر لـــ"واحدٌ" واثنانٌ" تمييز بعدهما.

التمييز: أي تمييز كل واحد منهما مثل: رجل ورجلان مثلاً. **عنهما:** [أي عن ذلك الواحد والاثنين، يعني أن ذكر التمييز بعدهما يستغني ذلك التمييز عن ذكرهما] أي عن ذكر الواحد والاثنين، متعلق به أيضًا، هذا على الوجه الأول، وعلى الثاني "بلفظ تمييزه" مفعول ما لم يسم فاعله بفعل مقدر، و"عنهما" متعلق به، وتقديره: استغناء بلفظ تمييزه عنهما استغناء.[حل التركيب: ٥٥]

ورجُلان: فإن ذكرهما بعد الواحد والاثنين مستغن عن ذكرهما. **لإفادة النصّ:** أي لإفادة ما هو تمييزهما، أي تمييز الواحد والاثنين، مثل: رجل ورجلان مثلاً. **بالعدد:** من المفرد الواحد في مميز الواحد، والاثنين في مميز الاثنين، فلاحاجة إلى العدد لحصول المقصود به بلفظ التمييز، فلو ذكر معه لكان ضائعًا.[هندي: ١٤٤]

المتعدّد: أي في استعمال العدد في أحد المعدودات. **تصييره:** أي باعتبار تصيير ذلك المفرد عددًا أنقص من عدده عددًا زائدًا عليه بواحد.[غاية التحقيق: ٢١٢] [مجرور بالإضافة وهو مصدر بمعنى الجعل، مضاف إلى الفاعل، و"ه" ضمير يرجع إلى المفرد، وكلا مفعوليه محذوفان أي جعل المفرد العدد الأقل بصفةٍ، و"الثاني" مبتدأ محذوف خبره، وهذه الجملة مقولة القول، و"الثانية" عطف عليه "وإلى العاشر" متعلق بتقول أو بمقدر، وهو حال عن فاعل تقول، أو عن مفعوله.(حل التركيب: ٥٥)] **الثاني:** مقول تقول أي تقول "الثاني" في المذكر، أي ثاني الأول أي مصير الأول اثنين، يعني دوکنندہ کی.[غاية التحقيق: ٢١٢]

والثانية: [في المؤنث أي ثانية الأولى أي مصيرة الأولى اثنين] وإنما بدأ بالثاني والثانية دون الأول والأولى؛ لأنه لا عدد أنقص من الواحد حتى يصيره واحدًا.[غاية التحقيق: ٢١٢] **العاشر:** في المذكر أي عاشر التسعة أي مصير التسعة عشرة يعني دہ کنندہ. **والعاشرة:** في المؤنث أي عاشرة التسع أي مصير التسع عشرًا.

لا غيرُ: أي لا تقول غير ذلك، فغير مبني على الضم؛ لأن ما قبل الثاني والثانية هو الأول والأولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو أحد عشر فصاعدًا، ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه.[هندي: ١٤٤]

وباعتبار حَالِه: الأول والثاني والأولى **والثانية** إلى العَاشِر والعَاشرة، **والحادي عشَر والحَادِيَة عَشرة**، والثاني عشر والثانية عَشرة إلى التاسع عشر والتاسِعَة عشرة، **ومن ثَمّ قيلَ** في الأوّل: **ثالث اثنين** أي مصيرهُما **ثلاثةً** من ثلثـــتُهما، **وفي الثاني: ثالثُ ثلاثةٍ أي أحدُها، وتقول: حادي عشر** أحدَ عشر **على الثاني خاصّةً، وإنْ شئتَ** قلتَ: حَادِي **أحد عشرَ** إلى تاسع تسعة عشر، **فتعرب** الأول.
الجزء

وباعتبار حاله: أي وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعدد، أي باعتبار أنه واحد من المتعدد متصف بأنه ثان، أو ثالث، أو غير ذلك.[غاية التحقيق: ٢١٢] **والثانية:** يعني يكم، ودوم إلى العاشر في المذكر، والعاشرة في المؤنث يعني دهم، وكلمة "إلى" إسقاطية معناه: ما زاد عليها من المفردات.[غاية التحقيق: ٢١٣]
والحادي عشر: عطف على الأول لا على العاشر، وإلا يلزم تعدُد الغاية أي وتقول باعتبار حاله في ما زاد على العشرة من المركبات: الحادي عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعني يازدهم.[غاية التحقيق: ٢١٣]
والحادية عشرة: في المؤنث بتأنيث الجزئين. **ومن ثّم قيل:** أي لأجل أنه تجري في الواحد من المتعدد الاعتباران، أي اعتبار التصيير، واعتبار بيان الحال.[غاية التحقيق: ٢١٣]
ثالث اثنين: بالإضافة إلى عدد أنقص منه بدرجة إضافة لفظية، ولا يجوز إضافة ما وضع للتصيير إلى عدد أنقص منه بدرجتين فصاعدا، ولا إلى عدد يساوي عدده، ولا إلى عدد فوقه.[غاية التحقيق: ٢١٣]
ثلاثةً: يعني *سويم كنندهَ* دو، وهو اسم فاعل من ثلثُهما، أي صيرت الاثنين ثلاثة *سه كروم* دو را، وهو من الثَّلْث بفتح الثاء، وهو تصييرُ الاثنين ثلاثة يعني سه *گردانيدن*.[غاية: ٢١٣] **وفي الثاني:** أي في الاعتبار الثاني، وهو اعتبار بيان الحال.[غاية التحقيق: ٢١٤] **ثالث ثلاثةٍ:** بالإضافة إلى عدد يساوي عدده.
أي أحدها: أي أحد الثلاثة المتأخرة بدرجتين، ويجوز أن يضاف إلى عدد فوقه، فيقال: ثالث أربعة أو خمسة فصاعدًا.[هندي: ١٤٥] **وتقول:** في إضافة ما زاد على العشرة مما صنع لبيان الحال.
حادي عشر: أي واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات يعني *يازدهم يازده*.[غاية: ٢١٤]
على الثاني: الاعتبار الثاني، وهو اعتبار بيان الحال. **خاصّةً:** حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة، أو مصدر لفعل محذوف، أي خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصًا، والجملة حال أو معترضة.[هندي: ١٤٥]
وإن شئت: أي إن شئت تقول هذا المعنى بعبارة أخرى. **أحد عشر:** بحذف الجزء الآخر من المضاف تخفيفًا.
فتعرب: لانتفاء التركيب الموجب للبناء، ويبنى الثاني لبقاء التركيب المقتضي للبناء.[غاية التحقيق: ٢١٤]

المذكر والمُؤنّثُ

المؤنّثُ: ما فيه **عَلَامةُ التأنيثِ لفظًا أو تقديرًا**، والمذكر **بخلافه**. وعلامةُ التأنيث: التاءُ، والألفُ مقصورةً أو ممدودةً، وهوَ حقيقيٌّ ولفظيٌّ، فالحقيقي **ما بإزائه** ذَكَر **مِن الحَيوان** كـ **امرأةٍ وناقةٍ**، **واللفظِيّ** (أي المؤنث) **بخلافه** (وهو الخلقي) كـ "ظلمةٍ وعَينٍ". وإذا أسنِد . . . . .

المذكر والمؤنث: لما وقع ذكر التذكير والتأنيث في باب العدد، جرّ إلى ذكر هذا التقسيم، أو شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث، وإنما قدم ذكر المذكر لأصالته.[غاية التحقيق: ٢١٤]

علامة التأنيث: وهي التاء التي تصير في الوقف هاء، والألف المقصورة والممدودة كما ذكر في المتن، وكذا الياء في نحو: "هذي، وتي" عند البعض، وإنما قدم المؤنث في البيان رومًا للاختصار ببيانه، وتعميم التذكير في كل ما يخالفه كتقديم الإعراب التقديري، وتعميم اللفظي في كل ماعداه، ويمكن أن يقال: إنما قدمه آخذًا في البيان من القريب، ولأن المؤنث وجودي؛ لأنه عبارة عما وجد فيه علامة التأنيث، والمذكر عدمي؛ لأنه عبارة عما لم يوجد فيه علامة التأنيث، والوجودي راجح على العدمي، فقدم ذلك ترجيحًا له على العدمي.[غاية التحقيق: ٢١٤]

لفظًا أو تقديرًا: هذا تقسيم علامة التأنيث، سواء كانت تلك العلامة ملفوظة أو مقدرة، فالملفوظة نحو: امرأة، وناقة، وغرفة، ونملة، وطلحة، وعلامة. والمقدرة نحو: دار، ونار، ونعل، وقدم، وشمس، وعين، وغيرها من المؤنثات السماعية، فإن التاء في مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها في التصغير.[غاية التحقيق: ٢١٤]

بخلافه: أي متلبس بمخالفة المؤنث، أي ما لم يوجد فيه علامة التأنيث، لا لفظًا ولا تقديرًا ولا حكمًا.

ما بإزائه: كلمة "ما" عبارة عن مؤنث أي مؤنث كان بإزائه أي بمقابلته.

من الحيوان: الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان أي ذكر كائن في جنس الحيوان، سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظًا أو لم يوجد، وإنما قال: "في الحيوان" احترازًا عن الأنثى من النخل؛ لأن بإزائه ذكرًا منها، وتأنيثه غير حقيقي، والمراد بالذكرهنا خلاف الأنثى لا قُبُلُ الرجل.[غاية التحقيق: ٢١٥]

كامرأة وناقة: إذ بإزائهما رجل وبعيرٌ. **واللفظيّ**: أي المؤنث اللفظي أي المنسوب إلى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه، حقيقة أو تقديرًا أو حكمًا بلا تأنيثٍ خلقي في معناه.[غاية التحقيق: ٢١٥]

بخلافه: أي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي ما ليس بإزائه ذكر في الحيوان، سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظًا أو لم يوجد.[غاية التحقيق: ٢١٥]

الفعلُ **إليه فالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيَارِ**، وحُكم ظاهر الجمع غير المذكر **السَّالِمِ مُطلقًا** حُكمُ ظاهرٍ **غير الحقيقي، وضميرُ العاقلينَ** غير المذكر السَّالِم: فعلَتْ وفعلوا، **والنساء والأيام**: فعلتْ وفعَلْنَ.

إليه: الضمير عائد إلى المؤنث إذا كان حقيقيا أو لفظيا مضمرًا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك: وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، أي إذا أسند إلى المؤنث الحقيقي مظهرًا أو مضمرًا، وإلى اللفظي مضمرًا ما لم يكن علمُ مذكر نحو: طلحة.[غاية التحقيق: ٢١٦]

فالتاء: مبتدأ محذوف الخبر، أي فالتاء واجبة في فعله المسند إليه نحو: حضرت المرأة، والمرأة حضرت، والشمس طلعت.[غاية التحقيق: ٢١٦] **وأنت**: أي في إسناد الفعل إلى ظاهر المؤنث اللفظي، واحترز به عن المضمر نحو: الشمس طلعت، فإن التاء فيه واجبة.[هندي: ١٤٧]

في ظاهرغير الحقيقي: أو ما في حكمه من مؤنثات البهائم كسار الناقة، أو سارت الناقة.

بالخيار: خبر لقوله: "أنت" أي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه أي بين تأنيثه وتذكيره؛ لأنه مؤنث باعتبار اللفظ، غير مؤنث باعتبار المعنى، فيجوز الوجهان اعتبارًا بالجهتين، وكذا المؤنث من البهائم مؤنث حقيقة غير مؤنث حكمًا؛ لأنه كالمذكر في عامة الأغراض غالبًا، فجاز فيه الوجهان، يقال: طلع الشمس، وطلعت الشمس، وإنما قال "في ظاهر غير الحقيقي" احترازًا عن مضمره نحو: الشمس طلعت، فإن التاء فيه واجبة لكمال الامتزاج كما مر.[غاية: ٢١٦] **السّالم**: سواء كان مكسرًا أو سالماً بالألف والتاء.[غاية التحقيق: ٢١٧] **مطلقًا**: أي سواء كان واحده مؤنثًا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات، أو مذكرًا حقيقيا كالرجال والجمال.[غاية التحقيق: ٢١٧]

غير الحقيقي: في جواز تذكير الفعل وتأنيثه نحو: جاء الرجال، وجاءت الرجال، قال الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ (الممتحنة:١٢) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ (يوسف:٣٠) و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ (الحجرات:١٤) [غاية التحقيق: ٢١٧]

وضمير العاقلين: أي إذا كان الفعل مسندًا إلى الضمير العائد إلى الجمع العاقل غير المذكر السالم "فعلت" نظرًا إلى كونه مسندًا إلى ضمير المؤنث، و"فعلوا" نظرًا إلى كونه مسندًا إلى ضمير جمع مذكر عاقل، وإنما قيد الجمع بالعاقل لغير المذكر السالم احترازًا عن نحو: الزيدون فعلوا، فإنه لم يجز أن يقال: الزيدون فعلت لما مر.(متوسط)

والنساء والأيام: أي إذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير جمع المؤنث العاقل كالنساء أو غيره كالعيون، أو إلى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو: الأيام، جاز إلحاق تاء التأنيث بالفعل نظرًا إلى كونه مسندًا إلى ضمير مؤنث، وإلحاق نون الجمع به نظرًا إلى كونه مسندًا إلى ضمير جمع مؤنث، تقول: النساء والعيون والأيام فعلتْ وفعلْنَ.(متوسط)

المثنّى: مالحِقَ آخرَه ألفٌ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورة؛ **ليدُلَّ** على **أنّ معه مثله من جنسه**. **فالمقصور إن كانت ألفه** عَن واو **وَهُوَ ثلاثي**، قلبت واوًا، وإلّا **فبالياءِ**، وَالممدودُ إن كانت همزتُه **أصلية** ثبتَت، وإن كانت للتأنيث، **قلِبَت واوًا وإلّا فالوَجهانِ**. ويُحذَفُ **نونُه للإضافة**، ....

(نحو مسلمان — نحو مسلمين — فقيل عصوان في عصًا — كحمراء وصحراء)

المثنّى: شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الإفراد والتثنية والجمع بين الفرعين -وهما المثنى والمجموع- ليعلم أن ما سواهما المفرد رومًا للاختصار، وقدم المثنى على المجموع؛ لسبق عدده على عدد المجموع، ولقربه بالمفرد، ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة، ولكثرته، ولعدم اختصاصه بشرائط.[هندي: ١٤٨] **ليدلّ**: متعلق بـــ"لَحِق"، والضمير عائد إلى كل واحد من الألف والياء. **أن معه**: الضمير عائد إلى "ما"، وهو عبارة عن اسم، أي ليدل على أن مع ذلك الاسم. **مثله**: أي يماثله في اللفظ أو في الوحدة بقرينة قوله في الجمع: "ليدل على أن معه أكثر".

من جنسه: في المعنى لا من خلاف جنسه. **فالمقصور**: أي فالاسم المقصور: وهو الذي في آخره ألف مقصورة، وسمي مقصورًا؛ للامتناع عن المدّ، والفاء لتفسير الأقسام المستفادة من عموم قوله: ما لحق آخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والمقصور والممدود، لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص؛ لظهور حكمهما لعدم جريان تغير في تثنيتهما، وبين حكم المقصور والممدود، فقال: المقصور.[غاية التحقيق: ٢١٩]

إن كانت ألفه: كائنة عن واو حقيقة كعصا أو حكمًا بأن كان مجهول الأصل و لم يمل إلى الياء كالمسمّى بإلى ولدى.[غاية: ٢١٩] **وهو**: الواو للحال، أي والحال أن ذلك المقصور ثلاثي.

ثلاثي: أي ثلاثي مجرد أي ذو ثلاثة أحرف لا الثلاثي الاصطلاحي، فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو: مُعلى، ومصطفى.[غاية التحقيق: ٢١٩] **فبالياء**: وإنما قلبت "ياء" اعتبارًا للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكمًا، وتخفيفًا فيما زاد على ثلاثة أحرف.[غاية التحقيق: ٢٢٠] **أصليةً**: أي غير زائدة، ولا منقلبة من أصلية، أو زائدة كـــ"قراء" في جمع قارئ. **قلبت واوًا**: تقول: حمراوان، وصحراوان، وإنما لم يثبت كراهة وقوع صورة علامة التأنيث في الوسط.[غاية التحقيق: ٢٢٠]

وإلا: أي وإن لم يكن أصلية ولا لتأنيث، بل كانت منقلبة عن أصلية. **فالوجهان**: أي ففيها الوجهان: الثبوت لكونها في مكان الأصلية باعتبار الإلحاق بها، والانقلاب عنها، والقلب لشبهها بهمزة التأنيث في عدم كونها أصلية.[هندي: ١٥٠] **نونه**: أي نون المثنى في النصب والجر. **للإضافة**: أي وقت الإضافة، أو لأجل الإضافة المقتضية للاتصال المنافي للانقطاع الذي موجبه التنوين التي قامت النون مقامها، وتلخيصه: أن النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج، فيتنافيان.[هندي: ١٥٠]

وحُذِفَتْ تاء التأنيث في خُصيَان وأليان.

ألية بالفتح سرين

المجموع: ما دَلّ على **آحادٍ مَقصُودةٍ بحُروفِ مفرده بتغيّرمّا، فنحو: تمر وركب** ليس بجمعٍ على الأصحّ، **ونحو: فُلك جمعٌ. وهو** صحيحٌ، ومُكسّرٌ، فالصحيح **لمذكرٍ** ولمؤنثٍ،

لتحقق التغير تقديرًا أي الجمع نوعان

وحذفت: أي: وحذفت تاء التأنيث في خصية وألية عند تثنيتهما، نحو: خصيين، وأليين مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة، وإنما حذفت فيهما؛ لأنهما ما لم يفترقا كان المثنى ههنا بمنــزلة المفرد، فكما لا يقع في وسط المفرد، كذلك تاء التأنيث لا تقع في وسطهما.(متوسط) **تاء التأنيث:** الثابتة في الواحد عند تثنيتهما على خلاف القياس، والشذوذ.[غاية التحقيق: ٢٢٠] **خصيان وأليان:** دون غيرهما، تثنية خصية، وألية.

آحادٍ مقصودةٍ: وفي قوله: "على آحاد مقصودة" احتراز عن اسم الجنس نحو: نخل وتمر لدلالتها على آحاد غير مقصودة؛ إذ المقصود بهما وضعاً هو الجنس، والآحاد أريدت باعتبار صدق الجنس عليها، والاستعمال فيها، فاعرف.[غاية التحقيق: ٢٢١] **بحروف مفرده:** وفي قوله: "بحروف مفرده" احتراز عن اسم الجمع نحو: رهط، وقوم، وإبل، وغنم، وخيل، فإنها ليست بجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها، فيقصد آحادها بها.[غاية: ٢٢١]

بتغيّرمّا: قوله: "بتغير ما" صفة لقوله: "مفرده" أي مادل على أفراد قصدت فيه بحروف مفرده المتلبس بتغير ما، لا في صيغة الواحد قبل التغير. ثم التغير إما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح، وكما في نحو: رجال في جمع رجل، وأحجار في جمع حجر، أو نقصانٍ ككتب في كتاب، أو تغيير حركة كــأسُد في أسَد.[غاية التحقيق: ٢٢١]

فنحو: أي يلزم من الحد المذكور أن لا يكون تمر ولا ركب جمعًا لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحرف مفردهما؛ لأن التمر ليس بجمع لتمرة، لجواز إطلاقه على القليل وعدم جواز إطلاق الجمع على القليل، ويجوز أن يقال: عندي خمسة أرطال تمر، ولأن الركب ليس جمع راكب؛ لأنه لو كان جمعًا له لكان كثرةً؛ لانتفاء كونه للقلة، ولو كان جمع كثرةٍ لم يكن تصغيره على لفظه لكن تصغيره على لفظه، نحو: رُكَيب فلم يكن جمعًا، وإنما قال: "على الأصح"؛ لأن فيه خلافًا، فقال بعضهم: إن التمر جمع تمرة، والركب جمع راكب، وهو ضعيف، والأصح أنه ليس بجمع كما ذكرنا.(متوسط) **تمر وركب:** والمراد بنحو تمر و ركب اسم جنس مما يفرّق بينه وبين واحده التاء.[غاية: ٢٢٢] **ونحو: فلك:** أي ويلزم من تعريف الجمع المذكور أن يكون فلك جمعًا؛ لأنه بتغير ما؛ لأن الفلك المفرد على وزن قفل، والجمع على وزن بُلْق وأُسْد.(متوسط)

وهو: أي الجمع صحيح أو مكسر؛ لأنه إمّا أن يكون بناء واحده سالمًا في الجمع أو لا يكون، فإن كان الأول فهو صحيح، وإن كان الثاني فهو مكسر، ونحو: فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرًا.(متوسط)

لمذكرٍ: أي المذكر المجموع صحيحًا، أو الجمع المذكر الصحيح وهو مبتدأ، والجملة مستأنفة للبيان.

فالمذكر: مالحِقَ آخره واوٌ مضمومٌ **ما قبلها**، أو يَاءٌ مكسُوْر ما قبلها، **ونونٌ مفتوحةٌ؛ ليدُلَّ** على أنّ معه أكثر منه، **فإن كان آخره** ياءً قبلها كسرةٌ حذفَتْ، مثل: "قاضُونَ"، **وإن كانَ آخره** مقصورًا حذفت الألفُ وبقي ما قبلها مفتُوحًا مِثل: "مصطَفَونَ".

وشرطه: إن كانَ اسمًا، فمذكر علم يعقل، **وإن كان صفة** . . . .

غير صفة غير علم

ما قبلها: أي قبل تلك الواو لوفق الواو. **ونونٌ مفتوحة**: عطف على قوله: "أوياء" أي مالحق آخره إحداهما ونون مفتوحة، وإنما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة.[غاية التحقيق: ٢٢٢]

ليدُلّ: ويتحقق أنه عوض عن الحركة والتنوين، فيستقيم على اللفّ والنشر.

فإن كان آخره: أي فإن كان آخر الاسم الذي يُرَادُ أن يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو: قاضٍ، حذفت الياء نحو: جاءني قاضون، فإن أصله قاضيون، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبًا للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في النصب والجر.(متوسط)

وإن كان آخره: أي وإن كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسمًا مقصورًا نحو: مصطفى حذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحًا، تقول في مصطفى: جاءني مصطفون، أصله: جاءني مصطفيون، قلبت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل الألف مفتوحًا لعدم ما وجب تغيره. اعلم أنه لو قال: مثل المصطفون لكان أولى.(متوسط) **وشرطه**: [أي شرط الأمور الثلاثة المذكورة، والعلمية، والعقل؛ لأن هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه، والمذكر العاقل أشرف من غيره، فاختص الأشرف بالأشرف.(غاية التحقيق: ٢٢٣)] [أي شرط ما جمع بالواو والياء والنون، أو بيان شرط هذا الكلام، أو شرط هذا النوع من المجموع.(هندي: ١٥٣)] "شرطه" مبتدأ، و"إن كان اسمًا" جملة شرطية. "فمذكر" خبر مبتدأ محذوف و"علم" خبر آخر. "لمن يعقل" جار ومجرور متعلق بمقدر، وفي بعض النسخ: علم يعقل، فيعقل جملة فعلية وقعت نعتًا لعلم أي علم يعقل صاحبه أو لـــ"مذكّر"، وعلم أيضًا نعت له، والمعنى على الأول: وشرط جمع السلامة بالواو والنون إن كان بالجمع جمع الصحيح اسمًا فهو مذكر علم مخصوص لمن يعقل، وهذه الجملة جزاء لقوله: "إن كان اسمًا"، والجملة الشرطية خبر لقوله: "وشرطه".[حل التركيب: ٥٨]

إن كان اسمًا: ضمير "كان" عائد إلى الاسم الذي قصد جمعه بالواو والياء والنون، أو إلى المذكر المجموع بذلك، الاسم الذي أريد جمعة المذكر وعلى الثاني كان مدار إفادة قوله: "فهو مذكر" وقوله: علم يعقل، هو الصفة أو إرادة المسمّى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء.[غاية: ٢٢٤] **وإن كان صفة**: أي إن كان المذكر المجموع بذلك مسمى صفة فحصول مذكر أي مذكر غير علم أو فذلك المذكر مذكر يعقل.[غاية: ٢٢٤]

فمذكر يعقل، وأن لا يكونَ أفعل فعلاء مثل: أحمر حمراء، ولا فعلان فعلى نحو: سَكرانَ سَكرى، ولا مُسْتويًا فيه مع المؤنث مثل: **جريح وصَبُوْر**، **ولا بتاءِ التأنيثِ** مثل: علّامةٍ. رجل
وَتحذفُ نونُه بالإضافة، **وقَد شَذَّ** نحو سِنين وأرضِيْن. المؤنّثُ: **مالحِقَ آخره** ألفٌ وتاءٌ، أي نون الجمع لكونه عوضًا عن التنوين
وشرطُه: **إن كانَ** صفةً **وله مذكّرٌ**، فأن يكونَ مذكره **بالواو والنُّون**، وإن لم يكن له مبتدأ خبر
مذكر، فأن لا يكون **مجردًا** .... فالشرط عدم كونه

فمذكر يعقل: فشرط صحة هذا الجمع منه أمور: أحدها: أن يكون مذكرا عاقلاً لما مر. والثاني: أن لا يكون "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" نحو: أحمر حمراء فرقا بين "أفعل" هذا وبين أفعل التفضيل؛ لصحة جمع أفعل التفضيل هذا الجمع نحو: الأفضلين. والثالث أن لا يكون "فعلان" الذي مؤنثه فعلى نحو: سكران سكرى للفرق بين "فعلان" هذا وبين "فعلان" الذي ليس مؤنثه فعلى.(متوسط) **جريح وصبور**: فإن المذكر فيهما مستوٍ مع المؤنث، يقال: رجل جريح وصبور، وامرأة جريح وصبور، فلا يقال: جريحون ولا صبورون؛ لأنه لو جمع بالواو والنون يجمع المؤنث بالألف والتاء، وحينئذ يرتفع الاستواء المعهود فيه.[هندي: ١٥٤]
ولا بتاء التأنيث: كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر، وتاء التأنيث،.... وهو عطف على أفعل فعلاء، أو عطف على مستويًا، أي وأن لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء التأنيث.[هندي: ١٥٤] **وقد شذَّ**: جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقول: إنّ الأرض، والسنة، والأذر، والجرة، والقُلة، والثبة، وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الأرضون، والسنون، والجرون، والأذرون، والقلون، والثبون مع انتفاء الشروط المذكورة وهي كونه مذكرًا علمًا عاقلاً، فلا يكون الشروط المذكورة شروطًا، وأجاب عنه المصنف رحمه الله بقوله: وقد شذّ نحو: سنين... وقد تكلف قوم في توجيهها، وبجملته أن الواو والياء والنون فيها ليست للإعراب، بل عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما في أرض، أو عن الإعلال والإدغام كما في سنة، وجرة، وهو في غاية السماحة.(متوسط)
ماالحق آخره: أي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق آخره ألف وتاء نحو قائمات، ولا يتوجه عليه الإشكال بحذف التاء؛ لأن تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة.(متوسط) **وشرطه**: أي شرط الاسم الذي جمع بالألف والتاء، أو شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع.[غاية التحقيق: ٢٢٦]
إن كان: الاسم الذي جمع سالمًا بالألف والتاء، أو إن كان ذلك المؤنث صفةً. **وله مذكّرٌ**: الواو للحال، أي ولذلك المؤنث أو لذلك الاسم مذكر. **بالواو والنّون**: ليكون الفرع موافقًا للأصل في سلامة الواحد، وإلا يلزم مزية الفرع على الأصل.[هندي: ١٥٥] **مجردًا**: عن التاء، إذ لو جمع المجرد عن التاء بالألف والتاء، لزم اللبس بذي التاء.

كحائضٍ، وإلّا جمع مطلقًا.

جمعُ التكسير: ما تغيّر بناء واحده كرجال **وأفراسٍ.** جمعُ القلّةِ أفعلٌ، وأفعالٌ، وأفعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ، **والصحيح، وما عدا ذلك جمعُ كثرةٍ.** (وأبنية جمع القلة)

المصدر: اسمٌ للحدث الجاري على الفعل، ....

كحائضٍ: حيث يقال في جمع حائضة التي أريدبها الصفة الحادثة حائضات، فلو قيل في جمع حائض التي أريدبها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس، وجمع حائض على حوائض، ولم يعكس؛ لأن ما فيه التاء صريحًا أليق بالجمع بالألف والتاء مما فيه التاء تقديرًا.[غاية التحقيق: ٢٢٦] **وإلّا:** أي وإن لم يكن المؤنث صفة بل كان اسمًا.

مطلقًا: أي زمانًا مطلقًا أي غير مقيد بشرط، فيقال: هندات، ووعدات، وتمرات بفتح التاء، وكِسَرَات بكسر الكاف، وفتح السين وكسرها، وغرفات بضم الغين، وفتح الراء وضمها.[غاية التحقيق: ٢٢٧]

جمعُ التكسير: وجمع التكسير منقسم إلى جمع القلة، وجمع الكثرة، فجمع القلة: هو الجمع الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة، والحدان داخلان، أي حد الابتداء وهو الثلاثة، وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في القلة.[غاية: ٢٢٧]

ما تغيّر: أراد بالتغير أعم من أن يكون حقيقة كعامة الجموع المكسرة، أو تقديرًا كما مر في فلك وهجان، فإن قيل: هذا الحد ينتقض بنحو: مصطفون، ومعلون، وداعين، وراعين، وتمرات بفتح الميم، وكسرات جمع كسرة بالسكون، وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بالضم، فإنها جموع سلامة مع تغير بناء وحدانها؟ قيل: الاعتبار بالتغيير ما يكون في أوائل أوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع، فلا نقض.[غاية التحقيق: ٢٢٧]

أفراسٍ: في جمع فرس، أو المفروض كنساء ونسوة في جمع امرأة. **والصحيح:** عطف على فعلة أي الجمع السالم يعني أبنية جمع القلة هذه الأربعة، وكلا نوعي جمع السلامة.[غاية: ٢٢٧] **وما عدا ذلك:** أي ما عدا المذكور من الأوزان الأربعة، وجمعي الصحيح. **جمع كثرة:** أي واقع على ما فوق العشرة، فإذا لم يجئ للاسم إلا بناء جمع القلة كأرجل في الرِجل، أو جمع الكسرة كرِجال في الرجل، فهو مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة:٢٢٨) مع وجود أقراء.[غاية: ٢٢٧]

المصدر: [شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلاً بالفعل وغير متصل به] إنما يحتاج إلى تعريف المصدر ههنا مع تقدّم تعريف المفعول المطلق؛ لأن الفرق بينهما ظاهر؛ لأن كل مصدر لابد له من فعل من لفظه، وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو: ويلة و ويحة، فالمفعول المطلق أعم من المصدر، فقوله: "اسم للحدث" شامل لغيره نحو: ويلة و ويحة، وبقوله: "الجاري على الفعل" يخرج عنه؛ لأنه لا فعل له ليجري عليه، والمراد بالجاري عليه أن يكون له فعل يذكر المصدر بيانًا لمدلوله.(متوسط)

وهُوَ مِنَ الثلاثي المجرد سماعٌ، ومِن غيره **قياسٌ**. ويعمل عمل فعله **ماضيًا وغيره** إذا
المصدر
لم يكُن مفعولاً مطلقًا، ولا يتقدّمُ معمُوله **عليه**، **ولا يضمر فيه**، **ولا يلزمُ** ذكر الفاعِل،
المصدر
ويجوز إضافته إلى الفاعل، **وقد يضاف** إلى المفعول، وإعماله باللام **قليلٌ**، فإن كان مطلقًا
نحو: ضرب اللص الجلاد المفعول
فالعملُ للفعل، وإن كانَ بَدَلاً **منهُ فوَجهانِ**.
الفعل فيجوز وجهان

قياسٌ: أي قياسي، أو ذو قياس، أو مقيس، أي من شانه أن يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع.

ماضيًا وغيره: حال عن فاعل "يعمل" أي حال كونه ماضيًا وغير ماض، أي سواء كان بمعنى الماضي نحو: اذكر ضربي أمسِ زيدًا، أو غير الماضي أعني الحال والاستقبال نحو: ضربي زيدا الآن أو غدا شديد.[غاية: ٢٢٨]

لم يكن: أما إذا كان مفعولاً مطلقًا، فلا يصح أن يعمل، بل العمل حينئذ للفعل؛ لأنه قوي والمصدر ضعيف، ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجدان القوي، ولأن عمله لكونه بتقدير الفعل مع "أن وإذا" كان مفعولاً مطلقًا تعذر تقديره بـــ"أن" مع الفعل إذ لا يصح تقدير ضربت ضربًا بـــ"ضربت أن ضربت"، وإذا سد مسد الفعل، فلا يصح أن يعمل لمصدريته، بل لإنابته مناب الفعل كما سيجيء.[غاية التحقيق: ٢٢٩] **عليه**: أي على المصدر؛ لأنه ضعيف العمل؛ لأنه قد وجد، ولا فاعل له مظهرًا ولا مضمرًا، بخلاف الفعل وسائر ملحقاته.

ولا يضمر فيه: أي ولا يضمر معموله، أي فاعله مستترًا فيه لضعف حمله على ما عرفت، بخلاف البارز نحو ضربي زيدًا.[غاية التحقيق: ٢٢٩] **ولا يلزم**: أي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو: أعجبني ضرب زيد، وإلا لزم الإضمار فيه إذا كان مسندًا إلى مضمر، وقد تبين أنه لا يجوز.(متوسط)

ويجوز إضافته: نحو: أعجبني دق القصّار الثوب، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول.[غاية التحقيق: ٢٢٩]

وقد يضاف: إذا قامت قرينة على كونه مفعولاً.

قليلٌ: لأن مدار عمله تقديره بالفعل مع "أن وإذا" كان باللام لم يصح تقديره بالفعل مع أن، فيلزم أن يمتنع عمله لعدم مداره، لكنه صح على قلة؛ لأن المانع عارضي.[غاية التحقيق: ٢٣٠]

فالعملُ للفعل: دونه؛ إذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي.[غاية التحقيق: ٢٣٠]

منه: أي من الفعل، أي سادا مسد الفعل بعد حذفه نحو: حمدا لله، وشكرا لله، كائنًا بمعنى الفعل كاسم الفاعل لتعين عمله دون الفعل.[غاية التحقيق: ٢٣٠] **فوجهان**: والوجهان: عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية، وإنما يجوزان؛ إذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية، والفعل قوي من حيث الأصالة ضعيف من حيث الحذف، فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمنع عمله.[هندي: ١٥٨]

اسمُ الفاعِل: مَا اشتق مِن فِعْلٍ لمن قام به بمعنى الحدوثِ، **وصيغَتُه** مِنَ الثلاثي المجرد على "فاعل"، ومِن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: **مُدخِلٍ**، ومُستَغْفِرٍ. ويعمل عمل **فعله** بشرط معنى الحال أو **الاستقبال**، **والاعتماد** على **صاحبه**، أو **الهمزة**، أو **مَا**.

على زنة فاعل

اسم الفاعل: أي اسم الفاعل: اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به، فقوله: "اشتق من فعل" احترز به عن غير المشتق، فإنه لا يسمى اسم الفاعل، وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء الزمان والمكان، والآلة، واسم التفضيل، وبقوله: "لمن قام به" خرج عنه أسماء الزمان والمكان، والآلة، واسم المفعول؛ لكون الفعل غير قائم بها، وبقوله: "بمعنى الحدوث" خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل؛ لكونها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث.(متوسط) **وصيغته**: أي وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن "فاعل"، ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي، ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في أوله، وبكسر ما قبل آخره لفظًا نحو: مكرم، أو تقديرًا نحو: مختار، سواء كان ما قبل آخره مكسورًا، أو لم يكن نحو: مدخل مِن "أدخل يُدخل"، ومتذكر مِن "تذكر يتذكر" إلا ماشذ نحو: أشهب فهو مشهب، وأحصن فهو محصن، وألقح فهو ملقح، وأعشب المكان فهو معشب.(متوسط) **مدخل**: مثل بمثالين؛ لأن أحدهما: ما كان على صيغة المضارع، ولا يخالفها إلا بالميم مكان حرف المضارع، وثانيهما: ما يخالفها بحركة الميم أيضًا، وينبغي أن يمثل بثالث، وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر أيضًا نحو: متقابل.[هندي: ١٥٩]

فعله: أي الفعل الذي اشتق هو منه، وهو الفعل المبني للفاعل لازمًا أو متعديًا، مقدمًا أو مؤخرًا.[غاية: ٢٣٢]

الاستقبال: لأن عمله لشبه المضارع، فيلزم أن لا يخالفه في الزمان؛ لأنه لو خالفه فيه، فسقطت قوة المشابهة، وهو المشابهة لفظًا ومعنى، ولا يلزم من إعمالهم ما قوي شبهه إعمالهم ما لم يقو قوته.[غاية التحقيق: ٢٣٢]

والاعتماد: أي بشرط اعتماد اسم الفاعل على المتصف به.[غاية التحقيق: ٢٣٢] **صاحبه**: وهو المبتدأ، أو الموصوف، أو الموصول، أو ذو الحال نحو: زيد قائم أبوه، وجاءني رجل قائم أبوه، وجاءني القائم أبوه، وجاءني زيد راكبًا غلامه. **الهمزة**: أي همزة الاستفهام نحو: أقام زيد. **ما**: النافية نحو: ما قائم زيد، وإنما اشترط الاعتماد على ما ذكر؛ ليقوى فيه أي في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندًا إلى صاحبه، أو متصفًا بما هو بالفعل أولى، وهو الاستفهام أو النفي، وإنما يشترط قوة جهة الفعل فيه تنبيها على فرعيته في العمل، وانحطاطه عن الأصل، فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروًا، وهذا عند سيبويه وسائر البصريين، وأما الأخفش والكوفيون فيجوّزون إعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا، فكأنهم اعتبروا نفس الشبه لإعماله.[غاية التحقيق: ٢٣٢]

فإن كان للماضي وجَبَتِ الإضافةُ معنًى خِلَافًا **للكسَائي**، فإن كانَ **له معمُولٌ آخرُ فبفعل مُقدّر** نحو: "زيدٌ معطِي عمروٍ درهَمًا أمسِ"، فإن **دَخَلتِ اللام** استوى الجميع. **ومَا** (مبتدأ) **وُضِعَ** منهُ للمُبالَغةِ **كضَرَّابٍ، وضَرُوبٍ، ومضرابٍ، وعليم، وحَذِرٍ** (كثير الضرب) مثله، والمثّنى والمجموعُ (مثنى اسم الفاعل ومجموعه) **مثله**، ويجوز **حَذفُ النّونِ** مَعَ العمل والتعريف (أي مع التعريف باللام) **تخفيفًا**.

فإن كان: الفاء للتعقيب في الإخبار، أي إن كان اسم الفاعل. **للماضي**: أي بمعنى الماضي، أو الاستمرار، أو التضمن للماضي. **وجبت**: الوجوب بالنظر إلى كون تلك الإضافة معنوية، احترازٌ عن كونها لفظية كما قال الكسائي، لا بمعنى أن الإضافة حين كونه بمعنى الماضي واجبة. **للكسائي**: [فإنه أعمل اسم الفاعل مطلقًا] لأنه يقول: إن أصله الحال أو الاستقبال، وأما الماضي فعارض لم يثبت بدون قرينة، والعارض لم يعتبر، ولأنه يقيس على ذي اللام، فإنه يعمل مطلقًا بالاتفاق كما ذكر في المتن، ولأنه يتمسك بجواز "زيد معطي بكرا أمس درهمًا" بالاتفاق.[الغاية: ٢٣٢] **له معمول آخر**: أي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه فبفعل مقدر أي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل.[فوائد ضيائية: ٢٧٩]

فبفعل مقدّر: أي فهو يلتبس بتقدير فعل مقدر دلّ عليه اسم الفاعل أي أعطاه درهمًا، والجملة مستأنفة؛ لأنه لما قال: زيد معطي عمرو أمس، فكأن سائلاً سأل: ما أعطاه؟ فقال: أعطاه درهمًا.[غاية التحقيق: ٢٣٣]

دخلت اللام: أي إن دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع، أي الماضي، والحال، والاستقبال في عمله؛ لأنه فعل بالحقيقة حينئذٍ، عدل عن صيغة الفعل إلى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم إدخال اللام عليه، تقول: مررت بالضارب أبوه زيد الآن، أو غدا، أو أمس.[ملخص ما في غاية التحقيق: ٢٣٣]

وما وضعَ: أي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل ليس للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة، وإنما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية، تقول: زيد ضراب أبوه عمرو الآن، وغدا، وزيد الضروب أبوه عمروًا الآن، أو غدًا، أو أمس، وأمثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب.(متوسط)

وضَروبٍ ومضرابٍ: وهما أيضًا بمعنى كثير الضرب. **عليم**: بمعنى كثير العلم. **حذر**: بمعنى كثير الخوف.

مثله: أي مثل ما ذكرناه من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط. **حذف النون**: أي حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل. **تخفيفًا**: نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج:٣٥)، وذلك؛ لأن اللام موصولة، وقد طالت الصلة بنصب المفعول، فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت، أي النون في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة:٦٩) من الموصول.[غاية التحقيق: ٢٣٤]

اسمُ المفعولُ: ما اسم **اشتق** من فعلٍ لمن وقعَ عليه. وصيغتُه مِن الثلاثي المجرد **على "مفعُول"**، ومن غيره على صِيغَة الفاعِل **بفتحِ مَا قبل الآخر** كمستخرَجٍ. **وأمرُه في العَملِ والاشتراطِ كأمر الفاعلِ**، مثل: زيدٌ معطًى غُلامُه درهَمًا.

الآن أو آخذا — مفعول ثان لمعطى

الصّفةُ المشبّهة: ما اشتق مِن **فعلٍ لازم** لمن قام به على **معنى الثبوت**.

ذلك الفعل — عائد إلى من

اسمُ المفعول: سمي اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأنه هو الذي يفعله الفاعل، وهذا الذي نحن فيه هو اسم المفعول به، أي الذي فعل به الفعل أو وقع عليه من فعلت به الضرب أي أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعًا فاستتر؛ لأن الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله، فهو كالمحصول بمعنى المحصول عليه.[رضي: ٤٩٧/٣] **ما اشتق إلخ**: فقوله: "ما اشتق من فعل" احتراز عن غير المشتق من فعل، فإنه لا يسمى اسم مفعول، وشاملٌ لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل، وبقوله: "لمن وقع عليه" خرج عنه غيره.(متوسط) **على "مفعول"**: أي على زنة "مفعول" غالبًا.

بفتح ما قبل الآخر: لخفة الفتحة، وكثرة المفعول، وللفرق بينه وبين اسم الفاعل، ولموافقة مضارعه الذي يعمل عمله، أعني المضارع المبني للمفعول.[غاية التحقيق: ٢٣٤] **وأمره**: وشأنه حيث عمِلَ عمل فعله، وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه إلى ما احتاج إليه اسم الفاعل، فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشرائط، فيعمل بتلك الشرائط مثله.[هندي: ١٦٢] **في العمل**: أي في كونه عاملا عمل فعله.

والاشتراط: أي اشتراط أحد الزمانين إلا إذا كان ذا اللام، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو ما النافية لعمله في المنصوب.[هندي: ١٦١] **كأمر الفاعل**: وكذا في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول إن كان بمعنى الماضي نحو: زيد معطى درهم أمس، وذلك؛ لأنه عمل عمل فعله، وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه إلى ما يحتاج إليه اسم الفاعل، فيشاركه في مشابهة الفعل، والاحتياج إلى الشرائط، فتعمل بتلك الشرائط مثله.[غاية التحقيق: ٢٣٥] فيصح في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه معنى إذا أزيلت النسبة إليه، تقول: "زيد مضروب عبده" برفع العبد لإسناد مضروب إليه، وتقول: "زيد مضروب العبد" بالإضافة فتجر؛ لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد، فبقي العبد فضلة، فإن شئت نصبتَه على التشبيه بالمفعول به، فقلت: زيد مضروب العبد، وإن شئت خفضت العبد.[غاية: ٢٣٥ وابن الناظم] **المشبّهة**: باسم الفاعل، وشبهت به في أنها تثنى وتجمع، وتذكر وتؤنث، بخلاف اسم التفضيل. **فعلٍ لازم**: احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين.

معنى الثبوت: أي على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة، احتراز عن نحو: "قائم وذاهب" مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة.[هندي: ١٦٢]

وصيغَتُها **مخالفةٌ لصيغةِ الفاعل على حسب** السّماعِ كـ حَسَنٍ، وصَعْبٍ، وشَدِيدٍ، **وتعمل** عملَ فِعلها مطلقًا. **وتقسِيمُ مسَائِلها** أن تكونَ الصّفةُ باللام أو مجردةً، ومعمولها مضافًا أو باللام، أو مجردًا **عنهما، فهذه ستةٌ**. والمعمُوْل في كل واحدٍ منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، **فصارت** ثمانية عشر، فالرفعُ على **الفاعلية**، والنصب على التشبيه **بالمفعول في المعرفة**

مقرون — معمول الصفة المشبهة — أي نصب المعمول — أي تشبيه معمول الصفة

مخالفةٌ لصيغة الفاعل: أي ليست على أوزان صيغ اسم الفاعل، أو من حيث أن صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية.[هندي: ١٦٢] **على حسب**: أي كائنة على قدر السماع من الواضع.

وتعمل: أي وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقًا، أي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها؛ لأن المراد من قولنا: "زيد حسن" ثبوت الحسن لاحدوثه، لكن بشرط اعتمادها على صاحبها، أو الهمزة، أو ما لما ذكرنا في اسم الفاعل.(متوسط) **وتقسيم مسائلها**: أي: وتقسم مسائل الصفة المشبهة أن يكون الصفة المشبهة بلام التعريف أو بغير اللام، وعلى التقديرين: فمعمولها إمّا مضاف، وإمّا معرف بلام التعريف، أو مجرد عنهما، فهذه ستة أقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة، وكل واحد من التقادير الستة معمولها إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، صارت الأقسام ثمانية عشر مسائل حاصلة من ضرب ستة في ثلاثة، فالمرفوع منها ستة، والمنصوب ستة، والمجروز ستة، فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية، والنصب في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول، وفي النكرات منها على التمييز، والجر في المجرورات الست على الإضافة.(متوسط)

عنهما: أي عن اللام والإضافة. **فهذه ستةٌ**: إنما لم يقسم الصفة بحسب إعرابها في نفسها، بل قسمها بحسب إعراب معمولها فقط؛ لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم ذلك في باب النعت، والكلام ههنا في عملها لا في إيرادها في نفسها.[رضي بزيادة: ٥٠٣/٣] **ستةٌ**: بضرب الاثنين في الثلاثة. **فصارت**: قوله: "فصارت ثمانية عشر" جملة مستأنفة، كأنّ سائلا سأل: كم صارت؟ فقال..... إلخ

الفاعلية: أي كون المعمول فاعلاً. **بالمفعول**: أي بمفعول اسم الفاعل.

في المعرفة: أي في المعمول المعرفة نحو: الحسن الوجه بالنصب، فإنه مشبه بالمفعول به، وليس بمفعول به؛ لأن فعل الصفة المشبهة غير متعدٍ، فلا يكون معمولها المنصوب مفعولاً به، لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل، كما أن الجر في نحو: "الضارب الرجل" مشبه بالجر في نحو: الحسن الوجه، فهما أعني "الضارب الرجل والحسن الوجه" يتعارضان كل لكل واحد منهما، فالضارب الرجل أصله النصب ويجر بالإضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف، والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية، والجر على الإضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الإضافة، وينصب للتشبيه =

وعلَى التمييز في النكرة، والجر على **الإضافة. وتفصيلهَا: "حسن وجهُه"، ثلاثة، وكذلك حسن الوجه، وحَسن وجه، الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجهٌ، اثنانِ** منها ممتنعان مثل: الحسن وجهه، الحسن وجهٍ، **واختُلِف** في حَسَنِ وجهه، **والبَواقي** ما كان فيه ضمير

جر المعمول في معمولاتها المجرورة

= بالضارب الرجل في كون الصفة والمعمول معرفين باللام، ثم قوله: "بالمفعول" مفعول به للتشبيه، وعمل المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح، نحو قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ (النساء:١٤٨)[غاية بتصرف: ٢٣٦]

وعلى التمييز: عطف على قوله: "على التشبيه بالمفعول" أي والنصب على التمييز.

الإضافة: أي مبني على كونه مضافا إليه. **وتفصيلها**: أي مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة.

حسن وجهه: هو نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضافاً، مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.[غاية: ٢٣٧]

ثلاثة: خبر بمعنى ذو ثلاثة أوجه من الرفع والنصب والجرّ، والجملة مبنية للتفصيل.

وكذلك: أي كحسن وجهه "حسن الوجه"، وكذا الباقي في كون كل واحد ثلاثة أوجه.

حسن الوجه: هذا نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام والمعمول ذا اللام، مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فهذه ثلاثة.

وحسن وجه: الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والإضافة، فهذه ثلاثة.

الحسن وجهه: الصفة ذات اللام والمعمول مضاف، مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فهذه ثلاثة.

الحسن الوجه: الصفة ذات اللام والمعمول أيضًا ذو اللام، مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فهذه ثلاثة.

الحسن وجه: الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والإضافة، مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فهذه ثلاثة.

اثنان: أي اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة ممتنعان: أحدهما: "الحسن وجهه" بجر "وجهه"، والثاني: "الحسن وجه" بجر "وجه" لعدم إفادة الإضافة فيها خفة، ولامتناع إضافة ما فيه اللام إلى نكرة.(متوسط)

واختلف: أي اختلف في صحة مسئلة واحدة منها، وهي "حسن وجهه"، فقال قوم: إنها لا يصح لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الوجه هو الحسن، وقال قوم: تصح، ومنعوا استلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لكون الحسن أعم من الوجه.(متوسط)

والبواقي: أي البواقي من الثماني عشرة بعد إسقاط مسئلتين منها أو ثلاثة أقسام، أحدها: أحسن وهو ما كان فيه ضمير واحد؛ لتحقق ما يحتاج إليه من غير زيادة، ومَسائله: حسن وجهه برفع وجهه، حسن الوجه بالإضافة، حسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه، وحسن وجهًا، والحسن وجهه برفع وجهه، والحسن الوجه بالجر والنصب، والحسن وجهًا، وحسن وجه بالإضافة.(متوسط)

وَاحدٌ منها **أحسن**، وما كان فيه ضميران **حَسَنٌ**، وما لا ضمير فيه **قبيح**، ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها، فهي كالفِعل، **وإلّا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث** وتثنى وتجمع، **واسما الفاعل** والمفعولِ غيرَ **المتعدّيين** مثلُ الصّفة **فيما ذُكر**.

لحصول المقصود — وإلا يلزم تعدد الفاعل — أي في الصفة — الصفة — المشبهة

أحسن: لحصول المقصود مع قلة الاعتبار، وخير الكلام ما قلّ ودلّ.

حسن: أي وثانيها: حسن، وليس بأحسن، وهو ما كان فيه ضميران، أما حسنه فلوجود المحتاج إليه، وأما عدم أحسنيته فلوجود الزائد على المحتاج إليه، ومسائله: حسن وجهه بنصب الوجه وجره، والحسن وجهه بنصب الوجه وجره.(متوسط) **قبيح**: أي وثالثها: قبيح، وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج إليه، وهو الضمير، ومسائله: الحسن الوجه برفع الوجه، وحسن الوجه برفع الوجه، حسن وجه برفع وجه، الحسن وجه برفع وجه.(متوسط)

قبيح: لعدم الربط بالموصوف لفظًا.

والّا ففيها: أي وإن لم يرفع بها، بل يجر ما بعدها بالإضافة، أو ينصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، والتمييز في النكرة.[هندي: ١٦٥] **ضمير الموصوف**: لأن الفاعل لما جر بالإضافة، أو نصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة خرج من حيثية كونه فاعلاً، فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها.[هندي: ١٦٥]

فتؤنث: أي إذا تحقق وجود الضمير فيها إذا كان ما بعدها منصوبًا أو مجرورًا، فتؤنث الصفة، وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على أن الصفة تحمل ضميره تقول: هند حسنة وجه أو حسنة وجهًا، والزيدان حسنا وجه، أو حسنان وجهًا، والزيدون حسنو وجه، والزيدون حسنون وجهًا.[غاية التحقيق: ٢٣٩]

واسما الفاعل: [اصله: اسمان، حذف النون للإضافة] أي اسما هذين، فلا يلزم أن يكون لكل واحد اسمان.

المتعدّيين: أي متجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله، احتراز عن نحو: ضارب زيدا، ومعطي زيد درهمًا، فإنهما متعديان لا يجري فيهما مع ما تعديا من المعمول ما ذكر من الأقسام: بل يجري فيهما إما نصب المعمول على المفعولية، أو جره على الإضافة.[هندي: ١٦٥]

فيما ذكر: من الصور أي ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم الفاعل والمفعول غير المتعدين؛ لأن جواز هذه الصور في الصفة المشبهة إنما هي لمشابهتها باسم الفاعل، فجوازها فيها أولى، فتقول: "القائم الغلام" رفعًا ونصبًا وجرًا، وكذا "القائم غلامه"، و"القائم غلام"، وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام، وكذا نحو: "المضروب الغلام، أو غلامه، أو غلام" بالحركات الثلاث، وكذا بترك اللام عن المضروب، وكذا اسم المنسوب؛ لأنه ملحق بالصفة المشبهة نحو: التميمي الأب، إلى آخر الصور.[غاية التحقيق: ٢٣٩]

اسمُ التفضيل: ما اشتُقّ من **فعْلٍ لموصُوفٍ بزيادة** على غيره، **وهو أفعلُ. وشرطُه: أن يبنى** مِن ثلاثي مجرد ليمكن منه، وليس بلونٍ **ولا عيب**؛ لأنّ منهُمَا أفعل **لغَيره** مثل: زيدٌ أفضَلُ النَّاسِ، **فإن قُصِدَ غيره** تُوُصِّل إليه بأشدَّ، مثل: هُوَ أشدُّ منهُ استِخراجًا وبَيَاضًا، وعمًى،

(خرج به الجوامد — في ذلك الفعل — بناء أفعل — من الثلاثي المجرد — احتراز عن أحمر وأصفر — من الألوان والعيوب — هذا مثال لغير المجرد)

اسم التفضيل: اسم يدل على تفضيل شيء على شيء، وهو في الاصطلاح.

من فعل لموصوف: أي لما وصف بزيادة على غيره من الفعل، أو لأمر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه، وإنما قال: "لموصوف" ولم يقل: لمن قام به أو لمن وقع عليه؛ لاشتماله على النوعين جميعًا نحو: أضرب، وأشهر.[هندي: ١٦٥] **بزيادة**: والمراد "بالزيادة على غيره" الزيادةُ عليه في ذلك الفعل، أي في الفعل الذي اشتق هو منه، فلا يرد نحو: زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه؛ إذ لم يرد الزيادة في الزيادة أو الكمال مثلاً بل في أمر آخر، بخلاف نحو: أضرب وأعلم، فإن المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه، وهو الضرب والعلم، ولا يدخل في الحدّ أسماء الفاعلية التي وضعت للمبالغة كضراب وضروب ونحوهما؛ لأنها وإن دلت على الزيادة، لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير.[غاية التحقيق: ٢٣٩]

وهو أفعل: أي صيغة أفعل، ونحو: خير وشر أصلهما أخير وأشر.

وشرطه أن يبنى: أي وشرط اسم التفضيل أن يبنى من فعل ثلاثي، مجرد من الزوائد؛ ليمكن بناء أفعل منه، ألا ترى أنك لو أردت بناءه من "استخرج"، فإن لم يُحذف منه شيئا لم يكن "أفعل"، وإن حذفت الزائد حتى قلت: هو أخرج لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج، أو كثير الاستخراج. اعلم أنه يشكل بمثل: أفلس، وأولى، وأعطى، وأجدى؛ لأنه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد، فإذن لو قال: وشرطه غالبًا لكان أصوب.(متوسط)

ولا عيب: احتراز عن نحو: أعمى وأعور صفة أخرى للثلاثي.

لغيره: صفة أفعل أي "أفعل" الكائن لغير التفضيل أي من غير اعتبار الزيادة نحو: أحمر، وأصفر، وأعمى، وأعور، فلو بني منهما أفعل التفضيل لزم اللبس واشتبه أفعل التفضيل بما ليس للتفضيل، ألا ترى أنك لو قلت حينئذ: هو أحمر لا يعلم أن المراد ذو حمرة، أو زائد في الحمرة.[غاية التحقيق: ٢٤٠]

فإن قصد: أي فإن قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور، وهو رباعي مجرد نحو: دحرَجَ، وغير المجرد من الزوائد نحو: استخرج، والألوان والعيوب نحو: الحمرة والعور، توصل إلى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وهو مثل أشد وأكثر وأقبح مما كان مناسبًا له، تقول: هو أشد استخراجًا، وأكثر بياضًا، وأقبح عمى.(متوسط)

غيره: أي تفضيل غير الثلاثي المجرد.

وقياسه للفاعل، **وقد جَاء** للمفعُول، نحو: أعذَرُ، وألوَمُ، **وأشغَلُ**، **وأشهَرُ**. **ويستعمل** على أحد ثلاثة أوجهٍ **مضَافًا**، أو بـــمِنْ، أو مُعَرّفًا باللام، **فلا يجوز**: زيد الأفضلُ من عمرٍو، **ولا زيد** أفضَلُ **إلّا أن يُعلم**. فإذا أضيف فله معنيان: أحدُهُما **وهو الأكثر**: أن تُقصَدَ به **الزيادةُ** على من أضِيفَ **إليه**، فيشترطُ **أن يكون منهُم**، مثل: زيد أفضَل الناسِ، **فلا يجوزُ**: يوسفُ أحسنُ إخوته؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

وقياسه: أي وقياس اسم التفضيل أن يبنى للفاعل دون مفعول؛ لأنه لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس، **ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي أكثر الأفعال بلا تفضيل**؛ لأنه في أكثر الأمر من الفعل اللازم، ولأن المبالغة في الفاعل أحسن منها في المفعول؛ لأن الفاعل أكثر من المفعول.(متوسط)

وقد جاء: اسم التفضيل مبنيًا للمفعول لكنه قليل. **وأشغل**: أي أكثر مشغولية. **وأشهر**: أي أكثر مشهورية.

ويستعمل: أي وقد يستعمل اسم التفضيل على أحد ثلاثة أوجه، وهو أن يكون مضافًا نحو: زيد أفضل القوم، أو مع مِنْ نحو: زيد أفضل من عمرو، أو معرفًا باللام نحو: زيدن الأفضل، وإنما يستعمل مع أحد هذه الثلاثة ليعلم المفضل والمفضل عليه، فإذن لا يجوز أن يقال: زيدن الأفضل من عمرو؛ لحصول استغناء كل واحد من "اللام" و"من" عن الآخر لدلالة كل واحد منها على تعيين المفضل عليه.(متوسط)

مضافًا: بدل من قوله على ثلاثة أوجه نحو: زيد أفضل القوم. **فلا يجوز**: باستعماله مع اثنين منهما.

ولا زيد: باستعماله بدون واحد منها. **إلّا أن يعلم**: المفضل عليه مستثنى مفرغ، أي يستعمل مع أحد ثلثة أشياء في جميع الأوقات إلا وقت معلومية المفضل عليه، فيقدر بناءً على القرينة نحو: الله أكبر أي أكبر من كل كبير، ونحو: زيد كريم وعمرو أكرم أي أكرم منه، والمعطوف ههنا محذوف أي إلا أن يعلم أو يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل، فيستغني عن استعماله بأحد ثلاثة أشياء.[غاية التحقيق: ٢٤١]

وهو الأكثر: أي وهذا المعنى أكثر من المعنى الثاني. **الزيادة**: أي زيادة موصوف اسم التفضيل. **إليه**: ضمير "إليه" عائد إلى "مَن"، وكلمة "مَن" للعقلاء، وغير العقلاء داخلون فيه تبعًا على سبيل التغليب.[غاية التحقيق: ٢٤٢]

أن يكون منهم: أي ممن أضيف إليهم، وذلك بحكم الوضع والاستعمال. **فلا يجوز**: أي فلأجل أنه يشترط أن يكون داخلاً في المضاف إليه، لم يجز أن يقال: يوسف أحسن إخوته؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأنه بتقدير إضافة الإخوة إلى الضمير العائد إلى يوسف لزم أن يكون خارجًا منهم، وبتقدير أنه يشترط فيه أنه من جملة المضاف إليهم يكون داخلاً فيهم، فيلزم أن يكون داخلاً فيهم وخارجًا عنهم، وهو اجتماع النقيضين.(متوسط)

والثاني: أن تُقصَد زيادةٌ مُطلقةٌ، ويُضَافُ **للتوضيح، فيجُوزُ** يوسُفُ أحسنُ إخوته. **ويجوز في الأول** الإفرادُ والمُطابَقةُ **لمن هُوَ** له، **وأمّا الثاني** والمُعرَّفُ باللام، فلا بدّ مِنَ المطابقة، **والذي** بـــمِنْ مفرد مذكر لا غير. **ولا يعمل في مظهرٍ** . . . .

والثاني: أي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافًا هو أن يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف إليه، فيكون هذه الإضافة للتخصيص والتوضيح، نحو زيد أشعر أهل بلدته.(متوسط)

للتوضيح: وإنما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل؛ لأن ذكر لفظ "التخصيص" المخصوص بالإضافة إلى النكرات يوهم التزام الإضافة إلى النكرة، وليس كذلك بدليل "يوسف أحسن إخوته، والناقص والأشج أعْدَلَا بني مروان".[غاية التحقيق: ٢٤٢]

فيجوز: أي لأجل أنه يقصد به زيادة مطلقة، ولا يقصد به التفضيل على ما يضاف إليه، يجوز أن يقال: يوسف أحسن إخوته؛ لأنه لم يلزم اجتماع النقيضين؛ لعدم دخوله في المضاف إليه.(متوسط)

ويجوز في الأول: أي يجوز في المضاف بالمعنى الأول الإفراد في جميع الأحوال نحو: زيد أفضل القوم، والزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم؛ لكونه مشابهًا لأفعل من حيث أنه ذكر المفضل عليه في كل واحد منها، ويجوز المطابقة نحو: زيد أفضل القوم، والزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وهند فضلى القوم، الهندان فضليا القوم، الهندات فضليات القوم؛ لكونه مخالفًا لأفعل من حيث الإضافة فيه وعدمها في أفعل "مِنْ".(متوسط)

لمن هو: أي لمن هو اسم التفضيل ثابتٌ. **وأمّا الثاني:** [أي وأما النوع الثاني أي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة] أما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص، والمعرف باللام، فلابد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع من المطابقة وهو مشابهتهما "أفعل من" لعدم ذكر المفضل عليه فيهما، وأمثلتهما ظاهرة.(متوسط) **والذي:** أي اسم التفضيل الذي مع "مِن" لا يستعمل إلا مفردًا مذكرًا لصيرورة "من" كالجزء منه، وحينئذٍ لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تأنيثه قبل ذكر "من" وإلا لزم إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مضي الاسم بتمامه، ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامة تثنيته وجمعه وتأنيثه. **ولا يعمل:** اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقًا، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا، وكذا لا يعمل في فاعل مظهر.[غاية التحقيق: ٢٤٤]

في مظهرٍ: لأن الصفات إنما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، أو لمشابهة ما تشابه الفعل كالصفة المشبهة، فإنها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت، واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث أنه يدل على الزيادة وهو التفضيل، والفعل لا يدل عليها، وكذا يخالف اسم الفاعل؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع فيما هو أصل =

إلا إذا كانَ صفةً لشيءٍ، وهُوَ في المعنى لمُسَبَّبٍ **مفضّلٍ باعتِبَار الأوّل** على نفسِه **باعتِبار غيره منفِيًّا، مثل: ما رأيتُ** رَجُلاً أحسنَ **في عيْنِه** الكحلُ منهُ في عَين زَيدٍ؛ **لأنه بمعنى حسن مَعَ أنَّهُم لو رفعوا** لفَصَّلوا بينَه وبينَ مَعمُوله بأجنبيّ، وهو الكحلُ، **ولكَ أن تقول:**

= استعمالاته، وهو استعماله بمِن، فلأجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقًا مظهرًا أو مضمرًا، ولا في الفاعل مظهرًا؛ لأنهما من معمولات قوية، إلا إذا وجدت الشرائط الثلاثة المذكورة في المتن، فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر؛ لأنه حينئذٍ يصير بمعنى الفعل، ولقيام الضرورة في إعماله حينئذ كما ستعرف بيانه قريبًا.[غاية التحقيق: ٢٤٤]

إلا إذا إلخ: [اسم التفضيل في اللفظ] أي إلا إذا كان اسم التفضيل جاريًا على شيء كرجل في المثال المذكور.

مفضّل: صفة مسبب أي لمسبب مفضل. **باعتبار الأوّل:** أي باعتبار تعلقه بالموصوف الأول كرجل في المثال حيث نفى كون الكحل مفضلاً باعتبار عين رجل ما.[غاية التحقيق: ٢٤٤] **باعتبار غيره:** متعلق المفضل، أي باعتبار تعلقه لغيره أي لغير الموصوف الأول كعين زيد في المثال حيث نفى في المثال كون الكحل مفضلاً عليه في عينه.[غاية التحقيق: ٢٤٤] **منفيًّا:** أي حال كون اسم التفضيل منفيًا أو صفة مصدر محذوف أي تفضيلاً منفيًا.

مثل ما رأيت: أي أفعل التفضيل لا يعمل في مظهر، إلا إذا كان جاريًا على شيء هو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء، مفضل باعتبار ذلك الشيء، مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا، كقولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فالأحسن جار على رجل، وهو في المعنى صفة لمسببه، وهو الكحل، والكحل مفضل باعتبار الرجل، ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل، أعني عينَ زيد حال كون هذا التفضيل منفيًّا، وإنما لم يعمل في المظهر؛ إذ لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل، وإنما قال: ولا يعمل في مظهر؛ لأنه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط؛ لأن العمل في الظاهر أقوى، فيحتاج إلى الشرط.(متوسط) **في عينه:** ظرفُ أحسن باعتبار معنى التفضيل أو حال.

لأنه بمعنى حسن: إشارة إلى علة عمل اسمِ التفضيل عند حصول الشرط المذكور، أي إنما عمل حينئذٍ؛ لأنه بمعنى حسن؛ لأن معنى قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد، بخلاف ما إذا لم يوجد هذا الشرط، فإنه لم يكن بمعنى حسن مع أنهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذٍ لرفعوه، ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا المذكور وهو أحسن لكان خبر مبتدأ، أو الكحل مبتدأ، فيلزم الفصل بين أحسن ومعموله الذي هو منه بأجنبي، وهو الكحل وهو غير جائز.(متوسط)

مع أنهم: أي مع أن النحاة. **لو رفعوا:** أحسن على أنه خبر، والكحل على أنه مبتدأ.[هندي: ١٧٠]

ولك أن تقول: أي ويجوز لك أن تقول فيه بعبارة أخرى أخصر من الأولى مع كون معناهما واحدًا، وهي أن تقول: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد.(متوسط)

أحسَنَ في عَينِه **الكحلُ** من عَيْن زيدٍ، **فإن قدَّمتَ** ذِكرَ العَين قُلتَ: ما رَأيتُ كعَينِ زَيدٍ أحسَنَ فيهَا الكحلُ، مثل "ولا أرى" في قطعة:

مررتُ على وَادي السِّبَاعِ ولا أرى　　كوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظلِمُ واديًا

أقَلَّ بِه رَكْبٌ أتَوهُ تَأَيَّةً　　وأخوَفَ إلّا ما وَقَى اللهُ سَاريًا

الكحل: فاختصاره بحذف المضاف من مجرور "مِن"، وهو العين إذ التقدير: "من كحل عين زيد"؛ لأن المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل، لا تفضيل الكحل على العين.[غاية التحقيق: ٢٤٧]

فإن قدمت: أي إن قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة أخرى من غير ذكر "مِن" معها، كقولك: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، أي ما رأيت كعين زيد عينًا أحسن فيها الكحل، وهو مثل ما أنشده سيبويه:

مررتُ على وَادي السِّبَاعِ ولا أرى　　كوَادي السِّبَاعِ حينَ يُظلِمُ واديًا

أقَلَّ به رَكبٌ أتَوْهُ تَأَيَّةً　　وأخوَفَ إلّا ما وَقَى اللهُ سَاريًا

لأنه قدم المفضل عليه -وهو وادي السباع- على أفعل التفضيل، وهو "أقل" من غير ذكر "من"، "ولا أرى" محله النصب فإنه حال وعامله مررت، و"كوادي السباع" مفعول ثان لقوله: "ولا أرى"، و"حين" جملة ظرفية حال من "وادي السباع"، وواديًا منصوب بأنه مفعول أول لقوله: "أرى"، وإن جعلنا "أرى" بمعنى "أبصر" كان "كوادي السباع" حالاً من "واديًا" أو متعلقًا بـــ"لا أرى"، و"أقل" صفة لـــ"واديا"، و"ركب" فاعل "أقل"، و"تأية" تميز عن "أقل"، و"أخوف" عطف على "أقل"، و"ما" في قوله: "إلا ما" بمعنى "من"، و"ساريا" منصوب بأنه حال من ضمير "أخوف" أو تمييز بمعنى سوى، فيكون صفة واقعة موقع المصدر.(متوسط)

مررت على وادي السّباع: قوله: "مررت على وادي السباع" بكسر السين في الأصل جمع السبع بفتح الباء وضمها وسكونها: المفترس من الحيوان، ووادي السباع بطريق الرقة بالفتح بلد على فرات مرّبه وائل بن قاسط على أسماء بنت دُريم، فهمّ بها حين رآها منفردة في الخباء، فقالت: والله لئن هممت بى لدعوت أسبُعي، فقال: ما أرى في الوادي غيرك، فصاحت: يا كلب! ياذئب! يا فهد! يا دُبّ! يا سرْحان! يا سِيْد! يا ضبع! يا نَمر! فجاؤوا يتعادون بالسيوف، فقال: ما أرى هذا إلا وادي السباع كما في القاموس.(حل الأبيات)

مررت على وادي السّباع: یعنی بگذشتم بر وادی کہ دراں جا سباع ودزدان بودند وحال آن کہ ندیدم من مثل وادئ سباع در وقت تاریکی ہیچ وادی کم بود بآں بیاباں سواراں می آمدند آں بیابان راازدوئ آہستگی وندیدم ہیچ بیابانی مخوف ترازوادئ سباع مگر ایں کہ نگاہ دارد خدائے تعالیٰ شب روندہ را.(سراج المتعلمين)ناشد هذه القطعة سحيم بن وُثيل الرِياحي.[لسان العرب: ٤/١١٤، دار صادر بيروت]

الفعل:

مَا دَلَّ على معنًى في نفسِه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة. ومِن خواصّه: دخول قَد، والسّين، وسَوفَ، والجَوَازِمِ، ولحوقُ تاءِ التأنيث ساكنةً، ونحوتاءِ فعَلتِ.

لحوق

الفعل: ثم لما فرغ عن بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال.[غاية التحقيق: ٢٤٨] **مادَلّ**: فقوله: "مادل" شامل للكلم الثلث، وقوله: "في نفسه" يخرج عنه الحرف، وقوله: "مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" يخرج عنه الاسم، وينبغي أن يراد بـــ"ما": الكلمة، وبالدلالة: الدلالة الأولية، وبالاقتران: الاقتران بحسب أصل الوضع، حتى لا يتوجه عليه النقوض المذكورة في حد الاسم.(متوسط)

دخول قد: نحو: قد خرج، وإنما خصت "قد" بالفعل؛ لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل، أو تحقيقه، وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل.[غاية التحقيق: ٢٤٨] **والسّين وسوف**: نحو: سيخرج، وسوف يخرج، وإنما خصتا بالفعل؛ لأنهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي، وذا ليس إلا في الفعل، وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن نحو: زيد ضارب غدا، وإنما عرف السين باللام؛ لأن المراد سينٌ معهودة، وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال، ولا سين التحقيق، ولا سين الكسكسة، نحو أستغفر وسأطلب بعد الدار نحو: أكرمتكس، وإنما قدم السين على "سوف"؛ لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالةُ سوف على الاستقبال البعيد.[غاية التحقيق: ٢٤٩]

والجوازم: نحو: لم يضرب، ولا يضرب، وليضرب، ولما يضرب، وإن تضرب أضرب، وإنما خصت الجوازم بالفعل؛ لأنها وضعت لنفي الفعل كـــ"لم ولما"، أو لطلب الفعل كـــ"لام الأمر"، أو للنهي عن الفعل، كـــ"لا النهي"، أو لتعليق شيء بالفعل كأدوات الشرط، وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل.[غاية التحقيق: ٢٤٩]

ولحوق تاء: نحو: تاء فعلت، وإنما قيد التاء بالساكنة للاحتراز عن التاء المتحركة فإنها تختص بالاسم، وإنما خصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا يلحق إلا بما له فاعل، وهو الفعل، وما ألحق به من الصفات، لكن الصفات استغنت عنها بما لحقها من تاء التأنيث المتحركة للدلالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها؛ لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه، فلا جرم اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل؛ ولأنها إنما أسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، فكانت أولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل.[غاية التحقيق: ٢٤٩] **ونحو تاء**: أي ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة، وإنما خص الضمير المتحرك البارز؛ لأنه ضمير الفاعل، فلا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل أو فروعه، وحطت فروعه عنه بمنع أحد نوعي الضمير -وهو البارز- تحرزًا عن لزوم تساوي الفرع والأصل، وخص البارز بالمنع؛ لأن المستكن أخف وأخصر، وهو بالتعميم أليق وأجدر.[غاية التحقيق: ٢٤٩]

الماضي: ما دَلَّ على زمان قبل زمَانِكَ، **مبنِيٌّ** على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحركِ، والوَاوِ.
المضارِعُ: ما أشبَهَ الاسمَ **بأحَدِ حُرُوفِ** "نَأيتُ" لوقوعه مشتركًا **وتخصيصه** بالسّين أو سوفَ. فالهمزةُ للمتكلِم مفرِدًا، لفظًا مذكرا ومؤنثا نحو: أفعل **والنون له** . . . .

الماضي: [ثم الفعل ينقسم على ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر، فقال.] أي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان أنت فيه، وهو زمان الحال، فقوله: "ما دل على زمان" شامل لجميع الأفعال، وقوله: "قبل زمانك" يخرج ماعداه، والمراد بالدلالة إنما هو بحسب الوضع، لئلا ينتقض بمثل: لم يضرب، وإن ضربت ضربت، وزوجت وبعت إنشاء، والمراد بـــ"ما" هو الفعل لئلا ينتقض بمثل: أمس، و لم يصرحه للعلم به.(متوسط)
مبنِيٌّ: خبر بعد خبر، أي الماضي مبني على الفتح لفظًا، نحو: ضرب، أو تقديرًا نحو: رمى، أو خبر مبتدأ محذوف أي هو مبني، وإنما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم، ويبنى على الفتح لكونه أخف، وإنما قال مع غير الضمير المرفوع؛ لأنه إن كان مع هذا الضمير وجب سكونه، نحو: ضربت؛ لكراهتهم اجتماع أربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله، وإنما قيد الضمير المرفوع بـــ"المتحرك" احترازًا عن مثل: ضربا، وإنما قال: "مع غير... الواو"؛ لأنه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو: ضربوا.(متوسط)
بأحد حروف: الباء للسببية، أي بسبب زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها "نأيت، أو نأتي، أو أتين"، عدل عن تركيب "أتين"؛ لأن فيه تفريقًا بين حرف المتكلم، وتقديمًا لحرف الخطاب على حرف الغيبة، وهو خلاف الترتيب؛ إذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب، والمخاطب منتهى الكلام، بخلاف "نأيت"، ولكن تركيب "أتين" يناسب المقام لفظًا ومعنى، أما لفظًا فظاهر لتضمنه الحروف الأربعة، وأمّا معنى فلصلاحيته صفة للحروف المذكورة؛ لأنها آتية في أول المضارع، فهو تركيب ليس بأجنبي من المقام من كل وجه، بخلاف نأيت إذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى؛ لأنه من النأي بمعنى البعد.[غاية التحقيق: ٢٥٠]
وتخصيصه: عطف على قوله: "وقوعه"، أي لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف بأحد الزمانين كتخصيص النكرة بأحد الأفراد بدخول لام العهد، وكتخصيص لفظ العين بأحد المعاني بالقرينة.[غاية التحقيق: ٢٥٠]
والنون له: أي للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث، ويقول الواحد المعظم: "نفعل" كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ (الكهف:١٣) مجازًا عن الجمع لعدّهم المعظم كالجماعة، و لم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين "فعلوا، وفعلتم" في الكلام القديم المعتد به، وإنما هو استعمال المولّدين.[رضي: ٤/١٤]

مَعَ غيره، والتاء للمخاطب **مُطلَقًا**، وللمؤنث والمؤنثين غيبةً، والياء للغائب **غيرهما**. **وحروفُ المُضارعةِ** مضمومةٌ في الرباعِي، ومفتوحةٌ فيما سوَاهُ. **ولا يُعرب** من الفعل غيره إذا لم يتصل به نونُ تأكيدٍ، ولا نونُ جمعِ مؤنثٍ. وإعرابُه رفعٌ، ونصْبٌ، **وجزمٌ**، **فالصحيح المجرد**

أي غير المؤنث والمؤنثين

أي الزوائد المذكورة

مع غيره: حال أي حال كونه مقرونًا مع غيره، أي غير المتكلم واحدًا أو اثنين أو جماعة، وإذا كان معه واحد كان مثنى، وإذا كان معه اثنان أو جماعة كان جمعًا نحو: نفعل.[غاية التحقيق: ٢٥٠]

مطلقًا: اي واحدًا أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا.

غيرهما: بالجر على أنه صفة للغائب، وفيه نظر؛ لأن "غير" نكرة وإن أضيف إلى المعرفة، أو على أنه بدل من الغائب وفيه نظر؛ لأن النكرة إذا كانت بدلاً من المعرفة يجب توصيفها، ولم يوصف ههنا مع النكارة؟ وأجيب بأنه بدل على التسامح، وبالحقيقة هو صفة البدل، والتقدير: غائب غيرهما، فالبدل نكرة موصوفة، وبالنصب حال، وهو الأولى لموافقة السبق حيث قال: فالهمزة للمتكلم مفردًا، إذ لم يقل للمفرد المتكلم.[غاية التحقيق: ٢٥٠]

وحروف المضارعة: بيان لحركات هذه الحروف، والأصل فيها الفتح لكونه أخف، وإنما ضمت في الرباعي وهو ما كان على أربعة أحرف، نحو: "أكرم، ودَحرج، وقاتل، وكرم" فرقًا بينه وبين الثلاثي، ألا ترى أنك لو قلت: من "أضْرَبَ، وضَرَبَ" "أضْرِبُ" بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس، ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي أقل، فيدخل في غير الرباعي الفتح نحو: انفعل، وافتعل، واستفعل، وغير ذلك.(متوسط)

ولا يعرب: وإنما لم يعرب غير المضارع من الأفعال لعدم علة الإعراب فيه، وإنما أعرب هذا النوع لمشابهة الاسم على ما مرّ، وإنما لم يعرب هذا النوع إذا اتصل به نون التأكيد؛ لأنه لو أعرب على ما قبله لم يعلم أنه مسند إلى الواحد أو إلى غيره، نحو: "هل يضربن"، ولو أعرب عليه لجرى الإعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز، وإنما لم يعرب أيضًا إذا اتصل به نون الجمع؛ لأن هذه النون وجبت تسكين ما قبلها قياسًا على "فعلت، وفعلن"، وعند السكون يتعذر الإعراب.

وجزمٌ: [مكان الجر المختص بالاسم]ليس له جر لئلا يلزم مزية إعرابه على إعراب الاسم.(متوسط)

فالصحيح المجرد: بيان لتفصيل أصناف المضارع في الإعراب، فإنها تختلف في الإعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الإعراب، فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع، مؤنثًا كان أو مذكرًا، أو المخاطبة المؤنث، إعرابه بالضمة حال الرفع، وبالفتحة حال النصب، وبالسكون حال الجزم، تقول: هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، والمراد بالصحيح: الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره ألف، ولا واوٌ، ولا ياء.(متوسط)

عن ضمير **بارزٍ** مرفوعٍ للتثنية **والجَمعِ** والمخاطب المؤنث **بالضمّة** والفتحة والسُّكون، مِثلُ: "يَضرِبُ، ولن يضربَ، ولم يضرِبْ"، **والمتصل به** ذلك بالنون وحذفها، مثل: "يَضرِبان، ويضربُونَ، وتضربِيْن"، والمعتل بالواوِ والياءِ بالضمّة **تقديرًا**، **والفتحة لفظًا**، **والحذف**، والمعتَلّ بالألف بالضمّة والفتحة **تقديرًا**، والحذف. ويرتفع إذا تجرّد **عن الناصب والجازم** نحو: يقومُ زيدٌ. ويَنتَصِبُ بأن . . . .

(خبر لقوله: والمتصل — الآخر — رفعًا — جزمًا علامة للجزم — المضارع — المصدرية)

بارزٍ: إنما قيد الضمير بالبارز؛ لأن إعراب المضارع المتصل بالضمير المستتر، نحو: "زيد يضرب، وهند تضرب، وأنت تضرب، وأضرب، وتضرب" بالضمة والفتحة والسكون، وإنما قيده بالمرفوع ليشمل نحو: "يضربك" مما اتصل به البارز المنصوب، فإن إعرابه بالضمة والفتحة والسكون.[رضي بتصرف: ١٧/٤]

والجمع: سواء كان جمع مذكر أو جمع مؤنث، غائبًا أو مخاطبا.

بالضمة: خبر لقوله: "فالصحيح" أي يعرب بالضمة.

والمتصل به: أي وإعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع بأحد الأمور المذكورة، أي بثبوت النون حال الرفع، وبحذفها حال الجزم والنصب، وهو في خمسة أمثلة، وهي: هما يضربان، وأنتما تضربان، وهم يضربون، وأنتم تضربون، وأنتِ تضربين، ولن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي، ولم يضربا، ولم يضربوا، ولم تضربي، وإنما جعل إعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في الأسماء، وإنما سقط النون حال الجزم؛ لأنه بمنـــزلة الحركة في المفرد، كما يسقط الحركة حال الجزم كذلك النون، وإنما يسقط النون حال النصب لكون الجزم في الأفعال بمنـــزلة الجر في الأسماء، فكما تتبع النصب الجر في الأسماء تتبع النصب الجزم في الأفعال.(متوسط)

تقديرًا: نحو: هو يدعو، ويرمي؛ لثقل الضمة على الواو والياء.

والفتحة لفظًا: في النصب نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ؛ لأصالة الإعراب اللفظي، وعدم المانع لخفة الفتحة.

والحذف: في الجزم نحو: لم يدع، ولم يرم؛ لأن اجتماع الساكنين محال.

تقديرًا: نصبًا نحو: هو يرضى، ويخشى؛ لأن الأخف لا يقبل حركة ما.

عن الناصب والجازم: أي عن كل ناصب، وكل جازم، فالرافع وقوعُه موقعًا يصلح للاسم مثل: يقوم زيد، فإن "يقوم" واقع موقع الاسم؛ لأن المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخيرة، يصلح أن يبدأ كلامه بالاسم أو بالفعل، فإذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعًا موقعًا يصلح للاسم.[غاية التحقيق: ٢٥٣]

ولَن، وإذَن، وكَي، **وبأن مقدّرةً** بعد حتّى، ولام كيِ، **ولامِ الجحود**، والفاء، **والواو**، و أو. **فأن** مثلُ: "أريد أن تُحسِنَ إليّ"، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكمْ﴾، والتي تقعُ بعد **العِلمِ** هي المخفّفةُ **مِنَ المثقّلةِ** . . . .

نحوَ: سرت لأدخلها — زرني فأكرمك — مثال النصب بالفتحة — مثال النصب بحذف النون — (البقرة:١٨٤) — أي أن التي

ولن وإذن: "لن" عند سيبويه حرف برأسه غير مغيرة عن أصل، وقال الفراء: أصله "لا" فأبدل الألف نونًا، وقال الخليل: أصله "لا أن" فقصر بحذف الألف والهمزة؛ لكثرة الاستعمال كـ"أيش وعلماء" في "أي شيء، وعلى الماء"، وقال سيبويه: لو كان كذلك لكان ما بعدها بتأويل المصدر ولما جاز تقدم ما في حيزها عليها، كما لم يجز تقدم ما في حيز "أن" عليها، ولا معنى لمصدرية ما بعدها، ولا منع عن تقدم ما في حيزها عليها، نحو: زيدًا لن أضرب، بخلاف ما في حيز "أن"، وللخليل أن يقول: لا يبعد أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكمًا، إذ التركيب وضع مستأنف، ألا ترى أن "لو" إذا ركب مع "لا" يبطل معناها ويحدث معنى التحضيض، نحو: لولا أخرتني، وهكذا قال الفراء، حيث تغير "لا" عنده بعد الإبدال بالنون إلى إفادة معنى النفي المؤكد.[غاية التحقيق: ٢٥٣] **وبأن مقدّرةً**: عطف على قوله: "بأن" أي ينتصب المضارع بـــ"أن" حال كونها إلخ.

ولام الجحود: وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال:٣٣)

والواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. **و أو**: بمعنى "إلى أو إلّا" نحو: لألزمنك أو تعطيني حقي، أي إلى أن تعطيني، أو إلا أن، وإنما قدر "أن" بعد هذه الحروف؛ لأن الثلاثة الأول أعني "حتى، ولام الجحود، ولام كي" جوارّ، فيمتنع دخولها على الفعل إلا بجعله مصدرًا بتقدير "أن" المصدرية، والأخيرة أعني "أو" بمعنى "إلى" الجار، فأخذت حكم الجوار، أو بمعنى "إلا" فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها، والرابعة والخامسة أعني الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، أي بعد الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض، أو النفي، والنفي وإن لم يكن إنشاء، لكنه محمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم، فيكون في حكم الإنشاء، وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء، فأول الإنشاء بما يشتمل على اسم، وجعل هذا الخبر مصدرًا بإضمار أن ليكون عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الإنشاء، فيكون المعنى في" زرني فأكرمك" ليكن منك زيارة فإكرام مني إياك، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن معه، وفي "أين بيتك فأزرك" ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني، وفي ليت لي مال فأنفقه أتمنى حصول مال فإنفاق مني، وفي" ألا تنـــزل بنا فتصيب خيرًا ألا يكون منك نزول فأصابك خير منا.[غاية التحقيق: ٢٥٤]

العلم: وما بمعناه من التيقن، والتحقق، والانكشاف، والظهور، والشهادة، ونحو ذلك.

من المثقّلة: المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقق، خلافًا للفراء وابن الأنباري.

وَليست هذه، نحو: علمتُ أن سيَقُوم، وأن لا يقوم، والتي تقع بَعد الظنّ ففيها **الوجهانِ**، و"لَن" مثلُ: لَن أبرَحَ، ومعناها نفي المستَقبل، و"**إذَن**" إذا لم يعتَمِد ما بعدَهَا على ما قبلها وكانَ الفِعْلُ مستقبلاً، مثل: إذَن تَدخُل الجنّةَ، **وإذا وقعَت** (إذن) بعدَ الواو والفاء فالوجهان، و"**كي**" مثل: أسلمتُ كي أدخُلَ الجنَّةَ، ومَعناهَا: **السّببيةُ**. وحَتى إذا كان (مبتدأ) **مستقبلاً** (الفعل بعدها) **بالنظرِ**

ليست هذه: أي أن المصدرية الناصبة التي نحن بصددها. **الوَجْهانِ**: أي جاز أن يكون ناصبة، وجاز أن يكون مخففة من المثقلة، نحو: ظننت أن يقوم، وأن سيقوم؛ لجواز وقوع كل واحدٍ منهما بعد الظن.(متوسط)

وإذن: أي "إذن" إنما ينصب الفعل المضارع بشرطين: أحدهما: أن لا يكون ما بعدها معتمدًا على ما قبلها، أي لا يكون ما بعدها معمولاً لما قبلها، وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد، وهما، "إذن" وما قبلها، والثاني: أن يكون الفعل مستقبلاً لكونها جوابًا وجزاءً، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال، كقولك لمن قال: "أسلمت": إذن تدخل الجنة، فإن فقد أحد الشرطين نحو: أنا إذن أحسن إليك، وكقولك لمن يحدّثك: إذن أظنك كاذبًا، أو كلاهما كقولك لمن يحدّثك: أنا إذن أظنك كاذبًا، وجب الرفع.(متوسط)

وإذا وقعت: أي إذا وقعت "إذن" بعد الفاء كقولك مجيبًا لمن قال: أنا آتيك: فإذن أكرمك، أو بعد الواو كقوله تعالى: ﴿وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ﴾ (الاسراء:٧٦) جاز الرفع؛ لاعتماد ما بعدها على ما قبلها، وجاز النصب؛ لأن الفعل مع الفاعل لما كان مفيدًا مستقلاً من غير النظر إلى حرف العطف، فكأنه غير معتمد على ما قبلها.(متوسط)

وكي: أي يكون ما قبلها سببًا لما بعدها، فإن الإسلام سبب دخول الجنة، وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين، وهو اختيار المصنف، وليس بحرف جر، والنصب بعدها بإضمار "أن" كما هو مذهب البصريين لدخول اللام أي الجارة عليه، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الأحزاب:٣٧) (متوسط)

السببيّة: أي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور.

مستقبلاً بالنظر: يعني ليس يجب أن يكون دخول "حتى" وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقبًا، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد "حتى" مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر إلى السير، فإن الدخول كان عند السير مترقبًا بلا ريب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً، أو لم يكن على أحد الثلاثة الأوجه، وذلك بأن حصل منك السير، إما للدخول فحتى بمعنى كي، أو إلى الدخول فحتى بمعنى إلى، ثم عرض مانع منع من حصول الدخول، فلم يكن الدخول ماضيًا ولا حالاً ولا مستقبلاً.[رضي بتغير: ٥٨/٤]

إلى ما قبلها بمعنى كي أو إلى، مثل: "أسلمتُ حتّى أدخُل الجنّةَ، وكُنتُ سِرتُ حتّى أدخُلَ البلدَ، وأسِيرُ حتّى للغاية **تغيبَ الشمس"، فإن أردت الحال تحقيقًا أو حكايةً كانت حرفَ ابتداءٍ، فترفع، وتجب السَّببيّةُ مثل: "مَرِض حتّى لا يَرجُونه"، ومِن ثَمَّ امتَنَعَ الرفعُ** إذا كانت حرف ابتداء

قبلها: أي قبل "حتى" سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمان التكلم أو لا، أي سواء كان مستقبلاً عند الإخبار أو لم يكن، وفيه احتراز عما إذا كان الفعل بعدها حالاً بالنظر إلى ما قبله، فإنها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو: مرض فلان حتى لا يرجونه.[غاية التحقيق: ٢٥٦] **بمعنى كي:** أي للغرض والسببية وهو الغالب.
مثل أسلمت: خبر قوله: "حتى" أو خبر مبتدأ محذوف.[هندي: ١٨٠]
حتى أدخل: هذا مثال حتى بمعنى كي، وما بعدها مستقبل تحقيقًا. **حتّى أدخُل البلد:** يحتمل أن يكون بمعنى كي، وبمعنى إلى أن، وما بعدها ليس بمستقبل تحقيقا بالنظر إلى ما قبلها. **أسير حتى:** بمعنى إلى، وما بعدها مستقبل تحقيقا.
فإن أردت الحال: أي فإن فُقد كون ما بعدها مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، وذلك بإرادتك الحال تحقيقًا، نحو: سرت حتى أدخل البلد، وأنت تخبر عن السير حال الدخول، أو تقديرًا نحو قولك: اليوم سرت حتى أدخل البلد أمس، وأنت سرت ودخلت أمس، وقصدت الإخبار اليوم من تلك الحال، كانت حرف ابتداء.(متوسط)
كانت حرف ابتداءٍ: جواب الشرط أي كانت "حتى" حينئذٍ حرف ابتداء لا حرف جر.
فترفع: أي فترفع ما بعدها، وإنما لم ينصب حينئذ لكون "حتى" حرف ابتداء لا حرف جرّ، وإنما لم يجز أن يكون حرف جر لامتناع تقدير "أن" بعدها لكونٍ "أن" الداخلة على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال، وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال.(متوسط)
وتجب السَّببيّةُ: أي إذا كانت حرف ابتداء، وجب أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها؛ لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها، وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم: مرض فلان حتى لا يرجونه، فالمرض هو سبب عدم الرجاء.(متوسط) **لا يرجونه:** أي أقاربه وأحبّاؤه لا يرجون حياته.
ومن ثم: أي لأجل أن "حتى" عند إرادة الحال حرفُ ابتداء لا جارةٌ. **امتنع الرفع:** أي ومن أجل أن "حتى" تكون حرف ابتداء امتنع أن يقال: "كان سيري حتى أدخلها" بالرفع في "كان" الناقصة؛ لأنه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها، فبقي "كان" الناقصة بلا خبر، وهو غير جائز لفساد المعنى، ومن أجل أن ما قبلها يجب أن يكون سببًا لما بعدها حينئذٍ امتنع أن يقال: سرت حتى تدخلها بالرفع؛ لأنه حينئذ يكون ما بعدها خبرًا مستأنفًا مقطوعًا لا تعلق له بما قبلها، وما قبلها سبب لما بعدها، وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام، فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب، وإنه محال.(متوسط)

في "كانَ سيري حتّى أدخُلَها" **في الناقِصَةِ، وأسِرتَ** حتّى تدخلَها؟ **وجَاز في التّامّة** كانَ سيري حتّى أدخُلُها، وأيّهُمْ سارَ **حتّى يدخُلُها؟ ولام كي** مثل: أسلمتُ لأدخُلَ الجنَّة، **وَلام الجحود** لام تأكيدٍ بعد النفي لِكانَ، مِثلُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾. **والفاء بشرطَين** أحَدُهَما: **السببيّةُ**، والثاني: **أن يكونَ قبلَها** أمرٌ، أو **نهيٌ**، أو **استفهامٌ**، أو نفيٌ، أو **تمنٍّ، أو، عرضٌ**، ....

وقت تحقق التامة — أي لأن أدخل الجنة — (الأنفال:٣٣) — نحو زرني فأكرمك — نحو: ماتأتينا فتحدثنا

في الناقصة: أي وقت تحقق "كان" الناقصة بحذف مضافين. **وأسرت:** على صيغة الخطاب، والهمزة للاستفهام.
وجاز في التّامّة: أي إذا كان "كان" تامة، جاز أن يقال: "كان سيري حتى أدخلها" بالرفع لعدم المانع، وهو لزوم المحال، وهو بقاء "كان" الناقصة بلا خبر، وفاعل "جاز" ضمير عائد إلى الرفع، أي وجاز الرفع في كان سيري.(متوسط)
حتّى يدخلها: بالرفع، أي إذا كان الاستفهام عن تعين الفاعل نحو: أيهم سار حتى يدخلها؟ جاز الرفع لعدم المانع، وهو حكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب؛ لأن سبب الدخول هو السير لا السائر المعين، وههنا لم يقع الشك في السير، وإنما وقع في تعين السائر.(متوسط) **ولام كي:** أي مثال لام كي: أسلمت لأدخل الجنة، والنصب بعدها بإضمار "أن" وإنما سميت لام كي؛ لأنها بمعنى كي، وإنما يجب تقدير "أن" بعدها لكونها حرف جر، وامتناع دخول حرف الجر على الفعل، فيقدر "أن" ليكون ما بعدها في تقدير الاسم.(متوسط)
ولام الجحود: [أي الإنكار سميت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار] وهو الذي ينصب ما بعدها بتقدير "أن" هي لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على "كان" كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال:٣٣) والفرق بين هذه اللام ولام كي: أن لام كي للتعليل بخلاف هذه، ويلزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة، وإنما لم يجب تقدير "أن" بعدها لما ذكرنا في لام كي.(متوسط)
والفاء بشرطين: أي الفاء التي تضمر بعدها "أن" يتلبس بشرطين. **السببيّة:** إنما شرطت السببية؛ لأن العدول من الرفع إلى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى، فإذا لم يقصد السببية، فلا يحتاج إلى العدول من الرفع إلى النصب الدال على السببية.[غاية التحقيق: ٢٥٨] **أن يكون:** وإنما شرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الإنشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة.[غاية التحقيق: ٢٥٨] **قبلها:** أي قبل الفاء أحد الأشياء الستة. **نهي:** نحو لا تشتمني فأضربك.
استفهام: هل عندكم ماءٌ فأشربه. **تمن:** ليت لي مالاً فأنفقه. **أو عرضٌ:** بسكون الراء نحو: ألا تنـــزل بنا، فتصيب خيرًا.

والواوُ بشرطينِ: الجمعيّةُ، وأن يكونَ قبلها **مثل ذلك**، و **أو بشرط** معنى "إلى أن" أو "إلّا أنْ"، **والعاطفةِ**: إذا كان المعطوف عليه اسمًا، **ويجوزُ** إظهارُ "أن" مَعَ لام "كي"، والعاطفةِ، ويجب مع "لا" **في اللام** عليها. **وينجزمُ بِلَم**، ولمَّا، **ولام الأمرِ**، و"لا" في النهي، **وكلم المجازاة**،

خبر مبتدأ — المضارع

والواو بشرطين: أي الواو التي تضمر بعدها "أن" يتلبس بشرطين. **الجمعيّة**: [خبر مبتدأ محذوف أي أحدهما الجمعيةٍ] وإنما شرط الجمعية؛ لأنهم لما قصدوا في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها؛ ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى، وإذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج إلى الدلالة على الجمعية، وإنما شرط تقدم أحد الأمور الستة ليبعد بتقدم الإنشاء من عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء.[غاية التحقيق: ٢٥٩]

مثل ذلك: أي مثل أحد الأمور الستة المذكورة. **أو بشرط**: أي "أو" التي تضمر بعدها "أن" يتلبس بشرط معنى "إلى أن"، أو "إلا أن" على حسب الاختلاف نحو: "لألزمنك أو تعطيني حقي"، أي إلى أن أو إلا أن تعطيني حقي، وفى إدخال "أن" في معنى "أو" تسامح؛ لأنها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها.[غاية التحقيق: ٢٥٩]

والعاطفة: أي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير "أن" إذا كان المعطوف عليه اسمًا؛ لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم. **للبس**: عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف.(متوسط)

ويجوز: أي ويجوز إظهار "أن" مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم، فأما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود، ولم يفعل بالعكس؛ لكون لام الجحود زائدة، ولام كي غير زائدة، وأما مع العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرًا.(متوسط) **في اللام**: أي مع لام كي يعني إظهار "أن" مع "لا" إذا كان قبلها لامُ كي تحرزًا عن اجتماع اللامين، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد:٢٩) وإنما يلي لام كي حرفَ النفي لاقتضائه التصدير.[غاية التحقيق: ٢٦٠]

وينجزم بلم: وإنما انجزم المضارع "بلم، ولما" لاختصاصهما بالفعل، وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو أن كل ما اختص بشيء -وهو خارج عن حقيقته- يؤثر فيه، ويغيره غالبًا بشهادة الاستقراء، وتعين الجزم ليكون الأثر على وفق المؤثر في الاختصاص.[غاية التحقيق: ٢٦٠]

ولام الأمر: وإنما انجزم بلام الأمر و"لا" في النهي؛ لأنهما تشبهان "إن" الشرطية في نقل المضارع وإخراجه عن أصله حيث ينقل "إن" الشرطية المضارع من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من الخبر إلى الإنشاء.[غاية التحقيق: ٢٦٠]

وكلم المجازاة: [أي كلمات الشرط والجزاء] وإنما انجزم بـــ"إن" الشرطية لاختصاصه بالفعل كما ذكرنا في "لم، ولما"، وإنما انجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها إياه.[غاية التحقيق: ٢٦١]

وهِي: **إنْ، ومهمَا**، وإذا ما، وإذ ما، وحيْثُما، وأين، ومَتى، وما، ومَن، وأيٌّ، وأنّى، وأمّا مع كيفما وإذا **فشاذٌّ**، وبإن مقدَّرةً. فلَم **لقلب المضارِع ماضِيًا، ونفيه، ولمّا مثلها، وتختصُّ بالاستغراق، وجوازِ حذف** الفعل ولام الأمر المطلوب **بها الفعلُ**، -وهِيَ مكسُورةٌ أبدًا- **ولا النهي** المَطلوب بها التركُ. وكلِمُ المجازاة تدخُل على الفِعلَين **لسَبَبيّةِ الأول**، ومُسَبّبيّةِ الثاني، **ويسمّيان شرطًا** . . . .

كلم المجازاة — لمّا دون لم — كلمات الشرط والجزاء

إن ومهما إلخ: مثال هذه الكلمات على "ترتيب اللف والنشر" ما يلي: إن تكرمني أكرمك، مهما تأتني آتك، إذا ما وإذ ما تأتني أكرمك، حيثما تجلس أجلس، أين تذهب أذهب، متى تخرج أخرج، ما تصنع أصنع، من يأتني أكرمه، أيًا تضرب أضرب. **فشاذٌ:** أي الجزم بـــ"كيفما" و"إذا" شاذ لاستحالة المعنى في "كيفما"؛ لأنه من المستحيل أن يكون على أي حال هو عليها، وللمنافاة بين "إذا"، و"إن" الشرطية؛ لأن "إذا" للتخصيص، و"إن" الشرطية للعموم.(متوسط) **لقلب المضارع ماضيًا ونفيه:** إضافة القلب والنفي إلى المضارع وضميره من باب إضافة المصدر إلى المفعول، وماضيًا مفعول ثانٍ للقلب أي "لم" موضوع لقلب المضارع إلى معنى الماضي ولنفيه أي لنفي المضارع نحو: لم يضرب.[غاية التحقيق: ٢٦١] **ولّما مثلها:** أي مثل "لم" في قلب المضارع ماضيًا ونفيه، لكن في "لما" معنى التوقع أي ينفى بها فعل مترقب متوقع.[غاية التحقيق: ٢٦١]

بالاستغراق: أي باستغراق أزمنة الماضي نفيا، أي بامتداد النفي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم، نحو: "لما يركب الأمير" أي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب إلى زمان التكلم.[غاية التحقيق: ٢٦١]

وجواز حذف: بالجر عطف على الاستغراق، أي وبجواز حذف. [نحو قاربت المدينة ولّما، أي لّما أدخلها]

بها: الباء للاستعانه أي بواسطتها. **الفعل:** مفعول ما لم يسم فاعله لـــ"المطلوب".

ولا النهي: [لا النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام، وقد جاء في المتكلم قليلاً كلام الأمر.(رضي: ٨٩/٤)] وهي تجزم، بخلاف "لا" في النفي، وقد سمع عن العرب الجزم أيضًا بـــ"لا النفي" إذا صلح قبلها كي، نحو: "جئته لا يكن له عليّ حجة، ولا يكون" ولا منع أن تجعل؛ "لا" في مثله للنهي.[رضي: ٨٩/٤] **لسببيّة الأوّل:** أي لكون الفعل الأوّل سببًا. **ويسمّيان شرطًا:** فيه لف ونشر أي يسمى الفعل الأول شرطًا والثاني جزاء، وإنما سمي الأول شرطًا من حيث أنه مشروط لتحقق الثاني، وإنما سمي الثاني جزاء من حيث أنه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل.[غاية التحقيق: ٢٦١]

وجزاءً، فإن كانا مُضارعَين أو الأوّلُ فالجزمُ، وإن كان الثاني فالوَجْهانِ. وإذا كانَ الجزاءُ ماضيًا بغير قد **لفظًا أو معنًى لم يجزِ** الفاءُ، وإن كان **مضارعًا مُثبتًا** أو منفيًا بـــ"لا" فالوجهانِ، **وإلّا فالفاءُ.**
واجبة

وجزاءً: واعلم أن الجزاء قد يحذف عند قيام القرينة كما يقال: إن أتيتني أكرمك، فتقول: وأنا إن أتيتنى، وكذا في "لو"، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ (الرعد:٣١)، وإذا حذف الجواب فالواجب في الاختيار أن لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيًا لفظًا أو معنى، نحو: إن لم أفعل حتى لا تعمل أداة الشرط لفظًا في الشرط كما لم تعمل في الجزاء.[رضي: ١١٢/٤] **فإن كانا مضارعين:** [نحو إن تزرني أزرك] ثم إن الشرط والجزاء وإن كانا مضارعين نحو: إن لم تقم أقم، فالجزم لكل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربًا، والجازم موجود، وإن كان الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا نحو: إن تضرب ضربت، فالجزم أيضًا واجب في الأول لكونه معربًا ووجود الجازم فيه، وإليه أشار بقوله: "فإن كانا مضارعين" إلى قوله: "فالجزم واجب".(متوسط)
أو الأول: أي كان الأول مضارعًا والثاني ماضيًا نحو: إن تزرني زرتك. **وإن كان الثاني:** وإن كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعًا، نحو: إن ضربت أضرب، فالوجهان في الجزاء، يجوز الرفع والجزم؛ أما الرفع، فلأن حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو أقرب إليه، فلأن لا يعمل في الجزاء الذي هو أبعد منه أولى، وأما الجزم، فلكونه معربًا، ووجود الجازم فيه.(متوسط) **لفظًا أو معنًى:** تفصيل للماضي أي ملفوظًا كان ذلك الماضي نحو: إن ضربت ضربت، أو معنويًا بأن دخلت "لم" على المضارع نحو: إن خرجت لم أخرج.[غاية التحقيق: ٢٦٢]
لم يجز: لتأثير حرف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل، فلا حاجة إلى الربط بالفاء.[غاية: ٢٦٢]
مضارعًا مثبتًا: أي وإن كان الجزاء مضارعًا مثبتًا، جاز الأمران: دخول الفاء من حيث أنه جعل خبر مبتدأ محذوف، فلم تؤثر فيه حرف الشرط، نحو: إن قمت فيقوم أي فهو يقوم، وترك الفاء من حيث أنه لم يجعل خبر مبتدأ محذوف بل جواب الشرط، وهو أولى؛ لأن عدم الحذف أولى من الحذف، نحو: إن قمت يقم، وكذا إذا كان الجزاء مضارعًا منفيًا بـــ"لا" جاز الوجهان: دخول الفاء كقوله تعالى :﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً﴾ (الجـــن: ١٣) إن جعل "لا" لنفي الاستقبال، فلم يكن لحرف الشرط تأثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معمول واحد، وجاز ترك الفاء إن جعل "لا" لمجرد النفي، فكان لحرف الشرط تأثير فيه لجعله للاستقبال.(متوسط)
وإلا فالفاءُ: أي وإن لم يكن كذلك، أي إن لم يكن ماضيًا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظًا أو معنى، فيمتنع الفاء، ولا مضارعًا مثبتًا بغير السين أو سوف، أو منفيًا بـــ"لا"، بل كان ماضيًا مع "قد" أو "ما" و"لا"، أو مضارعًا مع السين أو سوف أو منفيا بـــ"لن" أو جملة اسمية، أو أمرًا، أو نهيًا، أو دعاءً، فالفاء واجبة؛ لأن الأداة لم تؤثر فيه معنى حتى لم يجعله بمعنى المستقبل، ولا لفظًا حيث لم يجزم، فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما.[غاية: ٢٦٣]

ويجيءُ إذا مَعَ الجُملة الاسمية **مَوضعَ الفاءِ**، وإن مُقدرةٌ بعد الأمر، والنهي، والاستفهام، (الواقع جزاءً الشرطية)
والتمني، والعرض إذا قصِد **السببيَّةُ**، نحو: "**أسلِم تدخُلِ** الجنةَ، **ولا تكفُر تدخُل** الجنَّة"،
وامتنع "لا تكفر **تدخُلِ النّارَ**" خِلافا **للكسائي**؛ لأنَّ **التقديرَ**: أن لا تكفر. (إنما امتنع عند العامة)
الأمر: صيغةٌ ....

موضع الفاء: أي في محل الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: ٣٦)، والفاء أكثر، وإنما أقيمت إذا المفاجائية مقام الفاء في الجملة الاسمية؛ لأنها تدل على التعقيب كالفاء، ولأن المفاجأة يبتني على حدوث أمر بعد أمر عادة، فأشبه الجزاء، ولهذا قارنت الفاء غالبًا نحو: خرجت فإذا السبع.[غاية التحقيق: ٢٦٣]
والتمني والعرض: يعني يجزم المضارع بـــ"إن" المقدرة بعد هذه الأشياء الخمسة. **السببيَّةُ**: أي إذا قصد كون ذلك الأمر وأخواته سببًا لمضمون هذا المضارع، فيتأتى معنى الشرط.[غاية التحقيق: ٢٦٣]
أسلم تدخل: جواب الأمر بغير الفاء؛ لأن المعنى: إن تسلم تدخل الجنة. **ولا تكفر تدخل**: جواب النهي بغير الفاء؛ لأن المعنى: إن لا تكفر تدخل الجنة، وهل عندك ماء أشربه؛ لأن المعنى: إن يكن عندك ماء أشربه، وليت لي مالاً أنفقه؛ لأن المعنى: إن يكن لي مالا أنفقه، وألا تنـــزل بنا فتصب خيرًا؛ لأن المعنى: إن تنـــزل بنا تصب خيرًا، وإنما قدر الشرط مثبتا في العرض مع أنه منفي، والنفي لا يدل على الإثبات؛ لأن كلمة العرض همزة إنكار دخلت على حرف النفي، فيفيد الإثبات، كذا في الرضي.[غاية التحقيق: ٢٦٣]
تدخل النار: تدخل النار بتقدير الشرط المنفي على وفق لفظ المنهي؛ لأن المقدر يجب أن يكون من جنس الملفوظ، ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك؛ لأن عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار، وإنما سببه الكفر، وإن قدر الشرط المثبت كما قدر الكسائي كان تقدير شيء لا يدل عليه اللفظ؛ لأن النفي لا يدل على الإثبات، ولم يصح تقدير "إن" الشرطية بعد النفي مطلقًا، فلا يقال: ماتأتينا فتحدثنا؛ لأن النفي خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتًا أو منفيًا يوجب التردد، فيتنافيان.[غاية التحقيق: ٢٦٣] **للكسائي**: فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط المنفي بعد النهي بقرينة المسبب الذي يترتب عليه، وليس ببعيد لو وافقه نقل.[غاية التحقيق: ٢٦٣]
التقدير: أي لأن تقدير هذا الكلام. **الأمر**: ثم لما فرغ من المضارع شرع في بيان أمر المخاطب.
صيغةٌ: هذا تعريف الأمر المخاطب المبني للفاعل، وليس تعريفا لمطلق الأمر لخروج أمر الغائب، وأمر المتكلم، وأمر المخاطب المبني للمفعول، فقوله: "صيغة يطلب بها الفعل" شامل لغيره من أمر الغائب، والمتكلم، وأمر المخاطب المبني للمفعول، وقوله: "من الفاعل المخاطب" يخرج الغائب والمتكلم، نحو: ليضرب زيد، ولأضرب أنا، وأمر المخاطب المبني للمفعول نحو: لتضرب أنت، وقوله: "بحذف حرف المضارعة" يخرج مثل قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ (يونس:٥٨) في القراءة الشاذة، ومثل: أما تضرب زيدًا؛ لأنه ليس بحذف حرف المضارعة.(متوسط)

يُطلب بِهَا الفِعلُ من الفَاعِل المخاطبِ بحذفِ حَرفِ المضارِعَةِ، وحُكمُ آخره **حُكمُ المجزومِ**، آخر بناء الأمر
فإن كان بَعده سَاكنٌ **وليس** برُباعِي زِدْتَّ هَمزةَ وَصْلٍ، **مضمومةً** إن كَانَ بَعده ضَمّةٌ، بعد حذف حرف المضارعة
ومَكسُورَةً فيما سِوَاهُ، مِثلُ: "اقتُل، **واضرب**، واعلَم"، **وإن كان** رُباعِيّا **فمفتُوحَةٌ** مقطُوعَةً. أي ذا أربعة أحرف
فِعلُ ما لم يُسمَّ فاعله هُوَ: **ما حُذِفَ فاعِلُه**، فإن كان ماضِيًا **ضُمّ أوله** . . . .

المجزوم: وهو موقوف أي مبني على السكون عند البصرية، وحكمه حكم المجزوم في إسكان الصحيح، نحو: اضرب، وسقوط نون الإعراب، نحو: اضربا، اضربوا، اضربي، وحذف حرف العلة، نحو: ادع، و ارم، و اخش، وعند الكوفيين هو معرب مجزوم حقيقة.[غاية التحقيق: ٢٦٤] **وليس**: الواو للحال أي والحال أن ذلك الفعل المحذوف فيه ليس برباعي، أي بذي أربعة أحرف، فيه احتراز عن نحو: أكرم.[غاية التحقيق: ٢٦٤]
مضمومة: بالنصب على أنه صفة لقوله: همزة وصل. **ومكسورةً** :صفة بعد صفة لقوله: "همزة وصل" أي همزة وصل مكسورة. **فيما سواه**: أي في لفظٍ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة، سواء كان بعده أي بعد الساكن كسرة أو فتحة. **واضرب**: مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة، هذا معطوف بحذف العاطف، و"اعلم" مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة، وإنما كسر فيما بعد الساكن كسرة للموافقة كما في "اضرب"، وفيما إذا كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو: اعلم، وإنما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الأمر بصيغة المتكلم وقفا، فإذا امتنع الموافقة حمل على غيره.[غاية التحقيق: ٢٦٤] **وإن كان**: الفعل المحذوف فيه فاعله.
فمفتوحة: لكونها أصلية مفتوحة في الأصل تقول في تكرم: أكرم، وإنما حذف الهمزة في المضارع؛ لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم، نحو: أكرم، وحذفت في البواقي نحو: يكرم، وتكرم اطرادا للباب.(متوسط)
ما حذف فاعله: وأسند إلى ما يقوم مقام الفاعل؛ للاقتصار، والإبهام، أو الجهل بالفاعل أو غيره، والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه.
ضمّ أوله: نحو ضرب، وأكرم، واستخرج، ودحرج، وتدحرج، ذكره في النحو ضمنًا واستطرادًا، وإنما غير الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف، وإنما اختير التغير في المجهول؛ لأنه فرع، وإنما اختير هذا النوع من التغير أعني ضم الأول وكسر ما قبل الآخر؛ لأن معنى "فعل ما لم يسم فاعله" غريب، وهو إسناد الفعل إلى المفعول، والأصل إسناد الفعل إلى الفاعل، فيختار له وزن غريب لم يوجد في الأوزان وهو الخروج من الضمة إلى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى، وإنما لم يختر وزن "فعل" بالخروج من الكسرة إلى الضمة وإن كان هذا الوزن أيضًا غريبًا يدل على غرابة المعنى؛ لأن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من الخروج من الضمة إلى الكسرة، ولا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره.[غاية : ٢٦٥]

وكُسِر ما قبل آخره، **ويُضَمُّ الثالثُ** مَعَ همزةِ الوَصل والثاني **مَعَ التاءِ خوفَ اللبس**، ومُعتل العين الأفصح: **قِيلَ، وبِيعَ**، وجاء **الإشمام والواو** (أي بضم الحرف)، ومثله **باب اختِيْر**، وانقيد، **دون استُخيْرَ**، (مثل باب قيل وبيع) وأقِيْمَ. وإن كان مُضارعًا ضُمَّ **أوّله وفُتح** ما قبلُ آخره. **ومعتل العَين** (الفعل) ينقلب فيه العينُ ألفًا.

ويضَمّ الثالث: ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل، أي حال كونه مقرونًا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصلٍ نحو: افتعل، واستفعل.[غاية التحقيق: ٢٦٥] **مع التاء**: حالاً أي مقرونًا مع التاء الزائدة في أوله.

خوف اللبس :أي لبس الماضي المجهول بالأمر عند الدرج والوقف في الأول، نحو: افتعل، وانفعل، وبالمضارع المعروف من التفعيل، والمعروف من المفاعلة، والمعروف من الفعللة عند الوقف في الثاني: نحو: تكلم، وتفوعل، وتدحرج.[غاية: ٢٦٥] **قيل وبيع**: أصلهما: "قول"، و"بيع"، فأعلّا بنقل الكسرة من العين استثقالاً، وأبدل واوُ "قول" بعد النقل "ياء" لسكونها وانكسار ما قبلها، والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط.[غاية التحقيق: ٢٦٥]

الإشمام: وهو أن تنحو بكسرة الفاء إلى الضمة، فتميل الياء الساكنة بعده نحو: الواو؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا المقام، وقيل: هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصًا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير أن يتلفظ به، بل يتلفظ بكسرة الفاء خالصًا، وهذا خلاف المشهور ههنا، وإنما الإشمام هو الوقف، وقيل: الغرض من الإشمام الإيذان بالأصل الذي تغير لغرض، أي الإيذان بأن الأصل في أوائل هذه الحروف الضم.[غاية التحقيق: ٢٦٥] **والواو**: وجاء أي الواو، فقيل "قول وبوع" بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. [غاية التحقيق: ٢٦٥]

باب اختير: أي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة من باب قيل، وبيع، وباب اختير، وانقيد في العلة.[غاية التحقيق: ٢٦٥]

دون استخير: أي دون معتل العين من باب الاستفعال والإفعال حيث لم يجئ منهما إلا خالص الكسر دون الإشمام، والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما أصلاً؛ إذ أصلهما: استخور، وأقوم.[غاية التحقيق: ٢٦٥]

أوّله: وهو حرف المضارعة حملاً على الماضي. **وفتح**: لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة، نحو: يضرب، ويكرم، ويلتـــزم، ويستخرج، ويدحرج، ويتدحرج لما عرف من القواعد التصريفية.[غاية التحقيق: ٢٦٦]

ومعتلّ العين: أي إذا كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه ألفًا، واوًا كان أو ياءً، تقول في "يقول ويبيع" يقال، ويباع؛ لأن أصلهما: "يُقوَلُ، ويُبيَعُ"، فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما كانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما، فقلبت ألفًا، فصارا "يقال، ويباع".(متوسط)

المُتَعَدّي وغيرُ المتعدي

فالمتعدي: ما يتوقف فهمه على متعلّق كضَرَبَ، وغير المتعدي: بخلافه كقعَد، والمتعدي يكونُ إلى واحِدٍ كضرب، وإلى اثنين **كأعطى** وَعلِم، وإلى ثلاثة **كأعلم**، وأرى، وأنبأ، ونبَّأ، وأخبَرَ، وخبَّرَ، وحدَّثَ. وهذه مفعولُهَا الأوّلُ **كمفعُول** [مفعول] أعطيتُ، والثاني **والثالث كمَفعُولَي** [مفاعيل] عَلِمتُ.

أفعَال القلوبِ [أي الأفعال المتعدية] "ظننتُ، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، . . . .

المتعدي: اعلم أن الفعل إما متعد أو غير متعد؛ لأنه إما أن يتوقف فهمه على متعلق أو لا يتوقف، والأول هو المتعدي نحو: ضرب، فإن فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب، والثاني غير المتعدي نحو: "قعد" فإن فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد، وغير المتعدي يصير متعديًا بأحد ثلاثة أشياء، وهي الهمزة نحو: أذهبت زيدًا، وتضعيف العين نحو: فرّحت زيدًا، وحرف الجر نحو: ذهبت بزيد.(متوسط)

كأعطى: نحو: أعطيت زيدا درهمًا، وعلمت زيدًا قائمًا، المثال الأول مثال المتعدي إلى اثنين، وثانيهما غير الأول، والمثال الثاني مثال ما تعدى إلى اثنين، ثانيهما هو الأول فيما صدقا عليه.[غاية التحقيق: ٢٦٦]

كأعلم: نحو: أعلمت، أو أريت، أو أنبأت، أو أخبرت، أو خبّرت، أو حدثت زيدًا عمروًا فاضلاً، وأجاز الأخفش "أظن" و"أخال" إلى آخر أفعال القلوب قياسًا لا سماعًا.[غاية التحقيق: ٢٦٦] **كمفعول:** في الكلام، فيجوز حذف مفعولها الأول، كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي "أعطيت".[غاية التحقيق: ٢٦٦]

والثالث: أي مفعولها الثاني والثالث. **كمفعولي:** في الأحكام، فيجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معًا، ولا يقتصر على أحدهما كما لا يقتصر على أحد مفعولي "علمت"؛ لأن مفعولي هذه الأفعال الثاني والثالث هما مفعولا باب "علمت" على الحقيقة، تقول: "أعلمت عمروًا خير الناس" من غير ذكر المفعول الأول، ولا تقول: "أعلمت زيدا عمروًا" من غير ذكر المفعول الثالث، "ولا أعلمت زيدًا خير الناس" من غير ذكر الثاني.[غاية التحقيق: ٢٦٧]

أفعال القلوب: [ويسمى أفعال الشك واليقين وهي سبعة] اعلم أن أفعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية أعني المبتدأ والخبر؛ لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن أو علم، فإن الثلاثة الأول للظن، والثلاثة الأخيرة للعلم، و"زعمت" للدعوى والاعتقاد فيكون للعلم، وتكون للظن، مثلاً إذا كان "زيد قائم" عبارة عن علم، قلت: علمت زيدًا قائمًا، وإن كان عبارة عن ظن قلت: ظننت زيدًا قائمًا، وبنصب الجزئين أي المبتدأ والخبر معًا إلا عند مواضع نذكرها، وإنما سميت هذه الأفعال أفعال القلوب؛ لأنها لا تحتاج في صدورها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة، بل يكفي فيها القوة العقلية.(متوسط)

ووجَدتُ" تدخُل على الجُملة الاسميّة **لبَيَانِ** ما هي عنه، فتنصبُ **الجزئين**. ومِن خَصائصها أنه إذا ذكر أحَدُهُما **ذُكر الآخر** بخلافِ **باب أعطَيتُ**، ومنها جَواز **الإلغاءِ إذا توسّطت**، أو تأخرت **لاستقلال** الجزئين كَلَامًا. **ومنها أنّها تُعَلّقُ** قبلَ الاستفهام، . . . .

المفعول — خصائصها — عنهما نحو: زيد قائم ظننت

لبيان: أي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه أو ناشية عنه من علم أو ظن أو حسبان أو نحو ذلك، كذا في الشرح.[غاية التحقيق: ٢٦٧] **الجزئين**: أي جزئي الجملة الاسمية، أي المبتدأ أو الخبر على أنهما مفعول لها.

ذكر الآخر: غالبًا أي ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر أحد مفعوليها، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، وإنما لا يجوز الاقتصار على أحدهما؛ لأن ذكر المفعول الأول في هذا الباب توطية ووسيلة إلى ذكر الثاني؛ لما عرف أن تأثيرها في الثاني دون الأوّل، والثاني مقصود، فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة، ولو اقتصر على الأول لزم ذكر التوطية والوسيلة وترك المقصود.[غاية التحقيق: ٢٦٧]

باب أعطيت: فإنه يجوز أن يذكر أحدهما دون الآخر لعدم المانع، تقول: "أعطيت زيدًا" ولا تذكر ما أعطيت، و"أعطيت درهمًا" ولا تذكر من أعطيت.[غاية التحقيق: ٢٦٧] **الإلغاء**: أي جواز إهمال عملها لفظاً ومعنىً.

إذا توسّطت: بين المفعولين، نحو: زيد ظننت قائم.

لاستقلال إلخ: علة جواز الإلغاء، إذا كان الإلغاء عند توسطها أو تأخرها، وانتصاب "كلاما" إما على أنه حال أو تمييز؛ لأن مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل، فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتأخير عن كليهما أو عن أحدهما؛ لمكان استقلالهما كلامًا لصحة الحمل، ويمكن أن يعمل فيهما العامل لقوته ذاتًا، فيجوز الوجهان.[غاية التحقيق: ٢٦٧]

ومنها أنها تعلق: أي ومن خصائص هذه الأفعال تعليقها، وهو وجوب إبطال العمل لفظًا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام، أو النفي، أو لام الابتداء، تقول: علمت أزيد عندك أم عمرو، وعلمت ما زيد في الدار، وعلمت لزيد قائم؛ لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدرَ الكلام، فلو عملت لم تكن هذه الأشياء في صدر الكلام، لكن الجزئين الذين هما في قولك: علمت أزيد أم عمرو، في موضع النصب؛ لأن العلم وقع عليهما بالحقيقة، وعدل عنه محافظة للفظ، فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام، والنفي، ولام الابتداء، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال ومعناه: أنه علمت أحدهما بعينه عندك؛ لأن المعنى علمت جواب ذلك، وجوابه بالتعيين، وإنما قال: "الاستفهام" و لم يقل: "حرف الاستفهام"؛ ليتناول الاسم، كقوله تعالى :﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ (الكهف: ١٢)، وإنما قال: "قبل الاستفهام"؛ لأنه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق، نحو: أيهم علمت زيدًا.(متوسط)

والنفي، واللامِ، مثل: "علمت أزيد عندك أم عمرو"، ومنها أنها يَجُوز أن يكونَ فاعلُهَا ومفعُولها الأول ضميرين **لشيءٍ واحِدٍ، مثل: "علمتني مُنطلِقًا"**، ولبعضها معنىً آخَرُ يتعَدّى به إلى واحِدٍ، فظنَنتُ بمعنى اتّهمتُ، وعَلِمتُ بمعنى عرفتُ، ورأيت بمعنى أبصرتُ، ووَجَدتُّ بمعنى أصَبتُ.

متعلقين ـ بسبب ذلك المعنى ـ مفعول ـ من الظنة بمعنى التهمة

الأفعال النّاقِصَةُ: ما وُضِعَ لتقرير الفَاعِل على صفةٍ، وهي: كان، **وصار**، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعادَ، وغدا، **وراح**، وما زال، وما انفكَّ، **ومَا فتِئَ، وما برح**،

صار ـ كان في الغداة ـ رجع

لشيءٍ واحدٍ: أي هما عبارتان عن شيء واحد، ومفعولها الثاني مظهر.

مثل علمتني: بخلاف غيرها من الأفعال حيث لا يجوز "ضربتُني، وشتمتُني" بل "ضربت نفسي، وشتمت نفسي"؛ لأن مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني، وذكر الأول توطية إلى ذكر الثاني لما عرف أن تأثيرها في الثاني دون الأول، فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الأفعال، ويلحق بهذه الأفعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد، نحو: عدمتني، وفقدتني؛ لأن أول مفعولهما كأول مفعول أفعال القلوب في عدم التأثير؛ لأن العدم والفقدان لكونهما عدميين لا أثر لهما في شيء.[غاية التحقيق: ٢٦٩]

الأفعال النّاقصة: ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر للفعل باعتبار التمام والنقصان.

ما وضع: أي الأفعال الناقصة أفعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة، نحو: كان زيد عالمًا، فـ"كان" يجعل زيدًا على صفة كونه عالمًا في الزمان الماضي، وإنما سميت هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن سائر الأفعال من حيث أنها لا تدل على الحدث، ومن حيث أنها لا يتم بمرفوعها.(متوسط)

وصار: وقد زيد ما يرادف "صار" نحو: آل، ورجع، وحال، واستحال، وتحول، وانقلب سماعًا دون "انتقل" وإن كان بمعنى تحول، ويجوز استعمال "صار" ومرادفاتها تامة على الأصل.[غاية التحقيق: ٢٦٩]

وراح: أي دخل في الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل، ولوكان "غدا" بمعنى رجع في الغداة أو دخل في الغداة، و"راح" بمعنى رجع في الزوال، أو دخل في الرواح كانا تامين.[غاية التحقيق: ٢٦٩]

وما فتئ: بالهمزة دون الياء وهي في اللغة بمعنى زال، ولا يستعمل إلا مع النفي، وفيه لغتان بكسر التاء وفتحها مع الهمزة فيهما، والمضارع يفتأ بالفتح مع الهمزة.[غاية التحقيق: ٢٦٩] **وما برح**: هذه الأربعة للإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، وأصل هذه الأربعة أن يكون تامة بمعنى انفصل، ولكنها جعلت بمعنى كان، فصار "لازال" زيد عالمًا بمعنى كان زيد عالمًا دائمًا، وكذا أخواته، فتنصب نصب "كان".[غاية التحقيق: ٢٦٩]

وما دام، وليس، **وقد جاء "ماجاءت حَاجَتك"، و"قعدت** كأنّها حربةٌ" **تدخُل على** الجملة الاسميَّةِ لإعطاء الخبر حكم **معناها، فترفع** الأولَ وتنصب الثاني مثل: كان زيدٌ قائمًا. فـ"كانَ" تكون ناقصَةً لثبوتِ خبرِهَا ماضيًا **دائمًا** أو منقطعًا، **وبمعنى صار،** ويكُون فيهَا **ضَميرُ الشأنِ،** وتكون تامّةً بمعنى **ثَبت،** . . . .

(إنما تدخل عليها هذه الأفعال) (نحو: كان زيد غنيًا)

وقد جاء: كلمة قد للتقليل أي قلّ ما جاء لفظ "ما جاء" من الأفعال الناقصة، أي بمعنى تقرير شيء على صفة نحو قولهم: ماجاءت إلخ.[غاية التحقيق: ٢٧٠]

ماجاءت حاجتك: فـ"ما" استفهامية مبتدأ و"جاءت" ناقصة بمعنى صارت، وضميرها العائد إلى "ما"، اسمها، و"حاجتك" خبرها أي "أي شيء صارت حاجتك"، وإنما أنث الضمير في ماجاءت مع أنها عائد إلى "ما" استفهامية باعتبار الخبر كما في قولهم: من كانت أمك؟ فإن ضمير كانت عائد إلى "من" وإنما أنث باعتبار الخبر، وقيل: إنما أنث الضمير في "ماجاءت" لكون "ما" عبارة في المعنى عن الحاجة، أي: أيّة حاجة صارت هي حاجتك، ولا يخفى أن أول من تكلم بهذا الكلام الخوارج، قالوا لابن عباس رضي الله عنهما حين أرسله علي بن أبي طالب رضي الله عنه إليهم: جاءهم رسولاً من علي بن أبي طالب رضي الله عنه يدعوهم إلى الطاعة.[غاية التحقيق: ٢٧٠]

وقعدت: قد جاء "قعدت" أيضًا من الأفعال الناقصة، أي بمعنى تقرير الشيء على صفة، نحو قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، أي صارت تلك الشفرة كأنها، أي كأن تلك الشفرة حربة، معناه حدت شفرته أي سكّينه الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة، والحربة نيزة كوتاه يعنى دشنه.[غاية التحقيق: ٢٧٠]

تدخل: أي تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر؛ لأنها لتقرير الشيء على صفة، فلابد من ذكر الشيء وصفته.

معناها: أي معنى هذه الأفعال من مضيٍ كما في "كان"، وانتقالٍ كما في "صار" ومرادفاتها، ودوامٍ كما في "مازال وما انفك وما فتئ وما برح"، وتوقيتٍ كما في "مادام"، ونفي كما في "ليس"، "فمعنى كان زيد قائمًا" زيد قائم في الزمان الماضي، "وصار زيد غنيًّا": انتقل زيد من الفقر إلى الغناء، وعلى هذا، فقس.[غاية: ٢٧٠]

دائمًا: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللّٰهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (النساء: ٩٦)

وبمعنى صار: عطف على قوله: "لثبوت خبرها" أي يكون ناقصة بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (صٓ: ٧٤) أي صار.[غاية التحقيق: ٢٧٠] **ضمير الشأن:** نحو: كان زيد قائم، أي كان الشأن.

ثبت: أي ثبت أو وجد، وإنما سميت تامة؛ لأنها تتم بالفاعل، ولا يحتاج إلى خبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠) أي إن وجد أو ثبت ذو عسرة.[غاية التحقيق: ٢٧٠]

وزائدةً، و"صار" **للانتقالِ**، و"**أصبح** وأمسى وأضحى" لاقتران مضمون الجملة **بأوقاتِها**، **وبمعنى** صار، وتكون تامةً، **وظل وبات** لاقتران مضمُون الجملة **بوقتيهما**، وبمعنى صار، و"**ما زالَ** وما برَح وما فتِئَ" وَمَا انفكَّ لاستمرار خَبَرها لفاعلها مذ قبلَه، **ويلزمُهَا** النفي، **وما دام** لتوقيت أمرٍ بمدة ثبوت خبرها لفاعِلها، **ومِن ثَمَّ احتاجَ** إلى **كلامٍ**؛ . . . .

(الواقعة بعدها — هذه الأفعال — الواقعة بعدها — هذه الأفعال — أي لاسمها — هذه الأفعال — أيْ أمر الخبر — خبر ما دام — فاعل ما دام)

وزائدةً: ويكون زائدة، وهي التي لا يختل المعنى الأصلي في الجملة بإسقاطها، فيكون وجودها كعدمها.

للانتقال: من صفة إلى صفة، نحو: صار زيد غنيًّا، أي انتقل من الفقر إلى الغناء.

وأصبح: اعلم أن هذه الأفعال الثلاثة تجيء لثلاثة معان: أحدها: اقتران مضمون الجملة بأوقاتها الخاصة التي هي: الصباح، والمساء، والضحى، نحو: أصبح زيد عالمًا، وأضحى زيد أميرًا، وأمسى زيد عارفًا، وثانيها أن يكون بمعنى صار نحو: أصبح زيد غنيًا أي صار، وليس المراد أنه صار في الصبح على هذه الصفة، وثالثها: أن يكون تامةً، وهي حينئذ تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، نحو: أصبح زيد إذا دخل في الصباح.(متوسط)

بأوقاتها: أي أوقات هذه الأفعال. **وبمعنى**: عطف على قوله: "لاقتران مضمون الجملة". **وظل وبات**: اعلم أن ظل وبات تجيئان لمعنيين: أحدهما: لاقتران مضمون الجملة بأوقاتهما، أي "ظل" لاقتران مضمون الجملة بالنهار، و"بات" لاقتران مضمون الجملة بالليل، تقول: ظل زيد معلمًا، وبات زيدٌ مكرمًا، والثاني: بمعنى "صار" كقوله تعالى:﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ (النحل:٥٨)، فإنه لا يختص بزمان دون زمان.(متوسط) **بوقتيهما**: أي بوقت هذين الفعلين، وهما النهار والليل. **وما زال**: اعلم أن هذه الأفعال الأربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها مذ قبله، أي في زمان يمكن قبوله في المعتاد، نحو: مازال زيدٌ أميرًا، أي مذ كان قابلاً للإمارة لا في حال كونه طفلاً، ففاعل "قبل" في قوله: "مذ قبله" ضمير يعود إلى فاعلها، وضمير المفعول يعود إلى خبرها.(متوسط)

ويلزمها النفي: أي ويلزم هذه الأفعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها، فيكون هذه الأفعال حينئذ بمنـــزلة "كان" لدخول النفي على النفي المستلزم للإثبات لكون هذه الأفعال للنفي، ودخول حرف النفي عليها، ولهذا لم يجز أن يقال: ما زال زيد إلّا عالمًا، كما لم يجز أن يقال: كان زيد إلّا عالمًا كما مر.(متوسط)

وما دام: أي "ما دام" لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها، نحو: جلست ما دام زيد جالسًا، أي جلست ما دام جلوسه، بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف.(متوسط) **ومن ثم احتاج**: أي لأجل أن "مادام" لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج "ما دام" في صحة التلفظ به.[غاية التحقيق: ٢٧٢] **كلام**: أي إلى جملة قبله يتعلق بها، كـــ"اجلس" في قولك: اجلس ما دمت جالسًا، ولا تقول: ما دمت جالسًا بلا تقدم كلام قبله، كما لا تقول: "يوم الجمعة" وتسكت، بل لابد من فعل قبله، نحو: خرجت يوم الجمعة، وكذا ههنا.[غاية التحقيق: ٢٧٢]

لأنه ظرفٌ، وليس لنفي مضمُونِ الجملة **حالاً**، وقيل: **مطلقًا**. **ويجوز** تقديم أخبارها كلها على **أسمائها**، **وهي** في تقديمها عليها على ثلاثة أقسامٍ: قسمٌ **يجوز**، وهُوَ من كانَ **إلى رَاحَ**، وقسمٌ **لا يجوز**، **وهو** ما في أوله "ما" خِلافًا **لابن كيسان** في غير مادام، وقسمٌ **مختلف فيه** وهُوَ "ليس".

لنفي مضمون الجملة — الأفعال الناقصة

لأنه: أي لأن "مادام" على تقدير كون "ما" مصدرية، وجعل المصدر حينًا لصحة المعنى.[غاية التحقيق: ٢٧٢]
ظرفٌ: والظرف معمول وفضلة في التركيب، فلابدله من عامل من حيث أنه معمول، وأن يتقدمه كلام أي مسند، ومسند إليه من حيث أنه فضلة.[غاية التحقيق: ٢٧٢] **حالا**: أي في زمان الحال نحو: ليس زيد قائمًا، أي قيامه منتفٍ الآن. **مطلقًا**: أي زمانًا مطلقًا غير مقيد بكونه حالاً.
ويجوز: إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل، فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه، فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها، نحو: كم كان مالك، أو تأخيرها عنها نحو: صار عدوي صديقي، وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط، فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: إذا لم يمنع مانع عن التقديم، وحينئذ يجوز أن يكون واجبًا كالمثال المذكور.[فوائد ضيائية: ٣٣٤]
أسمائها: أي أسماء الأفعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، بل حالها في التقديم أوسع حيث تتقدم معرفة ظاهرة الإعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة، وهي النصب، بخلاف خبر المبتدأ فإنه إذا كان معرفة ظاهرة الإعراب، لا يجوز تقديمها على المبتدأ لمكان اللبس.[غاية التحقيق: ٢٧٢]
وهي: أي الأفعال الناقصة في تقديم أخبارها على نفسها، وقيل ضمير "هي"، و"تقديمها" يرجع إلى أخبارها، وضمير "عليها" إلى الأفعال، والأول أولى لسلامته عن الحذف، كما يحتاج إليه في الثاني في قوله: "من كان إلى راح" أي من خبر "كان" إلى خبر "راح".[غاية التحقيق: ٢٧٢]
يجوز: تقديم خبره عليه. **إلى راح**: لكون العامل فعلاً، وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه، ولا مانع يمنع تقدم معموله عليه.[غاية التحقيق: ٢٧٢] **لا يجوز**: تقديمه على الأفعال الناقصة.
وهو: أي وهو فعل كان في أول ذلك الفعل "ما" مصدرية كما في "ما دام" أو نافية كما في أخواته لتحقق المانع، وهو "ما" مصدرية أو نافية؛ لأن كليهما يمنع تقدم ما في حيزهما عليهما؛ لأن حرف النفي و"ما" المصدرية يستحقان الصدر.[غاية التحقيق: ٢٧٣] **لابن كيسان**: لعدم المانع معنى؛ لتأويله إيّاها بالمثبت لما مر أن معنى هذه الأفعال: النفيُ، ودخول "ما" النافية عليها يدل على الإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، فصارت بمنزلة "كان"، فما زال زيد عالمًا، بمعنى كان زيد عالمًا دائمًا.[غاية التحقيق: ٢٧٣]
مختلف فيه: فقد ذهب سيبويه إلى أن حكمه حكم "كان" لعدم "ما" صورة.[غاية التحقيق: ٢٧٣]

أفعال المقاربة: ما وضع لدنُوّ الخبر رجاءً أو حُصُولاً أو **أخذًا فيه**. فالأول عسى، **وهُوَ غيرُ متصرف**، تقول: عسى زيدٌ أن يخرج، **وعسى أن يخرج** زيدٌ، وقد يحذف أن. **والثاني** "كاد"، تقولُ: كاد زيد يجيء، وقد تدخل أن. وإذا دخل النفي على كاد **فهو** كالأفعال على الأصح، وقيل: يكونُ **للإثبات**، وقيل: **يكون في الماضي** للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال تمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ (البقرة:٧١)، **وبقول ذي الرمّة**:

إذَا غَيّرَ الْهَجرُ المُحبّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوى مِن حُبّ مَيَّةَ يَبرَحُ

(أي فعل وضع لقربه — أي قارب زيد الخروج — حرف النفي — أي كسائر الأفعال — الخبر — إثبات الخبر — في النفي — بكونها في الماضي للإثبات — أصل — أي يزول)

أفعال المقاربة: اعلم أن هذه الأفعال من أخوات "كان" لكونها لتقرير الفاعل على صفة إلا أنه أفردها بالذكر لاختصاص خبرها بفعل المضارع، وامتناع تقديم خبرها عليها، وجواز تقديم خبر "كان" عليها، وعرفها بأنها أفعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه.(متوسط) **أخذًا فيه**: أي شروعًا في الخبر أي في تحصيله. **وهو غير متصرف**: أي الذي لدنو الخبر رجاءً "عسى"، وهو غير متصرف بمعنى أنه لايأتي منه المضارع، واسم الفاعل، والأمر، والنهي حملاً على لعل لتضمنها بمعنى الإنشاء، فأشبه لعل؛ لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والإشفاق، ولهذا لا يستعمل في المحالات، فلا يقال: عسى زيد أن يطير.(متوسط)

عسى أن يخرج: أي قرب خروج زيد، و"عسى" على هذا الاستعمال تامة، وعلى الاستعمال الأول ناقصة.

والثاني: وهو ما وضع لقرب حصول الخبر. **فهو**: أي فـ"كاد" كسائر الأفعال في النفي أي في نفي الخبر، بمعنى إذا دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيًا للخبر كسائر الأفعال.[غاية التحقيق: ٢٧٣] **للإثبات**: أي لإثبات الخبر مطلقًا، أي سواء كان ماضيًا أو مستقبلًا.[غاية التحقيق: ٢٧٣] **يكون في الماضي**: أي قال بعضهم: إن "كاد" إذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للإثبات، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة:٧١)، وقد عرفت الجواب عنه، وفي المستقبل كالأفعال أي يكون للنفي، كقول ذي الرمة:

إذَا غَيّرَ الهَجْرُ المُحِبّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوى مِن حُبّ مَيَّةَ يَبرَح

(متوسط)

وما كادوا يفعلون: أي وما كانوا يقربون فعل الذبح لغلاء ثمن البقرة أو لخوف الفضيحة، والمراد: إثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل "فذبحوها". **وبقول ذي الرّمة**: وجه التمسك أن البراح منفي، فعلم أن النفي في المستقبل نفي الخبر كسائر الأفعال، والهجر: الفراق، والرسيس: هو الثابت، والإضافة من باب جرد قطيفة، أي لم يكد الهوى الرسيس أي الثابت من حب مية، وهي اسم معشوقة، والبراح هو الزوال، معنى البيت: إذا غير هجران الأحباء المحبين =

والثالث: طَفِقَ، و**كَرَبَ**، وجَعل، وأخذ، وهِيَ مثل **كاد، وأوشكَ** مثل عَسى وكاد **في الاستعمال.**

فعل التعجُّبِ: ما وُضعَ لإنشاءِ التعجّب، **وله صيغتان:** ما أفعَلَه، وأفعِلْ بِه، **وهما غير متصرّفَين، مِثلُ:** ما أحسَنَ زيدًا، وأحسِن بزيدٍ، **ولا يبنيان إلا ممّا يبنى منهُ أفعَلُ التفضيل، ويتوصّل في** الممتنع **بمثل:** ما أشدَّ استخراجه وأشدد باستخراجه، **ولا يتصرف فيهما**
وما أكثر حمرته وما أقبح بعوره

= عن الحب بحكم أن طول العهد ينسي، وزالت محبتهم عن قلوب المحبّين لم يقرب "براح" أي زوال حب "مية"، يعني إذا لم يقرب زوال حبها فكيف يزول حبها، وفيه مبالغة في نفي الزوال، فعلى هذا كان حرف النفي داخلاً على يكاد لمبالغة نفي خبرها، وهو "يبرح" في البيت، وهذا المعنى مستقيم، فلا وجه لتخطية الشعراء.[غاية: ٢٧٤]
الثالث: وهو ما وضع لقرب الأخذ في الخبر. **وكرب:** بفتح الراء من الكروب، "نزديك شدن كسى رابكارى" من "ضرب". **كاد:** يعني يقتضي كل واحد منهما اسمًا وخبرًا، وخبرها فعل مضارع بغير "أن".
أوشك: عطف على أخذ، فيكون "أو شك" من جملة الثالث. **في الاستعمال:** في الاستعمال، أي أنها في الاستعمال تارة مثل "عسى" في وجهيها أي كونها مقتضية للخبر، وكونها مستغنية عنه إذا كان اسمها مع "أن"، نحو: أوشك زيد أن يخرج، وأوشك أن يخرج زيد، وتارة مثل "كاد" في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير "أن" نحو: أوشك زيد يخرج.[غاية التحقيق: ٢٧٤]
فعل التعجب: [ثم لما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجب] أي فعلا التعجب -وهما: "ما أفعله، وأفعل به"- أفعال وضعت لإنشاء التعجب، فلم يدخل فيه مثل "تعجبت وعجبت"؛ لأنهما ليسا للإنشاء بل للإخبار عن التعجب، والتعجب: انفعالُ النفس عند رؤية ما خفي سببه، وخرج عن نظائره.(متوسط) في بعض النسخ: أفعال التعجب، وفي أكثرها: فعل التعجب، وفي بعضها: فعلا التعجب بصيغة التثنية، فإفراد الفعل بالنظر إلى أن التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته، وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم من التثنية، والجمع.[من شرح الجامي بتصرف يسير: ٣٤٠] توهم غير الكسائي من الكوفيين أنهما اسمان، واستدلوا على ذالك بتصغير "ما أميلح" في قوله:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

والجواب أنه شاذ، أو نزل منزلة الاسم في جواز التصغير.[غاية التحقيق: ٢٧٤]
وله صيغتان: أي للتعجب صيغتان: أحدهما: "ما أفعله"، والثانية: "أفعل به"، وهي صيغة غير متصرفة بمعنى أنه لا يكون منهما مضارع، ولا أمر، ولا نهي، ولا تثنية، ولا جمع؛ لكونهما مشابهتين للحرف للإنشاء الذي أصله أن يكون من الحروف.(متوسط) **ولا يبنيان:** أي فعلا التعجب لا يبنيان إلا مما يصح بناء أفعل التفضيل منه؛ لكون كل واحد منهما للمبالغة والتأكيد، فلا يبنيان إلا من الثلاثي ليس بلون ولا عيب.(متوسط)
ويتوصل: في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه. **بمثل:** ما يتوصل به إلى التفضيل، وهو مثل "أشد" تقول.

بتقديم وتأخير ولا فصل، وأجاز المازني الفَصلَ بالظروف، و"ما" ابتدَاءٌ نكرةٌ عند سيبويه، ومَا بعدها الخبرُ، وموصولةٌ عند الأخفش، والخبر محذوف، و"به" فاعلٌ عند سيبويه فلا ضمير في أفعل، ومفعولٌ عند الأخفشِ، والباءُ للتعدية أو زائدة، ففيه ضميرٌ.

مبتدأ خبر لقوله: وبه خبر بعد خبر في "به"

بتقديم وتأخير: أي بتقديم المفعول، والمجرور، وتأخير الفعل منهما، فلا يقال: ما زيد أحسن، ولا بزيد أحسن.
ولا فصل: بين الفعل ومعموله، وبين "ما" والفعل، فلا يقال "ما أحسن اليوم زيدًا"، ولا "أحسن أمس بزيد"؛ لأهما بعد النقل إلى التعجب جريا مجري الأمثال، فلا يغيران كما لا تغير الأمثال، وجاء الفصل بـــ"كان" الزائدة، نحو: ما كان أحسن زيدًا، ولا يقاس عليه لفظ "يكون" خلافًا لابن كيسان، وشذ الفصل "بأصبح وأمسى"، نحو: " ما أصبح أبْرَدَهَا" والضمير للغداة، و"ما أمسى أدفأها"، والضمير للعشية، وهو مقصور على السماع.[غاية: ٢٧٥]
وأجاز: حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره، نحو: ما يوم الجمعة أحسن زيدًا، وما أحسن بزيد أن يصدق، وأحسن اليوم بزيد، والمراد بالظرف: الظرف المتعلق بصيغة التعجب، بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقًا بها، فإنه لا يجوز اتفاقًا، فلا يقال: لقيته فما أحسن أمس زيدًا؛ لأن أمس متعلقًا بقوله: "لقيت" لا بقوله "أحسن"، وأجاز ابن كيسان الفصل باعتراضِ "لولا" الامتناعية نحو: ما أحسن لولا تكلف زيدًا.[غاية التحقيق: ٢٧٦]
وما: أي لفظ "ما" في "ما أفعله" نحو: ما أحسن زيدًا. ابتداءٌ: إشارة إلى بيان إعراب "ما أفعله"، فما مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل، وأصله: شيء أحسن زيدًا، والجملة التي بعدها أعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بأنه خبر مبتدأ، و"ما" موصولة عند الأخفش، والجملة التي بعدها صلتها، وهي مع الصلة في محل الرفع، فإنه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: الذي أحسن زيدًا شيء، و"ما" استفهامية عند قوم، فهي مبتدأ وما بعدها خبرها، وتقديره: أيّ شيء أحسن زيدًا، وهذه التقديرات باعتبار الأصل لا أهما بمعناها الآن.(متوسط)
بعدها: أي بعدها من الجملة الفعلية. الخبر: قوله: الخبر أي خبر مبتدأ، تقديره: شيء أحسن زيدًا، فموضعه رفع، إنما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ؛ لكونه فاعلاً في المعنى على وزن "شر أهرّ ذاناب" أي ما أحسن زيدًا إلا شيء، أو لكونه في المعنى نكرة مخصصة بالصفة؛ إذ معنى "ما حسن زيدًا": شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا، وهذا التقدير باعتبار الأصل، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه المعنى الأول بدليل جواز "ما أقدر الله، وما أرحمه" مع تنـــزهه عن الجعل والتصيير.[غاية بزيادة: ٢٧٦] وبه: في أفعل به، نحو أحسن بزيد.
للتعدية: أي لجعل اللازم متعديًا، فعلى هذا يكون همزته للصيرورة لا للتعدية، فمعنى أحسن به: صيّره ذا حسن أي صفة بالحسن.[غاية: ٢٧٦] أو زائدة: في المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ (البقرة:١٩٥)، فعلى هذا يكون "أحسن" متعديًا بنفسه، ويكون همزته للتعدية كـــ"أخرج".[غاية: ٢٧٦] ففيه ضميرٌ: أي ففي "أحسِن" على هذا الوجه ضمير "هو" فاعله أي "أحسن أنت بزيد، أو زيدًا" أي اجعله حسنًا بمعنى "صفه به".[غاية: ٢٧٦]

أفعال المدح والذّمِّ: ما وُضِع لإنشاء مَدح أو ذَمٍ، **فمنها**: نعم، وبئس، **وشرطهُمَا**: أن يكونَ الفاعل معرفًا **باللام**، أو مضافًا **إلى المعرف بها**، أو مضمرًا مميّزًا **بنكرةٍ منصوبةٍ**، أو بـــ"**ما**"، مثل ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ (البقرة:٢٧١)، وبعد ذلكَ **المخصُوصُ**، **وهوَ مبتدأ** ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوفٍ، مثل: نِعمَ الرجُل زيدٌ، **وشرطه**: مطابقةُ الفاعل، . . . .

(وذلك المضمر إما) (المخصوص)

أفعال المدح والذمِّ: أي أفعال المدح والذم أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذم، فلم يكن مثل "مدحته، وذممته، وشرف، وكرم، وقبح، وعور" من أفعال المدح والذم؛ لأنها لم توضع للإنشاء.(متوسط)

فمنها: أي من أفعال المدح والذم؛ لأنها لم توضع للإنشاء.(متوسط)

وشرطهما: أي شرط هذه الأفعال أن يكون فاعلها أحد الأمور الثلثة.(متوسط)

باللام: التعريف للعهد، نحو: نعم الرجل زيد.

إلى المعرف بها: بلام تعريف العهد، نحو: نعم صاحب الرجل زيد.

بنكرةٍ منصوبةٍ: نحو: نعم رجلا زيد، أي نعم الرجل رجلا زيد.

أو بما: أي مميز بما بمعنى شيء غير موصوفة.

فنعمّا: فـــ"ما" ههنا نكرة بمعنى شيء، موضعها النصب على التمييز، وهي المميزة لفاعل "نِعم"، أي "فنعم شيئًا" أي نعم الشيء شيئًا هي، و"هي" ضميرُ الصدقات، وهي المخصوصة بالمدح.(متوسط)

المخصوص: مبتدأ تقدم خبره، أي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل، وإنما فعل ذلك؛ لأن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس.[غاية التحقيق: ٢٧٧]

وهو مبتدأ: إشارة إلى إعراب المخصوص، أي المخصوص بالمدح والذم مبتدأ، والجملة التي قبله خبره، و لم يحتج الخبر إلى ذكر ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه، أو خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال، وهو أنه لما قيل: نعم الرجل، فكأنه سأل من هو؟ فقيل: زيد، أي هو زيد، فعلى الوجه الأول يكون "نعم الرجل زيد" جملة واحدة، وعلى الوجه الثاني جملتين.(متوسط)

وشرطه: أي وشرط المخصوص بالمدح والذم أن يكون مطابقًا للفاعل في الجنس، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، تقول: نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون، ونعمت المرأة هند، وإنما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى.(متوسط)

و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ (الجمعة:٥) وشبهه متأوَّلٌ. **وقد يُحذف** المخصوص إذا عُلم مثل: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (صٓ:٣٠) و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات:٤٨)، و"ساء" مثل "بئس" في إفادة الذم. ومنها "حبَّذا" بالمدح، والذم وفاعله: ذا، **ولا يتغيّر، وبعده المخصوص. وإعرابه كإعراب مخصوصِ نِعم. ويجوز** أن يقع قبل المخصوصِ وبَعده تمييز أو حالٌ **على وَفقِ** مخصوصه.

وبئس مثل القوم الذين: جواب سؤال حيث وقع المخصوص وهو "الذين كذبوا" جمعًا مع إفراد الفاعل، وهو "مثل القوم"، فأجاب عنه بأنه متأول بحذف مضاف، تقديره "بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا"، وبحذف المخصوص وجعل "الذين" صفة للقوم، والتقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم.[غاية التحقيق: ٢٧٨]

وقد يحذف: *وگاہی حذف کردہ می شود مخصوص وقتیکہ معلوم باشد بقرینۂ* مثل قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (صٓ:٣٠) *ای ایوب بقرینۂ آں کہ درقصہ اوشاں است*،ونعم الماهدون أي نحن بقرينة: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾ (الذاريات:٤٨)

نعم العبد: أي نعم العبد أيوب: لأن الكلام في قصته. **فنعم الماهدون**: أي فنعم الماهدون "نحن" دل عليه سياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات:٤٨) [غاية التحقيق: ٢٧٨]

ولا يتغير: عن حاله، فلا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، فيقال: حبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، حبذا هند؛ لجريانه مجرى الأمثال التي لا تتغير.[غاية التحقيق: ٢٧٨] **وبعده المخصوص**: بالمدح كما في "نعم"، نحو: حبذا الرجل زيد، فـ"حبَ" فعل ماضٍ، و"ذا" فاعله، والرجل صفة لـ"ذا"، و"زيد" هو المخصوص بالمدح.[غاية التحقيق: ٢٧٨]

وإعرابه: أي إعراب المخصوص بعد "حبذا". **كإعراب مخصوص نعم**: في الوجهين المذكورين، وقال بعضهم: المخصوص بعد "حبذا" عطف بيان، وقيل: "ذا" زائدة، والفاعل مخصوص.[غاية التحقيق: ٢٧٨]

ويجوز: أي: ويجوز أن يقع قبل ذكر مخصوص "حبذا" تمييز على وفق المخصوص في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: حبذا رجلاً زيد، وبعده نحو: حبذا زيد رجلاً؛ لكون فاعله مبهمًا، وإنما لم يجب ذكر التمييز ههنا، بخلاف "نعم" إذا كان فاعله مضمرًا؛ لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ، ويجوز أيضًا أن يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافقة له في ما ذكرناه، نحو: حبذا راكبًا زيد، وبعده نحو: حبذا زيد راكبًا، والعامل في التمييز والحال الذي في "حبذا" من معنى الفعلية، وذو الحال هو "ذا" لا زيد؛ لأن زيدًا مخصوص بالمدح، والمخصوص لا يجيء إلا بعد تمام المدح لفظًا أو تقديرًا، والمدح بالركوب فيه، فيكون "راكبًا" حالاً عن الفاعل لا عن المخصوص.(متوسط) **على وفق**: إنما وجب الموافقة؛ لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص، فلا جرم يوافقه، والظاهر أن يقول على وفقه لتقدم المخصوص، إلا أنه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده إلى غير المخصوص من الفاعل وغيره.[غاية التحقيق: ٢٧٨]

الحرف:

ما دَلَّ على معنى في غيره، **ومن ثَمَّ** احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعلٍ.

حُرُوف الجرِّ: ما وُضِع للإفضاء **بفعلٍ** أو معناه إلى ما يليه، **وهي**: من، وإلى، وحتّى، وفي، والباءُ، واللام، وربَّ و واوُها، وواو القسم وبَاؤه وتَاؤه، وعَن، وعلى، والكاف، ومُذ، ومُنْذ، وخَلا، وعَدا، وحَاشَا. فـــ"من" **للابتداء، والتبيين**، والتبعيض، وزائدة في **غير الموجب** خلافًا **للكوفيين والأخفش**، و"قد كان **من مطرٍ**"، وشبهه مُتأوَّلٌ. و**"إلى" للانتهاء**،

الحرف: ثم لما فرغ من قسم الاسم والفعل شرع في قسم الحرف. **ما دل**: فقوله: "ما دلّ على معنىً" كالجنس؛ لأنه يشترك فيه الثلاثة، وبقوله: "في غيره" يخرج الاسم والفعل.(متوسط) **ومن ثَمّ**: أي ومن أجل أن الحرف دل على معنى في غيره احتاج إلى الاسم والفعل في أن تصير جزءاً من الكلام من مسند أو مسند إليه؛ لأن دلالته على معناه الإفرادي مشروطة بذكر متعلقه.(متوسط) **بفعل**: نحو: مررت بزيد، وأنا مارّ بزيد، ولهذا سميت حروف الإضافة، وسميت أيضًا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها، وإنما قال: "إلى ما يليه"، ولم يقل: "إلى الاسم" ليتناول مثل قوله: "بما رحبت"، والمراد بمعنى الفعل أسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظروف، والجار والمجرور، وأسماء الأفعال، وكل شيء يستنبط منه معنى الفعل.(متوسط)

وهي: أي حروف الجر ثمانية عشر حرفا. **للابتداء**: شروع في بيان معاني هذه الحروف، ومعاني "مِن" بحسب ما ذكره أربعة: أحدها: ابتداء الغاية، ويعرف بما يصح الانتهاء به، نحو: سرت من البصرة، وثانيها: التبيين، ويعرف بصحة وضع "الذي" مكانه، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج:٣٠)، وثالثها: التبعيض، ويعرف بصحة وضعِ "البعض" مكانه، نحو: أخذت من الدراهم، ورابعها: الزيادة، ويعرف بأنها لو أسقطت لم تخل بالمعنى.(متوسط)

والتبيين: قال الزمخشري: كونها للتبيين يرجع إلى معنى الابتداء، وهو بعيد؛ لأن الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، وكذلك "الأوثان" نفسُ الرجس، ومحالٌ أن يكون الشيء مبدأ نفسه.[رضي: ٢٦٩/٤]

غير الموجب: نحو: ما جاءني من أحد، وهل جاءني من أحد، ولا تضرب من أحد. **للكوفيين والأخفش**: فإنهم يجوّزونه في الموجب أيضًا. **من مطر**: جواب سؤال حيث زيدت "من" في الموجب، فأجاب عنه بأنه متأول بالحمل على التبعيض، أي قد كان بعض مطر أو شيء مطر.[غاية التحقيق: ٢٧٩] **وإلى للانتهاء**: اعلم أن "إلى" لها معنيان: أحدهما: انتهاء الغاية، فهي مقابلة لـــ"من"، ويعرف باستعمالها فيما له انتهاء، نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، والثاني: أن يكون بمعنى "مع" قليلاً كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران:٥٢) أي مع الله.(متوسط)

وبمعنى مع قليلاً. و"**حتّى**" **كذلك**، وبمعنى مع **كثيرًا**، **ويختصّ بالظاهِر** خلافًا **للمبرد**. و"في" للظرفيَّة، **وبمعنى** على قليلاً. والباء **للإلصَاق**، **والاستعانة**، والمصاحبة، **والمقابلَة**، **والتعديةِ**، **والظرفية**، وزائدة في الخبر **في الاستفهام والنفي** قياسًا، **وفي غيره سماعًا**، نحو: **بحسبك زيدٌ**، . . . .

(نحو: دخلت عليه بثياب السفر) (أي زيادةً قياسيةً)

وحتّى كذلك: أي و"حتى" لانتهاء الغاية كـ"إلى"، وبمعنى مع كثيرًا، وإنما شبه "حتى" بـ"إلى" في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع؛ لأن كون "إلى" بمعنى مع قليل، وكون "حتى" بمعنى مع كثيرٌ.(متوسط)

كثيرًا: أي زمانًا كثيرًا، أي يدخل ما بعده في حكم ما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أي مع رأسها، وفي قوله: "كثيرًا" إشارة إلى أن مجيئه بمعنى "إلى" قليل.[غاية التحقيق: ٢٨٠] **ويختصّ**: إشارة إلى فارق لفظي بين "إلى وحتى"، وهو أن "حتى" يختص بالظاهر استغناء عنه بـ"إلى"، ولئلا تختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع، والمنصوب، والمجرور بعد "حتى".(متوسط) **بالظاهر**: أي بالاسم الظاهر، فلا يقال: حتاه، وحتاك استغناء عنه بـ"إلى"، والأصوب التمسك في ذلك بالاستعمال.(متوسط)

للمبرد: فإنه أجاز دخولها على المضمر أيضًا كـ"إلى". **وبمعنى**: اعلم أن لـ"في" معنيين: أحدهما: الظرفية، وهو حلول الشيء في غيره حقيقةً، نحو: الماء في الكوز، أو مجازًا نحو: النجاة في الصدق، وثانيها: أن يكون بمعنى "على" وهو قليل، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طـه:٧١) أي على جذوع النخل.(متوسط)

للإلصاق: أي لإلصاق الفعل المجرور حقيقةً نحو: به دَاءٌ، أو مجازًا نحو: مررت بزيد، أي التصق مروري بمكان يقرب منه زيد.[غاية التحقيق: ٢٨٠] **والاستعانة**: أي للدلالة على أن ما دخلت هي عليه آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم.[غاية التحقيق: ٢٨٠] **والمقابلة**: نحو: أخذت هذا الثوب بدرهم.

والتعدية: أي لجعل اللازم متعديًا مثل الهمزة والتضعيف في "أكرمت زيدًا، أو كرّمته" نحو: ذهبت بزيد أي أذهبته، وخرجت بعمرٍو أي أخرجته، وإنما فسّرنا التعدية بذلك؛ لأنها قد يستعمل بمعنى إيصال الفعل القاصر عن المفعول إليه، وفي هذا المعنى تشترك جميعُ حروف الجر.[غاية التحقيق: ٢٨٠] **والظرفية**: نحو: اطلبوا العلم ولو كان بالصين، أي ولو في الصين. **في الاستفهام**: أي في وقت الاستفهام، نحو: هل زيد بقائم.

والنفي: نحو: ليس زيد بقائم. **في غيره**: أي في غير الخبر المذكور. **سماعًا**: زيادةً سماعيةً أو زيادة سماع.

بحسبك زيدٌ: نحو: بحسبك درهم، قوله: "بحسبك" في هذا المثال مبتدأ، و"درهم" خبره، والباء زائدة في المبتدأ سماعًا، وبحسبك زيد على العكس، والباء زائدة في الخبر سماعًا.[غاية التحقيق: ٢٨٠]

وألقى بيده. واللام **للاختصاص والتعليل، وبمعنى عن** مع القول، **وزائدة**، وبمعنى الواو في القسم **للتعجُّب**. ورُبَّ **للتقليل، ولها صدرُ الكلام مختصّة** بنكرةٍ موصوفة على **الأصحّ**، وفعلُها **ماضٍ محذوفٌ غالبًا**، وقد تدخل على مضمرٍ مبهم مميزٍ بنكرةٍ **منصوبةٍ**، . . . .
أي عاملها

وألقى: أي ألقى يده أي نفسه، الباء زائدة في المفعول، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة:١٩٥) أي لا تلقوا أنفسكم إلى الهلاك بترك الجهاد، فإنكم إذا تركتم الجهاد غلب الأعداء عليكم، فهلكتم.[غاية: ٢٨٠]
للاختصاص: سواء كان اختصاص ملك، نحو: المال لزيد، أو اختصاص استحقاق، نحو: الجلّ للفرس، أو اختصاص نسبة نحو: فلان ابن له.[غاية التحقيق: ٢٨٠]
والتعليل: سواء كانت العلة سببًا غائيًا، نحو: ضربته للتأديب، فإن التأديب علة غائية يقصد الفعل لأجلها، أو سببًا باعثًا ليس غاية تقصد قصدها، نحو: خرجت لمخافتك، فإن المخافة ليست علة غائية يقصد الفعل لأجلها، بل هي سبب باعث على الخروج. **وبمعنى عن**: نحو: قلت له إنه لم يفعل الشر، أي قلت عنه.
وزائدة: نحو: قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ (النمل:٧٢) أي رَدِفَكم؛ لأن "ردف" متعد بنفسه.
للتعجُّب: إذا كان الجواب أمرا عظيمًا، نحو: لله لا يؤخر الأجل، بمعنى والله، فلا يقال: لله لقد طار الذباب.
للتقليل: أي لتقليل أفراد ما دخلت عليه. **ولها صدر الكلام**: حملاً على "كم" الخبرية التي هي نقيضها لكونها لإنشاء التقليل، وكون "كم" لإنشاء التكثير، ولـــ"كم" الخبرية صدر الكلام.[غاية التحقيق: ٢٨١]
مختصّة: أما اختصاصها بالنكرة فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب؛ لأن التقليل إنما يلحقها؛ إذ النكرة مجهولة محتملة للقليل والكثير، بخلاف المعرفة فإنها إما متعينةٌ قلتها كالمفرد والمثنى، أو كثرتها كالجمع فلا يفيد التقليل، وأما اختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل أيضًا؛ لأن الموصوف أخص من غير الموصوف، والأخص أقل مما هو أعم، ألا ترى أن الرجل العالم أقل من مطلق الرجل، والرقبة المؤمنة أقل من مطلق الرقبة، ولورود الاستعمال على ذلك، وقيل: لا يجب ذلك، والأولى الوجوب، ولهذا قال: على الأصح.[غاية: ٢٨١]
الأصح: وهذا مذهب أبي علي، وابن السراج، ومن تابعهما. **ماض**: ولو كانت مكفوفة بـــ"ما" لكونها للتقليل المحقق الواقع، وذا لا يتصور إلا في الماضي.[غاية التحقيق: ٢٨١] **محذوف**: مرفوع على أنه صفة ماض، نحو: رب رجل لقيته، فلقيته صفة رجل، والفعل الذي تعلق به "رب" محذوف.[غاية التحقيق: ٢٨١]
غالبًا: أي حذفًا غالبًا، أو زمانًا غالبًا؛ لأنه قد جاء: رب رجل كريم فاضل.
منصوبةٍ: على أنها تمييز؛ لأن الضمير لما كان مبهمًا احتاج إلى التمييز.

والضمير مفردٌ مذكر، خلافًا للكوفيين في **مطابقة** التمييز. وتلحقها **"ما"** فتدخل على
أي تلحق رب
الجُمل، **وواوها** تدخل على نكرةٍ موصُوفةٍ. **و واو القسمِ** إنما تكون عند حذف الفعل
لغير السُّؤال مختصة بالظاهر، **والتاء مثلُها** مختصَّة **باسم الله تعالى**، والباء أعمُّ منهما **في**
فلا يقال: والله اجلس أي من الواو والتاء
الجميع، ويتلقى القَسَمُ باللامِ، و"إنّ" **وحرفِ النفِي**، **وقد يحذف** . . . .
أي يجاب

والضمير: وهذا الضمير نكرة كالضمير في "نعم رجلاً"، نحو: ربّه رجلاً، وربه امرأة، وربه رجلين، وربه امرأتين، وربه رجال، وربه نساء؛ لأنه عائد إلى شيء في الذهن، لا إلى شيء تقدم ذكره، فيجب مطابقته.[غاية: ٢٨١]
مطابقة: في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فيقولون: ربه رجلاً، وربهما رجلين، وربهم رجالاً، وربها امرأة، وربهن نسوة.[غاية التحقيق: ٢٨٢] **ما**: الكافة أي المانعة عن العمل.
وواوها: أي واو "رب"، وهي الواو التي يبتدأ بها في أول الكلام بمعنى "رب"، ولهذا يدخل على النكرة الموصوفة، ويحتاج إلى جواب مذكور أو محذوف فاصل، كقوله:

وبلدة ليس لها أنيس

أي رب بلدة.(متوسط)
و واو القسم: اعلم أن الواو تبدل في القسم عن الباء كما في "أقسمت بالله" عند حذف الفعل لغير السؤال، ولهذا لا يقال: "قسمت الله"، ولا "والله أخبرني"، "ولا تخبرني"، وهو -أعني واوَ القسم- مختص بالظاهر، فلا يقال: "وكـــ"استغناء بالواو عنها.(متوسط)
والتاء مثلها: أي والتاء مثل الواو في أنها لا تستعمل مع الفعل والسؤال، ويختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى، أي ولا يستعمل في غير لفظ اسم الله لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.(متوسط)
باسم الله تعالى: نحو: ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء:٥٧) ولا يقال: تالرحمن، وتالرحيم.
في الجميع: أي في جميع ما ذكر أي في حذف الفعل، وكونها لغير السؤال، والدخول على المظهر، والدخول على اسم الله تعالى.[غاية التحقيق: ٢٨٢] **وإنّ**: في الإثبات نحو: قوله تعالى ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء:٥٧)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ (الليل:٤) في جواب: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل:١) [غاية: ٢٨٢]
وحرف النفي: كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى:١،٢،٣)
وقد يحذف: أي وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض أي توسط القسم، نحو: زيد والله قائم، أو يقدم على القسم ما يدل عليه، نحو: زيد عالم والله؛ لأنه يغني عن إعادته.(متوسط)

جوابه إذا **اعترض**، أو **تقدمه** ما يدلُّ عليه. و"عن" للمُجَاوَزة، و"على" **للاستعلاءِ**، وقد
نحو: رميت السهم عن القوس
يكونان اسمَين **بدخول** "مِن" عليهما. والكاف للتشبيه، **وزائدة**، وقد تكون **اسمًا**، وتختصّ
نحو الذي كزيد عندي
بالظاهر. و"**مُذ ومنذ**" للزمان للابتداء **في الماضي**، والظرفية في الحاضر نحو: **ما رأيته** مُذ
بمعنى في في الحال
شهرنا، ومنذ يومنا. وحاشَا وعدا **وخلا للاستثناء**.

اعترض أو تقدمه: وإنما حذف الجواب في هاتين الصورتين؛ لأنه لما توسط القسم بين ما هو جوابه في المعنى أو تقدم القسم على ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الإعادة.[غاية التحقيق: ٢٨٢] **للاستعلاء**: أي لاستعلاء شيء على شيء حقيقة، نحو: زيد على السطح، أو حكمًا نحو: عليه دَينٌ.[غاية التحقيق: ٢٨٢]

بدخول من: [يعني إذا دخل "من" على "على" يكون بمعنى الفوق، نحو قوله: عذت من عليه بعد ما تم ظمؤها] أي من فوقه وإذا دخل "من" على "عن" يكون بمعنى الجانب، نحو: جلست من عن يمينه أي من جانب يمينه.[غاية: ٢٨٣]

وزائدة: نحو ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء.

اسمًا: وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش، فيجوز اسميتها بلا ضرورة، وتبعه الجزولي، تتعين اسميتها مجرورة نحو قوله:

يضحكن عن كالبرد المنهم

ومرفوعة بالفاعلية، نحو قوله:

أتنتهون، وهل ينهى ذوي شطط   كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

أو على الابتداء نحو: عندي كذا درهمًا.[ملخص رضي: ٤/٣٣٧]

بالظاهر: فلا يقال: "كهٗ" استغناء بلفظ المثل عنها، ولأنها لو دخلت على المضمر لأدّى إلى اجتماع الكافين إذا اشبهت بالمخاطب، فيطرد المنع في الكل، وأما قولهم: ما أنا كأنتَ، ومَا أَنْتَ كَأَنَا، فلأن الضمير المنفصل عندهم كالمظهر، كذا في الصحاح.[غاية التحقيق: ٢٨٣] **ومذ ومنذ**: وإنما قدم "مذ" مع كونه فرعًا لكونها أخف.

في الماضي: نحو: ما رأيت منذ يوم الجمعة، أي انتفى رؤيتي إياه من يوم الجمعة. **ما رأيته**: أي انتفى رؤيتي إياه في شهرنا، وفي يومنا، ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما للماضي والحال.[غاية التحقيق: ٢٨٣]

وخلا للاستثناء: أي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء إذا جررت بها ما بعدها تكون حرفًا، وإن نصبت ما بعدها يكون أفعالاً، وفاعلها مضمرا، فـ"عدَا" من عدا يعدو، وخلا من خلا يخلو، وحاشا بمعنى جانب، وإنما قيد ههنا الثلاثة بقوله "للاستثناء"؛ لأنها إذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفًا، لكن ليس كلّما كانت للاستثناء كانت حروف جر.(متوسط)

الحروفُ المشبّهةُ بالفعل، وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكِنَّ، وليتَ، ولعلَّ. **ولها** صدرُ الكلام سوى "أنَّ"، فهيَ **بعكسِها**، وتلحقُهَا "ما"، **فتلغى على الأفصح**، وتدخُلُ حينئذٍ **على الأفعال**. فـ"إنَّ" **لا تغيّر** معنى الجملة، و"أنَّ" مَعَ جملتها في حكم المفرد، **ومِن ثَمَّ وجَبَ** الكسرُ في موضع الجُملِ، **والفتحُ** في موضِع المفرد، **فكسِرت** أي انّ **ابتداءً**، . . . .

الحروف المشبّهَةُ: [ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع في بيان الحروف المشبهة فقال] وإنما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة بالفعل من حيث كونها على ثلثة أحرف فصاعدًا، وفتح أواخرها، ولزومها الاسم، ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجيء، وهي ستة: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكن، وليت، ولعل.(متوسط) ولها: أي لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من أنواع الكلام من ترجٍ أو تمنٍ أو استدراك أو غير ذلك.(متوسط) **بعكسها**: أي لا يكون لها صدر الكلام؛ لكونها مع ما بعدها معمولاً لعامل، وحق المعمول أن يكون متأخرًا، فجاءت على أصلها.(متوسط)

فتلغى: هذه الحروف بعد لحوق "ما" الكافة عن العمل؛ لأن "ما" الكافة تكفها عن العمل.[غاية: ٢٨٤]

الأفصح: لأن "ما" الكافة أخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل، وهي اقتضاؤها الأسماء، ولأن "ما" الكافة إذا دخلت عليها صارت فاصلة، فتصير ضعيفة، وقد تعمل بجعل "ما" زائدة.[غاية التحقيق: ٢٨٤]

على الأفعال: لأن "ما" الكافة أخرجتها عن العمل، وعن لزوم دخولها على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (البقرة:١٧٣) [غاية التحقيق: ٢٨٤] **لا تغير**: شرع في بيان أحوال كل واحد منها على التفصيل، وأشار إلى الفرق بين "إنّ" المكسورة و"أن" المفتوحة، فقال: "إنّ" لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها، فإذا قلت: "إنّ زيدًا قائم" أفادت ما أفادت بقولك: "زيد قائم" مع زيادة التأكيد والمبالغة، و"أنّ" تغير معنى الجملة؛ لأنها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد.(متوسط) ومن ثمّ: أي ومن أجل أن "إنّ" المكسورة لا تغير معنى الجملة، ويبقى الجملة على حالها مع زيادة التأكيد وجب الكسر لفظًا وحكمًا في كل موضع يبقى الجملة على حالها، ومن أجل "أن" المفتوحة يغير معنى الجملة ويجعلها في حكم المفرد، وجب الفتح لفظًا وحكمًا في كل موضع يكون ما بعدها في تقدير المفرد، وإذا كان كذلك تعين موضع كل واحدة من المكسورة والمفتوحة.(متوسط)

وجب: أي وجب إتيان "إن" المكسرة. **والفتح**: أي وجب إتيان "أنّ" المفتوحة. **فكسرت ابتداءً**: [في ابتداء الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة:١٧٣)] أي مبتدأ بها، سواء كان في أول كلام المتكلم، نحو: إن زيدا قائم، أو كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام آخر واستيناف له، نحو: أكرم زيدًا؛ إنه فاضل، فقولك: "إنه فاضل" كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (يونس:٦٥) [رضي: ٣٥٦/٤]

وبعد **القول**، **والموصُول**، وفتحت **فاعلةً** ومفعُولةً ومبتدأً **ومضَافًا** إليها، **وقالوا**: لو
ان حال كونها
لا أنّك؛ لأنه مبتدأ، **ولو أنّك**؛ لأنه فاعلٌ. **وإن جاز التقديران** جازَ الأمران، نحو:
أي فتح ان وكسرها
مَن يكرمني، **فإني أكرمُه**، و:

إذا إنّه عبدُ القفَا واللّهَازِم

القول: نحو: "أتقول: إن زيدًا قائم؟" لأن مفعول القول جملة.

والموصول: نحو: الذي إنك ضربته في الدار؛ لأن صلة الموصول لا يكون إلا جملة. **فاعلة إلخ**: مثال كل واحد على ما يلي: بلغني أنّك قائم، عرفت أنك قائم، عندي أنك قائم. **ومضافًا**: نحو: حصل علم أنك قائم؛ لوجوب كون الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والمضاف إليه مفردًا، وتسمية "أن" فاعلة، ومفعولة، ومضافًا إليها مجاز؛ لأن الفاعل هو "أن" مع ما بعدها، لا "أن" وحدها، وكذا البواقي.[غاية التحقيق: ٢٨٤]

وقالوا: إشارة إلى وجوب الفتح بعد "لولا" الابتدائية، نحو: لولا أنك منطلق انطلقت؛ لأن ما بعد "لولا" مبتدأ وخبره محذوف، ووجوب كون المبتدأ مفردًا، وكذلك يجب الفتح بعد "لولا" التي للتحضيض؛ لأنه فاعل، ومفعول؛ لأن لولا التي للتحضيض يجب دخولها على الفعل لفظًا أو تقديرًا، نحو: لولا أن زيدًا قائمٌ، ولولا أن زيدًا ضربته بمعنى "هلاّ".(متوسط)

ولو أنّك: إشارة إلى بيان وجوب فتحها بعد لو، نحو: لو أنك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلاً لفعل محذوف، أي لو وقع قيامك.(متوسط) **وإن جاز التقديران**: أي وإن كان موضع جاز فيه التقديران: أي تقدير المفرد، وتقدير الجملة. **فإنّي أكرمه**: فهو إن جعلته جملة اسمية جزائية، وجب الكسر، وإن جعلته بتأويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر، والجملة جزائية وجب الفتح؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا مفردًا، أي فثابت أني أكرمه، أي فثابت إكرامي إياه.[غاية التحقيق: ٢٨٤] **إذا إنه إلخ**: ومثل قول الفرزدق:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدًا إذا أنه عبد القفا واللهازم

فإن "إذا" هذه فجائية لا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية، واللهازم جمع اللهزمة، قيل: هي عظمان من جانب الحنك الاسفل، وقيل: هي اللحم يكون بعد الأسنان في قعر الفم، وخص القفا واللهازم؛ لأنهما عضوان يصونهما الأحرار، ويبديهما العبيد والأرذال، وفي شرح المفصل: يعني بقوله: "عبد القفا واللهازم" أنه لئيم، ويستعمل العبد بمعنى اللئيم، يعني لئيم يضرب الناس على قفاه للمذلة، وهو لا يتكلم إلا بالفحش، ومعنى البيت: ظننت أن زيدا سيد كما يقول الناس، فظهر أنه ليس بسيد بل هو لئيم من الليام، كذا في بعض الشروح.(مولوي محمد معشوق علي) =

وشبهِهِ، **ولذلك** جاز العطفُ على اسم المكسورة لفظًا **أو حُكمًا** بالرفع **دون المفتوحة، ويشترطُ مضِيُّ الخبر** لفظًا أو **تقديرًا خلافًا للكوفيين، ولا أثر** لكونه مبنيًّا خلافًا للمبرّد والكسائي في مثل: إنَّكَ وزيدٌ ذاهبَانِ، . . . .

نحو: إن زيدًا قائم وعمرو

= إنّه: فالكسر على أنه جملة اسمية واقعة بعد "إذا" الفجائية أي فإذا هو عبد القفا واللهازم، والفتح على أنه مفردٌ واقع مبتدأ محذوف الخبر، أي إذا ثابت أنه عبد القفا واللهازم أي إذا ثابت عبودية القفا واللهازم.[غاية: ٢٨٤]

إذا أنه عبد القفا واللهازم: أوله:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدًا

أي كنت أظن أن زيدًا سيد وشريف ظنا كظن الناس، ففاجأني لومه، وظهر لي أنه لئيم، وقال ابن الأثير: إن العرب يجعل القفا عبارة عن جميع البدن، فعبد القفا أي عبد قفاه لئيم كحسن الوجه أي وجهه حسن، واللهازم أصول الحنكين، واحدها لهزمة بالكسر كما في النهاية.(حل الأبيات) **ولذلك**: أي ولأجل "إن" المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها منصوبًا في محل الرفع؛ لأنها كالعدم؛ لأن فائدتها التأكيد، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع.[غاية التحقيق: ٢٨٥] **أو حكمًا**: وهي التي بعد العلم، فإنها وإن كانت مفتوحة في معنى المفرد، لكنها في حكم المكسورة لسدّها مسدّ الجزء من حيث قامت مقام مفعولي علمت، نحو: علمت أن زيدًا قائم، وعمرو.[هندي: ٢٠٥] **دون المفتوحة**: يعني لا يجوز العطف على اسم "أن" المفتوحة بالرفع، وقيل: "أن" المفتوحة كالمكسورة في صحّة الغطف على المحل.[غاية: ٢٨٥] **ويشترط**: في جواز العطف على الاسم بالرفع. **مضيُّ الخبر**: وأما قبل مضيّ الخبر لفظًا أو تقديرًا فلم يجز، فلا يقال: "إن زيدًا وعمرو ذاهبان" لاستلزام كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين؛ لأن "ذاهبان" من حيث إنه خبر "إن" معمول "إن"، ومن حيث إنه خبر عمرو معموله للابتداء.(متوسط) **تقديرًا**: نحو: "إن زيدًا وعمرو قائم" إذ التقدير: إن زيدًا قائم، وعمرو قائم.[غاية التحقيق: ٢٨٥] **خلافًا للكوفيين**: فإنهم لم يشترطوا معنى الخبر متمسكين بنحو قوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم   بغاة ما بقينا في شقاق

وسيبويه حمله على تقدير الخبر.[غاية التحقيق: ٢٨٥]

ولا أثر: [في جواز العطف على محل اسم "إن" بدون معنى الخبر] إشارة إلى بطلان قول الكسائي والمبرد، فإنهما ذاهبان إلى أن اسم المكسورة إذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا أو حكمًا، نحو: إنك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب، فأشار إلى بطلانه بقوله "ولا أثر" لكون اسم المكسورة مبنيًا؛ لأن المانع المذكور موجود ههنا، وعدم استعمال الفصحاء ذلك.(متوسط)

ولكِنَّ كذلك، **ولذلك** دَخَلت اللام مَعَ المكسورة **دونَهَا** على **الخبر**، أو الاسم إذا **فُصِلَ بينَه وبينَهَا**، أو على ما بينَهُمَا، **وفي لكِنْ** ضعيف، **وتُخفَّفُ** المكسورة، فيلزمُهَا اللام، **ويجوز إلغاؤها**، ويجوزُ دخُولها على فعلٍ من **أفعالِ المبتدأ** خلافًا للكوفيين . . . .

أي لام الابتداء — أي بين الاسم والخبر — إن المكسورة بعد التخفيف — دواخل — والخبر

ولكن: أي لكن مثل "إن" المكسورة في أنها لا تغير معنى الجملة، وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظًا أو حكمًا، نحو: "ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو"؛ لأن "لكن" للاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما أنه لا ينافيه التأكيد، وأما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه لزوال الابتداء.(متوسط)

ولذلك: أي ولأجل أن "إن" المكسورة لا تغير معنى الجمل، وأن المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد.[غاية: ٢٨٥]

دونها: أي دون المفتوحة، فلا يقال: بلغني أن زيدًا لمنطلق؛ لأن لام الابتداء إنما تدخل لتأكيد الجملة، والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة، بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد، ثم حق هذه اللام أن تدخل أول الكلام لصدارتها، لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى، وهما كذلك لأن معنى اللام هو معنى "إن" أعني التأكيد، وكلاهما حرفا ابتداء، فكرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام عما ليس بعامل، فأدخلوها.[غاية التحقيق: ٢٨٥]

الخبر: إذا فصل بينه وبين "إن" بالاسم نحو: إن زيدًا لقائم. **بينه وبينها**: أي بين الاسم وبين "إنّ" بظرف، وهو خبر مقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات:٨٣)

في لكن: أي دخول هذه اللام مع "لكن" على الخبر وعلى الاسم إذا فصل، وعلى ما بينهما ضعيف، وإن لم يزل معنى الابتداء؛ لأن دخول اللام يؤذن الانفصال، و"لكن" يؤذن بالاتصال لكونها للاستدراك.(متوسط)

وتخفّف: أي وتخفف "إن" المكسورة، فيلزمها اللام فرقًا بين المخففة من المثقلة وبين "إن" النافية في مثل: "إن زيد قائم". ويلزمها هذه اللام أيضًا عند عملها، وإن لم يشتبه بالنافية اطرادًا للباب، وقال بعضهم: عند العمل لا احتياج إلى اللام.(متوسط)

ويجوز إلغاؤها: أي ويجوز إلغاء المكسورة إذا خففت لبطلان مشابهتها الفعلَ لفظًا، ويعلم من قوله: "ويجوز إلغاؤها" جواز إعمالها؛ لأن الأفعال التي حذف منها شيء تعمل، نحو: لم يك زيد قائمًا، وكذلك الحرف المحذوف عنه شيء يعمل.(متوسط) **أفعال المبتدأ**: نحو: باب "كان" وباب "علمت" لئلا يخرج "إن" المكسورة عن أصلها، وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية، وحينئذ يلزم اللام، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (البقرة:١٤٣) ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (الشعراء:١٨٦) ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف:١٠٢) إلا إذا كان ذلك الفعل دعاء، فحينئذٍ لا يلزم اللام؛ لأن اللام إنما لزمت للفرق بين "إن" المخففة و"إن" النافية، والدعاء لا يدخله "إن" النافية، فلا لبس.[غاية التحقيق: ٢٨٦]

في التعميم، **وتخفف** المفتوحة، فتعمل في ضمير شأنٍ مقدرٍ، **فتدخل على الجمل** مُطلقًا، **وشَذَّ إعمالها** في غيره، **ويلزمُها** (أي أنّ المفتوحة) مع الفعل **السينُ**، أو **سوفَ**، أو **قد**، أو **حرف النفي**. و"كأنّ" للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأفصح (أي عند دخولها على الفعل). و"لكن" **للاستدراكِ** تتوسَّط بين كلامين **مُتَغايرين معنًى**، وتخفف **فتلغى** (بعد التخفيف عن العمل)، . . . .

في التعميم: فإنهم عمموا دخولها على الأفعال، سواء كانت عاملة في المبتدأ أو الخبر، أو غير عاملة، وأنشدوا:

بالله ربك إن قتلت لمسلمًا ... وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين، فلا اعتبار به.(متوسط) **وتخفف**: أي وتخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة، فتحمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في شأن مقدر لتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية، ولأن المفتوحة أكثر مشابهة عن المكسورة، وعملت المكسورة مخففة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ (هود:١١١) ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر، فقدروا إعمالها في ضمير شأن مقدر؛ لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف، وقد مر هذا من قبل.(متوسط) **فتدخل على الجمل**: أي فتدخل المفتوحة على الجملة مطلقًا، أي اسمية كانت أو فعلية، سواء كان فعلها داخلاً على المبتدأ والخبر، أو غير داخل؛ لأن مقتضاها -وهو إفادة معناه في الجملة الاسمية- حاصل حينئذٍ؛ لأنها خبر "أنّ"، وجاز وقوع الجملة الاسمية خبر "أن".(متوسط)

وشذَ إعمالها: أي شذ إعمال "أن" المفتوحة المخففة في غير ضمير شأن مقدر، ولكنه جاء كقوله:

فلو أنْك في يوم الرجاء سألتني ... فراقك لم أبخل وأنت صديق

(متوسط)

ويلزمها: أي أن المفتوحة المخففة. **السين**: كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل: ٢٠) **سوف**: نحو:

واعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قدرا

قد: نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاتِ رَبِّهِمْ﴾ (الجن:٢٨) **حرف النفي**: كقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ (طـه: ٨٩) **للاستدراك**: أي لطلب درك السامع برفع ما عسى أن يتوهمه.

متغايرين معنًى: أي متغايرين نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى؛ لأن معنى الاستدراك رفعُ توهم تولد عن كلام سابق، فأشبه الاستثناء، وكما كان الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، كذلك الاستدراك يستدرك فيه بـ"لكن" النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، والمقصود التغاير المعنوي؛ إذ اللفظي قد يكون نحو: جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ، وقد لا يكون نحو: زيد حاضر لكن عمروًا مسافر، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ﴾ (الأنفال: ٤٣) أي لكن الله لم يركم كثيرًا.[غاية: ٢٨٧]

فتلغى: بعد التخفيف عن العمل؛ لأنها أشبهت بالتخفيف "لكن" العاطفة في اللفظ، والمعنى، فأجرى مجراها في ترك =

ويجوز مَعَها الواو. وليت **للتمنّي**، وأجاز الفرَّاء ليت **زيدًا قائماً**. ولعَلّ للترجي، وشذّ الجرُّ **بهَا**. (نحو: لعل زيدًا عائد)

الحروف العَاطفةُ، وهي الواو، والفاء، وثمَّ، وحتّى، وأو، وإمّا، وأم، ولا، **وبل**، ولكِن. فالأربعةُ الأول **للجمع**، **فالواو للجمعِ مُطلقًا** لا ترتيبَ فيها، والفاء للترتيب، **وثمَّ مثلها** بمُهلَة، **وحتّى مثلُها**، ومَعطُوفُها **جزء** من متبوعه **ليفيْدَ قوّةً** (مع الوصل) أو ضعفًا. و"أو، وإمَّا، وأمْ" لأحدِ الأمرين **مبهمًا**، . . . .

(نحو: قدم الحاج حتى المشاة — يشترك في أنها — أو الأمور)

= العمل، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف له شاهدًا، كذا في الشرح.[غاية التحقيق: ٢٨٧]

ويجوز معها: أي مع "لكن" مشددة أو مخففة. **الواو:** وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر، ونكتة الاعتراض تمييز المخففة عن العاطفة؛ لأن دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز.[غاية: ٢٨٨]

للتمنّي: نحو: ليت الشباب يعود، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يستعمل في مستحيل مستبعد، والترجي في ممكن جدا. **زيدًا قائمًا:** بنصب الجزئين بتقدير فعل من التمني، أي تمنيت أو أتمنى زيدًا قائمًا، وهو متعد إلى مفعولين.[غاية التحقيق: ٢٨٨] **بها:** بـ"لعل" بجعلها من الجوار. **الحروف العاطفة:** العطف في اللغة: الإمالة، ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة.[فوائد ضيائية: ٣٦٦] **وبل:** قال بعضهم: "بل" التي بعدها مفرد، نحو: "جاء ني زيد بل عمرو"، أو "ماجاء ني زيد بل عمرو"، ليست من العاطفة؛ لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها، وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأما معها ففصيح.[رضي: ٤/٤٠٤]

للجمع: بين المفردين في كونهما مسندين، أو مسندًا إليهما، أو مفعولين، أو حالين، أو نحو ذلك، أو بين الجملتين في حصول مضمونها.[هندي. ٢٠٨] **فالواو للجمع:** مراد النحاة بـ"الجمع" ههنا أن لا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت "أو و إما"، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان، فقولك: جاءني زيد وعمرو، أو فعمرو، أو ثم عمرو، أي حصل الفعل من كليهما لا من واحد منهما، بخلاف جاءني زيد أو عمرو، أي حصل هذا الفعل من أحدهم دون الآخر.[رضي: ٤/٤٠٤]

مطلقًا: من غير تقييد بترتيب، أو قران، أو تراخ، أو تدرّج. [غاية التحقيق: ٢٨٨]

ثم مثلها: مثل الفاء في التركيب لكن بمهلة. **وحتّى مثلها:** أي مثل "ثم" في الترتيب بمهلة لكن زمان مهلتها أقل من زمان مهلة "ثم"، فـ"حتى" واسطة بين الفاء وثم. [غاية التحقيق: ٢٨٨] **جزء:** أي جزء من المعطوف عليه نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. **ليفيد قوةً:** في المعطوف، نحو: قدم الجيش حتى الأمير.

مبهماً: أي غير معين، وهي في غير الموجب، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ (الإنسان: ٢٤) على أصلها، أي لأحد الأمرين مبهمًا، والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي.[غاية التحقيق: ٢٨٩]

وأم المتّصلة لازمةٌ لهمزة **الاستِفهام**، يليها أحد **المستويين** والآخر **الهمزة** بعدَ **ثبوت** أحدهما **لطلب التعيينِ**، **ومِن ثَمَّ** لم يَجُز **أرأيتَ** زيدًا أم عمروًا؟ **ومِن** ثَمّ كانَ جوابُها بالتعيين **دون** "**نعَمْ** أو لا". والمنقطعة كـ"بَلْ" **والهمزة**، مثل: إنّهَا لَإبِلٌ **أمْ شاءٌ**. وإمّا قبل المعطوفِ عليه لازِمَةٌ مع "إمّا" . . . .

(احتراز عن "أم" المنقطعة — هذا التركيب — أم المتصلة — كلمة)

الاستفهام: دون "هل"؛ لأن الهمزة غريقة في الاستفهام، والمراد من همزة الاستفهام أعم من أن يكون لفظًا أو تقديرًا، كقوله:

لعمري ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

[غاية التحقيق: ٢٨٩]

المستويين: واعلم أنه إذا ولي المتصلة مفرد، فالأولى أن يليَ الهمزة قبلها مثل ما وليها لتكون "أمْ" مع الهمزة بتأويل أيّ، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه لأيّ، فنحو: أزيد عندك أمْ عمرو؟ بمعنى أيهما عندك؟ و"أفي السوق زيد أم في الدار؟ بمعنى: في أي الموضعين هو؟ ويجوز المخالفة بين ما ولياهما نحو: أعندك زيد أم عمرو؟ وأزيد عندك أم في الدار؟ "وألقيت زيدًا أم عمروا"؟ جوازًا حسنًا كما قال سيبويه، لكن المعادلة أحسن.[رضي. ٤/٤٣٥]

الهمزة: أي همزة الاستفهام، أي وإن كان يلي أم المتصلة اسما مفردًا، أو فعلا، أو جملة فعلية، أو اسمية يلي الهمزة مثل ذلك، نحو: أرجل في الدار أمْ امرأة؟ و"أضرب زيد أم أكرم؟ بخلاف" أو و إما"، فإنه لا يلزم أن يليهما أحد المستويين، والآخر الهمزة. [غاية التحقيق: ٢٨٩] **ثبوت**: أي بعد ثبوت العلم بحصول أحد الأمرين مبهمًا عند المتكلم لا على التعيين. [غاية التحقيق: ٢٨٩] **لطلب التعيين**: الجار والمجرور متعلق بقوله: يليها.

ومن ثم: أي لأجل أن "أم" المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة.[غاية التحقيق: ٢٨٩] **أرأيت**: حيث لم يل أحد المستويين الهمزة؛ لأن المستويين زيد وعمرو، ولم يلها أحدهما، بل ولي "رأيت"، وهو ليس أحد المستويين، وقال سيبويه: وهو جائز حسن، و"أزيدًا رأيت أم عمروًا"؟ أحسن، ولعله اعتبر المعنى إذ المعنى "أرأيت زيدًا أم رأيت عمروًا"؟ [هندي: ٢٠٩] **ومن**: أي لأجل أنها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت أحد المستويين عند المتكلم.[غاية التحقيق: ٢٨٩] **دون نعم**: فيقال في جواب "أرجل في الدار أم امرأة؟": رجل، أو يقال: امرأة، بتعيين أحد الجنسين، ولا يقال: نعم أو لا.[غاية: ٢٨٩] **والهمزة**: أي للإضراب عن الأوّل مع الشك في الثاني.

أم شاءٌ: أي بل هي شاة، كأنه ظهرلك قطيعة من بعيد، فقلت على ظنك: "إنها لإبل" أي أن القطيعة التي تراها لإبلٌ، وهذه الجملة خبرية؛ لأن المتكلم لما رآى تلك القطيعة اعتقد كونها إبلاً بلاشك، فأخبر عنها جزما، فإذا قرب منها علم أنها ليست بإبل، فأعرض عن هذا الإخبار، ثم شك أنها شاء أم شيء آخر. [غاية التحقيق: ٢٨٩]

جائزةٌ مَعَ أو. ولا، وبَل، ولكِن لأحدهما معينًا، ولكِن لازمةٌ للنفي.
أي لأحد الأمرين
حُرُوف التنبيهِ: ألا، وأما، وها.
حُرُوفُ النّداء: "يا" **أعمّها**، وأَيَا وهَيَا للبعيد، وأي والهمزة للقريب.
حُرُوفُ الإيجابِ: نعم، وبلى، وإي، وأجَل، وجَيْر، وإنَّ. فـ"نعم" مقررةٌ **لما سَبَقَها.**
بكسر الراء وقد يفتح — أي محققة

جائزة مع أو: نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، وجاءني إما زيد أو عمرو، وذلك؛ لأن وضع "إما" العاطفة لبناء أول الكلام على الشك، وأما "أو" فيجوز أن يجعل كذلك بتصدير "إما" قبل المعطوف عليه بها، ويجوز أن يجعل دالة على عروض الشك. [غاية التحقيق: ٢٨٩] **لأحدهما معيناً:** لكن "لا" لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع، فلا يجيء إلا بعد الإيجاب، ولا يعطف بها إلا الاسم، وعطف المضارع بها نادر قليل، و"بل" للإضراب، ومعنى الإضراب: جعل الأول موجبًا أو غير موجب، كالسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ويحتمل أن يكون صحيحًا أو غلطًا، كأنّها غير مذكور أصلاً، وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق، وفي غير الموجب اختلاف، قال الجمهور: موجب بمعنى لكن، وقال المبرد: منفي، فما جاءني زيد بل عمرو، معناه عندهم: بل جاءني عمرو، وعنده: بل ما جاءني عمرو، و"لكن" للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيًا وإثباتًا من حيث المعنى كما مرّ في "لكنّ" المشدّدة.[غاية التحقيق: ٢٩٠]
ولكن لازمةٌ: أي لسبق النفي استعمالاً نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، فنفي مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطًا منك، وإنما وجبت بـ"لكن" رفعًا لوهم المخاطب أن عمروا لم يجئ أيضًا للملازمة بينهما في سبب من الأسباب، فيكون نقيضه "لا" حيث لزمت لسبق الإيجاب، نحو: جاءني زيد لا عمرو.[غاية التحقيق: ٢٩٠]
حروف التنبيه: سميت بها لتنبيه الخاطب بها، فـ"ألاَ"، و"أمَا" لتوكيد مضمون الجملة، يبتدئ بهما الكلام لإيقاظ السامع وتنبيهه ليتمكن الجملة في ذهنه، وتدخلان على الجملة، خبرية أو طلبية، أمرًا أو نهيا أو استفهامًا أو تمنيًا أو غير ذلك دون المفرد، بخلاف "ها" فإنها تدخل على المفردات، وتكثر في أسماء الإشارة، يفصل بينها وبين اسم الإشارة إمّا بالقسم نحو: ها والله ذا، وإمّا بالضمير المرفوع المنفصل نحو: ها أنتم هؤلاء إلخ.[غاية: ٢٩٠]
حروف النّداء: لما فرغ من حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء. **أعمّها:** أي أعم من جميع حروف النداء، أي يستعمل في القريب والبعيد، وقال الزمخشري: هي للبعيد، وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء.[غاية التحقيق: ٢٩٠] **حروف الإيجاب:** لما فرغ من حروف النداء شرع في بيان حروف الإيجاب. **لما سبقها:** إيجابًا أو نفيًا، خبرًا أو استفهامًا، فهي في جواب "أقام زيد"؟ بمعنى "قام زيد" وفي جواب "ألم يقم زيد"؟ بمعنى " لم يقم زيد" وإنما لم يقل لتصديق ما سبقها؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر، ونعم تعمّ القسمين: الخبر، والاستفهام. ثم اعلم أن في "نعم" أربع لغات: نعم بفتحتين، ونَعِم بفتح النون وكسر العين، ونِعِم بكسرتين، ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة.[غاية التحقيق: ٢٩١]

و"بلى" مختصّةٌ **بإيجابِ النفي**. و"إي" للإثبات بعد الاستفهام، **ويَلزمُها القَسَمُ**. و"أجَل، وجَيْرِ"، و"إنّ" تصديقٌ **للمُخبِرِ**. حرف

حُرُوف الزِّيادةِ: إنْ، وأن، وما، ولا، ومِن، والباء، واللام. فـ"إن" مع **"ما" النافية، وقلّت** مع "ما" المصدريّة، **ولمّا، وأن مَعَ لمّاَ، وبَين "لو" والقسم، وقلّت** مَعَ الكاف. **و"ما" مَعَ "إذا**، ومتى، وأيّ، وأين، **وإن" شرطاً**. . . . . أي كاف التشبيه

بإيجاب النفي: السابق، أي جعل النفي السابق إيجابًا، خبرًا كان ذلك النفي أو استفهامًا، فلا يقع بعد الإيجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل يجعله إيجابًا، فهي في جواب "ألم يقم زيد" بمعنى قام زيدٌ، فمعنى "بلى" في جواب "ألست بربكم": أنت ربنا.[غاية التحقيق: ٢٩١] **ويلزمها القسم**: أي لا يستعمل إلا مع القسم، فيقال إي والله، وإي ربي، ولا يصرح بفعل القسم بعدها، فلا يقال إي أقسمت بربي. **للمخبر**: سواء كان الخبر موجبًا أو منفيا، فلا تقع بعد الاستفهام، وسائر ما فيه معنى الطلب، نحو قولك في جواب من قال: "أقام زيدٌ"؟ "أجل"، أو "جير"، أو "إن". ذكر بعضهم أن "إنَّ" جاء لتصديق الدعاء أيضاً كما في قول عبد الله بن الزبير: "إن وراكبها" وقصته أن أعرابيا جاء فسأله شيئاً، فلم يعطه، فقال ذلك الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: "إنّ وراكبها"، أي لعن الله تلك الناقة وراكبها.[غاية: ٢٩١] **حروف الزّيادة**: أي الحروف التي من شأنها الصلة أيضًا، وفائدتها في الكلام: التأكيد وتحسين النظم أو كلاهما، وسميت زائدة مع أنها تفيد التأكيد وتحسين النظم؛ لكونها زائدة على أصل المعنى، وهي "إن، وأن" بكسرة الهمزة في الأولى وفتحها في الثانية.[غاية: ٢٩١]
ما النافية: أي فإن تزاد زيادة حاصلة مع "ما" النافية أو فـ"إن" الزائدة كائنة مع "ما" النافية كثيرا لتأكيد النفي. **وقلت**: أي قلت زيادته مع "ما" المصدرية نحو: انتظر ما إن جلس القاضي أي مدة جلوس القاضي.
ولما: عطف على "ما" المصدرية، أي قلت زيادته مع لما، نحو: لما إن قام زيد قمت، والكثير بعد "لما" زيادة "أن" المفتوحة.[غاية: ٢٩٢] **وأن مع لما**: عطف على قوله: "فإن مع ما"، أي تزاد "أن" المفتوحة مع "لما" كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ (يوسف: ٩٦) [غاية التحقيق: ٢٩٢] **وبين "لو" والقسم**: عطف على قوله مع "لما" أي تزاد "أن" المفتوحة بين "لو" والقسم، نحو: والله أنْ لو قام زيد قمت. [غاية التحقيق: ٢٩٢]
وقلّت: زيادتها أي قلّ مجيء "أن" الزائدة. **وما مع إذا**: أي تزاد "ما" زيادة حاصلة مع "إذا" أو زيادة كائنة مع "إذا"، نحو: إذا ما تخرج أخرج.[غاية التحقيق: ٢٩٢] والأمثلة على اللف والنشر على ما يلي، متى ما تذهب أذهب بمعنى متى تذهب، وقوله تعالى: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الاسراء: ١١٠)، ونحو: أينما تجلس أجلس، وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾ (مريم: ٢٦) **وإن شرطا**: وقوله: "شرطًا" متعلق بجميع ما ذكر؛ لأن كلها تستعمل شرطا وغير شرط، وزيادة "ما" مختصة بحال الشرطية، وانتصابه على الحال، أي ذوات شرط، أو أدوات شرط، أو على الظرف، أي وقت إفادة الشرط، أو في الشرط.[غاية التحقيق: ٢٩٢]

وبعض **حُروفِ الجر**، وقلّت مع المضاف. و"لا" مع الواو **بعد النفي** و**أن المصدرية**،

(أي يزاد "لا" مع الواو العاطفة) (زيادة ما) (نحو لا سيما زيد)

وقَلَّت قبل **أُقسمُ**، وشذّت مَعَ المضاف. ومِن، والباءُ، واللامُ تقدّم **ذكرها**.

(زيادة لا) (أي زيادة) (الزائدة)

حرفا التفسير: "أي، وأن"، **فـ"أن" مختصّةٌ** بما **في مَعنى القول**.

حُروف المصدر: "ما، وأن، **وأنَّ**"، فالأوّلان **للفعليّةِ**، و"أنَّ" **للاسميّة**.

حُروف التحضيضِ: "هلّا، وألاّ، ولولا، ولوما"، **لها صدرُ الكلام**، . . . .

حروف الجر: سماعًا، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٩) ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح: ٢٥)
بعد النفي: لفظًا أو معنًى، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ فإن "غير" بمعنى "لا" النافية، وكذا بعد النهي، نحو: لا تضرب زيدًا ولا عمروًا.[غاية التحقيق: ٢٩٢]
أن المصدرية: عطف على قوله: "مع الواو" أي تزاد "لا" بعد "أن" المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف: ١٢) وليس للعطف على قوله: "بعد النفي" لفساد المعنى؛ لأنه حينئذٍ يصير المعنى: "وتزاد "لا" مع الواو العاطفة بعد "أن" المصدرية"، ولا معنى له.[غاية التحقيق: ٢٩٢] **أقسمُ**: كقوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة:١) وقوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (البلد:١) والسرّ في زيادتها قبل "أقسم" التنبيه على ظهور القصة بحيث يستغني عن القسم، فيبرز لذلك في صورة نفي القسم.[غاية التحقيق: ٢٩٢]
ذكرها: أي ذكر زيادتها في باب حرف الجر، فلا نعيدها. **حرفا التفسير**: سقطت نونُ التثنية بالإضافة.
فـ"أن" مختصّةٌ: الفاء للتفسير، أدخلها إشارة إلى بيان الفرق بين "أي، وأن"، فـ"أي" تفسر كل مبهم من المفرد، نحو: جاءني زيد أي أبو عبد الله، والجملة، كما تقول: هريق دمُه أي مات.[رضي: ٤٦٨/٤]
في معنى: ظرفية اعتبارية، أو على القلب، ولا يقع بعد صريح القول، ولا بعد ما ليس بمعناه، بل ما كان بمعناه كالأمر، والنداء، والكتابة، ونحوها، ويشترط أن يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها.[هندي: ٢١٢]
معنى القول: كالأمر، والنداء، والكتابة، ونحوها نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات:١٠٤) و"كتبت إليه أن قم"، و"أمرتُه أن اذهب"، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ (القصص: ٧) (ترتيب سعيدي)
حروف المصدر: الإضافة بأدنى ملابسة، أي حروف تجعل الجملة مصدرًا. **وأنّ**: وقد جاء "كي ولو" مصدريتين في بعض الاستعمالات. **للفعليّة**: أي للجملة الفعلية أي لجعل الجملة الفعلية مصدرًا.
وأنّ للاسميّة: خاصة أي لجعل الجملة الاسمية مصدرًا. **حروف التحضيض**: أي حروف تدل على التحريض على الفعل الآتي، نحو: هلا تتوب قبل الموت، وإذا دخلت على الماضي، أفادت التنديم والتوبيخ على مافات، نحو: هلا قرأت القرآن.[غاية التحقيق: ٢٩٣] **لها صدر الكلام**: لأنها تدل على أحد أنواع الكلام، وهو التحضيض، فتصدر لتدل من أول الأمر على كون الكلام من ذلك النوع.[غاية التحقيق: ٢٩٣]

ويلزمها الفعل لفظًا أو تقديرًا.

حروف التحضيض

حرف التوقع: "**قد**"، وهِيَ في المضارع **للتقلِيل.**

حرفا الاستفهام: "الهمزة، وهَل"، لهما **صدر الكلام،** تقول: أزيدٌ قائمٌ؟ وأقام زيد؟ (في الاسمية) (في الفعلية)

وكذلك"هَل والهمزة" **أعمُّ تصرُّفًا،** تقول: **أزيدًا ضربتَ؟ وأتضرِبُ زيدًا** وهو أخُوكَ؟ (الحال أنه أخوك)

ويلزمها: لأن التحضيض والحث إنما يتعلق بالفعل، وقد جاء الجملة الاسمية بعدها في الضرورة، نحو قول الشاعر:

يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلّا نفس ليلى شفيعها

[غاية التحقيق: ٢٩٣]

لفظًا أو تقديرًا: نحو: هلّا تضرب زيدًا، ونحو: هلّا زيدًا تضربه. **قد:** في الماضي للتقريب من الحال، أي يكون ما بعدها متوقعًا، كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير وينتظره: قد ركب الأمير، وقد يحذف الفعل بعدها.[غاية: ٢٩٣] **للتقليل:** أي لتقليل الفعل، نحو: إن الكذوب قد يصدق، و"قد" يستعمل للتكثير في موضع المدح، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الَّذِينَ﴾ (النور:٦٣) [غاية التحقيق: ٢٩٣] **حرفا الاستفهام:** سقطت نون التثنية بالإضافة.

صدر الكلام: أي لا يتقدمهما ما في حيزهما؛ لأنهما يدلان على أحد أنواع الكلام، وهو الاستفهام، فتصدران للدلالة من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع، وتدخلان على الجملة الاسمية، والفعلية.[غاية التحقيق: ٢٩٣] **وكذلك هل:** نحو هل زيد قائمٌ؟، وهل قام زيدٌ؟. **أعمّ تصرّفًا:** أي أكثر تصرفًا في الاستعمال من "هل" من حيث أن الهمزة تدخل على الاسم عند وجود الفعل في الكلام بخلاف "هل"، فإنها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الأصل بمعنى "قد" المختصة بالفعل، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ﴾ (الإنسان:١) أي قد أتى، فإذا وجدتِ الفعل تذكرت العهد السابق -وهو كونها بمعنى "قد" المختصة بالفعل- وحَنَت إليه أي اشتاقت ومالت إليه و لم يشكر بغيره، بخلاف ما إذا لم تجد الفعل، فإنها تصبر وتذهل عنه أي غافل عنه، فلا يجوز: "هل زيد خرج"، ولا هل زيدًا ضربت؟ كما لا يجوز: "قد زيد خرج"، و"قد زيدًا ضربت"، ويجوز: "أزيد خرج"، و"أزيدًا ضربت"؟ وبخلاف "هل زيد قائم"، فإنه جائز؛ لعدم الفعل في التركيب، ومن حيث أنها قد تستعمل للإنكار أيضًا دون "هل"، ومن حيث أنها تستعمل مع "أم" مطردًا، و"هل" لا تستعمل إلا نادرًا، ومن حيث أنها تدخل على حروف العطف، ولا تدخلها هي بخلاف "هل"، وذلك؛ لأن الهمزة أصل في الاستفهام، وأخصر مِن "هل"، فهي بكثرة الاستعمال أليق، وأشار الشيخ إلى أمثلة ما ذكرنا بقوله: تقول إلخ.[غاية التحقيق: ٢٩٤] **أزيدًا ضربت:** ولا تقول: "هل زيدًا ضربت" حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب، بخلاف هل زيد قائم؟ [هندي: ٢١٤] **وأتضرب زيدًا إلخ:** بمعنى إنكار ضرب زيد في حال الأخوة، ولا تقول: هل تضرب زيدًا وهو أخوك؛ لأن "هل" لا تستعمل للإنكار.[هندي: ٢١٤]

وأزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ و﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ**﴾ آمنتم به (يونس:٥١)، و﴿**أَفَمَنْ كَانَ**﴾ (محمد:١٤)، و﴿**أَوَمَنْ كَانَ**﴾ (الأنعام:١٢٢).

حُرُوفُ الشرط: "إن، ولو، وأمّا"، لها **صدر الكلام**، **فـ"إن" للاستقبال** وإن دخَل على الماضي، و"**لو" عكسه**، وتلزمان الفعل **لفظًا** أو **تقديرًا**، **ومِن ثَمّ** قيل: لو أنّك بالفتح؛ لأنه **فاعل**، و"انطلقت" **بالفعل** موضع "مُنطلقٍ" قيل: في خبر لو أنك بصيغة الفعل . . . .

وأزيد إلخ: ولا تقول: هل زيد عندك أم عمرو؟ لأن "أم" لا يقابل إلا الهمزة.[هندي: ٢١٤]

أثُمَّ إذا ما وقع: بدخول الهمزة على "ثم" العاطفة، ولا تقول: هل "ثم"، فقوله: "أثم إذا ما وقع" معطوف على مقدر آخر، أي: إذا حان وقت العذاب ووقع، أثم إذا ما وقع آمنتم، وحينئذ لا ينفع الإيمان.

أفمن كان: أي ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ (محمد:١٤)، كمن يريد الحياة الدنيا، فهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق، والجملة معطوفة على مقدر، أي أمن كان مؤمنا كمن هو كافر، فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحياة الدنيا.[غاية التحقيق: ٢٩٤] **أو من كان**: أي ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (الأنعام:١٢٢) مبتدأٌ، خبره قوله: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ (الأنعام:١٢٢)، والجملة معطوفة على مقدر أي أمن آمن كمن لم يؤمن، ومن كان ميتًا فأحييناه كمن مثله في الظلمات، ولا تقول: "هل فمن كان"، و"هل ومن كان". فقوله: "دون هل" ظرف لقوله تقول: فيكون قيدًا للكل أي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل.[غاية التحقيق: ٢٩٤]

صدر الكلام: لأنها تدل على أحد أنواع الكلام، فتصدر لتدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع.[غاية التحقيق: ٢٩٤] **فإن للاستقبال**: يعني "إن" للاستقبال، سواء دخلت على المضارع أو الماضي، نحو: إن تكرمني أكرمك، وإن أكرمتني أكرمتك، فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول، يعني إن وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضًا إكرامك فيه.[فوائد ضيائية: ٣٧٨] **ولو عكسه**: أي لو للماضي وإن دخل على المستقبل، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ (الحجرات:٧) أي لوقعتم في الجهد والهلاك.[غاية: ٢٩٤]

لفظًا: نحو: إن تكرمني، ولو طلعت الشمس. **تقديرًا**: نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة:٦)

ومن ثم: أي من أجل أنهما يلزمان الفعل. **فاعلٌ**: لفعل محذوف، وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد "لو".

بالفعل: يعني أنّ "أن" إذا وقعت بعد "لو" المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقًا وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدر لابد له من مفسر، و"أنّ" لكونها دالة على معنى التحقيق تدل على معنى "ثبت"، فلزم أن يكون خبر "أن" فعلاً ماضيًا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر، وأما المعنى فلفظ "أنّ" دال عليه كما قلنا، وإن لم يكن مشتقًا جاز للتعذر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ (لقمان:٢٧)، وأما قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ﴾ (الأحزاب:٢٠)، فلأنّ "لو" بمعنى "أن" المصدرية، وليست شرطية لمجيئها بعد =

ليكون **كالعوض**، فإن كانَ جامدًا جاز **لتعذّره**. **وإذا تقدَّم** القسمُ أوّل الكَلام على الشرط، **لزمه الماضي** لفظًا أو معنًى، فيطابق، وكان الجواب للقسم **لفظًا**، مثل: واللهِ **إن أتيتني** أو **لم تأتني** لأكرمتُك. وإن توسّط بتقديم الشرط **أو غيره**، جاز أن يعتبر وأن يلغى، كقولك: أنا واللهِ إن تأتني آتكَ، وإن أتيتَني واللهِ **لآتينَّك**، **وتقدير القسم** كاللفظ، مثل: ﴿**لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ**﴾ (الحشر:١٢)، ﴿**وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ**﴾ (الأنعام:١٢١).

(لفظ الفعل في الخبر – الخبر – وقوع الاسم في الخبر – متعلق تقدم – بدخول لم على المضارع – القسم – القسم أو الشرط – بالجزم باعتبار الشرط)

= فعل دال على معنى التمني، ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر "أن" التي تجيء بعد "لو" وإن كان مشتقا أيضًا، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود:

وأهلكتهم لو أن ذلك نافع

وقال كعب:

موعودها ولو أن النصح مقبول

ومع هذا، فلاشك أن استعمال الفعل في خبر "أن" في مثل هذا المقام أغلب وأكثر وإن لم يكن لازمًا، وإذا كان الفعل، فالأكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط "لو" الذي هو الماضي، وقدجاء مضارعًا.[رضي: ٤/٤٨٩]
كالعوض: أي مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف في "لو أنك" وهو "ثبت" إلا لضرورة الشعر، ثم اعلم أن إيراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتبٌ على لزوم الفعل بعد "لو"، فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد.[غاية: ٢٩٥]
لتعذّره: أي لتعذر الفعل، نحو: لو أن زيدًا رجل، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ (لقمان:٢٧) [غاية التحقيق: ٢٩٥] **وإذا تقدم**: احتراز عن صورة التوسط. **لزمه الماضي**: الضمير عائد إلى الشرط أو إلى القسم أي لزم ذلك الشرط الماضي أو لزم ذلك القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيًا. وإنما لزم الماضي؛ لأن حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا، فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه أيضًا، فيتوافق في عدم عمل الحرف.[غاية التحقيق: ٢٩٥] **لفظًا**: وللشرط معنى ترجيحًا للسابق مع كثرة الاستعمال. **إن أتيتني**: مثال الماضي لفظًا. **لم تأتني**: مثال الماضي المعنوي. **أو غيره**: أي غير الشرط.
لآتينّك: باعتبار القسم وإلغاء الشرط. **وتقدير القسم**: أي القسم المقدر كالقسم الملفوظ، أو تقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره وإلغائه كما مر.[هندي: ٢١٥] **لئن أخرجوا لا يخرجون**: أي والله لئن أخرجوا لا يخرجون، فلولا تقدير الاسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب، واللام في قوله: "لئن أخرجوا" هي اللام الموطئة للقسم، وهي لام تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظًا أو تقديرًا لتؤذن أن الجواب له، لا للشرط.[غاية التحقيق: ٢٩٥] **وإن أطعتموهم**: أي والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون، فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الفاء في الجواب؛ لأنه جملة اسمية.[غاية التحقيق: ٢٩٥]

و"أمّا" **للتفصيل**، والتُزِمَ حذفُ **فعلهَا**، وعُوِّضَ بينها وبين فائها جزء مما **في حيِّزهَا مُطلقًا**، وقيل: هُوَ معمولُ **المحذوف مُطلقًا**، مثل: "أمّا يوم الجمعة فزيدٌ **منطلِقٌ**، وقيل: إن كان **جائز التقديم**، فمِنَ الأول، **وإلا** فمنَ **الثاني**.

الشرط لا جزء الجزاء — هو جزء الجزاء — قول المازني

حرف **الردع**: "كلّا، **وقد" جاء** بمعنى حقًا.

وأما للتفصيل: أي لتفصيل ما أجمله المتكلم، نحو قولك: جاء إخوتك، أما زيد فأكرمته، وأما بكر فأهنته، وأما خالد فقد أعرضت عنه، وقد جاء للاستيناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو: أما الواقعة في أوائل الكتب.[هندي: ٢١٥]

فعلها: أي فعل "أما" أي الفعل الداخل عليه "أما" هو الشرط لتضمنها معنى الابتداء.[غاية التحقيق: ٢٩٥]

في حيّزها: أي حيز جوابها، وذلك الجزء إما مبتدأ، نحو: أمّا زيدٌ فمنطلق، وإما معمول لما وقع بعد الفاء، نحو: أما يوم الجمعة، فزيد منطلق، فإن قوله: "يوم الجمعة" معمولُ "منطلق".[غاية التحقيق: ٢٩٥]

مطلقًا: أي زمانًا مطلقًا، أي سواء كان ما بعد "أما" مما يمنع تقدم ما في حيزه، نحو: أما زيدا فإني ضارب، أو لم يكن، نحو: أما زيد فمنطلق، وهذا مذهب سيبويه واختاره المصنف، وإنما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظًا.[غاية التحقيق: ٢٩٥] (تركيب) "مطلقا"حال من "جزء"، والمعنى عوض بينهما جزء مما في حيز جوابها حال كونه مطلقًا، أو مفعول مطلق أي عوض بينهما جزء "أطلق إطلاقًا"، أو نعت لمصدر محذوف أي عوض تعويضًا مطلقًا.[حل التركيب: ٨٤] **المحذوف مطلقًا**: أي زمانًا مطلقًا سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا.

منطلقٌ: بتقدير أما" تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق. **جائز التقديم**: نحو أما اليوم فأنا خارج.

وإلا: أي وإن لم يكن جائز التقديم نحو: أما زيد فإني ضارب؛ لأن "إنْ" تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها.[غاية التحقيق: ٢٩٦] **الثاني**: أي معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم، نحو: أما زيد فإني ضارب؛ لأن "إن" تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وجوّز أبو العباس المبرد، وجعل لـــ"أما" خاصة تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه.[هندي: ٢١٦] **الردع**: الردع: المنع والزجر، وهو إما لردع المخبر، نحو قولك: "كلّا" لمن قال فلان يتفضّل، أو الطالب نحو قوله تعالى: "كلّا" بعد قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ (المؤمنون:٩٩، ١٠٠) ومعنى "كلّا" ليس كذلك.[هندي: ٢١٦]

وقد جاء: كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ (العلق:٦) ولا يبعد حينئذ كونه اسمًا، لكن النحويين اتفقوا على حرفيته؛ لكونه لتحقيق الجملة كـــ"إن"، فـــ"كلّا" وكلا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ٥ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيداً﴾ (المدثر: ١٥، ١٦) يحتمل الوجهين: كون المذكور بمعنى حقًا، وردعًا.[غاية التحقيق: ٢٩٦]

تاءُ التأنيث السَّاكنَةُ: تلحقُ الماضِيَ لتأنيثِ المسند إليه، فإن كان ظاهرًا غير حقيقي فمخير، وأما إلحاق عَلَامةِ التثنية **والجمعين فضعيفٌ**.

التنوين: **نون ساكنة** تتبع **حركَةَ** الآخر لا لتأكيد الفعل. وهُوَ للتمكن، والتنكير، **والعِوَضِ**، والمقابلة، **والترنم**. ويحذف من العَلم موصُوفًا بابنٍ مُضَافًا **إلى عَلمٍ آخر**.

احتراز عن نون الخفيفة — نحو: صه وأف — نحو: مسلمات — حال من العلم — حال من ابن

تاء التأنيث: لما فرغ من بيان حروف الردع شرع في بيان تاء التأنيث الساكنة. **السّاكنة**: احتراز عن المتحركة، فإنها تلحق الاسم لتأنيث المسند إليه. **تلحق الماضي**: نحو: ضربت، وأكرمت هند. **لتأنيث**: اللام للتعليل لا للغرض، فإن تأنيث المسند إليه علة للحوق تاء التأنيث، وليس بأثر حاصل منه.[غاية التحقيق: ٢٩٦]

المسند إليه: لتحقق الاتصال، والمقارنة بين التاء والمسند إليه في نحو: ضربت هند.[غاية التحقيق: ٢٩٦]

والجمعين: أي جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرًا؛ للدلالة على أن المسند إليه مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، كإلحاق تاء التأنيث للدلالة على أن المسند إليه مؤنث.[غاية التحقيق: ٢٩٦]

فضعيفٌ: أي فهو ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل، وجاز ذلك في اسم الفعل، نحو: هاتيا، وهاتوا، وتعاليا، وتعالوا بلا ضعف، وهذه العلامة ليست بضمير، بل حروف تزاد؛ للدلالة من أول الأمر على أن المسند إليه مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث كتاء التأنيث يدل على أن المسند إليه مؤنث، ويدل عليه أنه لو كان ضميرًا لامتنع الواو في غير العقلاء، كأكلوني البراغيث، والنون في الذكور العقلاء، نحو: يغفرون أقاربه.[هندي: ٢١٦]

نونٌ ساكنة: وضعًا، فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين، نحو: زيدن العالـــم عندنا.[غاية التحقيق: ٢٩٦]

حركة: لا يرد، نحو: "أب، وأخ، ويد، ودم" حيث يتبع تنوينها حركة الوسط؛ لأن تنوينها وإن تبعت حركة الوسط لكن بعد "ما" صار الوسط آخرًا بحذف الآخر نسيًا منسيًا.[غاية التحقيق: ٢٩٦]

والعوض: عن المضاف إليه، نحو: يومئذ، وحينئذ، أصله: يوم إذا كان كذا، وحين إذا كان كذا.

والترنم: وهو التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيّدة أو مطلقة بدل حرف الإطلاق، والقافية المطلقة التي آخرها أحد المدات الثلاث، أو حرف الإطلاق، وهي الحروف التي نشأت من إشباع حركة آخر الشعر، وهو أحد المدات الثلاث، نحو قول الشاعر:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

[غاية التحقيق: ٧٩٦]

إلى علم آخر: نحو: جاءني زيد بن عمرو، وإنما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ، وثقل العلم، وكثرة الاستعمال، ويحذف حينئذ ألف "ابن" خطأ للتخفيف في الكتابة، والدلالة على الامتزاج، وإنما لم يحذف التنوين في قوله: جارية "من قيس ابن ثعلبة" مع أن "قيسًا" علم موصوف بـــ"ابن" مضاف إلى علم آخر لمكان الضرورة، وحذفها في غير ذلك نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (الإخلاص:١،٢) فيمن قرأ أحد بغير التنوين في الوصل من الشواذ، =

نونُ التأكيد: **خفيفةٌ** ساكنةٌ، ومشدَّدةٌ مفتوحة مع **غيرِ الألف**، **تختصُّ** بالفعلِ المستقبل **في الأمر**، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، **والعرض، والقسم**. وقلّت **في النفي**، **ولزمت في مثبت القسم**، **وكثرت** في مثل: **إما تفعلنَّ**، وما قبلَها مع ضمير المذكرين **مضمُومٌ**، ومَعَ المخاطبة **مكسورٌ**، **وفيما عدا ذلكَ مفتوحٌ**. وتقول في التثنية وجمعِ المؤنث: اضربانِّ، **واضربنَانِّ**، ولا تدخلهما **الخفيفةُ** خِلافًا . . . .

(لخفة الفتحة — جواب — أصله إن ما — وهو الواو — ضمير)

= وقوله: "ولا ذاكرا الله إلا قليلاً" بحذف التنوين من "ذاكر"، ونصب لفظ "الله" على الضرورة.[غاية: ٢٩٦]

خفيفةٌ: قدم النون الخفيفة على النون الثقيلة وإن كان فرعًا للثقيلة عند أكثر الكوفيين لخفتها.

غير الألف: سواء كانت ألف الضمير، نحو: اضربانّ، أو الألف الزائدة في جمع المؤنث، نحو: اضربنانّ، فتقول: اضربن، ومكسورة مع الألف للتشبيه بنون الإعراب، وللتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الألف.[غاية التحقيق: ٢٩٧]

تختصّ: أي نون التأكيد خفيفة أو مشددة، والجملة مستأنفة، أي يختص كل واحد من نوني التأكيد.[غاية: ٢٩٧]

في الأمر : صفة المستقبل، أي بالفعل المستقبل الكائن في الأمر، نحو: اضربن.[غاية التحقيق: ٢٩٧]

والعرض، والقسم: نحو: ألا تنـــزلنّ بنا فتصيب خيرًا، والقسم نحو: والله لأفعلنّ كذا؛ لأنهما وضعا لتأكيد الطلب، والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، أو تمنيًا، أو عرضًا، وإنما يدخل في جواب القسم، وإن لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهًا لجواب القسم بالمطلوب لدلالة القسم على اعتناء بشأنه وزيادة اهتمام له كالمطلوب.[غاية التحقيق: ٢٩٧] **في النفي**: تشبيهًا له بالنهي، وإن لم يكن فيه معنى الطلب، نحو: أن لا تفعلن، وتلحق بالنفي "قلما تقولن، وربما تقولن"؛ لأن القلة تلحق بالعدم، وحمل عليه للمضادة "كثيرًا ما تقولن".[غاية: ٢٩٧]

ولزمت: يعني أنها في غير ذلك ليست لازمة، وإنما تدخل على سبيل الجواز.(ابن حاجب) **مثبت القسم**: نحو: والله لأفعلن؛ لأن القسم محل التأكيد، فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عن الفعل، وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يختصه، ويتصل به، وهو النون بعد صلاحيته للتأكيد خلافًا للكوفيين، والإضافة في مثبت القسم من باب جرد قطيفة.[غاية التحقيق: ٢٩٧] **وكثرت**: نون التأكيد في الشرط المؤكد حرفه بـــ"ما" الزائدة.

إما تفعلن: قوله: إما تفعلن، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾ (مريم:٢٦) وذلك؛ لأنه لما أكّد حرف الشرط بـــ"ما" الزائدة قصدوا تأكيد الفعل بالنون أيضًا؛ لئلا ينحط المقصود بالذات -وهو الفعل- من غير المقصود بالذات، وهو حرف الشرط.[غاية التحقيق: ٢٩٧] **مضموم**: للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين.

مكسور: للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين. **وفيما عدا ذلك**: أي فيما عدا المذكور أي في الواحد المذكر غائبًا كان أو مخاطبًا. **مفتوحٌ**: للخفة، نحو: ليضربن، واضربن، وتضربن. **واضربنان**: بزيادة الألف للفصل لئلا يجتمع النونات. **الخفيفة**: لأنه لو أبقي فيهما الألف لزم اللبس واجتماع النونين.

ليونس، وهما في غيرهما مع الضمير البارز **كالمنفصل، فإن لم يكن فكالمتّصِل، ومن ثمّ** قيل: **هل ترَيَنَّ، وترَوُنَّ، وترَيِن،** و"**اغزُونّ**"، واغزُنَّ. **واغزِنَّ**، والمخفّفَة تحذف **لِلسَّاكن** وفي الوقف، **فيردّ ما حُذِفَ**، والمفتوح **ما قَبْلها تقْلَبُ ألفًا** فقط.

نحو اضربوا ... اللفظ ... أمثلة الأمر

تمّـــت بالـــخير

ليونس: فإنه أجاز ذلك، وجعل التقاء الساكنين مغتفراً إذا كان أولهما حرفَ لين، وإن لم يكن الثاني مدغمًا لإمكان التكلم بهما كما مرّ في الوقف، وليس ذلك بمرضي عند الأكثر، وينبغي أن يكون مرضيا لإمكان التكلم، ولمجيء ذلك في الكلام المرضي، كما قوله تعالى: ﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ (يونس:٩١) [غاية التحقيق: ٢٩٧]
وهما: أي نون التأكيد الثقيلة، والخفيفة. **غيرهما**: أي غير التثنية والجمع المؤنث. **كالمنفصل**: أي كاللفظ المنفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل، أي يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف أو تحريك، نحو: اضربُنّ، أو اضربنّ، والمقصود ههنا بيانُ حكم المعتلات عند اتصالها.[هندي: ٢١٨] **فإن لم يكن**: فيه ضمير بارز بل مستكن. **فكالمتّصل**: أي نون التأكيد كالساكن المتصل. **ومن ثم**: أي لأجل أن نون التأكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل، ومع الضمير البارز كالمنفصل.
هل ترينّ: بفتح الياء؛ لأن النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الآخر لازمًا، فيعود ما حذف للسكون، فيقال: ترينّ بياء مفتوحة، وأشبهت ألف التثنية في الاتصال، فلم تعل اللام معها، نحو: هل ترين، وهل ترمينّ؟ كما لم تعل اللام مع ألف التثنية المتصلة نحو: هل تريان، وهل ترميان؟ [غاية: ٢٩٧]
وترونّ: بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها، كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال: اخشوا القوم.[هندي: ٢١٨] **وترينّ**: بكسر الياء للساكنين كما في أخشى الله، وهذه أمثلة المضارع.[هندي: ٢١٩] **واغزونّ**: قوله واغزونّ عطف على "هل ترَيَنَّ لا على" ترَيِنّ"، أي ومن ثم قيل: "اغزوَنّ" بإعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة كما في اغزوا، وارميا.[هندي: ٢١٩] **واغزنّ**: بحذف الواو والياء، كما في اغزوا الجيش، واغزي الجيش، ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على حده لكون الأول مدةً، والثاني مدغمًا فيما هو كالكلمة الواحدة بناءً على الاتصال، وهذه الأمثلة الثلاثة من الأمر.[غاية التحقيق: ٢٩٨] **للساكن**: واللام في قوله: "للساكن" بمعنى الوقت، أي النون المخففة تحذف وقت ملاقاة الساكن بعدها بدليل عطف الظرف عليه.
فيردّ ما حذف إلخ: إذا لم يكن مفتوحًا ما قبل النون لزوال موجب الحذف، وهو التقاء الساكنين، نحو: "اضربوا" في "اضربُن"، واضربي في اضربن.[غاية التحقيق: ٢٩٨] **ما قبلها**: أي ما قبل النون تقلب ألفًا للوقف، نحو: "اضربا" في "اضربن"، وإنما تقلب ألفاً قياسًا على التنوين.[غاية التحقيق: ٢٩٨] **تقلب ألفًا**: قوله: "تقلب ألفًا" للوقف نحو: اضربن، فيقال في الوقف عليه: "اضربًا" قياسًا على التنوين في نحو: زيدًا.[هندي: ٢١٩]

الفهرس

مکتبۃ البشریٰ

طبع شدہ

رنگین مجلد

- تفسیر عثمانی (۲ جلد)
- خطبات الاحکام لجمعات العام
- حصن حصین
- الحزب الاعظم (مہینے کی ترتیب پر مکمل)
- الحزب الاعظم (ہفتے کی ترتیب پر مکمل)
- لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
- معلم الحجاج
- فضائل حج
- خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
- تعلیم الاسلام (مکمل)
- بہشتی زیور (تین حصے)

- فارسی زبان کا آسان قاعدہ
- علم الصرف (اولین، آخرین)
- تسہیل المبتدی
- جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ
- عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم)
- عربی صفوۃ المصادر
- صرف میر
- تیسیر الابواب
- نام حق
- فصول اکبری
- میزان ومنشعب
- نماز مدلل
- نورانی قاعدہ (چھوٹا / بڑا)
- عم پارہ درسی
- عم پارہ

- تیسیر المنطق
- تاریخ اسلام
- بہشتی گوہر
- فوائد مکیہ
- علم النحو
- جمال القرآن
- نحو میر
- تعلیم العقائد
- سیر الصحابیات
- کریما
- پند نامہ
- پنج سورۃ
- سورۃ یس
- آسان نماز
- منزل

رنگین کارڈ کور

- حیات المسلمین
- تعلیم الدین
- خیر الاصول فی حدیث الرسول
- الحجامہ (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
- الحزب الاعظم (مہینے کی ترتیب پر) (جیبی)
- الحزب الاعظم (ہفتے کی ترتیب پر) (جیبی)
- عربی زبان کا آسان قاعدہ

- آداب المعاشرت
- زاد السعید
- جزاء الاعمال
- روضۃ الادب
- آسان اصول فقہ
- معین الفلسفہ
- معین الاصول

کارڈ کور / مجلد

- اکرام مسلم
- مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)

- فضائل اعمال
- منتخب احادیث

زیر طبع

- مکمل قرآن حافظی ۱۵ سطری